كامالا هاريس

حقائق نتمسَّك بها

رحلة أمريكيّة

«قصة حياة ساحرة حقّاً» - Los Angeles Times

ترجمة: الحارث النبهان

المتوسط

كامالا هاريس

حقائق نتمسَّك بها

رحلة أمريكيّة

الكتاب: **حقائق نتمسَّك بها، رحلة أميركية**

تأليف: **كامالا هاريس**

ترجمة: **الحارث النبهان**

عدد الصفحات: 384 صفحة

رقم الإيداع: 15401/ 2021

الترقيم الدولي: 978-977-828-061-6

الطبعة الأولى: 2021

الترجمة الكاملة لكتاب
THE TRUTHS WE HOLD by Kamala Harris
Copyright © 2019 by Kamala D. Harris
All rights reserved including the right of reproduction in whole or in part in any form
This edition published by arrangement with **Penguin Press**,
an imprint of Penguin Publishing Group, a division of Penguin Random House LLC

جميع الحقوق محفوظة لدار التنوير © دار التنوير 2021

الناشر

دار التنوير للطباعة والنشر

لبنان: بيروت - بئر حسن - بناية فارس قاسم (سارة بنما) - الطابق السفلي
هاتف: 009611843340
بريد إلكتروني: darattanweer@gmail.com
مصر: القاهرة 2- شارع السرايا الكبرى (فؤاد سراج الدين سابقا) - جاردن سيتي
هاتف: 002022795557
بريد إلكتروني: cairo@dar-altanweer.com
تونس: 24، نهج سعيد أبو بكر - 1001 تونس
هاتف وفاكس: 0021670315690
بريد إلكتروني: tunis@dar-altanweer.com
موقع إلكتروني: www.daraltanweer.com

كامالا هاريس

حقائق نتمسَّك بها

رحلة أمريكيّة

ترجمة

الحارث النبهان

إلى زوجي العزيز:

أشكرك لأنك صبورٌ دائمًا، محبٌ، مساندٌ، هادئٌ. وأكثر من هذا كلِّه، أشكرك لروحِك المرحة دائمًا.

المحتويات

مقدمة 9

1 - من أجل الناس 17

2 - صوتٌ من أجل العدالة 61

3 - تحت الماء 105

4 - أجراس الزفاف 147

5 - أقول إننا سنقاتل 185

6 - نحن أفضل من هذا 207

7 - الجميع 235

8 - أعباء العيش 271

9 - التعامل الذكي مع قضايا الأمن 293

10 - ما تعلمتُه 319

شكر وتنويه 353

المراجع 359

مقدمة

يستيقظ زوجي دوغ قبلي في معظم الأيام، ويقرأ الأخبار في السرير. وإذا سمعت منه أصواتًا - زفرة، أو أنّة، أو شهقة - أعرف كيف سيكون ذلك النهار.

بدأ يوم الثامن من تشرين الثاني من سنة 2016 بداية حسنة. إنه آخر أيام حملتي الانتخابية من أجل الفوز بعضوية مجلس الشيوخ الأميركي. أمضيت النهار كلّه في مقابلة أكبر عدد ممكن من الناخبين. وبطبيعة الحال، أدليت بصوتي في مدرسة الحي الواقعة في شارع بيتنا نفسه. كنا في حالة معنوية حسنة حقًا. لقد استأجرنا مكانًا فسيحًا لإقامة حفلة «ليلة الانتخابات»؛ وكانت البالونات الملوَّنة التي ستتساقط فوقنا بانتظارنا هناك. لكنني كنت سأذهب قبل ذلك لكي أتناول طعام العشاء مع أفراد عائلتي وعدد من الأصدقاء المقرّبين، فهذا تقليد سرت عليه منذ حملتي الانتخابية الأولى. كان المدعوون قد طاروا من أنحاء البلاد كلّها، ومن خارج البلاد أيضًا، حتى يكونوا معنا في تلك الليلة: عماتي وخالاتي، وأبناؤهنّ وبناتهنّ، وأقارب زوجي، وأقارب زوج أختي، وغيرهم... اجتمعوا كلّهم من أجل الليلة التي انتظرنا أن تكون ليلة متميّزة جدًا.

كنت أنظر عبر نافذة السيارة وأفكّر في الشوط الذي قطعناه، فسمعت من دوغ آهةً أعرفها حق المعرفة.

قال لي وهو يناولني هاتفه: «عليك أن تنظري إلى هذا». لقد بدأ توارد النتائج الأولى لانتخابات الرئاسة. ثمة أمر يحدث... أمر غير حسنٍ! وعندما وصلنا إلى المطعم، كانت الفجوة بين المرشّحين قد تضاءلت

تضاؤلًا كبيرًا؛ وكان الإحساس الذي لدى زوجي قد بدأ ينمو داخلي أيضًا. كان مؤشر الاحتمالات لدى صحيفة «نيويورك تايمز» موحيًا بأن تلك الليلة ستكون طويلة، مظلمة.

جلسنا لتناول الطعام في غرفة صغيرة منفصلة عن الصالة الرئيسية في المطعم. كانت حالة الترقّب والإثارة في تصاعد مستمرّ، لكن ليس للأسباب التي رجوناها. فمن ناحية أولى، كنا متفائلين بأنني سوف أفوز مع أن التصويت لم ينته بعد في كاليفورنيا. وأما من ناحية أخرى، فقد كانت عيوننا جميعًا متعلّقة بالشاشات في حين كانت الولاية تلو الولاية تعلن أرقامًا منبئة بقصة أخرى مقلقة جدًّا على الرغم من استعدادنا للاحتفال بفوزي الذي اقتضى عملًا شاقًّا.

في لحظة من اللحظات، اقترب مني ألكسندر (إنني عرّابة هذا الطفل البالغ من العمر تسع سنين)، فرأيت دموعًا كبيرة تتدحرج على خديه. ظننت أن واحدًا من الأطفال الذين معنا قد ضايقه أو أزعجه.

«تعال، أيها الرجل الصغير. ما الأمر؟».

رفع ألكسندر رأسه ونظر في عينيّ. كان صوته مرتجفًا. «خالتي كامّالا، لا يمكن لذلك الرجل أن يفوز! لن يكون فائزًا، أليس هذا صحيحًا؟».

مزّق قلق ألكسندر قلبي. لا أريد أن يجعل أي شخص طفلًا يحسّ هذا الإحساس. منذ ثماني سنين، ذَرف كثير منا دموع الفرح عندما انتُخب باراك أوباما رئيسًا. والآن، عندما أرى خوف ألكسندر...

نهضت مع والده، ريغي، وأخذناه إلى الخارج لكي نحاول تطييب خاطره. «ألا تعرف يا ألكسندر كيف يواجه الأبطال الكبار التحدّي عندما يهاجمهم الأشرار؟ ماذا يفعلون عندما يحدث هذا؟».

قال ألكسندر بصوتٍ باكٍ: «يدافعون عن أنفسهم».

«هذا صحيح. يدافعون عن أنفسهم بعزم وبمشاعر قوية لأن لدى الأبطال الكبار كلّهم مشاعر قوية، تمامًا مثلما لديك. إنهم يدافعون عن

أنفسهم دائمًا، ويقاتلون. أليس هذا صحيحًا؟ إذًا، هذا ما سنفعله».

أعلنت الأسيوشييتد برس فوزي بعد وقت قصير من ذلك، وكنا لا نزال جالسين في المطعم.

قلت لأصدقائي وأفراد عائلتي المحبّين الذين من حولي: «لا أعرف كيف أشكركم لأنكم كنتم معي طيلة الوقت في كل خطوة من خطواتي... طيلة الوقت! إن هذا يعني الكثير في نظري». غمرني إحساسي بالشكر والامتنان لمن هم في تلك الغرفة والأشخاص الذين فقدتهم على امتداد الطريق، أمي خاصّة. حاولت تذوّق متعة تلك اللحظة؛ ونجحت في ذلك بعض الوقت. لكني سرعان ما التفتُّ إلى شاشة التلفزيون من جديد مثلما فعل الجميع.

ذهبنا بعد العشاء إلى لقاء «ليلة الانتخابات» حيث اجتمع أكثر من ألف شخص للاحتفال بفوزي. لم أعد مرشّحة للمنصب! لقد صرت عضوًا منتخبًا في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأميركية. أول امرأة سوداء في ولايتي؛ وثاني امرأة سوداء في البلاد كلّها تفوز بهذا المنصب. لقد انتُخبت لكي أمثّل أكثر من ثلاثين مليون شخص، أي قرابة ثمن الأميركيين... بشرٌ من خلفيات متنوّعة ومشارب متنوّعة في الحياة. كان هذا، ولا يزال، شرفًا كبيرًا جدًا.

صفّق أفراد فريقي وهلّلوا عندما انضممت إليهم في الغرفة الخضراء الواقعة خلف المنصّة. كان الأمر كلّه لا يزال يبدو لي غير واقعي. وما كان أحد منا قد استوعب ما يجري استيعابًا تامًّا. شكّلوا حلقة من حولي عندما رحت أشكرهم على كل ما فعلوه. لقد كنا عائلة أيضًا؛ واجتزنا معًا رحلة رائعة يصعب تصديقها. كان بعض الموجودين في الغرفة يعمل معي منذ حملتي الانتخابية الأولى للفوز بمنصب النائب العام للمقاطعة. وأما الآن، أي بعد قرابة سنتين من بداية هذه الحملة الانتخابية، فقد صارت أمامنا قمة جديدة نرتقيها.

كنت قد أعددت كلمة مبنية على فرضية أن هيلاري كلينتون سوف تصير أول امرأة تتولّى رئاسة البلاد. لكني لم آخذ ذلك النصّ عندما خرجت إلى المنصّة لتحيّة من ناصروني. نظرت في أرجاء الصالة. كانت غاصّة بالناس من أرضيتها إلى شرفاتها كلّها. كان كثيرون من الحاضرين في حالة صدمة وهم يتابعون نتائج انتخابات الرئاسة.

قلت للحشد المجتمع هناك إن أمامنا مهمةٌ. وقلت إن الرهانات كانت كبيرة. لا بد لنا من الالتزام بإعادة الوحدة إلى بلدنا، وبفعل كل ما يلزم فعله لحماية مُثُلِنا وقيَمنا الأساسية. كنت أفكّر في ألكسندر، وفي الأطفال جميعًا، عندما طرحت على المستمعين سؤالًا: «هل نتراجع أم نقاتل؟ أقول إن علينا أن نقاتل. وقد عقدت العزم على القتال».

ذهبت إلى البيت في تلك الليلة ومعي أفراد عائلتي الكبيرة كلّهم؛ وكان كثيرون منهم سيبيت تلك الليلة عندنا. ذهب كل منا إلى غرفته واستبدل بملابسه ملابس منزلية مريحة؛ ثم اجتمعنا كلّنا في غرفة المعيشة. كان بعضنا جالسًا على الأرائك، وجلس بعضنا الآخر على الأرض. وكانت عيوننا كلّها متّجهة إلى التلفزيون. لم يعرف أحد منا حق المعرفة ما يمكن أن يقوله أو يفعله. كل واحد يحاول بطريقته أن يستوعب تلك اللحظة. جلست على الأريكة مع دوغ وأكلت كيسًا كاملًا كبير الحجم من «دوريتوس». لم أعطِ أحدًا أية قطعة منه.

إلا أنني كنت مدركة هذا الأمر: لقد انتهت حملة انتخابية، لكن حملة أخرى صارت موشكة على البدء، حملة تدعونا جميعًا إلى الالتحاق بها. ففي هذه المرة، ستكون أمامنا معركة نخوضها من أجل روح أمتنا.

وعلى مر السنين التي أعقبت ذلك، رأينا إدارة تضع نفسها في موقع شديد القرب من القائلين بتفوّق العرق الأبيض في البلاد، وتقيم علاقات ودّية مع الحكام الديكتاتوريين في الخارج؛ إدارة تنتزع الأطفال الصغار من أحضان أمهاتهم في انتهاك فاضح لحقوقهم الإنسانية؛ إدارة تمنح

الأثرياء والشركات الكبرى تخفيضات ضريبية ضخمة في حين تتجاهل الطبقات الوسطى؛ إدارة تعمل على إفشال كفاحنا في مواجهة تغيّر المناخ، وتخرّب نظام الرعاية الصحية، وتهدّد بالخطر حق المرأة في تقرير ما يتعلق بجسدها... هذا كله مع هجومها المتواصل على كل شيء وكل شخص، بما في ذلك فكرة الصحافة الحرّة المستقلّة نفسها!

نحن أفضل من هذا! يعرف الأميركيون أننا أفضل من هذا. لكن علينا الآن أن نواجه ضرورة إثبات ذلك. علينا أن نقاتل من أجل ذلك!

في الرابع من تموز 1992، ألقى ثورغود مارشال، الذي هو واحد من أبطالي ومن الأشخاص الذين أعتبرهم قدوة لي، كلمة يتردّد صداها قويًا في يومنا هذا. لقد قال: «لا نستطيع أن نسلك مسلك النعامة! فالديمقراطية غير قادرة على الازدهار وسط الخوف. ولا تستطيع الحرية أن تزهر في الكراهية. ولا تستطيع العدالة التجذّر حيث يسود الحنق. إن على الأميركيين أن يبادروا إلى العمل... علينا أن ننبذ حالة اللامبالاة. علينا أن نترك حالة الخمول. وعلينا أن نهجر الخوف والكراهية وسوء الظن».

إن هذا الكتاب نابع من الاستجابة لتلك الدعوة إلى الفعل، وكذلك من اعتقادي الراسخ بأن كفاحنا ينبغي له أن يبدأ بقول الحقيقة، وأن ينتهي بقول الحقيقة أيضًا.

أرى أن ما من ترياقٍ ذي أثر حقيقي في مواجهة هذه الفترة أهم من توفّر الثقة المتبادلة. تمنح الآخرين ثقتك، ويمنحك الآخرون ثقتهم. ثم إن من أكثر مكوّنات علاقة الثقة أهميةً هو أن نقول الحقيقة دائمًا. فما نقوله مهم. وما نعنيه بقولنا مهمٌّ. الثّقة المتبادلة هي القيمة التي نجعلها لكلماتنا... وهي تقدير الآخرين تلك الكلمات.

نحن غير قادرين على حل أكثر مشكلاتنا تعقيدًا وتداخلًا ما لم نكن صادقين في وصفها، ما لم نكن مستعدّين للخوض في أحاديث صعبة ولقبول ما تجعله الحقائق واضحًا جليًّا.

لا بد لنا من قول الحقيقة، حقيقة أن العنصرية، والتحيّز الجنسي، ورهاب المثليّة، ورهاب حالات التحوّل الجنسي، ومعاداة السامية، كلّها حقائق في هذه البلاد؛ ولا بد لنا من مواجهة تلك القوى. علينا أن نقول الحقيقة، حقيقة أننا كلنا -باستثناء الأميركيين الأصليين- منحدرون من أسلاف لم يولدوا على هذه الشطآن. هذا صحيح، سواء أكان أولئك الأسلاف قد أتوا إلى أميركا بإرادتهم باحثين عن مستقبل أفضل، أو أتوا قسرًا محمولين على السفن التي كانت تنقل العبيد، أو أتوا أشخاصًا قانطين يلتمسون الفرار من ماضٍ مخيفٍ.

لا نستطيع بناء اقتصاد يمنح العمال الأميركيين كرامة وعيشًا لائقًا إلا إذا قلنا الحقيقة أولًا، حقيقة أننا نطلب من الناس الآن أن يعملوا أكثر مقابل مالٍ أقل، وأن يعيشوا زمنًا أطول في ظل قدر أقل من الأمان. لم تشهد الأجور زيادة منذ أربعين سنة على الرغم من الزيادة الكبيرة في تكاليف الرعاية الصحية والتعليم والإسكان. إن الطبقة الوسطى تعيش من لحظة استلام الراتب إلى الراتب الذي يليه.

علينا أن نقول الحقيقة عن أزمة أننا بلاد تحبس الناس كثيرًا - نحن نضع بشرًا في السجون أكثر مما يضعه أي بلد آخر على هذه الأرض؛ ونحن نفعل هذا من غير أية أسباب وجيهة. علينا أن نقول الحقيقة عن وحشية الشرطة، وعن التحيّز العرقي، وعن قتل الرجال السود غير المسلحين. علينا أن نقول الحقيقة عن شركات الصناعات الدوائية التي دفعت بمواد أفيونية تسبّب الإدمان إلى مجتمعات محلية وثقت بها، وعن الشركات التي تُقرض الناس مالًا إلى حين استلامهم الراتب القادم، وعن جامعات تجارية تعيش متطفّلة على الأميركيين الضعاف وتثقلهم بالديون. علينا أن نقول الحقيقة عن الشركات الكبرى الجشعة التي جعلت من المضاربات المالية ونزع الضوابط وإنكار تغيّر المناخ عقيدة لها. إنني أعتزم قول الحقيقة عن هذا كله.

ليس المقصود من هذا الكتاب أن يكون منصّة تتحدّث عن السياسات، ولا أن يعرض خطة تفصيلية. إنه مجموعة أفكار وآراء وقصص من حياتي ومن حياة أشخاص كثيرين التقيتهم خلال المسار الذي اجتزته.

أمران أريد قولهما قبل أن نبدأ.

الأول هو أن اسمي يُلفظ «كومّالا». وهو يعني «زهرة اللوتس» التي هي رمزُ المعنى في الثقافة الهندية. ينمو اللوتس تحت الماء، وتعلو زهرته فوق سطحه في حين تكون جذوره متغلغلة في قاع النهر.

والأمر الثاني هو رغبتي في أن تعرفوا مقدار ما في هذا الكتاب من طابع شخصي. إنه قصة عائلتي. إنه قصّة طفولتي. إنه قصّة حياة لا أزال أبنيها منذ ذلك الوقت. سوف تلتقون أفراد عائلي، وأصدقائي، وزملائي، وفريقي. وآمل أن تمنحوهم حبكم، مثلما أحبهم، وأن تروا من خلال ما أقوله هنا أن شيئًا مما أنجزته ما كان إنجازه ممكنًا لو كنت وحدي.

كامّالا، 2018

- 1 -

من أجل الناس

لا زلت أذكر أول مرة دخلت مبنى المحكمة العليا في مقاطعة آلاميدا في أوكلاند بولاية كاليفورنيا؛ أي عندما دخلت ذلك المبنى موظّفة جديدة. كان ذلك في سنة 1988 أثناء سنتي الأخيرة من دراسة القانون. وكان قد عُرض عليّ، مع تسعة من زملائي، أن نعمل في الصيف متدرّبين في مكتب النائب العام في المقاطعة. كان لدي إحساس بأنني أريد أن أصير نائبًا عامًّا، وبأنني أريد أن أكون على الخطوط الأمامية في إصلاح نظام العدالة الجنائية، وبأنني أريد حماية المستضعفين. لكن هذا لم يكن قرارًا حاسمًا لأنني لم أكن قد رأيت ذلك العمل عن كثب.

كان مبنى المحكمة العليا غارقًا في ضياء الشمس. مبنى منفردًا على ضفة بحيرة ميريت، مبنى أكثر علوًّا وفخامة من بقية المباني المجاورة. إذا نظر إليه المرء من زاوية بعينها، يبدو له أشبه بتحفة معمارية آتية من بلاد أجنبية بقاعدته الغرانيتية وبرجه الخرساني الناهض لملاقاة سقفه الذهبي. وأما عند النظر إليه من زوايا أخرى، فقد كان أكثر شبهًا بكعكة زفاف عجيبة مزينة تزيينًا فنيًا.

إن مكتب النائب العام في مقاطعة آلاميدا شيء أسطوري في حدّ ذاته. لقد كان إيرل وارن على رأس هذا المكتب قبل أن يصير نائبًا عامًا في ولاية كاليفورنيا، ثم يصير واحدًا من أعمق القضاة أثرًا في المحكمة العليا للولايات المتحدة الأميركية. كان إيرل وارن في ذهني ذلك الصباح عندما سرت عبر الردهة ذات تزيينات الموزاييك المدهشة التي تصوّر بدايات تاريخ كاليفورنيا. كلمات وارن، التي أعلنت أن الفصل العنصري «مُخلٌّ بالمساواة في جوهره»، اقتضت خمس عشرة سنة طويلة حتى تشقّ طريقها إلى مدينة بيركلي الكاليفورنية. وكان من حسن حظي أن تلك الكلمات قد وصلت لي لأنّ صفّي في المدرسة الابتدائية كان الصف الثاني في مدينتي الذي يتخلّى عن الفصل العنصري للتلاميذ في الباصات.

كنت أول الواصلين إلى الجلسة التوجيهية. وفي غضون دقائق معدودة، أتى بقية زملائي من الموظفين الجدد. كانت من بينهم امرأة واحدة فقط اسمها آمي ريزنر. وفور انتهاء تلك الجلسة، ذهبت إليها وطلبت منها رقم هاتفها. ففي تلك البيئة التي يسودها الذكور، كان أمرًا منعشًا أن تكون لديّ زميلة واحدة على الأقل. لا تزال آمي اليوم واحدة من أقرب أصدقائي؛ وأنا عرّابة أطفالها.

من الطبيعي أنه ما كان لدينا إلا أقل قدر من السلطة أو التأثير لأننا لم نكن أكثر من متدرّبين خلال فترة الصيف. كانت مهمتنا الأولى متمثّلة في المراقبة والتعلّم، مع تقديم ما نستطيع تقديمه من مساعدة. وكانت تلك فرصة للتعرّف على طريقة عمل نظام العدالة الجنائية من الداخل، وكيف يكون تطبيق تلك العدالة... وكيف يكون عدم تطبيقها أيضًا! وضعونا مع نواب عامّين ينظرون في مختلف أنواع القضايا، من القيادة تحت تأثير الكحول أو المخدّرات إلى جرائم القتل؛ وكانت لنا فرصة التواجد في الغرفة -والمشاركة في العملية- عند إعداد تلك القضايا.

لن أنسى أبدًا تلك المرة عندما كان من أعمل معه منكبًّا على قضية مخدرات. كانت الشرطة قد اعتقلت في تلك الغارة عددًا من الأشخاص؛ ومن بينهم جليسة أطفال بريئة: امرأة شاء سوء حظّها أن تكون في المكان الخاطئ، في التوقيت الخاطئ، فأخذوها مع البقية. لم أر تلك المرأة قبل ذلك. ولم أكن أعرف شيئًا عنها (ولا حتى شكلها). لم تكن لي أية صلة بها إلا من خلال ذلك التقرير الذي اطّلعت عليه. لكن شيئًا لفت انتباهي في حالة تلك المرأة.

كان ذلك في ساعة متأخرة من بعد ظهر يوم الجمعة. وكان أكثر الناس قد ذهبوا إلى بيوتهم في عطلة نهاية الأسبوع. وعلى الأرجح، لن ينظر أي قاضٍ في أمر تلك المرأة حتى يوم الاثنين. معنى هذا أنها ستظل في السجن خلال عطلة نهاية الأسبوع.

هل تعمل خلال العطلة؟ وهل سيكون عليها أن تشرح لمن تعمل لديهم سبب غيابها، وأين كانت؟ وعندها هل سيطردونها من عملها؟

وأهم من ذلك كلّه، عرفتُ أن لها أطفالًا صغارًا في البيت. *هل يعرف أطفالها أنها في السجن؟ لا بد أنهم سيظنّون أن أمهم قد فعلت شيئًا قبيحًا. من يرعاهم الآن؟ بل، هل هناك من يستطيع رعايتهم؟ قد يتّصل أحدهم بـ«خدمة حماية الأطفال»! يا إلهي، من الممكن أن تخسر أطفالها!*

بالنسبة إلى هذه المرأة، كان كل شيء معرَّضًا للخطر، أسرتها، ومصدر رزقها، وصورتها في مجتمعها، وكرامتها، وحريتها. وفوق هذا كله، لم تكن قد فعلت أي شيء خاطئ.

أسرعت إلى كاتب المحكمة وطلبت منه أن يعرض تلك القضية لكي ينظر فيها قاضي النيابة العامة في ذلك اليوم نفسه. رجوته، توسّلت إليه. إن استطاع القاضي أن يعود إلى القاعة خمس دقائق فقط، من الممكن أن يخلي سبيلها. ما كنت قادرة على التفكير في أي شيء غير تلك المرأة وأطفالها المذهولين. وأخيرًا، بعد أن توالى مرور الدقائق الأخيرة من ذلك اليوم، عاد القاضي إلى القاعة. جلست أنظر وأصغي بينما راح القاضي يراجع قضيتها، وانتظرت أن يعطي أمره. ثم، سمعت صوت مطرقة القاضي على الطاولة... وصارت المرأة حرّة. كان عليها أن تعود إلى البيت، إلى أطفالها، قبل وقت العشاء. لم تسنح لي أبدًا فرصة لقائها؛ لكني لن أنساها أبدًا.

كانت تلك لحظة حاسمة في حياتي. وكانت لحظة وضوح تام لحقيقة أن الفرص تكون كبيرة جدًا، إنسانية إلى أقصى حدٍّ، حتى عندما يعمل المرء على هامش نظام العدالة الجنائية. كان ذلك إدراكًا لحقيقة أن الناس الذين يبالون بالأمر يستطيعون إحقاق العدالة حتى إن لم تكن لهم إلا الصلاحيات المحدودة جدًّا التي تكون لموظف متدرّب. كانت تلك لحظة كاشفة، لحظة برهنت لي على الأهمية الكبرى لأن يكون من

يتولّون وظائف النيابة العامة أشخاصًا قادرين على الإحساس بالتعاطف مع الآخرين. لذا، وقبل سنوات كثيرة من انتخابي لتولّي منصب كبير في النيابة العامة، كان هذا واحدًا من الانتصارات التي لعبت دورًا كبير الأهمية في حياتي. أيقنتُ يومها أن تلك المرأة ستعود إلى بيتها. وعرفت أيضًا نوع العمل الذي أريد الالتحاق به، والناس الذين أريد أن أخدمهم.

كان مبنى المحكمة غير بعيد عن مكان نشأتي. لقد ولدت في أوكلاند، في ولاية كاليفورنيا، في سنة 1964. ثم عشت سنوات تكويني خلال طفولتي على مقربة من الحد الفاصل بين أوكلاند وبيركلي.

ولد أبي -دونالد هاريس- في جامايكا سنة 1938. وكان طالبًا لامعًا هاجر إلى الولايات المتحدة بعد قبوله في جامعة كاليفورنيا في مدينة بيركلي. ذهب إلى الجامعة لدراسة الاقتصاد؛ ثم ذهب بعد ذلك لتعليم الاقتصاد في جامعة ستانفورد حيث لا يزال أستاذًا فخريًا فيها.

وأما حياة أمي فقد بدأت على مسافة آلاف الأميال شرقًا، في جنوب الهند. كانت شيامالا غوبالان الابنة الكبرى بين أربعة أطفال لوالديها - ثلاث بنات، وصبي. وعلى غرار أبي، كانت أمي موهوبة. وعندما أبدت ميلًا حماسيًا إلى دراسة العلوم، شجّعها والداها وساندها.

تخرّجت أمي في جامعة دلهي عندما كانت في التاسعة عشرة من عمرها. لكنها لم تتوقّف عند تلك النقطة، فقد تقدّمت بعد ذلك إلى برنامج للدراسات العليا في جامعة بيركلي - تلك الجامعة التي لم تكن قد رأتها أبدًا، في بلد لم تزره أبدًا. لا يسهل تخيّل كم كان صعبًا على والديها أن يتركاها تسافر. في ذلك الوقت، كان الطيران التجاري حول العالم لا يزال في بدايات انتشاره. ولن يكون أمرًا متيسّرًا أن تظلّ أمّي على تواصل حقيقي مع أهلها. إلا أن جدّي وجدّتي لم يقفا في طريق أمي عندما طلبت منهما إذنًا بالسفر إلى كاليفورنيا. كانت لا تزال شبه مراهقة عندما تركت بيتها قاصدة بيركلي في سنة 1958 لكي تحصل على شهادة الدكتوراه في

التغذية وعلوم الغدد الصّمَّاء، ثم تتابع مسارها فتصير باحثة أكاديمية في سرطان الثدي.

كان منتظرًا أن تعود أمي إلى الهند بعد إنهائها دراستها. وكان أهلها قد رتّبوا أمر زواجها. يعني هذا أنه كان مفترضًا أن تتخذ حياة أمي مسارًا أكثر بساطة. لكن خطط القدر كانت غير ذلك. التقت أبي في بيركلي أثناء مشاركتهما في حركة الحقوق المدنية، فوقع كل منهما في حب الآخر. وكان زواجها، وقرارها بالبقاء في الولايات المتحدة الأميركية، أكبر ما شهدته حياتها كلّها من أفعال نابعة عن الحب وعن التصميم على حق تقرير المصير.

أنجب أبي وأمي طفلتين اثنتين. ففي سنة مولدي، حصلت أمي على شهادة الدكتوراه؛ وكانت في الخامسة والعشرين. ثم أتت أختي الحبيبة مايا بعد سنتين من ذلك. وكان من التقاليد العائلية أن تواصل أمي العمل أثناء حملَيْها -حتى لحظة الولادة. ففي المرة الأولى، تفجّرت مياه الرحم عندما كانت في المختبر. وفي المرة الثانية، كانت منهمكة في إعداد فطيرة بالتفاح. (أعرف أمي جيّدًا. لا بد أنها أصرَّت في المرتين على إنهاء ما كان بين يديها من عمل قبل أن تذهب إلى المستشفى).

كنت سعيدة في تلك الأيام الأولى؛ وكنت خليّة البال. أحببت كل نشاط خارج البيت. أتذكّر أن أبي كان يطلب مني أن أجري سريعًا عندما كنت فتاة صغيرة. يلتفت إلى أمي ويقول لها: «أتركيها تجري فقط، اتركيها يا شيامالا». ثم يلتفت إلي ويقول: «اركضي، اركضي يا كامّالا، اركضي بأقوى ما تستطيعين». وكنت أنطلق سريعًا فتهبّ الريح في وجهي وأحسّ بأني قادرة على فعل كل شيء. (لا عجب أيضًا في أن لديَّ ذكريات كثيرة عن أمي وهي تضع لصاقات طبية على ركبتيّ المخدوشتين).

كان بيتنا كله موسيقى. وكانت أمي تحب أن تغني «الأغاني الإنجيلية»... من أغنية آريثا فرانكلين الأولى حتى أغاني إدوين هوكينز سنجرز. لقد

فازت بجائزة في الهند لحسن غنائها؛ وكنت أحب أن أسمع ذلك الصوت، صوتها. وأما اهتمام أبي بالموسيقى فما كان أقل من اهتمام أمي، إذ كانت لديه مجموعة جاز واسعة، وألبومات كثيرة تملأ مجموعة رفوف كاملة على أحد الجدران. وفي كل ليلة، كنت أغفو على أنغام ثيلونيوس مونغ أو جون كولترين أو مايلز ديفيس.

إلا أن ذلك الانسجام بين أبي وأمي ما كان مقدّرًا له أن يعيش طويلًا. ازداد الأمر سوءًا مع مرور الزمن. وما عاد كل منهما لطيفًا مع الآخر. كنت أعرف أن بينهما حبٌّ كبيرٌ جدًا؛ لكن الظاهر أنهما صارا مثل الزيت والماء. وعندما بلغت من العمر خمس سنين، كان ذلك الرابط بينهما قد انهار تحت وطأة هذه الحالة من عدم الانسجام. انفصلا بعد فترة وجيزة من تولي أبي وظيفة في جامعة ويسكنسن؛ ثم كان الطلاق بعد بضع سنين من ذلك. لم يقع بينهما أي خلاف على المال، لكن صراعًا جرى من أجل الكتب التي في البيت.

كثيرًا ما أقول في نفسي إن زواجهما كان من الممكن أن يستمر لو كانا أكبر قليلًا، ولو كان لديهما مزيد من النضج العاطفي. لكن أبي وأمي كانا لا يزالان في سن الشباب. كان أبي أول فتى تصاحبه أمي.

كان الأمر صعبًا على الاثنين. وأظن أن أمي كانت تعتبر الطلاق نوعًا من الفشل لم تتوقّعه ولم تضعه في حسبانها أبدًا. فقد كان زواجها من أبي فعلًا من أفعال التمرّد بقدر ما كان فعلًا ناجمًا عن الحب. كان تفسير إقدامها على ذلك الزواج أمام والديها أمرًا صعبًا إلى حد كبير. لكني أظن أن تفسير طلاقها كان أكثر صعوبة. لا أعتقد أن أبويها قالا لها، «لقد حذرناك من هذا»؛ لكني أظن أن هذه الكلمات كانت تجول في رأسها حتى إن لم تسمعها منهما.

كانت مايا لا تزال رضيعة وقت حدوث الانفصال بين والدينا؛ وكانت أصغر من أن تستطيع فهم ما يجري من حولها، وأصغر من أن تحسّ قسوة

الأمر كلّه. وأما أنا، فقد كان لديَّ شيء من الإحساس بالذنب نتيجة أمر لم تعشه مايا: عرفتُ والدينا عندما كانا سعيدين معًا؛ لكنها لم تر ذلك أبدًا!

على أن أبي ظلّ بعد ذلك جزءًا من حياتنا. كنا نراه في عطلات نهاية الأسبوع ونمضي الصيف معه في بالو بالتو. لكن أمي هي من تولّت تنشئتنا في حقيقة الأمر. وكانت هي المسؤول الأول عن صوغنا وتشكيلنا إلى أن صرنا المرأتين الموجودتَيْن الآن.

وقد كانت أمي شخصية استثنائية حقًا. قامة لا يتجاوز طولها خمس أقدام وإنش واحد؛ لكنني كنت أحسّه ست أقدام. كانت ذكيّة، قاسية، عنيفة في حمايتنا من كل شيء. كانت كريمة، مخلصة، مرحة. وما كان في حياتها إلا هدفان اثنان: تنشئة ابنتيها، والقضاء على سرطان الثدي. كانت ترعانا، لكنها تدفعنا إلى الأمام دفعًا شديدًا وتضع أمامنا تطلعات كبيرة. وأثناء ذلك كلّه، عرفتْ كيف تجعلنا -مايا وأنا- نشعر بأننا متميزتان وبأننا قادرتان على فعل كل ما نريد فعله إذا عملنا من أجله مثلما ينبغي أن نعمل.

نشأت أمي في بيت كان النشاط السياسي والقيادة المجتمعية أمرين طبيعيين فيه. وذلك أن أمها - أي جدتي راجام غوبالان التي لم يتجاوز تحصيلها المدرسة الابتدائية -امرأة موهوبة في النشاط المجتمعي. كانت تؤوي النساء اللواتي يسيء أزواجهنّ معاملتهنّ، ثم تستدعي الأزواج وتقول لهم «إن من الأفضل أن يحسّنوا سلوكهم وإلا فستتولى أمرهم». كانت تجمع نساء القرية معًا وتعلّمهنّ طرق منع الحمل. وأما جدّي، ب. ف. غوبالان، فقد كان مشاركًا في الحركة الرامية إلى الظفر باستقلال الهند. وبعد أن صار دبلوماسيًا كبيرًا لدى الحكومة الهندية، عاش مع جدتي بعض الوقت في زامبيا بعد استقلالها، وساهم في توطين اللاجئين هناك. كان يقول مازحًا إن نشاطات جدّتي ستوقعه في المتاعب ذات يوم. لكنه كان عارفًا أن ما يقوله لن يجعلها تكفّ عن ذلك أبدًا. تعلّمت أمي من جدّي وجدتي أن خدمة الآخرين هي ما يمنح الحياة غاية ومعنى. ومن أمي، تعلّمتُ الشيء نفسه، وتعلّمته مايا أيضًا.

ورثتْ أمي عن جدّتي جرأتها وقوّتها. وكان من عرفوهما يعرفون أيضًا أن عليهم ألا يعبثوا معهما. وبوحي من جدّي وجدتي، تطوّر عند أمي وعي سياسي حقيقي. كان لديها إدراكٌ للتاريخ، وللصراعات، ولعدم المساواة في العالم. لقد ولدتْ فكان حسّ العدالة مطبوعًا في روحها.

كثيرًا ما كان أبي وأمي يأخذانني معهما، في عربة الأطفال، إلى مسيرات المطالبة بالحقوق المدنية. ولا تزال لديَّ ذكريات عن بحر من السيقان يتحرّك من حولي، وعن الطاقة المتوقّدة والهتافات والأناشيد. كانت العدالة الاجتماعية تشغل جزءًا مركزيًا من المناقشات الجارية في أسرتنا. وكانت أمي تضحك وهي تروي قصة تحبّها من قصص طفولتي الأولى. تقول إنها كانت تسألني محاولة تهدئتي: «ماذا تريدين؟»، فأجيبها صائحة: «حرّية».

أحاطت أمي نفسها بدائرة من الصديقات المقرّبات اللواتي كنّ كأنهنّ أخوات حقيقيات لها. إن عرّابتي واحدة من زميلات أمي في جامعة بيركلي؛ وكنت أناديها «الخالة ميري». التقت أمي وميري من خلال حركة الحقوق المدنية التي كانت في طور التشكّل في عقد الستينيات، وكان يجري الجدل حولها والدفاع عنها في أماكن كثيرة، من شوارع أوكلاند إلى من يقفون على صناديق خشبية ويلقون كلمات حماسية في «سبراول بلازا» في بيركلي. وفي حين كان طلبة سود يتكلّمون ضد الظلم، كانت مجموعة من الشبان والشابات المتحمّسين من ذوي الذكاء الحقيقي والاهتمام السياسي يجدُ أحدهم الآخر... كانت أمي والخالة ميري من أولئك الذين التقوا هناك.

كانتا تذهبان إلى التظاهرات السلمية التي يهاجمها رجال الشرطة على صهوات الجياد. وكانتا تخرجان في مسيرات ضد حرب فيتنام، ومسيرات من أجل الحقوق المدنية وحقوق التصويت. كانتا تذهبان معًا لرؤية مارتن لوثر كينغ جونيور متحدّثًا في بيركلي؛ وقد سنحت لأمي فرصة لقائه. قالت

لي إن جماعة «هيلز إينجلز» واجهتهم ذات مرة عندما كانوا في مظاهرة ضد الحرب. وأخبرتني أيضًا أنها اضطرت إلى الجري، مع البقية، طلبًا للسلامة في مظاهرة أخرى ففرتْ دافعة عربتي أمامها بعد أن بدأ العنف ضد المتظاهرين.

لكن أبي وأمي وأصدقاءهما لم يكونوا متظاهرين فحسب. كانوا مفكّرين كبارًا يحملون أفكارًا كبيرة؛ كانوا أشخاصًا عاكفين على تنظيم مجتمعهم المحلي. الخالة ميري، وشقيقها («العم فريدي»)، وأمي، وأبي، وبضعة طلبة آخرين، نظّموا جميعًا مجموعة دراسية لقراءة أعمال الكتّاب السود الذين تتجاهلهم الجامعة. كانوا يلتقون أيام الأحد في بيت الخالة ميري والعم فريدي في شارع هارمون حيث ينكبّون على قراءة رالف أليسون، ومناقشة أعمال كارتر ج. وودسون، والمجادلة في آراء و. إ. ب. دو بوا. كانوا يتحدّثون عن الفصل العنصري، وعن نزع الاستعمار من أفريقيا، وعن حركات التحرّر في البلدان النامية، وعن تاريخ العنصرية في أميركا. لكن ذلك لم يكن كلامًا فقط لأنهم كانوا في لهفة إلى خوض معركتهم. وكانوا أيضًا يستقبلون ضيوفًا بارزين، من بينهم عدد من قادة الثقافة والحقوق المدنية، من بينهم لوروا جونز وفاني لو هيمر.

بعد تخرجها في جامعة بيركلي، استلمت الخالة ميري وظيفة تعليمية في جامعة سان فرانسيسكو الحكومية، حيث واصلت احتفاءها بـ«التجربة السوداء» وارتقاءها بها. كانت في جامعة سان فرانسيسكو الحكومية كلية تجريبية يديرها الطلبة؛ وفي سنة 1966، كان واحد من أصدقاء أمي الأعزاء - أناديه العم أوبري - قد بدأ إلقاء محاضرات في «دراسات السود»، فكان ذلك أول صف في هذا المجال. لقد كانت تلك الجامعة ميدان اختبار من أجل إعادة تعريف معنى التعليم العالي ومحتواه.

كان أولئك هم «أهل» أمي وأقرباؤها. ففي بلد لا أهل لها فيه، كان أولئك الناس أهلها، وكانت قريبتهم. فمنذ لحظة وصولها قادمة من الهند،

اختارت أمي مجتمع السود الذي رحبّ بها واحتواها. وصار ذلك أساس حياتها الجديدة في أميركا.

وإلى جانب الخالة ميري، كانت الخالة لينور من أقرب الناس إلى أمي. أعتز أيضًا بذكرى واحد ممن علّموا أمي، وهو هاورد. إنه الصديق الكبير هاورد، اختصاصي الغدد الصمّاء اللامع الذي ضمّها تحت جناحه. عندما كنت صغيرة، أعطاني هاورد عقدًا من اللؤلؤ أتى به من رحلة إلى اليابان. (منذ ذلك الحين، صار اللؤلؤ النوع المفضّل عندي من أنواع الحلي كلها).

كنت قريبة أيضًا من بالو، شقيق أمي، ومن شقيقتيها سارالا وتشيني (كنت أدعوها تشيكي. كلمة معناها «أمي الصغيرة»). كانوا بعيدين عنا آلاف الأميال؛ ونادرًا ما كان أحدنا يرى الآخر. مع هذا، ومن خلال الاتصالات الهاتفية وزياراتنا الدورية إلى الهند وما كنا نتبادله من رسائل وبطاقات بريدية، كان إحساسنا بأننا عائلة واحدة -الإحساس بالقرب والراحة والثقة- قادرًا على اجتياز تلك المسافة. كان ذلك أول ما علّمني حقًا أن المرء يمكن أن تكون له علاقات وثيقة جدًا بالناس حتى إن لم يكن تواصله معهم أمرًا يوميًا. لقد كنا مستعدّين دائمًا لأن يشد كل منا أزر الآخر، بصرف النظر عن الشكل الذي يتّخذه ذلك.

لقد جعلنا، كل من أمي وجدّي وجدّتي وخالاتي وخالي، فتاتين مشبعتَيْن اعتزازًا بأن لنا جذورًا في جنوب آسيا. وكان اسمانا التقليديان الهنديان مرتبطين بتراثنا، فنشأنا على الحسّ المتين بالثقافة الهندية وعلى التقدير الكبير لها. كل ما كانت تقوله أمي من كلمات الحب والغضب كان آتيًا من لغتها الأم - هذا ما يروقني لأن نقاء تلك العواطف هو ما يرتبط في ذهني بذكرى أمي أكثر من أي شيء آخر.

كانت أمي مدركة حق الإدراك أنها تربّي ابنتين سوداوين. ومدركة أن وطنها الجديد سيرى فينا، مايا وأنا، فتاتين سوداوين؛ وكانت مصمّمة على جعلنا نكبر لنصير امرأتين سوداوين قويتين معتزّتَيْن بنفسَيْهما.

انتقلنا بعد سنة من انفصال أبي وأمي وذهبنا للعيش في الطابق العلوي من مبنى ذي طابقين في شارع «بانكروف واي»، في جزء من مدينة بيركلي معروف باسم «فلات لاندز». كان ذلك حيًّا شديد الترابط تسكنه أسر عاملة شديدة الاهتمام بأداء أعمالها جيدًا، وبدفع فواتيرها، وبأن تكون متعاضدة في ما بينها. كان ذلك مجتمعًا يستثمر في أطفاله؛ ومكانًا يؤمن أهله بالمكوّن الأكثر أهمية في الحلم الأميركي: إذا كنت مُجِدًّا في عملك وخيّرًا إزاء العالم، فسوف يعيش أطفالك عيشة أحسن مما عشته! لم نكن أثرياء بالمعنى المالي، لكن القيم التي نشأنا عليها أمدَّتنا بثراء من نوع آخر.

في كل صباح، كانت أمي تعتني بنا قبل توجّهها إلى عملها في مختبر الأبحاث. فتحضّر لنا فنجانًا كبيرًا من حبوب الإفطار الفورية «كارنيشن». ولنا أن نختار واحدة من بين ثلاث نكهات، الشوكولاته والفريز والفانيليا. وأما في المناسبات الخاصة، فقد كنا نتناول «بوب - تارتس». في رأي أمي، لم يكن وقت الإفطار وقتًا يجوز تضييعه في العبث والتلهّي.

كانت تودّعني بقبلة، وأسير إلى زاوية الشارع حيث يأخذني الباص إلى مدرسة «ثاوزند أوكس» الابتدائية. لم أعرف إلا في وقت لاحق إننا كنا جزءًا من تجربة لإلغاء الفصل العنصري جارية على المستوى الوطني، حيث كان باص المدرسة يأتي بأطفال سود من أبناء الطبقة العاملة من منطقة فلات لاندز، ويأتي من الجهة الأخرى باص آخر فيه أطفال بيض من بيركلي هيلز. في ذلك الوقت، ما كنت أعرف شيئًا غير أن باصًا كبيرًا أصفر اللون يأخذني إلى المدرسة.

أنظر إلى صور الصف الأول في مدرستي فأتذكّر كم كان رائعًا أن أكبر في تلك البيئة المتنوّعة. وهذا لأن التلاميذ كانوا من أنحاء المنطقة كلّها، فكنا بذلك جماعة متنوعة أتى بعض من فيها من مناطق الإسكان الحكومي، وكان غيرهم من أبناء وبنات الأساتذة. أتذكّر كيف كنا نحتفل في المدرسة بأعياد تأتي من ثقافات متعدّدة، وكيف كنا نتعلّم العدّ من واحد

إلى عشرة بلغات كثيرة. أتذكّر كيف كان الآباء والأمهات -من بينهم أمي- يقدّمون صفوفًا تطوّعية لتنفيذ مشاريع فنية وعلمية مع الأطفال. وكانت السيدة فرانسيس ويلسون، معلمتي في الصف الأول، امرأة تتمتع بإخلاص عميق لتلاميذها. والواقع أنني عندما تخرجت في كلية هاستينغز للقانون في جامعة كاليفورنيا، كانت السيدة ويلسون جالسة بين الحاضرين تصفّق لي.

كان وقت المدرسة ينتهي قبل أن تأتي أمنا من العمل، فنذهب إلى بيت آل شلتون القريب من المدرسة. كانت أمي على معرفة بهم عن طريق العم أوبري، ونشأت بينها وبينهم علاقة بعيدة الأمد كلّها حبٌّ وحنوٌّ ومتانة.

ريجينا شلتون، خالة أوبري، هي في الأصل من ولاية لويزيانا. وكانت تملك وتدير مع زوجها آرثر القادم من أركنساس مدرسة حضانة بدأت أول الأمر في قبو بيتهما نفسه، ثم انتقلت إلى الطابق الذي تحت شقتنا. كان لدى آرثر وريجينا شلتون حرص شديد على تنشئة أطفال حيّنا بحيث يحظون بأفضل بداية ممكنة لحياتهم. صحيح أن مركز رعاية الأطفال النهاري الذي يديرانه كان صغيرًا، لكنه مضياف دائمًا. وعلى جدرانه ملصقات صور قادة من أمثال فريدريك دوغلاس وسجورنر تروث وهاريت توبمان. كان أول «جورج واشنطن» نعرفه عندما كنا صغيرتين، أنا ومايا، هو جورج واشنطن كارفر. ولا نزال إلى الآن نضحك كلما تذكّرنا أول مرة سمعت فيها مايا معلمة صفها تتحدّث عن الرئيس جورج واشنطن، فقالت في نفسها معتزة: «أعرفه! إنه ذلك الذي كان يعمل في مصنع البازلاء».

كان في بيت الزوجين شلتون أيضًا برنامج لفترة ما بعد المدرسة. وإليه أذهب مع مايا لقضاء فترة بعد الظهر. وكنا ندعو ذلك، ببساطة، الذهاب إلى «البيت». كان هناك دائمًا أطفال يجرون هنا وهناك، وضحك كثير، ولعبٌ فَرِح. صرنا شديدتي القرب من ابنة الزوجين شلتون وأطفالهما بالتبنّي، وكنا نقول إننا سنتزوج «فرقة جاكسون فايف» - تتزوّج مايا مايكل، وأتزوج تيتو. (أحبك، يا تيتو!).

سرعان ما سوف تصير السيدة شلتون أمًا ثانية لي ولمايا. امرأة ذكية بقدر ما هي دافئة. وفي طبعها اللطيف المضياف لمسة تقليدية جنوبية... هذا إذا لم أقل شيئًا عما كانت تعدّه لنا من حلوى وبسكويت رقيق لا أزال أحبه كثيرًا. كانت أيضًا امرأة شديدة الفطنة، امرأة بارعة، امرأة كريمة إلى حدٍّ غير معهودٍ.

لن أنسى أبدًا تلك المرّة عندما صنعتُ «أصابع بالليمون» وقدّمتها. أمضيت فترة بعد الظهر كلّها في تطبيق وصفة أصابع الليمون وجدتها في واحد من كتب الطبخ التي عند أمي. انتهيت من صنعها فكان مظهرها جميلًا جعلني متحمّسة لأن أجعل الآخرين يرونها. وضعت أصابع الليمون في طبق غطيته برقاقة من النايلون وذهبت به إلى منزل السيدة شلتون حيث وجدتها جالسة إلى طاولة المطبخ تشرب الشاي وتضحك مع أختها، الخالة بيا، وأمي. وبكل اعتزاز، أريتهم ما صنعته، فتناولت السيدة شلتون إصبع ليمون وقضمت قضمةً كبيرة منه. اتضح أنني استخدمت في تلك الأصابع ملحًا بدلًا من السكر، ولم أعرف ذلك لأنني لم أتذوّقها بنفسي.

قالت لي السيدة شلتون بلهجتها الجنوبية الجميلة وقد زمّت شفتيها قليلًا بسبب طعم الملح: «هذا لذيذ... لكن، لعلك وضعت فيه ملحًا أكثر مما ينبغي... إلا أنه لذيذ حقًّا». لم يترك ذلك عندي انطباعًا بأنني فشلت. ذهبتُ ظانة أنني أنجزت عملًا ممتازًا ولم أرتكب إلا غلطة بسيطة واحدة. لحظات صغيرة من هذا النوع هي ما ساعدني في بناء ما لديَّ من إحساس طبيعي بالثقة. صرت مؤمنة بأنني قادرة على فعل كل شيء.

كان ما علمتني إياه السيدة شلتون كثيرًا جدًا. كانت تمد يد العون دائمًا إلى الأمهات اللواتي في حاجة إلى مساندة أو مشورة، أو حتى في حاجة إلى عناق، لأن طبيعتها كانت هكذا. لا أستطيع تذكّر عدد الأطفال الذين تولّت رعايتهم، فضلًا عن أنها تبنّت طفلة اسمها ساندي لن تلبث أن تصير واحدة من أعز صديقاتي. كانت السيدة شلتون قادرة على رؤية الإمكانيات

الدفينة لدى الناس. وهذا ما كنت أحبه فيها أيضًا. لقد استثمرت جهدها في أطفال الحي الذين «سقطوا عبر الشقوق»... تفعل هذا متوقّعة أن تكون لدى أولئك الأولاد والبنات الذين يواجهون الصعوبات قدرة على أن يصيروا عظماء. إلا أنها ما كنت تحب الحديث عن ذلك أو المباهاة به. ففي نظرها، كانت تلك أفعالًا عادية، أفعالًا ليس فيها شيء استثنائي؛ أفعالٌ ليست أكثر من امتداد طبيعي للقيم التي لديها. كنت أعود من بيت الزوجين شلتون فأجد أمي جالسة تقرأ أو تعمل على أوراقها أو تعدّ لنا طعام العشاء. بصرف النظر عن الإفطار المتعجّل كل صباح، كانت أمي تحبّ الطهو، وكنت أحب أن أجلس معها في المطبخ فأنظر وأشم وآكل. كانت لديها سكين ضخمة على النمط الصيني تستخدمها في التقطيع، ولوح تقطيع مشبع بنكهات التوابل. أعجبني أن البامية يمكن أن تكون غذاء للروح أو طبقًا هنديًا، وذلك بحسب التوابل التي يختار المرء أن يضعها معها. وكانت أمي تحبّ أن تمزج القريدس المجفّف والمقانق لكي تصنع فطيرة، أو لكي تقليهما مع الكركم وحبّات الخردل.

كانت أمي تطبخ كأنها تُجري تجربة علمية. تجرّب على الدوام طرقًا مختلفة -لحم البقر المقلي مع المحار في يوم من الأيام، وفطيرة بالبطاطس المبشورة في يوم آخر. بل إن طعام الغداء الذي كنت آخذه إلى المدرسة صار بدوره ميدانًا لاختبار ابتكاراتها: في باص المدرسة، كان أصدقائي وصديقاتي الذين يأتون معهم بـ«سندويتشات بولونيا» وسندويتشات «Pb&Js»، يسألونني متحمسين، «كامّالا، ماذا لديك؟». فأفتح كيس الورق البنّي الذي تزينه أمي دائمًا بصورة وجه مبتسم أو بشكل تزييني، وأقول: «كريمة الجبن والزيتون على خبز الشيلم الداكن». عليَّ الاعتراف بأن تجاربها لم تكن ناجحة كلّها - على الأقل، بحسب ذائقة طفلة في المدرسة الابتدائية. لكن، وبصرف النظر عن هذا، كان كل ما آكله مختلفًا. وذلك ما كان يجعله متميزًا دائمًا... متميّزًا مثل أمي.

عندما تنصرف أمي إلى إعداد الطعام، كثيرًا ما تضع في المسجّلة أغنيات لأريثا فرانكلين، فأرقص وأغني في غرفة المعيشة كأنني على خشبة مسرح. وطيلة الوقت، كنا نستمع إلى أغنية «عندما تكون شخصًا موهوبًا، أسود اللون، في سن الشباب». تلك الأغنية التي كانت نينا سيمون أول من غناها ثم لم تلبث أن صارت نشيدًا يعبر عن اعتزاز السود بأنفسهم.

كان المطبخ هو المكان الذي يجري فيه القسم الأكبر من أحاديثنا. وكان إعداد الطعام وتناوله من بين الأمور التي تفعلها أسرتنا مجتمعة، أكثر الأحيان. عندما كنت ومايا طفلتين، تقدّم لنا أمي أحيانًا ما تسميه «سموركازبورد». تستخدم أداة تقطيع البسكويت لصنع أشكال من قطع من الخبز تضعها في صينية وتضع عليها الخردل والمايونيز والخيار المخلل، ثم تغرس فيها أعواد تنظيف الأسنان. وبين شرائح الخبز، كنا نضع ما يكون باقيًا في البراد من طعام الليلة السابقة. لم أستوعب إلا بعد سنين كثيرة حقيقة أن ذلك الـ«سموركازبورد» لم يكن إلا «بقايا الطعام». كان لأمي أسلوبها في جعل الأشياء العادية تبدو مثيرة.

وأيضًا، كنا نضحك كثيرًا. كانت أمي مولعة بعرض للدمى المتحرّكة اسمه «بنتش وجودي»، حيث تطارد جودي بنتش وفي يدها شوبك العجين. ما أكثر ما كانت أمي تضحك عندما تطاردنا في المطبخ حاملة ذلك الشوبك!

وبطبيعة الحال، لم تكن الحياة كلّها ضحكًا. كان يوم الأحد «يوم الكورس»؛ ولكل واحدة منا مهمّاتها. كان ممكنًا أن تكون أمي قاسية. وما كان لديها صبر على أي تراخٍ من جانبنا. نادرًا ما كنا، أنا وأختي، نظفر بالمديح لقاء سلوك أو إنجاز منتظر منا. تقول أمي موبّخة إذا حاولتُ «اصطياد» ثناء منها: «لماذا أصفّق لك من أجل شيء من المفترض أن تفعليه؟». ما كان لي أن أظفر من أمي بشيء إذا أتيت إلى البيت وأخبرتها بآخر ما جرى لي ملتمسة أن ألقى لديها أذنًا صاغية. تكون ردّة فعلها الأولى

أن تقول: «لا بأس، ماذا فعلتِ؟». عندما أستعيد تلك الأيام في ذهني، أرى أنها كانت تحاول تعليمي أنني صاحبة قدرة وقرار. هذا منصف! لكنه لا يزال يثير جنوني.

على أن تلك القسوة كانت مصحوبة دائمًا بحب وإخلاص ومساندة لا اهتزاز فيها أبدًا. إذا مرّ بمايا يوم سيئ، أو إذا مرّ بي يوم سيئ، أو إذا مرّت بنا فترة طويلة من الطقس الرمادي الباعث على الاكتئاب، فقد كانت أمي تقيم ما كانت تحبّ أن تدعوه «حفلة ليست حفلة عيد ميلاد» فيها حلوى ليست حلوى عيد ميلاد، وهدايا ليست هدايا عيد ميلاد. وفي أوقات أخرى، كانت تعدّ لنا طبقًا من الأطباق المفضّلة لدينا -فطيرة بشرائح الشوكولاته، أو بسكويت الحبوب «سبيشال ك» (ك من اسمي كامّالا). وكثيرًا ما تخرج آلة الخياطة وتصنع ملابس لنا أو لدمانا. بل إنها سمحت لي ولمايا بانتقاء لون سيارة الأسرة، سيارة من نوع «دودج غارت» كانت تقودها أينما ذهبت. اخترنا اللون الأصفر -لوننا المفضل في ذلك الوقت- وإن كانت أمنا قد ندمت على السماح لنا باتخاذ ذلك القرار، فهي لم تكشف عن ذلك أبدًا. (هناك ناحية إيجابية في اختيارنا: كان سهلًا علينا دائمًا أن نعثر على سيارتنا في ساحة وقوف السيارات).

اعتدت أن أذهب ثلاث مرات في الأسبوع إلى بيت السيدة جونز، الواقع في آخر الشارع. كانت السيدة جونز عازفة بيانو تلقّت تدريبًا كلاسيكيًا؛ لكن ذلك الميدان ما كان يتيح فرص عمل كثيرة لامرأة سوداء. هذا ما جعلها تصير معلّمة بيانو. وقد كانت معلّمة جادّة صارمة، فكلما نظرت عيناي إلى الساعة الجدارية حتى أعرف مقدار الوقت الباقي لانتهاء الدرس، كانت مسطرتها تنقر على أصابعي. وفي أمسيات أخرى، كنت أذهب إلى بيت الخالة ميري والعم شيرمان حيث ألعب الشطرنج. كان العم شيرمان لاعب شطرنج عظيمًا، ويحب أن يحدّثني عما يشتمل عليه الشطرنج مما يتجاوز اللعبة في حد ذاتها: فكرة أن يكون المرء صاحب

تفكير استراتيجي، وأن تكون لديه خطة، وأن يفكّر في سير الأمور بعد عدة نقلات، ويتنبأ بما سيفعله الخصم، فيعدّل خطته بما يحبط مناوراته. ومن حين لآخر، كان يتركني أفوز في اللعب.

وفي أيام الأحد، كانت أمي ترسلنا إلى «كنيسة الرب» في الجادة رقم 23، فنجلس مع أطفال آخرين في المقعد الخلفي من سيارة السيدة شلتون الكبيرة. كانت أولى ذكرياتي عن تعاليم الكتاب المقدّس فكرة الإله المحب، الإله الذي يريد منا أن «ندافع عمن لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم»، وأن «ندافع عن حقوق الفقراء والمحتاجين». هناك تعلّمت أن «الإيمان» فعل، وصرت مقتنعة بأن علينا أن نعيش إيماننا وأن نُظهره من خلال أفعالنا.

كنت أغني مع أختي في كورس الأطفال، وكانت ترنيمتي المفضلة «املأ كأسي، يا رب». أتذكّر كيف أنشدنا أغنية للأمهات في يوم الأم. اتخذت كل واحدة منا شكل حرف من حروف كلمة أم (Mother) وكان نصيبي أن أتخذ شكل حرف (T) باسطة ذراعيَّ إلى الجانبين. «T هو الزمن – Time – الذي تمضيه أمي في رعايتي وحبي من كل ناحية».

وكانت ليلة الخميس ليلتي المفضلة في الأسبوع كلّه. ففي أيام الخميس، يمكنك أن تعثر علينا دائمًا في بناية متواضعة لونها بيج واقعة عند تقاطع شارعين كان اسماهما في ذلك الوقت شارع غروف وشارع ديربي. صحيح أن ذلك المكان كان في ما مضى مكتبًا لدفن الموتى، لكني عرفته مكانًا ضاجًّا بالحياة، مقرًّا لمركز ثقافي رائدٍ للسود اسمه «رينبو ساين». كان رينبو ساين حيّزًا من أجل فنون الأداء، ومكانًا للسينما، ومعرضًا فنيًا، واستوديوًا للرقص، وغير ذلك. كان فيه مطعم له مطبخ كبير يجد فيه المرء دائمًا شخصًا يطهو شيئًا لذيذًا – دجاج مدخّن، أو كرات لحم بالمرق، أو بطاطا حلوة بالسكر، أو خبز الذرة، أو فطيرة بالدراق. أثناء النهار، يمكنك أن تتلقى هناك دروسًا في الرقص أو في اللغات الأجنبية،

أو دورات في المسرح وغيره من الفنون. وفي الليل عرض لأفلام، أو محاضرات، أو عروض يؤدّيها بعض من أبرز القادة والمفكّرين السود في ذلك الوقت -موسيقيون ورسامون وشعراء وصنّاع أفلام، وعلماء، وراقصون، وسياسيون- رجال ونساء يحتلون مواقع طليعية في الثقافة والتفكير النقدي في أميركا.

كان «رينبو ساين» ثمرة من ثمار أفكار ماريا آن بولار، مروّجة العروض الموسيقية ذات النظرة المستقبلية؛ فقد أقامت هذا المركز مع عشر نساء سوداوات في شهر أيلول 1971. وكان اسم المركز مستوحى من مقطع في الأغنية الروحانية السوداء «لا تبك يا ميري». تقول الكلمات «أعطى الرب نوحًا إشارة قوس قزح؛ لا ماء بعد الآن، والنار في مرة قادمة...». كانت هذه الكلمات مطبوعة على بروشور العضوية في المركز. وبطبيعة الحال، كانت تلك هي العبارة التي استخدمها جيمس بولدوين عنوانًا لكتابه *«النار في مرة قادمة»*. كان بولدوين من أصدقاء بولار المقرّبين، وقد استضافه المركز مرات كثيرة.

كثيرًا ما كنا نذهب جميعًا، أمي ومايا وأنا، إلى «رينبو ساين». وكل من في الحي يشيرون إلينا باسم «شيامالا والفتاتان». لقد كنا وحدةً، فريقًا. وعندما نصل، يستقبلوننا دائمًا بابتسامات كبيرة وأحضانٍ دافئة. كان لمركز «رينبو ساين» توجّه مجتمعي وطاقة قادرة على اشتمال الجميع. إنه مكان مصمّم لنشر المعرفة والوعي والإحساس بالقوة. شعاره غير الرسمي «من أجل حب الناس». كانت الأسر التي فيها أطفال موضع ترحيب خاص في «رينبو ساين» - توجّه يعكس رؤية النساء الممسكات بدفته ويعبّر عن قيمهنّ.

قالت بولار مرةً لواحد من الصحافيين، «هناك رسالة كامنة دائمًا في كل ما نفعله وفي أفضل التسليات التي نقدمها: انظر من حولك. فكّر في هذا». كان المركز يستضيف برنامجًا مخصّصًا للأطفال الذين في سن المدرسة

الثانوية بحيث لم يكن مشتملًا على محتوى تعليمي فني فحسب، بل أيضًا على نسخة موازية من برنامج الكبار، بحيث يستطيع أولئك الشباب والشابات الصغار أن ينتقوا ضيوف المركز من متحدّثين ومؤدّين، وأن يتفاعلوا معهم تفاعلًا مباشرًا.

كانت «منطقة الخليج» موطنًا لعدد كبير جدًّا من القادة السود الاستثنائيين، وبعض أنحائها مفعم بالاعتزاز بتلك الهوية السوداء. كان هناك أشخاص أتوا مهاجرين من أنحاء البلاد كلها. وكان معنى هذا أن الأطفال الذين يمضون الوقت في «رينبو ساين» مثلي، يظلّون على احتكاك بعشرات الرجال والنساء الاستثنائيين، الذين يستطيعون جعلنا نرى ما يمكن أن نصيره. ففي سنة 1971، زارت المركز شيرلي تشيشولم، العضو في الكونغرس الأميركي، وذلك عندما كانت تستكشف فرص خوضها انتخابات الرئاسة. حديثٌ عن القوة! «قوة لا تُشترى، ولا سيد لها»، تمامًا مثلما كان شعار حملتها الانتخابية. أتت إلى المركز أليس ووكر التي فازت بعد ذلك بجائزة بوليتزر عن كتابها *«اللون قرمزي»*، وقدّمت هناك قراءة لمختاراتٍ من أعمالها. ومثلها فعلت مايا أنجيلو التي كانت أول كاتبة سوداء تظهر على قائمة الكتب الأكثر مبيعًا بفضل سيرتها الذاتية، *«أعرف ما يجعل العصفور يغني في القفص»*. غنت نينا سيمون في مركز «رينبو ساين» عندما كنت طفلة في السابعة من عمرها، وسوف أعرف بعد ذلك بأن وارن ويدنر الذي كان أول عمدة أسود في مدينة بيركلي قد أعلن يوم الحادي والثلاثين من شهر آذار سنة 1972 يومًا مكرّسًا لنينا سيمون، وذلك إحياء لذكرى زيارتها التي استمرّت يومين.

أحببت جو «رينبو ساين» المفعم نشاطًا -الضحك، والمأكولات، والطاقة. أحببت الكلمات القوية التي كانت تلقى من على المنصة، وأحببت مزاح الجمهور الذكي الذي يصعب ضبطه أحيانًا. هناك تعلمت أن التعبير الفني، والطموح، والذكاء أمور جميلة كلّها. وهناك صرت

مدركة أن ما من سبيل إلى تغذية عقول الناس أحسن من الجمع بين الشعر والسياسة والأكل والرقص والموسيقى والفن. وهناك أيضًا رأيت الامتداد المنطقي لدروس أمي اليومية؛ ففي ذلك المكان بدأت أتخيل ما قد يحمله المستقبل لي. كانت أمي تربينا على أنّ قول «الأمر صعب جدًّا» ليست عذرًا مقبولًا على الإطلاق. كانت تربينا على أنّ كون المرء شخصًا صالحًا يعني أن يكون لديه تطلّع أكبر من شخصه، وعلى أنّ النجاح يقاس -في جزء منه- بما تستطيع مساعدة الآخرين على إنجازه أو إحرازه. فتقول لنا، «قاتلا الأنظمة على نحو يجعلها أكثر عدالة، ولا تتركا ما كان قائمًا على الدوام يرسم حدًّا لكما». وفي رينبو ساين، كنت أرى تلك القيم موضع التطبيق، وأرى تلك المبادئ مشخّصة. كانت تلك هي «تنشِئةُ المواطن»، النوع الوحيد الذي عرفته، تنشئة أظن أن جميع من كانوا هناك قد عرفوها واستفادوا منها.

كنت سعيدة بمكان وجودي. ولكن، صار علينا أن ننتقل عندما صرت في المدرسة المتوسّطة. لقد عُرضت على أمي فرصة فريدة في مونتريال: التعليم في جامعة ماكغيل وإجراء أبحاثها في المستشفى اليهودي العام. كانت تلك خطوة مثيرة في مسارها المهني.

على أن تلك الفرصة لم تكن مثيرة في نظري. كنت في الثانية عشرة، فأثارت قنوطي فكرة الابتعاد عن كاليفورنيا المشمسة في شهر شباط، وترك مدرستي في منتصف السنة الدراسية، والذهاب إلى مدينة أجنبية تتكلّم اللغة الفرنسية، وفيها اثنتا عشرة قدمًا من الثلج. لن أقول أكثر من أن ذلك كان شيئًا محبطًا. حاولت أمي جعل الأمر يبدو أشبه بمغامرة وأخذتنا لشراء سترتين دافئتين وزوجَيْن من القفازات، كأننا سنمضي لنصير مستكشفتين في ذلك الشتاء الشمالي الرهيب. لكني وجدت صعوبة في النظر إلى الأمر بهذه الطريقة. ثم ازدادت الصورة سوءًا عندما قالت أمي إنها تريد أن نتعلّم اللغة هناك وإنها سجلتنا في مدرسة الحي التي يذهب

إليها سكان المدينة الذين يتكلمون بالفرنسية. كان اسمها مدرسة «نوتردام دو نيج» -«سيدتنا، سيدة الثلوج».

كان ذلك تحوّلًا شاقًّا لأنني ما كنت أعرف من الفرنسية إلا كلمات قليلة تعلّمتها من دروس الباليه حيث كانت معلّمة الباليه، مدام بوفي، تصيح قائلة: «دو مي - بلييه، ثم إلى الأعلى»[1]. كنت أمزح قائلة إنني أشعر كأنني بطّة لأنني أمضي النهار كلّه في مدرستنا الجديدة قائلة: «كوا؟ كوا؟ كوا؟» («ماذا؟ ماذا؟ ماذا؟»).

حرصت على أخذ ما نشأت عليه معي إلى مونتريال. ففي أحد الأيام، خرجت مع مايا فتظاهرنا أمام بنايتنا محتجّتين على عدم السماح للأطفال بأن يلعبوا كرة القدم على المرج. ويسعدني القول إن مطالبنا قد تحقّقت!

تمكّنت آخر الأمر من إقناع أمي بأن أنتقل إلى «مدرسة فنية» ممتازة حيث جرّبت العزف على الكمان والبوق الفرنسي والطبل الكبير، إلى جانب دراسة التاريخ والرياضيات. وفي واحد من الأيام، أدّينا في تلك المدرسة أغنية: «Free To Be.. You And Me». من أوّلها إلى آخرها.

لم يأت وقت انتقالي إلى المدرسة الثانوية حتى كنت قد تأقلمت مع محيطنا الجديد. لا يزال لديّ حنين إلى موطني وأصدقائي وعائلتي؛ وكان يسعدني دائمًا أن أعود إلى كاليفورنيا في الصيف وفي العطلات، حيث أقيم عند أبي أو عند السيدة شلتون. لكني اعتدت معظم جوانب العيش في كندا. وأما ما لم أستطع اعتياده فهو إحساسي بالحنين إلى بلدي. كان لدي ذلك الشعور الدائم بالتّوق للعودة إلى حيث نشأت. ولم يكن في ذهني أيّ شكٍّ في أنني سأعود إلى موطني من أجل دراستي الجامعية.

دعوت أبي وأمي إلى حضور حفل التخرج في المدرسة على الرغم من معرفتي بأن أيًّا منهما لن يتكلّم مع الآخر. فعلت هذا لرغبتي في أن يكونا موجودَيْن معي. لن أنسى أبدًا كيف كنت جالسة في الصفوف الأمامية على

---

(1) (Demi-plié): نصف طيّة، أي نصف انحناءة للساق.

المنصة، وكيف كانت عيناي تبحثان بين جمهور الحاضرين. لم أستطع العثور على أمّي. قلت في نفسي، «أين هي؟ هل يعقل ألّا تأتي لأن أبي موجودٌ هنا؟». كنا موشكين على البدء. وعند ذلك، على نحو فاجأني تمامًا، انفتح الباب الخلفي في صالة المدرج ودخلت أمي مرتدية ثوبًا متألّقًا أحمر اللون وحذاء ذا كعب مرتفع (في معظم الأيام، لا ترتدي أمي عندما تذهب إلى مختبرها شيئًا غير بنطلون الجينز وحذاءً رياضيًا). لم تكن أمي امرأة يمكن أن تسمح لأي وضع بأن يأخذها على حين غرّة.

صرت في المدرسة الثانوية، فبدأت أفكّر في مستقبلي بطريقة ملموسة أكثر... أفكر في الجامعة وفيما بعد الجامعة. كنت أفترض دائمًا أنني سأتخذ لنفسي مسارًا مهنيًا لأنني رأيت مقدار الرضا الذي كان أبي وأمي يستمدّانه من عملهما. وقد رأيت أيضًا نساء استثنائيات كثيرات - الخالة ميري، والسيدة ويلسون، والسيدة شلتون، وأمي قبلهن جميعًا -يلعبن أدوارًا قيادية، كلٌّ ضمن مجال تأثيرها، ورأيت الأثر الذي كنّ يتركنه في حياة الآخرين.

من هنا، كانت تلك البذرة مغروسة في نفسي منذ وقت مبكر جدًّا؛ لكني لست أعلم على وجه التحديد متى قرّرت أن أصير محامية. كان عددٌ من أعظم أبطالي محامين: ثورغود مارشال، وتشارلز هاملتون هاوستون، وكونستانس بيكر موتلي -عمالقة حركة الحقوق المدنية في ذلك الوقت. كنت شديدة الاهتمام بالعدل؛ وأدركت أن القانون يمكن أن يكون أداة مساعدة في جعل الأمور منصفة. لكنّي أظن أن أكثر ما شدني إلى تلك المهنة كان مقدار ما يضعه الناس الذين حولي من ثقة في المحامين، ومقدار اعتمادهم عليهم. كان العم شيرمان وصديقنا العزيز هنري محامِيَيْن. وكلّما وقع شخص في مشكلة، في الأسرة أو في الحي، كان أول ما يمكن سماعه، «اتصل بهنري، اتصل بشيرمان. إنهما يعلمان ما ينبغي فعله. وسوف يعرفان كيف يوضحان الأمر لنا». أردت أن أكون قادرة على

فعل ذلك أيضًا. أردت أن أكون شخصًا يتّصل به الناس عند وجود مشكلة. أردت أن أكون الشخص القادر على تقديم المساعدة.

من هنا، أردت أن أتخذ الاتجاه الصحيح عندما وصلت إلى الجامعة. وأي مكان يمكن أن يكون أحسن -هكذا فكّرت- من المكان الذي درس فيه ثورغود مارشال؟

***

كنت أسمع دائمًا قصصًا عن روعة جامعة هاورد، أسمعها من الخالة كريس خاصّة لأنها درست فيها. جامعة هاورد مؤسسةٌ لها تاريخ استثنائي، فقد عانت الكثير منذ إنشائها بعد سنتين من انتهاء الحرب الأهلية، لكنها تمكّنت من الاستمرار والبقاء. تمكّنت من البقاء عندما كانت أبواب التعليم العالي شبه مغلقة في وجه الطلبة السود. وتمكّنت من البقاء عندما كان التمييز والفصل العنصري قانونًا سائدًا. وتمكّنت من البقاء عندما كان قلّة من الناس يعترفون بإمكانيات الشباب والشابات السود وبقدرتهم على أن يكونوا قادةً. جرت في جامعة هاورد رعاية أجيالٍ من الطلبة وتنشئتهم وتسليحهم بالثقة لكي يضعوا لأنفسهم أهدافًا رفيعة، ولكي يكون لديهم ما يسمح لهم بإدراك تلك الأهداف. أردت أن أكون واحدة منهم فانتقلت في خريف سنة 1980 للعيش في إيتون تاورز، أول سكن جامعي في حياتي.

سوف تبقى حيّة لديّ دائمًا ذكرى دخولي مدرج كرامتون من أجل اللقاء التوجيهي للطلبة الجدد. كانت القاعة مزدحمة. وقفت في الخلف، ونظرت من حولي، وقلت في نفسي، «هذا هو الفردوس!». كان هناك مئات الأشخاص؛ وقد بدوا جميعًا مثلي. كان بعضهم من أبناء خرّيجي جامعة هاورد؛ وبعض آخر أول أشخاص من أسرهم يذهبون إلى الجامعة. كان بعضهم آتيًا من مدارس يغلب فيها السود؛ وبعضهم آتيًا من مدارس أو أحياء ليس فيها إلا عدد قليل من الملوَّنين. كان بعضهم آتيًا من مدن، وبعضهم آتيًا من مجتمعات ريفية، بل حتى من بلدان أفريقية أو كاريبية، أو من أماكن انتشار الأفارقة في العالم.

ومثلما كانت الحال بالنسبة إلى القسم الأكبر من طلبة جامعة هاورد، كان مكاني المفضَّل لقضاء الوقت منطقة اسمها «الباحة»؛ وهي مكان يكسوه العشب وتعادل مساحته مساحة بناية كبيرة، إلا أنه قائم في وسط الجامعة. ففي أي يوم من الأيام، يمكنك أن تقف هناك، في وسط «الباحة» فترى إلى يمينك راقصين وراقصات شبابًا يجرون تمرينات على خطوات رقصة من الرقصات، أو موسيقيين يعزفون على آلاتهم. وعندما تنظر إلى جهة اليسار تجد طلبة يحملون حقائب جلدية يسيرون بخطى واسعة قاصدين مدرسة الأعمال، وعددًا من طلبة الطب مرتدين أثوابهم البيضاء عائدين إلى مختبراتهم. جماعات من الطلبة في حلقات... ضاحكين، أو منخرطين في مناقشات عميقة. ترى صحافيًا في صحيفة الجامعة، (اسمها ذا هيل توب) يكلّم واحدًا من نجوم فريق كرة القدم الجامعي. وترى منشدًا في فرقة التراتيل الدينية مع رئيس نادي الرياضيات.

هكذا كان جمال جامعة هاورد. في كل شيء إشارة تنبئ الطلبة بأننا قادرون على أن نكون أي شيء نريده، وبأننا شباب وشابات موهوبون، سود، لا يمكن أن نسمح لأية عقبات بأن تعترض سبل نجاحنا. كانت الجامعة مكانًا لست مضطرًّا فيه إلى أن تظلّ محصورًا ضمن «صندوق» اختيارات أحد غيرك. ففي هاورد، تستطيع أن تأتي كما أنت، ثم تخرج منها بعد أن صرت الشخص الذي تريد أن تكونه. ما كانت فيها أية خيارات زائفة.

لم يكن يقال لنا إن لدينا القدرة على أن نكون عظماء فحسب، بل ووجهنا بتحدّي أن نعيش ونعمل بما هو متفق مع تلك الإمكانية. وكانت تلك فرصة استثنائية لأن نستخدم مواهبنا وننمّيها حتى نتولّى أدوارًا قيادية، ويكون لنا أثر على الناس الآخرين، وعلى بلادنا، بل ربما حتى على العالم كله.

اندفعت إلى الغوص في ذلك كلّه. ففي سنتي الأولى، شغلت أول منصب انتُخبت إليه انتخابًا: ممثل السنة الأولى في «مجلس طلبة الفنون الحرّة». كانت تلك أول حملة انتخابية لي. وما كان أي خصم واجهته بعد

ذلك بمثل صلابة «فتاة نيوجرسي»، شيلي يونغ[1]؛ وهذا ما يقوله الكثيرون عندما يأتي من شخص نشأ في أوكلاند. ترأستُ «جمعية الاقتصاد»، وخضت المنافسة من أجل ترؤس «فريق المناقشة». انتسبت إلى أخوية الطالبات، أخويّتي المحبوبة «ألفا كابا ألفا» التي أسسَتْها في جامعة هاورد تسع نساء قبل أكثر من قرن كامل. كنا، أنا وصديقاتي، نرتدي أفضل ما لدينا من ملابس كل يوم جمعة ونسير في الباحة، مختالات. وأما في عطلات نهاية الأسبوع، فقد كنا نذهب إلى حديقة «ناشيونال مول» لكي نتظاهر ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

عملت في وظائف كثيرة خلال الفترة التي أمضيتها في جامعة هاورد، إلى جانب كوني طالبة هناك. عملت متدرّبة في «هيئة التجارة الفيديرالية»، حيث كنت مسؤولة عن «القصاصات». كان معنى هذا أن أفتش صحف الصباح كلّها وأقتطع منها أية مقالة يرد فيها ذكر تلك الهيئة، ثم ألصقها كلها على أوراق بيض لكي يجري تصويرها وتوزيعها على كبار الموظّفين هناك. كما أجريت أبحاثًا في «الأرشيفات الوطنية»، وعملت مرشدة جولات اطّلاعية في «المكتب الأميركي للنقش والطباعة»[2]. أعطونا، أنا وبقية زملائي من مرشدي تلك الجولات، أجهزة لاسلكي وبطاقات تعريفية. كان اسمي الرمزي «Tg-10»، فجعلني ذلك أشعر كأنني واحدة من عملاء الاستخبارات السرّيين. خرجت بعد انتهاء عملي هناك أحد الأيام فوجدت روبي دي وأوسي ديفيس[3] في الردهة ينتظران موعد «جولة

---

(1) هي د. شيلي يونغ ثومبكينز التي كانت زميلة كامّالا هاريس في الجامعة.

(2) المكتب الأميركي للنقش والطباعة: الجهة الحكومية المسؤولة عن تصميم وصنع وطباعة الشعارات والرموز والأختام الخاصة بالمؤسسات والهيئات الحكومية في الولايات المتحدة.

(3) روبي دي: ممثلة أميركية سوداء شهيرة، كانت أيضًا شاعرة وكاتبة مسرحيات وأفلام، وصحافية، وناشطة في حركة الحقوق المدنية. أوسي ديفيس: ممثل أميركي أسود، كان أيضًا شاعرًا وكاتب مسرحيات ومؤلف كتب وناشطًا في حركة الحقوق المدنية.

كبار الشخصيات». كانت مُشعّة منهما تلك الهالة التي تصاحب النجوم؛ لكنهما لم يتوانيا عن الحديث معي والقول لي إنهما فخوران برؤيتي، أنا الشابة السوداء، أعمل في وظيفة حكومية. لم أنسَ أبدًا كيف كان إحساسي عندما أظهرتْ تلك الشخصيتان العظيمتان، شخصيتان كل منهما أكبر من الحياة نفسها، اهتمامًا بي على الرغم من كوني لا أزال شابة في ربيع العمر.

في صيف سنتي الجامعية الثانية، حصلت على وظيفة تدريبية لدى عضو مجلس الشيوخ من كاليفورنيا آلان غرانستون. من كان يدري يومها أن ثلاثين سنة ستنقضي بعد ذلك فأُنتخَبَ إلى ذلك المنصب نفسه في مجلس الشيوخ. (لا تزال لدي صورةٌ في إطار لرسالة الشكر التي تلقيتها من مدير مكتبه؛ ولا تزال تلك الصورة معلّقة في مكتبي في مجلس الشيوخ حيث يجلس المتدرّبون عندي. وعندما أكون في «مترو مجلس الشيوخ» مع المتدرّبين، كثيرًا ما أقول لهم، «أنتم الآن تنظرون إلى مستقبلكم»). أحببت الذهاب إلى مبنى الكونغرس في كل يوم من أيام العمل في ذلك الصيف. وكنت أحسّ كأنني مركز التغيير مع أنني ما كنت أكثر من متدرّبة أعمل على تصنيف البريد، لكنّي أشعر بنشوةٍ لكوني جزءًا مما يجري هناك. إلا أن مبنى المحكمة العليا الواقع إلى الناحية الأخرى من الشارع كان أكثر سحرًا في نظري. كنت أسير فأجتاز الشارع في أيام الصيف الحارّة الرطبة عندما يصير الهواء شديد الكثافة لكي أستطيع الوقوف خاشعة أمام عظمة ذلك المبنى وأقرأ الكلمات المنقوشة على الرخام فوق مدخله: «عدلٌ متساوٍ في ظل القانون». كنت أتخيّل عالَمًا يمكن أن يتحقّق فيه هذا الشعار.

عدت إلى موطني في أوكلاند بعد أن انهيت الدراسة في جامعة هاورد، وانتسبت إلى كلية هاستينغز للقانون في جامعة كاليفورنيا. انتخبت هناك رئيسة لجمعية طلبة القانون السود (Blsa) خلال سنتي الدراسية الثانية. في ذلك الوقت، كان الطلبة السود يعانون صعوبة في الحصول على وظائف تفوق ما يعانيه الطلبة البيض من صعوبات؛ وقد أردت تغيير هذا. ولما كنت

رئيسة لجمعية طلبة القانون السود، فقد اتصلت بمديري شركات القانون الكبرى وطلبت منهم إرسال ممثلين عنهم إلى «معرض الوظائف» الذي أقمناه في واحد من الفنادق.

وعندما أدركت أنني راغبة في العمل في مكتب نائب عام المقاطعة -أي عندما عثرت على دربي في الحياة- شعرت بحماسة كبيرة لإطلاع أصدقائي وأسرتي على هذا القرار. لم يفاجئني أن أجدهم غير قادرين على تصديق ذلك. وكان عليَّ أن أدافع عن خياري مثلما يدافع المرء عن أطروحة جامعية.

إن لأميركا تاريخًا أسودَ عميقًا من أشخاص كثيرين استخدموا سلطة منصب النائب العام أداة للظلم. كنت على معرفة جيّدة بهذا الأمر -رجال بريئون يُحبَسون، وتهمٌ توجّه إلى أشخاص ملونين من غير أدلّة كافية، ونواب عامّون يخفون معلومات من شأنها أن تثبت براءة المتهمين، وتطبيق غير متوازن للقانون. كنت أسمع هذه القصص كلّها خلال سنوات نشأتي، ففهمت الخطر الذي أبداه الناس الذين حولي. إلا أن في التاريخ قصة أخرى أيضًا!

كنت أعرف أيضًا قصص النواب العامّين الشجعان الذين لاحقوا جماعة «كوكلوكوس كلان» في ولايات الجنوب. وكنت أعرف قصص النواب العامّين الذين لاحقوا سياسيين فاسدين وشركات تلوّث البيئة. كنت على علم أيضًا بما فعله روبرت كندي عندما كان في منصب النائب العام في الولايات المتحدة، فأرسل موظفي وزارة العدل لحماية حملة «Freedom Riders»[1] في سنة 1961؛ وأرسل بعد سنة من ذلك مسؤولي إنفاذ القانون في وزارة العدل لحماية جيمس ميريديث عندما انتسب إلى

---

(1) «Freedom Riders»: حملة نظّمتها جماعات الحقوق المدنية في أميركا سنة، 1961 للمطالبة بتطبيق قانون حظر الفصل العنصري في وسائل النقل في الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة الأميركية.

جامعة ولاية ميسيسيبي.

وكنت على أتم معرفة بأن العدالة المتساوية ليست إلا شيئًا أتطلّع إليه. كنت أعرف أن قوة القانون تُطبّق تطبيقًا غير متساوٍ، وأن ذلك أمر مقصود بعض الأحيان. لكنّي كنت أعرف أيضًا أن ما هو خاطئ في النظام ليس حقيقة لا تقبل التغيير. أردت أن أكون واحدة ممن يغيّرون تلك الحقيقة.

كان من بين العبارات المفضّلة لدى أمي، عبارة تقول: «لا تتركي أحدًا يقول لك من أنتِ. قولي لهم من أنتِ». وهذا ما فعلته. كنت مدركة أنني رأيت طيلة حياتي كلّها جزءًا من عملية إحداث التغيير لأنني كنت محاطة بأشخاص كبار يصيحون ويتظاهرون ويطالبون بالعدالة، من الخارج. لكني كنت مدركة أيضًا أنّ لِمن هم في الداخل دورٌ مهمٌ يلعبونه... الجلوس على الطاولة حيث يجري اتخاذ القرارات. أردت أن أكون في الداخل لكي أفتح الباب عندما يأتي الناشطون في مسيرة ويطرقونه.

اعتزمت أن أكون النائب العام الذي أتخيّله. وكنت ماضية إلى أداء ذلك الدور من خلال منظور تجاربي وأفكاري، ومن خلال الحكمة التي اكتسبتها في حضن أمي وفي صالة مركز رينبو ساين، وفي «الباحة» في جامعة هاورد.

هناك جزء مهم من تلك المعرفة كان يُنبئني بأننا نجد أنفسنا مطالَبين بقبول خيارات زائفة في ما يتّصل بالعدالة الجنائية. فعلى امتداد زمن طويل جدًّا، كان يُقال لنا إن هناك خيارين اثنين فقط: إما أن تكون حازمًا إزاء الجريمة، أو أن تكون ليّنًا -تبسيط مبالَغ فيه يتجاهل وقائع السلامة العامة. من الممكن أن تكون لديك رغبة في أن توقف الشرطة وقوع الجرائم في حيّك، لكنّك تريد أيضًا أن تكفّ الشرطة عن اللجوء إلى الاستخدام المفرط للقوة. ومن الممكن أن تطالِب الشرطة بمطاردة قاتل في الشوارع، لكنّك تريد منها أيضًا أن تكف عن التعامل مع الناس بحسب أصولهم العرقية. ومن الممكن أن تكون مقتنعًا بضرورة وجود محاسبة، بضرورة

وجود عواقب لما يفعله المرء (المجرمون الخطيرون خاصّة)، لكنك ترفض حبس الناس ظلمًا. كنت مؤمنة بأن من الضروري جدًّا أن نتخلّى عن تلك الخيارات الزائفة كلّها.

أسعدني كثيرًا عند انتهاء عملي التدريبي في ذلك الصيف أن أقبل وظيفة معاون نائب عام المقاطعة. ما كان عليَّ إلا أن أنهي مدرسة القانون، وأجتاز امتحان نقابة المحامين، حتى أصير قادرة على بدء مساري المهني في قاعات المحاكم.

أنهيت دراسة القانون في ربيع سنة 1989، واجتزت اختبار نقابة المحامين في شهر تموز من صيف العام نفسه. وفي آخر أسابيع ذلك الصيف، بدا لي مستقبلي واضحًا، شديد التألّق. لقد بدأ العد التنازلي لبدء الحياة التي كنت أتخيّلها.

وعندها، أوقفوا اندفاعي كلّه بطريقة مفاجئة جدًا. ففي شهر تشرين الثاني، بعثت نقابة المحامين في الولاية برسائل إلى كل من خضعوا لامتحان النقابة فتبيّن - ويا لخيبتي - أنني فشلت في اجتياز ذلك الامتحان. لم أستطع فهم ذلك. ثم إن هذا النبأ كان أكثر مما أطيق. كانت أمي تقول لي دائمًا،: «لا تفعلي أي شيء من غير أن تبذلي فيه جهدك كلّه»؛ وأنا أعرف أنني كنت أحمل هذه القاعدة في قلبي دائمًا. كنت مجدّة في عملي. وكنت حريصة على إتقانه. كنت شخصًا لا يستخف بأي أمر. لكن، هذا ما حدث، وهذه هي الرسالة في يدي تجعلني أدرك أنني توانيت توانيًا لم أعرفه في حياتي كلّها، فلم أبذل الجهد الكافي في الدراسة استعدادًا لامتحان النقابة.

***

كان من حسن حظي أنه لا تزال لدي وظيفة متاحة في مكتب نائب عام المقاطعة. قرّروا أن يحتفظوا بي، وأن يجعلوني أقوم بأعمال مكتبية، وأن يمنحوني فرصة للدراسة حتى أتقدّم من جديد إلى امتحان النقابة في شهر شباط. كنت شاكرة لذلك كلّه، لكنّي وجدت مشقّة في الذهاب إلى ذلك

المكتب وأنا أشعر بالنقص وقلّة الأهلية. لقد اجتاز الامتحان معظم من تمّ توظيفهم معي؛ ولسوف ينتقلون إلى مرحلة أعلى من تدريبهم، لكن من غيري. أتذكّر كيف كنت أمر بمكتب واحد منهم فأسمعه يقول لشخص من الأشخاص، «لكنها ذكيّة جدًّا، كيف لم تستطع اجتياز الامتحان؟». كان هذا يشعرني بالحرج، وبالبؤس. وكنت أتساءل في نفسي إن كان الناس يجدونني «شخصًا زائفًا». لكنّي أبقيت هامتي مرفوعة وتابعت الذهاب إلى العمل كل يوم... ثم اجتزت الامتحان في المحاولة الثانية. كنت شديدة الاعتزاز يوم أدّيت اليمين لكي أصير من العاملين في المحكمة، ويوم دخلت قاعة المحكمة مستعدة لبدء العمل. إلا أنه سرعان ما اتضح لي أنه لا كلية القانون ولا امتحان نقابة المحامين يستطيعان تعليمك ما تفعله في المحكمة، لأنك تشعر في تلك الأيام الأولى كأنك حللت في كوكب آخر، في كوكب يتكلّم لغته جميع من هناك، إلا أنت. عندما كنت موظّفة في المحكمة، كان من حقّي أن أمثّل أشخاصًا فيها شريطة أن يكون ذلك تحت إشراف من هو أكثر مني تأهيلًا. وأما هذا، فقد كان «المحاكمة» التي أجد نفسي فيها وحدي.

استعددت جيّدًا للقضية، ودرست وقائعها عشرات المرات. تمرّنت على الأسئلة التي سوف أطرحها، وحفظت كلمات الوثائق القانونية التي قدّمتها. بحثت ودرست كل أسلوب في ممارسة المهنة، وكلّ عادة من عادتها... وصولًا إلى التنّورة الطويلة التي كانت المحاميات ملزمات بارتدائها قبل أن تسمح قاعات المحاكم بدخول النساء مرتديات البنطلونات. فعلت كل ما استطعت فعله، لكن المخاطرة كانت كبيرة، ولم أشعر أبدًا بأن ما بذلته من جهد كان كافيًا. دخلت قاعة المحكمة، وسرت في ممرها فاجتزت صفوف المقاعد حتى وصلت إلى الحاجز الذي يفصل المتهمين وأسرهم والشهود وبقية الحاضرين عن موظفي المحكمة. كانت الكراسي مصفوفة أمام ذلك الحاجز من أجل جلوس المحامين

الذين ينتظرون المناداة على قضاياهم، فجلست على كرسيٍّ منها. توتّر الأعصاب، والإثارة، والأدرينالين، كلّها في سباق لاحتلال ذهني. إلا أنني شعرت بالفخر أكثر من أي شيء آخر، وكنت شديدة الإدراك للمسؤولية الجسيمة التي حملتها... واجب حماية من هم من بين أضعف أفراد المجتمع وأقلّهم تمثيلًا. نهضت عن الكرسي عندما جاء دوري، وتركت طاولة الادعاء، وتقدّمت إلى المنصّة وقلت الكلمات التي يقولها كل واحد من ممثلي النيابة العامة: «كامّالا هاريس؛ حاضرة عن الشعب».

سبب وجود وظيفة النائب العام في أميركا هي أن الجريمة التي تقع في حق أي شخص منا تعتبر جريمة واقعة في حق الجميع. ويكاد يكون نظام العدالة الجنائية عندنا -من حيث تعريفه، تقريبًا- مشتملًا على حالات يُلحق فيها من هم أكثر قوة الأذى بمن هم أقل قوة. وبما أننا لا نتوقّع أن يستطيع الطرف الأضعف إحقاق العدل وحده، فإننا نجعل ذلك مهمة جمعية. من هنا، فإن النائب العام (أو النيابة العامة) لا يمثّل الضحية، بل هو ممثل «الشعب»، أي ممثل الناس كلّهم.

حافظت على ذلك المبدأ في مركز وعيي، وفي مقدّمته، عندما كنت أعمل مع الضحايا، مع أولئك الذين كانت سلامتهم وكرامتهم بالغتي الأهمية في نظري على الدوام. لا بد لأي شخص من قَدْرٍ ضخم من الشجاعة حتى يحكي قصته، وحتى يخضع لتدقيق مزدوج عارفًا أن مصداقيته، ومعلومات عنه شديدة الاتسام بالصفة الشخصية، تكون كلّها معرّضة للخطر. لكنه يقف ويتكلّم فيفعل ذلك من أجلنا جميعًا... وبالتالي، فإن هناك محاسبة، وعواقب، لكلّ من يخرق القانون.

كانت عبارة «حاضرة عن الشعب» بوصلتي - وما من شيء تعاملت معه تعاملًا أكثر جدّية من السلطة التي صارت في يدي. ولما كنت أقوم بمهمة النائب العام الفرد، فقد كان من اختصاصي أن أقرّر توجيه الاتهام إلى شخص من الأشخاص؛ وإذا قررت توجيهه، فأنا من يحدّد طبيعة

الاتهامات وعددها. كان من ضمن صلاحياتي أن أتفاوض على «اتفاقات الاسترحام»، وأن أقدّم إلى المحكمة اقتراحات في ما يخصّ صوغ القرارات ومقادير الكفالات المالية. كنت في بداية عملي في منصب النائب العام، لكنني صرت صاحبة قدرة على تجريد شخص من حريته بكلمةٍ يخطّها قلمي.

اقتربت من مكان جلوس هيئة المحلّفين عندما أتى وقت اختتام المرافعات. قرّرت ألا أخاطبهم اعتمادًا على ملاحظات مكتوبة حتى لا أخفض رأسي، وأقرأ من ورقة عندما أقدّم إليهم أقوى ما لدي من حجج، تبرهن على وجوب إدانتهم المتهم. أردت أن أنظر في عيون أولئك المحلّفين. وشعرت بأن عليَّ أن أعرف قضيتي معرفة حسنة، تسمح لي برؤية القضية كلها بـ 360 درجة، حتى عندما تكون عيناي مغمضتين.

أنهيت مرافعتي الختامية وعدت إلى طاولة النيابة العامة، ثم ألقيت نظرة سريعة على الحضور. رأيت آمي ريزنر التي كانت صديقتي منذ أول يوم في الجامعة جالسة وقد علت وجهها ابتسامة كبيرة، ابتسامة تشجيع لي. لقد صرنا الآن معًا سائرتَيْن في طريقنا.

كان العمل اليومي شاقًا. ففي كل لحظة من اللحظات، يمكن أن يجد النائب العام الفرد نفسه يتعامل مع أكثر من مئة قضية. بدأنا بالعمل على المستوى المنخفض: مناقشة جلسات الاستماع الأولية، والتعامل مع قضايا الجُنَح التي تشمل أمورًا من قبيل السرقات البسيطة، وقيادة السيارة تحت تأثير الكحول أو المخدرات. ومع مضي السنين، ازدادت القضايا التي بين يديّ، وارتقيت إلى مناصب أعلى في النيابة العامة. ثم أتى وقت صرت فيه أنظر في الجرائم العنيفة التي نقلت عملي كلّه إلى مستوى جديد كلّ الجدّة. كنت أنقّب في تقارير الشرطة، وأجري مقابلات مع الشهود. كنت أجلس مع الطبيب الشرعي وأستعرض صور التشريح مدركة دائمًا أنني أنظر إلى صور طفلٍ، أو زوجٍ، أو زوجةٍ، واحد من الناس. وعندما

تعتقل الشرطة شخصًا مشتبهًا فيه، كنت أذهب إلى مركز الشرطة وأقف خلف الزجاج الذي يسمح بالرؤية في اتجاه واحد، وأتبادل ملاحظات مكتوبة مع المحقّقين الذين يتحدّثون مع المتّهم.

كُلّفت بجرائم القتل عندما بدأت العمل على الجرائم العنيفة. وكنت أتلقّى بعد ظهر كل يوم جمعة حقيبة فيها جهاز «بيجر» (كان ذلك قمة التكنولوجيا في أوائل عقد التسعينيات)، وقلم ودفتر، ونسخة من القانون الجنائي، وقائمة من الأرقام الهاتفية المهمة. إذ رُن «البيجر» في أي وقت من أوقات الأسبوع الذي يلي ذلك، فمعنى هذا أن هناك جريمة قتل، وأن عليَّ أن أذهب إلى مكان الجريمة. عادة ما كان معنى هذا أن أقفز من فراشي بين منتصف الليل والساعة السادسة صباحًا. كانت مهمتي أن أحرص على جمع الأدلة بطريقة سليمة، وعلى نحوٍ يراعي الحمايات التي يكفلها الدستور، وذلك حتى تكون مقبولة في المحكمة. كثيرًا ما كان عليَّ أن أشرح للضحايا وأفراد أسرهم أن هناك اختلافًا بين ما نعرف أنه حدث وما نستطيع إثبات حدوثه. هناك هوّة ضخمة فاصلة بين الاعتقال والإدانة. وإذا أردت العبور من أحد جانبي تلك الهوة إلى جانبها الآخر، فإن عليك أن تجمع الأدلة بطريقة قانونية.

صارت قاعة المحكمة مكانًا أَلِفته كل الألفة، وصرت أفهم إيقاعه من غير أن تثير خصوصيات السلوك فيه أي شعور بعدم الراحة. وفي آخر المطاف، انتقلت إلى وحدة يتركّز عملها على النظر في الجرائم الجنسية... أي على وضع مرتكبي جرائم الاغتصاب وجرائم العنف ضد الأطفال خلف القضبان. كان ذلك عملًا شاقًّا، مؤلمًا، لكنه مهم كثيرًا. التقيت فتيات كثيرات جدًا، والتقيت فتيان بعض الأحيان، ممن تعرضوا للإساءة أو الهجوم أو الإهمال... وكثيرًا ما كان ذلك من قبل أشخاص يثقون بهم.

ما زاد في صعوبة تلك القضايا هو ما لا بد منه من أجل التوصّل إلى إدانة المتهم: جعل ضحية الاعتداء يدلي بشهادته. أمضيت شطرًا كبيرًا

من تلك الأيام في مقابلة ضحايا جريمة «مستشفى هايلاند العمومي في أوكلاند»، حيث كنت أستعرض معهم ما يعنيه أن يقف المرء لكي يقدّم شهادته، وكيف ستكون تلك التجربة. فبالنسبة إلى بعض أولئك الضحايا، كان الوقوف على منصّة الشهود والتحدّث على الملأ عن شيء لا يريد الحديث عنه مع أي شخص، حتى إن كان ذلك حديثًا منفردًا، أمرًا يصعب تخيّله. يعيش المرء قدرًا كبيرًا من الألم والعذاب عندما يكون قد تعرّض لعنف جنسي. وحتى يستطيع احتواء ذلك النوع من «*الرض الانفعالي*» بحيث يستطيع الوقوف على منصة الشهود، لا بد له من قدر استثنائي من الشجاعة والصلابة - خاصة عندما يكون الشخص الذي أساء إليه موجودًا في قاعة المحكمة، وعندما يمكن أن يكون ذلك المسيء صديقًا، أو واحدًا من أفراد الأسرة، وعندما تعرف الضحية أنها ستخضع لاستجواب مقابل من جانب محامي الدفاع الذي يتلخّص عمله في محاولة إقناع هيئة المحلّفين بأن الضحية لا تقول الحقيقة. لم أر في يوم من الأيام عيبًا لدى أولئك الذين لم يستطيعوا حمل أنفسهم على خوض هذه المعاناة كلّها.

في القضايا التي يكون الضحايا فيها أطفالًا صغارًا، كثيرًا ما تكون سبب صعوبة التوصّل إلى إدانة المتهم هو عدم قدرة الضحية على تقديم الشهادة، أو عدم تقبّلها القيام بذلك. تلك هي القضايا التي كانت تشغل ذهني أكثر من غيرها. ولن أنسى أبدًا طفلة هادئة ضئيلة الحجم في السادسة من عمرها كان شقيقها البالغ ستة عشر عامًا يسيء إليها جنسيًا. كانت مهمّتي أن أجلس مع تلك الطفلة الصغيرة وأرى إن كنت قادرة على جعلها تحكي لي قصتها... وإن كنت أستطيع أن أجعلها قادرة على أن تحكي تلك القصة من جديد أمام هيئة المحلفين. أمضيت معها زمنًا طويلًا، ولعبت معها بالدمى وبألعاب أخرى، محاولة بناء علاقة ثقة بيننا. لكني كنت مدركة -لا أعرف كيف أدركت هذا- أن ما من سبيل، مهما بذلت من جهد في المحاولة، إلى جعلها تفصح أمام هيئة المحلفين عما عانته. أتذكّر كيف

خرجتُ من الغرفة وذهبتُ إلى الحمام حيث انفجرت باكية. لن أتمكّن من جمع الأدلة الكافية لإدانة شقيقها. فمن غير شهادتها، لن أستطيع إثبات الادعاء على نحو لا يتطرّق إليه أي شك. لست أدري إن كنت قد شعرت، في حياتي كلّها، بذلك القدر من العجز على الرغم من كل ما أتمتّع به من سلطات النائب العام.

ليس هذا أكثر من قَدْر يسير من صعوبات الدفاع عن الأطفال في مواجهة المعتدين الجنسيين. كانت هناك أيضًا مشكلة مع هيئة المحلفين نفسها لأنها تبدو، بعض الأحيان، أكثر ميلًا إلى تصديق الراشدين منها إلى تصديق الأطفال. هكذا كانت الحال عند التعامل مع الشابات الصغيرات اللواتي تعرّضن لاستغلال جنسي. فكثيرًا ما أفكر في قضية عملت عليها، وكانت قضية فتاة في الرابعة عشرة من عمرها هربت من بيت مَنْ تبنّوها مع مجموعة رجال من الحي نفسه. لكن أولئك الرجال لم يكونوا حماة لها، ولا عونًا، فقد أخذوها إلى شقة خالية واغتصبوها جميعًا. كان واضحًا لي أنها تعلّمت في تلك السن المبكرة أنها لا تستطيع أن تولي الراشدين ثقتها لأنها كانت «ترتدي» ثوبًا من التشكّك والكُره كأنها درع تحميها. أحسست بتلك الفتاة المسكينة وبالطفولة المخيفة التي أدّت بها إلى تلك اللحظة. إلا أنه كان لديَّ إدراك حادّ للكيفية التي نظرت بها هيئة المحلفين إلى هذه الفتاة عندما دخلت قاعة المحكمة وهي تمضغ علكتها، وتسلك إزاء العملية القضائية نفسها سلوكًا يكاد يكون ناطقًا بالازدراء.

ما أقلقني هو: هل سيرون فيها طفلة مثلما كانت في حقيقة الأمر، أي ضحية بريئة لاعتداءات متكرّرة؟ أم إنهم سيعتبرونها، بكل بساطة، فتاة ترتدي ملابس «غير لائقة» نالت ما سعت إليه بنفسها؟

إن أعضاء هيئة المحلّفين كائنات بشرية لديهم استجابات وردود أفعال بشرية. كنت مدركة أن عليَّ «ملاقاتهم» حيث هم إن كان لي أن أظفر بأية فرصة لجعلهم يفسّرون وقائع تلك القضية تفسيرًا أكثر إنصافًا.

كان واضحًا أنهم لا يستجيبون إليها جيدًا. وكان واضحًا أن تلك الفتاة

لم تعجبهم. قلت مذكّرة إياهم، «لم يجرِ وضع القانون الجنائي لحماية بعضٍ منا، بل هو من أجلنا جميعًا. هذه الفتاة طفلة. وهي في حاجة إلى حماية من المعتدين الذين سيكرّرون فعلتهم. إن من بين الأسباب التي جعلت المتهمين يختارونها ضحية لهم اعتقادهم بأنكم لن تبالوا بأمرها إلى حد يجعلكم تصدّقونها». ظفرنا بإدانة المعتدين في آخر المطاف، لكنني لست واثقة من أن ذلك القرار كان ذا معنى كبير بالنسبة إلى الفتاة. لقد اختفت بعد المحاكمة. طلبت من بعض المحقّقين أن يساعدوني في محاولة العثور عليها، لكننا لم نستطع التثبت من وضعها على الرغم من تلقّينا تقارير غامضة قالت إنها صارت مومسًا يتاجرون بها في شوارع سان فرانسيسكو. ولم أرها بعد ذلك أبدًا.

كان صعبًا ألّا يشعر المرء بثقل المشكلات المنهجية التي كنا في مواجهتها، أي المشكلات النابعة عن النظام نفسه. لقد كان وضع من اعتدوا على تلك الفتاة في السجن يعني أنهم لن يتمكّنوا من إيقاع الأذى بأطفال آخرين. ولكن، ماذا عن الطفلة التي وقعت بين أيديهم قبل ذلك فاغتصبوها؟ ما المعونة التي قدمها إليها نظامنا القضائي؟

لن يتمكّن أبدًا قرار الإدانة الصادر في حق المعتدين من جعلها إنسانًا سليمًا من جديد، ولا هو كافٍ لإخراجها من دائرة العنف التي صارت عالقة فيها. ذلك الواقع، وما ينبغي فعله إزاءه، كانا أمرين يجولان في ذهني دائمًا... يتراجعان إلى الخلف قليلًا، ثم يعودان إلى مقدّمة تفكيري من جديد. انقضت بضع سنوات قبل أن أصير قادرة على مواجهة هذه المعضلة مواجهة مباشرة.

ففي سنة 1998، أي بعد تسع سنين من عملي في مكتب النائب العام في مقاطعة ألميدا، انتقلت إلى وظيفة جديدة في الناحية الأخرى من الخليج حيث صرت في مكتب النائب العام لمنطقة سان فرانسيسكو كلّها. عينوني هناك لإدارة «وحدة جرائم المحترفين» التي كان عملها متركّزًا على من

يكرّرون ارتكاب جرائم عنيفة. تردّدت في الذهاب أول الأمر؛ ولم يكن سبب تردّدي مقتصرًا على أنني أحببت العمل في مبنى مقاطعة ألميدا. ففي ذلك الحين، كانت لمكتب النائب العام في سان فرانسيسكو سمعة غير حسنة. أقلقني سماعي قصصًا عن سوء الأداء في ذلك المكتب! وفي الوقت نفسه، كانت تلك الوظيفة فرصة لي: سوف أتولّى إدارة وحدة، وأصير مشرفة على فريق من قضاة النيابة العامة. كانت هذه فرصة للتقدّم. ثم إن ديك إيغلهارت الذي كان صديقًا لي ومشرفًا عليَّ، وكان في ذلك الوقت مساعد مدير مكتب النائب العام في المنطقة، شجّعني كثيرًا على الانضمام إليهم. قبلت الوظيفة، على الرغم من بعض التخوّف؛ وسرعان ما اكتشفت أن قلقي كان له ما يبرره.

كان ذلك المكتب في حالة فوضى شاملة. جهاز كمبيوتر واحد لكل محاميَيْن؛ وما من نظام لتصنيف القضايا؛ وما من قاعدة بيانات تسمح بتعقّبها. كانت في المكان شائعات تقول إن هناك من يلقي بعض الملفات في القمامة بعد أن يفرغ القضاة والمحامون من العمل عليها.

كان ذلك في أواخر عقد التسعينيات؛ إلا أن ذلك المكتب كان لا يزال من غير بريد إلكتروني!

وكان في المكتب أيضًا ركام كبير من القضايا المنتظرة منذ زمن طويل من غير التحقيق فيها، ومن غير عرضها على القضاء. كان المحامون غاضبين من الشرطة لأنها لا تحقّق في القضايا. وكانت الشرطة غاضبة من مكتب النائب العام لأنه يفشل في إدانة المتّهَمين في المحكمة. وبدا أن القرارات المتّخذة في القمّة قرارات عشوائية، اعتباطية، فضلًا عن أن الروح المعنوية للعاملين هناك كانت في الحضيض. ثم ازدادت تلك البيئة السامة سوءًا نتيجة سلسلة من حالات طرد العاملين في المكتب. ففي واحد من أيام الجمعة، عاد أربعة عشر عاملًا من استراحة الغداء ليجدوا إشعارات الصرف من الخدمة ذات اللون الوردي موضوعة على مقاعدهم. كان هذا

أمرًا ذا أثر مدمّر. بكى الناس، وصاحوا، وسرعان ما تحول ذعرهم إلى حالة من الرهاب. صار كل محامٍ يخشى المحامين الآخرين... يخشى أن يتلقّى طعنة في الظهر من زميل يحاول حماية وظيفته. بدأ بعض الناس يتخلّفون عن حضور حفلات وداع زملائهم المفصولين من العمل لشدّة خوفهم من أن يجعلهم حضور تلك المناسبات أهدافًا مرشّحة للفصل أيضًا.

كان هذا داعيًا إلى الإحباط على نحو يصعب تصديقه؛ ثم إن الأمر ما كان مقتصرًا على تسيير الأعمال والمهمات اليومية. رأيت أن النائب العام كان يقوّض فكرة ما يستطيع نائبٌ عامٌّ هادفٌ إلى التقدّم أن يفعله... كان يقوّض تلك الفكرة كلّها. وذلك أنني أفهم عمل النائب العام الذي يريد تطوير الوضع هو أنه شخص يستخدم سلطات ذلك المنصب بإحساس من الإنصاف والخبرة والنظرة الواسعة، أي إنه شخصٌ لا غموض عنده ولا تردّد في ما يخص ضرورة محاسبة المجرمين الخطرين، لكنه يفهم أيضًا أن الوقاية من الجريمة ودرءَها هما السبيل الأفضل للتوصّل إلى مجتمع محلّي آمن. وحتى تنجِز هذه الأمور على نحو ناجح، لا بد لك أيضًا من إدارة العمل بطريقة احترافية.

أتاني «حبل النجاة» بعد ثمانية عشر شهرًا. اتصلت بي لويز رين التي كانت في منصب المحامي العام في سان فرانسيسكو، وعرضت عليَّ وظيفة. كانت لويز أول امرأة تتولّى ذلك المنصب. كانت امرأة ذات شخصية مبتكِرة؛ امرأة لا تعرف الخوف... امرأة تواجه مصالح راسخة ممتدّة من صانعي الأسلحة، إلى شركات التبغ، إلى النوادي المقتصرة على الذكور. وكانت فرصة العمل المطروحة عليّ قيادةُ قسم في مكتبها يهتم بالخدمات المقدّمة إلى الطفل والأسرة. أرادت أن تعرف إن كنت مهتمّة بالأمر. قلت لها إنني سأقبل الوظيفة، لكني غير راغبة في أن يقتصر عملي على كوني محامية أتعامل مع قضايا فردية: أريد أن أعمل على السياسات القادرة على تحسين النظام كلّه. ففي حالات كثيرة، ينتقل الشباب والشابات الصغار

من دور الرعاية إلى أماكن احتجاز القاصرين، ومنها إلى شبكات الجريمة في عالم الكبار. أردت أن أعمل على سياسات قادرة على قطع هذا المسار المدمّر.

وكانت لويز توافقني على هذا.

أمضيت في مكتب محامي المدينة سنتين كاملتين. بدأت بإنشاء فريق عمل لدراسة مشكلات الناشئين الذين يتعرّضون للاستغلال الجنسي. أنشأنا مجموعةً مكوَّنةً من خبراء وناجين وأفراد من المجتمع المحلّي للمساعدة في توجيه العمل. وخرجنا بسلسلة توصيات قدمناها إلى «مجلس المشرفين» في سان فرانسيسكو.

كانت نورما هوتالينغ شريكتي في ذلك المشروع. ولها خبرة مباشرة في التحدّيات التي نحاول التعامل معها. لقد كانت ضحية اعتداء في صغرها، ثم انتهى بها الأمر مشرّدة، وصارت مدمنة على الهيروين. اعتُقلت بتهمة الدعارة أكثر من ثلاثين مرة. لكن قصتها كانت واحدة من القصص القليلة التي لها نهاية سعيدة. استطاعت نورما أن تخرج من ذلك كلّه. ذهبت إلى الجامعة، وحصلت على شهادة في التثقيف الصحّي. ثم بدأت، فور تخرّجها، العمل على جعل الشهادة التي حصلت عليها نافعة: أقامت برنامجًا مصمَّمًا لإنقاذ النساء من الدعارة؛ وهو برنامج واسع الشهرة في أيامنا هذه. لم أستطع التفكير في من هو أفضل منها لكي أتعاون معه، فضلًا عن إعجابي الكبير بها لأن لديها من الجرأة ما يجعلها تحكي قصتها فتجعلها مفيدة لأشخاص كثيرين غيرها.

كان من بين أولوياتنا إقامة مكان آمن للشابات الواقعات في شباك الدعارة حيث يستطعن فيه تلقي المساندة والمعالجة والمحبّة. كنت أعرف من خلال سنوات خبرتي أن تلك الناجيات اللواتي نحاول مساعدتهنّ كثيرًا ما لا يكون لديهنّ مكان يذهبن إليه. ففي حالات كثيرة، لم يكن أهلهنّ ظاهرين في الصورة أبدًا. ثم إن كثيرات منهنّ هاربات من

دور الرعاية. كثيرًا ما يتساءل الناس عما يجعل الطفلات الواقعات ضحية الاستغلال ممن يقعن في أيدي الشرطة يعاودن الذهاب إلى القوّادين، أو إلى مومسات أكبر سنًا، حتى «يرعونهنّ ويهتمين بأمرهنّ». لم يبد لي هذا أمرًا غريبًا... فإلى من تستطيع الفتيات الصغيرات اللجوء غير أولئك الأشخاص؟

اقترح فريق العمل لدينا إقامة «بيت آمن» للفتيات الصغيرات ضحايا الاستغلال الجنسي -بيتٌ يكون ملاذًا يقدّم لهنّ علاجًا للأذى الجسدي والعقلي. ينبغي أن تعود تلك الفتيات إلى المدرسة؛ ولا بد من «شبكة مساندة» لإبقاء تلك الشابات الصغيرات في حالة من الأمان والعافية، فضلًا عن إبقائهن على المسار السليم. طالبنا بتمويل من أجل إقامة ذلك البيت الآمن، فضلًا عن إطلاق حملة للتوعية العامة. وضعنا ملصقات في الباصات والمراحيض العامة بحيث تكون الفتيات المعرّضات للخطر قادرات على الوصول إلى المعلومات المهمّة من غير أن يكون القوّادون «فوق رؤوسهنّ».

كنا مؤمنين أيضًا بأن من الضروري تعطيل شبكة بيوت الدعارة المتخفّية في هيئة صالونات تدليك، حيث يقع أشخاص كثيرون في شباك الاستغلال الجنسي، فطلبنا من «مجلس المشرفين» توجيه العاملين في إنفاذ القانون إلى تحرّي حقيقة عمل تلك الصالونات، وجعل هذه المهمّة في رأس قائمة أولوياتهم.

فرحنا عندما تبنّى «مجلس المشرفين» توصياتنا ووافق على التمويل. صرنا قادرين على إنقاذ عشرات الهاربات خلال أول سنتين من العمل. وفي تلك الأثناء، أغلقت سلطات إنفاذ القانون نحو ثلاثين بيت دعارة في المدينة.

كان ذلك عملًا كبير المغزى، عملًا أمدَّنا بالقوة. وبالنسبة لي كان برهانًا على أنني أستطيع أداء عمل مهم في ميدان السياسات من غير أن أكون

في منصب تشريعي. كان من شأن ذلك أيضًا أن زاد ثقتي بأنني أستطيع، عندما أرى مشكلة، أن أقدم مساهمة في استنباط حلول لها. لطالما كانت أمي تستحثّني قائلة: «حسنًا، ماذا فعلتِ أنتِ؟». على نحو مفاجئ، صار لسؤالها هذا معنى أكبر من ذي قبل. أدركت أنني لست مضطرّة إلى انتظار أن يقوم بالخطوة الأولى شخص غيري لأنني أستطيع بمفردي بدء تحقيق الأشياء وجعلها تحدث.

أظن أن هذا الإدراك هو ما جعلني أتطلّع إلى منصب أصل إليه عن طريق الإقتراع. فمن بين المشكلات الكثيرة التي رأيتها أمامي، ما كانت هناك مشكلة أكثر إلحاحًا من ضرورة إصلاح مكتب نائب عام المقاطعة. ففي حين كنا نحقّق مكتسبات مهمّة عن طريق مكتب المحامي العام في المدينة، كان مكتب النائب العام في حالة تدمير ذاتي. لم تكن الجهود التي يبذلها قضاة النيابة المعنيون بجرائم المحترفين تقدَّر حق قدرها، وهذا ما جعلهم موقنين بأنهم يواجهون عقبات في عملهم بالغ الأهمية، في ذلك العمل الذي كرسوا له حياتهم. في تلك الأثناء، كان مرتكبو الجرائم العنيفة يسرحون طلقاء. كنت أعرف هذا. كنا نعرفه جميعًا. وعلى نحو مفاجئ، لم تعد تلك مجرّد مشكلة مهمة ينبغي حلّها: لقد صارت مشكلة مهمة أستطيع أن أجد لها حلًّا.

كنت راغبة في تقوية مكتب النائب العام كلّه، ومساندته، وتشريفه. وحتى أصل إلى إدارة ذلك المكتب، كان لا بد لي من خوض معركة انتخابية من أجله. سوف تكون حملة انتخابية سياسية عملًا كبيرًا من الواضح لي أنه ليس أمرًا يمكن التعامل معه بخفّة. توجّهت إلى أصدقائي، وأسرتي، وزملائي، ومن أستشيرهم وأسترشد بهم. جرت بيننا مناقشات طويلة صاخبة (كأنني كنت أدافع عن أطروحة جامعية أخرى). رحنا نقيم موازنات بين الإيجابيات والسلبيات، ثم أعدنا الموازنة بينها.

كان أكثرية الذين استشرتهم في صف تلك الفكرة؛ لكنهم كانوا متخوّفين

أيضًا. وذلك أن من سيكون خصمي في تلك الانتخابات، أي مدير المكتب السابق، كان اسمًا معروفًا في كل بيت. كانت له أيضًا سمعة رجل مقاتل. والواقع أن الناس كانوا يسمّونه كايو (كأنهم يقولون .K.o)[1]. وكانت هذه إشارة إلى فوزه بالضربة القاضية في مباريات كثيرة عندما كان ملاكمًا في شبابه. ثم إن الحملة الانتخابية لن تكون شاقّة فحسب، بل مكلفة أيضًا؛ وما كانت لي أية خبرة في جمع أموال التبرّعات.

هل كان هذا وقتًا مناسبًا لي حتى أخوض معركة انتخابية؟ ما كانت أمامي أية طريقة لمعرفة ذلك. لكنّي صرت أشعر شعورًا متزايدًا بأن أسلوب «فلننتظر ونرَ» ليس خيارًا يمكنني أن أختاره. فكرت في جيمس بولدوين الذي كانت كلماته دليلًا لشطر كبير من النضال من أجل الحقوق المدنية. لقد كتب: «لا توجد أبدًا لحظة في المستقبل نعمل فيها من أجل خلاصنا. التحدّي قائم الآن؛ والوقت الصحيح هو الآن، دائمًا».

(1) K.O. اختصار لـknock out [المترجم].

- 2 -

صوتٌ من أجل العدالة

بدأت أمي تفقد صبرها، «فلنذهب، يا كامّالا، هيا بنا. سوف نتأخّر». أجبتها، «ثانية واحدة فقط، يا مامي». (نعم، كانت أمي، وستظلّ دائمًا، «مامي»). كنا ذاهبتين إلى مقر الحملة الانتخابية حيث بدأ المتطوّعون يتجمّعون. كثيرًا ما كانت أمي تتولّى قيادة عمل أولئك المتطوّعين. وهي لا تطيق التلكؤ أبدًا. يعرف الجميع أن عليك أن تصغي عندما تتكلّم شيامالا.

انطلقنا بالسيارة من شقتي الواقعة على مقربة من «ماركت ستريت»، ومررنا بالمناطق الثرية التي تجتذب الناس في قلب سان فرانسيسكو، ثم وصلنا إلى حيٍّ أكثر سكانه من السود يقع في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة اسمه «بايفيو هانترز بوينت». لقد كان بايفيو موقع حوض هانترز بوينت البحري الذي ساهم في بناء الأسطول الحربي الأميركي في أواسط القرن العشرين. وفي عقد الأربعينيات من ذلك القرن، كانت إمكانية الحصول على وظائف جيّدة وسكن مقبول التكلّفة، في محيط حوض بناء السفن مغرية لآلاف الأميركيين السود الباحثين عن الفرص وعن الخلاص من آلام الفصل العنصري ومظالمه. كان هؤلاء العمال يثنون عوارض الفولاذ، ويلحمّون صفائحه لبناء السفن التي ساهمت في انتصار بلادنا في الحرب العالمية الثانية.

لكن، وعلى غرار الكثير الكثير من الأحياء المماثلة في أميركا، تم إهمال بايفيو في حقبة ما بعد الحرب. وعندما أغلق حوض بناء السفن، لم يحلّ أي شيء محلّه. أغلقت نوافذ البيوت القديمة الجميلة بألواح خشبية؛ ولوّثت الفضلات السامة التربة والماء والهواء؛ وسرت سموم المخدّرات والعنف في الشوارع؛ وحلّ على المنطقة فقر أسود استمر زمنًا طويلًا. كان مجتمع الحيّ ممثلًا في نظام العدالة الجنائية تمثيلًا غير متناسب أبدًا؛ وكانت فيه جرائم كثيرة لم تجد لها حلولًا. وصارت الأسر

القاطنة في بايفيو -منها أسر كثيرة لها جذور في سان فرانسيسكو تمتد أجيالًا- مقطوعة عن أفق المدينة الواعد بالازدهار؛ صارت مقطوعة، بالمعنيَيْن الحرفي والمجازي، عن المدينة التي هي موطنهم. لقد كانت بايفيو مكانًا لا يراه أحد ممن يعيشون في المدينة إلا إذا كان عمله يقتضي الذهاب إليه. لا تمرّ أية طريق رئيسية بذلك الحي. ولا يجتازه المرء حتى ينتقل من أحد أقسام المدينة إلى قسم آخر فيها. كان حيًّا غير مرئي بالنسبة إلى العالم الذي خارجه؛ وكان هذًا أمرًا مأساويًا إلى حدٍّ كبيرٍ. أردت أن أكون جزءًا من عملية تغيير هذا الوضع. هذا ما جعلني أتّخذ مقرًّا لحملتي الانتخابية في قلب حي بايفيو عند تقاطع الجادة الثالثة وشارع غالفيز. ظن المستشارون السياسيون أنني فقدت صوابي. قالوا لي إن المتطوّعين من أجل الحملة الانتخابية لن يأتوا من أنحاء المدينة الأخرى إلى حي بايفيو.

لكن الأماكن التي تشبه بايفيو، هي ما دفعني إلى خوض الانتخابات أصلًا. لم أخض الانتخابات حتى يصير لي مكتب فخم في قلب المدينة. لقد خضتها من أجل فرصة تمثيل الناس الذي لا يستطيعون إسماع أصواتهم، وحتى آتي بوعد السلامة العامة إلى كل حي، لا إلى بعض الأحياء فقط. وفوق هذا، لم أكن مقتنعة بأن الناس لن يأتوا إلى بايفيو.

وكنت محقّة في هذا لأنهم أتوا فعلًا... أتوا بالعشرات.

إن مدينة سان فرانسيسكو متنوّعة، مثل بلدنا كله، لكنّها منفصلة إلى أجزاء مختلفة... شيء أشبه بالموزاييك منه ببوتقة تصهر الجميع. إلا أن حملتنا الانتخابية اجتذبت أناسًا يمثّلون تلاوين المجتمع بأسره وبكل ما فيه من حيوية.

أتى متطوّعون ومناصرون من الحي الصيني، ومن أحياء كاسترو وباسيفيك هايتس وميشن ديستريكت: بيض وسود وآسيويون ولاتينيون؛ أثرياء وعمال؛ ذكور وإناث؛ شيبٌ وشبابٌ؛ أصحاب توجّهات جنسية مختلفة. انكبت جماعة من فناني الرسوم الجدارية المراهقين على تزيين

الجدار الخلفي لمقر الحملة الانتخابية واستخدموا رذاذ الطلاء لكتابة كلمة «عدالة» بأحرف كبيرة. كان المكان غاصًّا بالمتطوعين الذين راح بعضهم يتّصل بالناخبين، وجلس بعضهم الآخر من حول طاولة لوضع الأوراق في المغلفات، في حين حمل نفر آخر لوحات إعلانية لكي يتجوّلوا في الحي، من باب إلى باب، فيحدّثون الناس عما كنا نحاول فعله.

بلغنا مقر الحملة الانتخابية، ولم نتأخّر. انتظرت إلى أن خرجت أمي من السيارة.

سألتني: «هل أتيتِ بلوح الكي؟».

أجبتها: «أجل، بالطبع. إنه على المقعد الخلفي».

قالت وهي تغلق باب السيارة: «حسنًا. أحبك».

سمعتها تصيح وأنا أبتعد بالسيارة: «كامّالا، ماذا عن الشريط اللاصق العريض؟».

كان الشريط اللاصق معي.

عدت بالسيارة إلى الشارع وقدتها متجهة إلى أقرب سوبر ماركت. كنا في صباح يوم السبت؛ ومن المتوقّع أن يكون الازدحام شديدًا في المتاجر. دخلت ساحة وقوف السيارات، فركنت سيارتي في واحد من الأماكن القليلة الشاغرة، ثم حملت لوح الكي والشريط اللاصق وشعار الحملة الانتخابية الذي بدا مهترئًا بعض الشيء لكثرة استخدامه.

إن كنتم تظنّون أن خوض منافسة انتخابية أمر ساحر، فليتكم رأيتموني أسير عبر ساحة وقوف السيارات حاملة لوح الكي تحت ذراعي. أتذكّر كيف كان الأطفال ينظرون إلى لوح الكي مستغربين ويشيرون إليَّ بأصابعهم، وأتذكّر كيف كانت أمهاتهم تدفعنهم إلى مواصلة السير. ما كنت ألومهم، فلا بد أن منظري بدا لهم شديد الغرابة... هذا إن لم أكن قد بدوت في نظرهم كمن فقد عقله.

إلا أن لوح الكي صالح تمامًا لأن أقف عليه. نصبته أمام مدخل السوبر

ماركت، إلى جانب الباب حيث يضعون عربات التسوّق، وألصقت على الجدار شعار حملتي الانتخابية «كامّالا هاريس، صوتٌ من أجل العدالة». في أول تلك الحملة الانتخابية، ألّفت مع صديقتي أندريا ديو ستيل أول نصٍّ مكرّس لتلك الحملة: سيرة ذاتية موجزة مكوَّنة من صفحة واحدة مطبوعة بالأبيض والأسود، ومعها قائمة بالمناصب التي شغلتها. سوف تؤسّس أندريا بعد ذلك «انهضي يا أميركا»، وهي منظمة تعمل على استقطاب نساء الحزب الديمقراطي، وتدريبهنّ من أجل خوض الانتخابات والترشّح إلى مناصب مختلفة في أنحاء البلاد كلّها. وضعت على لوح الكي بضع حزم من منشوري الانتخابي، وإلى جانبها لوحة عليها قائمة لكي يضع الراغبون عليها تواقيعهم ومعلومات الاتصال بهم.

ثم بدأت العمل.

كان المتسوّقون يخرجون من الأبواب دافعين عرباتهم أمامهم، مضيّقين أعينهم في وهج الشمس، محاولين تذكّر أين ركنوا سياراتهم. ثم يسمعون، على نحو مفاجئ: «مرحبًا! اسمي كامّالا هاريس. سوف أخوض الانتخابات من أجل منصب النائب العام في المقاطعة؛ وآمل أن أحظى بمساندتكم».

حقيقة الأمر أنني ما كنت آمل إلا في أن يتذكّروا اسمي. ففي الأيام الأولى من الحملة الانتخابية، أجرينا استطلاعًا لكي نعرف نسبة من سمعوا باسمي في مقاطعة سان فرانسيسكو كلّها. كانت النتيجة رقمًا هائلًا: ستة بالمئة! لم يسمع باسمي قبل ذلك إلا ستة من كل مئة شخص. عندها، لم أستطع منع نفسي من التساؤل: هل كان هؤلاء ممن اتصلت بهم أمي؟

إلا أنني لم أخدع نفسي بالظنّ بأن الأمر سيكون سهلًا. كنت مدركة أن عليَّ أن أبذل جهدًا كبيرًا حتى أجعل أناسًا كثيرين يعرفونني ويعرفون ما أعمل من أجله... أناس جدد ليست لديهم أية فكرة عمّن أكون.

قد يشعر بعض من يخوضون الانتخابات أول مرة أن التفاعل

والتواصل مع الغرباء أمر مربك؛ وهذا أمر مفهوم. فليس سهلًا أن تبدأ حديثًا مع شخص يمرّ بك في الشارع، ولا أن تحاول التواصل مع واحد من الناس على موقف الباص وهو في طريقه إلى البيت، عائدًا من عمله، ولا أن تدخل محلًا تجاريًا وتحاول فتح حديث مع صاحبه. تلقّيت نصيبي من حالات الصدّ المهذّب -وغير المهذّب كثيرًا، بعض الأحيان- مثلما يحدث لشخص يحاول تسويق سلعة على الهاتف عندما يتّصل بالناس وهم يتناولون العشاء. لكني صادفت الكثير، الكثير، من الناس المنفتحين، المرحّبين، التوّاقين إلى الكلام في القضايا المؤثّرة على حياتهم اليومية وآمالهم وأسرهم والمجتمع الذي من حولهم... سواء أكان ذلك من خلال إبداء الاستياء من العنف المنزلي، أو عن طريق الحديث عن إيجاد خيارات أفضل للأطفال المعرّضين للمخاطر. مرت سنوات بعد ذلك، ولا أزال أصادف أشخاصًا يتذكّرون ما دار بيننا من أحاديث عند مواقف الباصات.

قد يبدو ما سأقوله الآن غريبًا، لكن عملية اختيار أعضاء هيئة المحلّفين هي أكثر ما يذكّرني بالحديث مع الناس في الحملة الانتخابية. كنت أمضي وقتًا طويلًا في قاعة المحكمة عندما عملت في مكتب النائب العام، فأتحدّث مع الأشخاص الذين يجري استدعاؤهم من فئات المجتمع المحلّي كلّها لكي يؤدّوا واجب العضوية في هيئة المحلّفين. كانت مهمتي أن أطرح على هؤلاء الأشخاص أسئلة وأستمر في ذلك بضع دقائق بحيث أحاول التوصل إلى فهم أولوياتهم ومنظوراتهم. كان خوض الحملة الانتخابية يشبه ذلك إلى حدٍّ ما، لكن من غير وجود محامٍ يستطيع الاعتراض على ما أقوله. ففي الحملة الانتخابية، أعجبتني إمكانيةُ الدخول في أحاديث متنوّعة مع أناس متنوّعين. أتحدّث أحيانًا مع أم خارجة من متجر بقالة، وقد وضعت طفلها الصغير في مقعد عربة التسوق، فنجد أنفسَنا مندفعتَين في حديث يستمر عشرين دقيقة يتناول حياتها ومشكلاتها وزي الهالوين الذي سترتديه ابنتها. وقبل افتراقنا، أنظر في عينيها وأقول:

«آمل أن أحظى بمساندتك». يدهشني عدد الأشخاص الذين كانوا يقولون لي إن ما من أحدٍ قبلي طلب منهم ذلك بطريقة مباشرة.

إلا أن هذا الأسلوب لم يكن أسلوبي الطبيعي. وهذا لأنني كنت على الدوام أكثر سعادة بالحديث عن العمل الواجب إنجازه. لكنّ الناخبين يريدون أن يسمعوا كلامًا عما يتجاوز السياسات في حدِّ ذاتها. يريدون أن يعرفوا معلومات عن شخصي... من أنا، وكيف كانت حياتي، وما التجارب التي ساهمت في تكويني. يريدون أن يفهموا من أنا في جوهري. لكنّي نشأت على تجنّب الحديث عن نفسي. نشأت على قناعة مفادها أن في ذلك شيء من النرجسية. بل شيء من المباهاة أحيانًا. لذا، وعلى الرغم من إدراكي ما يدفع الناس إلى طرح تلك الأسئلة، فقد مر وقت قبل أن آلفها.

كان في المرة الأولى التي أخوض فيها الانتخابات عدد كبير من المرشّحين مما حتّم إجراء جولة انتخابية ثانية. إلا أن استطلاعات الرأي التي أجريناها (شهدت استطلاعات الرأي تطوّرًا كبيرًا مع مرور الزمن) أشارت إلى أننا قادرون على الفوز في الجولة الثانية التي ستُجرى بعد خمسة أسابيع.

أمضيت يوم الانتخابات أصافح الناس في الشوارع من قبيل الفجر إلى موعد إغلاق الصناديق. طارت كريسيت، التي كانت من أعز صديقاتي، قادمة من لوس أنجلوس حتى تساهم في الطور الأخير من الحملة الانتخابية. أحسست كأنّ ذلك كان ربع الميل الأخير قبل نهاية الماراثون... أمرٌ له نشوته الخاصّة. ذهبت مع أفراد عائلتي وأصدقائي وعددٍ من العاملين الرئيسين في حملتي الانتخابية، إلى تناول العشاء في أحد المطاعم، وكانت النتائج قد بدأت تظهر تباعًا. كان جيم ستيرنز، مدير حملتي الانتخابية، يراقب عدّ الأصوات في مكتب الانتخابات ويتّصل لإبلاغنا بالأرقام أولًا بأول. وخلال تناولنا طعام العشاء، ظل صديقي العزيز مارك لينو، الذي كان وقتها عضوًا في «جمعية ولاية كاليفورنيا»،

يتابع الأرقام مع مايا والمستشار الانتخابي جيم ريفالدو وصديقي ماثيو روتشيلد. ومع ظهور نتائج كل دائرة من الدوائر الانتخابية، بين لقمة باستا واللقمة التي تليها، كانوا يسجّلون آخر النتائج على منديل الطعام الورقي.

تعتمد الحملات الانتخابية الحديثة على قدر كبير من البيانات والتحليلات والنماذج الرياضية المعقّدة الخاصة بمدى إقبال الناس على المشاركة بالانتخابات. وأما بحسب تجربتي، فقد وجدت أن صديقًا وقلمًا وطبق سباغيتي ليسوا أقل من ذلك نجاعة.

كنا نستعد للانصراف عندما أمسكت مايا بذراعي: لقد وصلت أرقام جديدة.

قالت مايا: «أوه، يا إلهي، لقد فعلناها!... لقد فزتِ في الجولة الثانية!». حسبت الأرقام بنفسي لكي أتأكّد من أنها محقّة. أتذكّر كيف نظرت إلى مايا، وكيف نظرت مايا إليَّ، ثم قلنا معًا: «هل تستطيعين تصديق هذا؟! لقد فزنا حقًا!».

لقد جرت الجولة الثانية بعد خمسة أسابيع من الجولة الأولى. هطل المطر في ذلك اليوم فجعلني مبتلّة كليًّا وأنا واقفة أصافح الناخبين عند مواقف الباصات. كنت آمل أن نحقّق نصرًا حاسمًا في تلك الليلة.

أقمنا احتفالًا في مقر حملتي الانتخابية؛ ثم سرت إلى المنصة حتى أتكلّم بينما كانت أنغام أغنية «نحن الأبطال» تصدح في القاعة كلها. نظرت إلى الحشد، إلى ذلك الحشد من الأصدقاء والمساعدين، والأقارب، ومتطوّعي الحملة الانتخابية... رأيتهم جماعة واحدة، مجتمعًا واحدًا. كان من بينهم أشخاصٌ من أفقر أحياء المدينة، وآخرون من أكثر أحيائها ثراء. رجال شرطة إلى جانب محامين يكافحون من أجل إصلاح نظام الشرطة. شبان وشابات يهلّلون إلى جانب مواطنين متقدّمين في السن. كان هذا انعكاسًا لما هو حقيقي: عندما يكون الأمر متّصلًا بالأشياء التي لها أكبر أهمية، فإن ما هو مشترك بيننا أكبر كثيرًا مما يفرّقنا.

***

عند كتابة هذه السطور، كانت قد انقضت قرابة خمس عشرة سنة منذ تنصيبي نائبًا عامًا في المقاطعة. ومنذ ذلك الوقت، أمضيت كل يوم تقريبًا في العمل، بطريقة أو بأخرى، على إصلاح نظام العدالة الجنائية. أمضيت مدة ولايتين اثنتين في منصب نائب عام المقاطعة أعمل من أجل هذا الهدف، ثم قرابة ولايتين اثنتين في منصب نائب عام الولاية. ومن بعد ذلك، قدّمت مشروع قانون لإصلاح نظام العدالة الجنائية خلال الأسابيع الستة الأولى بعد أن صرت عضوًا في مجلس الشيوخ الأميركي. وعلى الرغم من أنني كنت مدركة تمام الإدراك في صبيحة يوم التنصيب في سنة 2004 مدى أهمية تلك المسألة بالنسبة إلي، إلا أنني لم أكن قادرة على تخيّل أن ذلك سوف يأخذني من سان فرانسيسكو إلى ساكرامنتو ثم إلى واشنطن العاصمة.

جرت مراسم تنصيبي نائبًا عامًا للمقاطعة في مسرح هيربست في «مركز سان فرانسيسكو الخاص بذكرى الحرب وفنون الأداء»... إنها القاعة نفسها التي جرى فيها توقيع ميثاق الأمم المتحدة في سنة 1945. صحيح أننا كنا نصنع نوعًا مختلفًا من التاريخ، لكن «الوحدة» كانت لا تزال رسالة ذلك اليوم أيضًا. وقفت أمي بيني وبين رونالد جورج الذي كان كبير القضاة في المحكمة العليا في كاليفورنيا، وكان من الحزب الجمهوري... لقد اخترته لكي أؤدّي القسَم أمامه. أكثر ما أتذكّره من تلك اللحظة ملمح الفخر والاعتزاز الذي رأيته على وجه أمّي عندما نظرت إليها.

كانت الصالة مزدحمة حتى آخرها، وكان فيها أشخاص آتون من أنحاء المدينة كلّها؛ قرعت الطبول. وغنّت جوقة من الشباب. وألقى أحد القساوسة كلمة جميلة حافلة بالأدعية. وسار راقصو التنين الصيني في الممرّات، وسحرتنا أنغام أغنية قدّمها كورس الرجال المثليين في سان فرانسيسكو. كان ذلك جمعًا متعدّد الثقافات، متعدّد الأعراق، جمعًا شديد الحماسة بأجمل الطرق على الإطلاق.

كان جيري براون، حاكم أوكلاند في ذلك الوقت، جالسًا في الصف الأمامي. قال لي إن أباه أدى القسم نفسه قبل ستين عامًا من ذلك اليوم. وبما أن ذلك اليوم كان يشهد أيضا تأدية غيفن نيوسوم القسَم ليصير حاكمًا، فقد كان في المدينة إحساس قويّ بأن فصلًا جديدًا في عالم السياسة في سان فرانسيسكو قد بدأ؛ وكان هناك إحساس قوي بما قد يكون ممكنًا بالنسبة إلينا جميعًا.

مضيت عبر الحشد أصافح الأيدي، وأتلقّى المعانقات؛ وكنت مفعمة بذلك الفرح كلّه. ومع اقتراب الاحتفال من نهايته، أتاني رجل مع ابنتيه اليافعتين.

قال لي: «أتيت بهما اليوم حتى تتمكّنا من رؤية ما يستطيع أن يفعله شخص له مظهرهما نفسه عندما يكبر».

وبعد التنصيب، انسللت خارجة لكي أرى مكتبي الجديد. وددت معرفة كيف يكون إحساسي عندما أجلس على ذلك الكرسي. ذهبت بالسيارة مع ديبي ميسلو التي كانت مديرة الاتصالات في الحملة الانتخابية. انطلقنا إلى «مبنى المحكمة».

كان ذلك المبنى قائمًا إلى جانب الطريق السريع «850»، مثلما كانوا يدعونه آنذاك (لأنه يبدأ عند الرقم 850 في شارع برايان ستريت). كان المبنى رمادي اللون، وقورًا، ذا هيبة. وقد اعتدت أن أقول مازحة إنه مكان «رائع إلى حد فظيع» عندما يعمل المرء فيه. فضلًا عن كونه مكتب النائب العام في المقاطعة، كان المبنى مقرًّا لقسم الشرطة والمحاكم الجنائية وسجن المقاطعة و«مكتب نقل المركبات» في المدينة، فضلًا عن استضافته مكتب الطب الشرعي. ما كان لديّ أيّ شك في أنه مكان تتغيّر فيه حياة الناس... تتغيّر تغيّرًا دائمًا.

جالت عيناي في المكتب، ثم قلت: «أوه، واو!». وإذا شئت التعبير بطريقة أكثر دقّة، أستطيع القول إنني نظرت في أرجاء الغرفة الخالية.

كانت الغرفة قد أخليت من كل شيء تقريبًا، وذلك كجزء من عملية انتقال المنصب إلى شخص آخر. رأيت خزانة معدنية عند أحد الجدران ومن فوقها جهاز كمبيوتر من صنع شركة وانغ في الثمانينيات. (عذرًا... كنا في سنة 2004!). لا عجب في أن مكتب نائب عام المقاطعة لم يكن لديه بريد إلكتروني حتى ذلك الوقت. سلة مهملات لها إطار بلاستيكي كانت في الزاوية الأخرى؛ وبضعة أسلاك سائبة خارجة من فتحة في الأرض. ومن نافذة مكتبي الجديد، كنت أستطيع رؤية صفٍّ من مكاتب بيع الكفالات -هذه تذكرة يومية لي بأن نظام العدالة الجنائية أكثر ميلًا إلى معاقبة الفقير. ما كان في تلك الغرفة مكتب، بل كرسي واحد باقٍ حيث كانت طاولة المكتب. لا بأس في هذا! لقد أتيت من أجل هذا الكرسي. جلست عليه.

الآن، عمّ الهدوء المكان. ولأول مرة منذ صباح ذلك اليوم، جلست وحدي مع أفكاري أحاول استيعاب ما جرى كلّه، وأتأمل في ذلك الذي بدا لي سوريًاليًا. خضت الانتخابات ليقيني بأنني قادرة على أداء المهمّة... ولأنني مؤمنة بأنني قادرة على أدائها بأفضل مما كانت تؤدّى حتى ذلك الوقت. على الرغم من هذا، كنت مدركة من أنني أمثّل شيئًا أكبر من تجربتي الخاصة. ففي ذلك الوقت، لم يكن في البلاد كثير ممن يشاركونني المظهر نفسه والخلفية الاجتماعية نفسها، ويشغلون منصب نائب عام المقاطعة. حتى اليوم لا يزال عددهم قليلًا! لقد وجد تقرير صدر في سنة 2015 أن البيض يشكّلون خمسة وتسعين بالمئة من النواب العامين المنتخبين في البلاد، وأن نسبة الرجال البيض تبلغ تسعة وسبعين بالمئة.

ليس في حياتي شيء أفضل تمثيلًا لنظرتي وتفكيري من تلك السنوات العشر التي أمضيتها على الخطوط الأمامية لنظام العدالة الجنائية، عندما شغلت وظيفة النائب العام. صرت على معرفة تامة بذلك العمل من كل نواحيه. كنت أدرك كل ما فيه، وكل ما ليس فيه، وكل ما يمكن أن يكونه. كان منتظرًا من قاعة المحكمة أن تكون مركزًا للعدالة؛ لكنها كثيرًا ما تصير مركزًا حقيقيًا للظلم. كنت أعرف أن هذا حقيقي، وأن ذلك حقيقي أيضًا.

أمضيت في قاعة المحكمة زمنًا كافيًا لرؤية ضحايا العنف يعودون بعد سنين بصفة مرتكبي أعمال عنف. عملت مع أطفال ترعرعوا في أحياء تتفشّى فيها الجريمة، إلى حد يجعل «اضطراب الشدة الناجمة عن الصدمات» لديهم مماثلًا لما نجده لدى من يترعرعون في مناطق الحرب. عملت مع أطفال يعيشون في كنف أشخاص آخرين، لكنهم تنقّلوا بين ستة بيوت إلى أن بلغوا سن الرشد. رأيتهم يهربون من ظروف سيئة إلى ظروف سيئة أخرى، ثم يقعون بين «براثن النظام» ويصيرون عاجزين عن التخلّص منها. رأيت أطفالًا قضي عليهم بأن ينتظروا مستقبلًا كالحًا، لا لسبب غير الشروط التي ولدوا في ظلّها، والأماكن التي عاشوا فيها. عندما كنت معاونة نائب عام المقاطعة، كانت مهمتي متمثّلة في جعل من يخرقون القانون يخضعون للمحاسبة. ولكن، ألا تنبغي أيضًا محاسبة النظام على ظروفهم ومجريات حياتهم؟

بدلًا من ذلك، كان النظام يقدّم إليهم كمية كبيرة من أحكام الحبس، التي لا تكون لها أية نتيجة غير زيادة خراب المجتمعات المحلّية التي ينحدر منها أولئك الناس. إن الولايات المتحدة الأميركية تضع الناس في السجون أكثر من أي بلد آخر في العالم. ففي حقيقة الأمر، كان لدينا في سنة 2018 أكثر من 1,2 مليون إنسان في سجون الولايات والسجون الفيديرالية. وحتى يصير الأمر أكثر وضوحًا، أستطيع القول إن هناك خمس عشر ولاية أميركية لا يبلغ عدد سكانها ذلك الرقم. لقد جعلت الحرب على المخدّرات أشخاصًا كثيرين يقعون في أيدي هذا النظام، وحوّلت نظام العدالة الجنائية إلى شيء أشبه بـ«خط تجميع» في مصنع من المصانع. رأيت هذا كلّه رأي العين!

في وقت مبكر من مسيرة حياتي المهنية، جرى تكليفي بالعمل في جزء من مكتب النائب العام في مقاطعة ألاميدا يطلقون عليه اسم «الجسر»، حيث كان محامون في مكاتب صغيرة يعملون على مئات من قضايا

المخدّرات. من المؤكّد أن أولئك الأشخاص الكثيرين كان بينهم أشخاص سيئون فعلًا... كثرة من مروّجي المخدرات الذين يبيعونها للأطفال، أو يجبرون الأطفال على بيعها لصالحهم. لكن ملفات قضايا كثيرة جدًا كانت تحكي حكاية مختلفة: رجل اعتُقل لأنهم وجدوا لديه بضع قطع صغيرة من المخدرات، أو امرأة اعتُقلت لأنها كانت تحت تأثير مواد مخدرة وخرجت فجلست أمام بيتها. كان إثبات الحقيقة في تلك القضايا سهلًا بقدر ما كان إصدار أحكام إدانة فيها أمرًا مأساويًا. ففي غمرة الاندفاع من أجل تنظيف الشوارع من المخدّرات، كنا نتعامل مع ضحايا أزمة في ميدان الصحّة العامّة على أنهم مجرمون. فمن غير تركيز على المعالجة والوقاية، راح وباء مخدر «كراك» يسري مثلما يسري فيروس قاتل؛ وراح ينتقل من مدينة إلى مدينة ويسرق حياة جيل كامل.

كنت جالسة وحدي في مكتبي الجديد فتذكّرت مرة سمعت فيها (عندما كنت نائبًا عامًا في سن الشباب) عددًا من زملائي يتحدّثون في الممر.

طرح أحدهم سؤالًا: «ألا ينبغي علينا أن نضيف جرم الانتماء إلى عصابة؟».

أجابه آخر: «هل نستطيع إثبات أنه كان في عصابة؟».

«ماذا بك؟ لقد رأيت شكل ملابسه، ورأيت أين اعتقلوه. إن لديه تسجيلًا لذلك المغنّي صاحب أغاني الراب... ما اسمه؟».

خرجت إلى الممر وقلت لهم: «اسمعوا، يا شباب! اسمعوا حتى تعرفوا هذا: إن أسرتي تعيش في ذلك الحي. ولديَّ أصدقاء يرتدون ملابس مثل ملابس هذا الرجل. لديّ الآن أيضًا شريط كاسيت لمغنّي الراب نفسه. إنه في سيارتي».

تأمّلت في هذا كله - تأمّلت في السبب الذي جعلني أخوض الانتخابات من أجل هذا المنصب؛ وتذكّرت الناس الذين أتيت إلى هذا المكان لكي أساعدهم. وتذكّرت الفارق بين أن تتوصّل إلى إدانة المتّهم وبين أن تكون

مقتنعًا بالأمر. في نهاية المطاف، أدركت أنني هناك من أجل الضحايا... ضحايا الجرائم التي تقع، وضحايا نظام العدالة الجنائية غير السليم.

في نظري، ينبغي لمن يريد أن يكون نائبًا عامًّا يحقّق تقدّمًا في هذا الميدان أن يفهم تلك الثنائية، وأن يعمل انطلاقًا من هذا الفهم. المسألة هي إدراك أنه عندما يقدم شخص على إنهاء حياة شخص آخر، أو عندما يجري انتهاك طفل من الأطفال، أو اغتصاب امرأة، فإن مرتكب الفعل ينبغي أن يواجِه عقوبة شديدة. هذا واحد من واجبات نظام العدالة. لكن من الضروري أيضًا فهم أننا قليلًا ما نصل إلى الإنصاف في نظام العدالة الذي يفترض فيه أن يحقّقه. إن من مهمة النائب العام الذي يريد دفع الأمور إلى الأمام أن يكتشف ما يغفل الآخرون عنه، وأن يجعل أصوات من لا يسمعهم أحد مسموعة، وأن يرى أسباب الجريمة ويتناولها تناولًا صحيحًا من غير اقتصار على رؤية نتائجها وحدها. عليه أيضًا أن يلقي الضوء على قلة المساواة وقلّة الإنصاف المؤدّيَتَين إلى الظلم. وعليه أيضًا إدراك أنه ليس من الواجب معاقبة الجميع، وأن ما يحتاجه كثيرون من الناس - بكل وضوح - هو مساعدتهم.

سمعت نقرة على الباب. إنها ديبي. سألتني مبتسمة: «هل أنت مستعدة؟».

قلت لها: «سأخرج بعد لحظة». تنفّست في ذلك الصمت، ثم أخرجت من حقيبتي قلمًا ودفتر ملاحظات صغيرًا. بدأت أدوّن قائمة.

***

لم أكد أجلس خلف مكتبي حتى دخلت سكرتيرتي. قالت لي: «سيدتي، هناك امرأة أخرى في الخارج».

«شكرًا. سأخرج إليها في الحال».

سرت في الممرّ حتى أستقبلها في الردهة. لم يمضِ عليَّ في هذا المكتب إلا أسابيع معدودة، لكنها لم تكن المرة الأولى التي أخرج فيها

بتلك الطريقة. لم تكن المرّة الأولى التي تأتي فيها امرأة وتقول: «أريد الحديث مع كامّالا. سوف أتحدّث معها فحسب». كنت عارفة تمام المعرفة السبب الذي جعلها تأتي إليّ. إنها والدة طفل وقع ضحيّة جريمة قتل. كادت المرأة تنهار بين ذراعيّ. اخترقني حزنها حتى الأعماق. إلا أن حقيقة وجودها هناك كانت شهادة على قوتها. لقد كانت هناك من أجل طفلها، من أجل ذلك الطفل الذي فقدته، الفتى الذي قُتل نتيجة إطلاق النار في الشوارع. انقضت شهور منذ مقتل ابنها، لكن قاتله لا يزال حرًّا طليقًا. وكانت تلك القضية واحدة من أكثر من سبعين قضية قتل غير محلولة لا تزال قابعة في قسم شرطة سان فرانسيسكو عندما تولّيت منصبي.

عرفت في ما مضى عددًا من تلك الأمّهات؛ والتقيت عددًا آخر منهن أثناء حملتي الانتخابية. كنّ -كلهنّ تقريبًا- نساء سوداوات أو لاتينيات من أحياء فيها معدلات جريمة مرتفعة. وكانت كل منهن تحبّ طفلها حبًّا عميقًا. اجتمعت تلك الأمّهات معًا لتشكيل مجموعة باسم «أمهات ضحايا جرائم القتل». كانت تلك مجموعة للمساعدة المتبادلة، من ناحية، ومنظمة للمناصرة وحشد الرأي العام، من ناحية أخرى. كل أم فيها تستند إلى بقية الأمّهات لمساعدتها في تجاوز حزنها. وقد انتظمن لكي تصلن إلى العدالة من أجل أبنائهن.

ما كانت تلك الأمهات واثقات من أنني قادرة على مساعدتهنّ؛ لكنّهنّ كنّ عارفات بأنني سوف أراهنّ، على أقل تقدير. وأعني بأنني سوف أراهنّ...أن أرى ألمهنّ، وأرى معاناتهنّ، وأرى أرواحهنّ التي تنزف حزنًا. كنّ يعرفن قبل كل شيء آخر أنني سأرى فيهنّ أمّهات محبّات حزينات على أبنائهنّ.

هذا جزء من المأساة. عندما يسمع الناس أن أمًّا فقدت طفلًا نتيجة السرطان، أو في حادثة سيارة، أو في الحرب، تكون ردّة الفعل الطبيعيّة اهتمامًا وتعاطفًا جماعيًّا. وأما عندما تفقد امرأة طفلها نتيجة العنف في

الشوارع، فإن استجابة الجمهور لذلك الأمر تكون مختلفة أكثر الأحيان: تكون الاستجابة شيئًا أشبه بـ«هز الكتفين» من جانب الجميع، وكأن ذلك ليس إلا نتيجة متوقّعة! لا يرون في الأمر مأساة مخيفة، مأساة فقدان طفل، بل مجرّد رقم إحصائي جديد. يكون ذلك كأن الظروف التي قُتل فيها ذلك الابن هي ما يحدّد قيمة حياته في نظر الناس... وكأن الخسارة التي تكبّدتها الأم أقل قدرًا، أو أقل إيلامًا، أو أقل استحقاقًا للتعاطف.

سرت مع تلك المرأة إلى مكتبي حتى نستطيع التحدث على انفراد. قالت لي إن ابنها أصيب بطلق ناري ومات، وإن الشرطة لم تعتقل أحدًا، وإن ما من أحد يبدو مهتمًّا بالأمر. وصفت لي اليوم الذي ذهبت فيه إلى مكتب الطبّ الشرعي لكي تتعرّف على جثة ابنها، وكيف صارت عاجزة عن إبعاد تلك الصورة عن ذهنها... صورة ابنها ميتًا في مكان شديد البرودة. قالت إنها بعثت برسائل إلى الشخص الذي يتولّى التحقيق في الجريمة، واقترحت عليه عددًا من الأدلة التي تكون نافعة؛ لكنها لم تتلق أية إجابة. لم يحدث شيء، ولا يبدو لها أن شيئًا سيحدث؛ لكنها غير قادرة على فهم سبب ذلك. أمسكَتْ بيدي ونظرَت في عيني. قالت لي: «إن له أهمية. لا يزال مهمًّا بالنسبة إليّ».

أجبتها محاولة أن أطمئنها: «إنه مهم بالنسبة إلينا أيضًا». كان ينبغي أن تكون حياته مهمّة بالنسبة إلى الجميع. قلت لمن يعملون معي أن يجمعوا فريق محقّقي جرائم القتل في غرفة الاجتماعات في أقرب وقت ممكن. أردت أن أعرف ما يفعلونه بتلك القضايا كلها.

أتى المحقّقون غير عارفين ما يتوقّعونه من ذلك الاجتماع. في ذلك الوقت، لم أكن أعرف أن إقدام نائب عام المقاطعة على استدعاء المحقّقين للاجتماع بهم ليس واحدًا من الأمور المألوفة. طلبت منهم، واحدًا تلو الآخر، أن يضعوني في صورة التقدّم الجاري في قضية قتل غير محلولة، وألححت عليهم في طلب معلومات تفصيلية عما يعتزمون

فعله لمساعدتنا في الوصول إلى العدالة من أجل تلك الأسر كلها. كانت أسئلتي شديدة الدقّة؛ وضغطت على أولئك المحقّقين إلى حدٍّ تجاوز ما كانوا يتوقّعونه... هذا ما عرفته في وقت لاحق. كان هذا مزعجًا بالنسبة إلى عدد منهم، لكنه كان أمرًا ينبغي فعله... كان أمرًا لا بد من فعله بصرف النظر عما إذا كان أحد قد فعله قبلي، أو لم يفعله. تعامل المحقّقون مع دعوتي إياهم إلى العمل تعاملًا جادًّا. وخلال شهر واحد من ذلك الاجتماع، أطلق قسم الشرطة حملة جديدة رامية إلى محاولة تشجيع الشهود على التقدّم والإدلاء بشهاداتهم. في ذلك الوقت، تمكّنا من تقليص نسبة قضايا القتل المتراكمة غير المحلولة بنسبة خمسة وعشرين بالمئة. من المفهوم أن هناك قضايا لا يمكن التوصّل إلى حلٍّ لها؛ لكننا حرصنا على بذل كل ما نستطيع بذله من جهد لضمان الوصول إلى حل القضايا الأخرى.

فوجئ بعض الناس بصرامتي. وكنت مدركة أن هناك من كانوا يعجبون من أنني -أنا المرأة السوداء- قادرة على أن أكون جزءًا من «الآلة» التي تضع مزيدًا من الشباب الملوَّنين خلف القضبان. ما من شك في وجود عيوب عميقة في نظام العدالة الجنائية؛ وما من شك في أنه غير صالح من نواحٍ مهمة كثيرة. علينا أن نتعامل مع هذا الأمر، وأن نجد له حلولًا. لكنّنا غير قادرين على تجاهل حزن تلك الأم، ولا على صرف النظر عنه... نحن غير قادرين على تجاهل موت طفلها، ولا على تجاهل حقيقة أن قاتله لا يزال طليقًا في الشوارع. كنت مؤمنة بضرورة أن يواجه مرتكبو الجرائم الخطيرة عواقب أفعالهم.

مرت بين يدي قضايا فيها كل ما يستطيع المرء تخيّله من أنواع الجرائم. ومن بينها حالة رجل أقدم -حرفيًا- على سلخ فروة رأس صديقته بعد شجار معها. قدّمتُ إلى المحاكمة مجرمين ارتكبوا أفعالًا شنيعة في حق أشخاص آخرين. وذهبت إلى أماكن وقوع جرائم القتل، إلى الأماكن التي قُتل بشر فيها، وطالبت بإصدار الأحكام على من قتلوا أولئك الناس.

واجهت في قاعات المحاكم قتلة ذوي دم بارد، بينما كان القضاة يصدرون عليهم أحكامًا بالحبس مدى الحياة. ولم أكن أعرف تردّدًا في المطالبة بإنزال أقصى العقوبة في بعض الحالات. ففي سنة 2004، على سبيل المثال، حصلت على قرار من ولاية كاليفورنيا بإطالة محكومية شخص اسمه جونز كان يدفع مالًا لقاء ممارسة الجنس مع فتيات قاصرات. كنت مقتنعة بأن من الضروري التعامل مع تلك الجريمة على أنها اعتداء جنسي على أطفال.

لكن علينا أن نكون واضحين: الحالة ليست هي نفسها عندما يكون الأمر متّصلًا بجرائم أقل خطورة (ولا ينبغي لها أن تكون هي نفسها). أتذكّر أول زيارة لي إلى سجن المقاطعة. شبان كثيرون جدًا، أكثرهم من السود أو السمر أو الفقراء. كان هناك عدد كبير جدًّا من السجناء الذين جرى حبسهم نتيجة الإدمان أو الفقر أو اليأس. كانوا آباء أضاعوا أطفالهم. شبان في مقتبل العمر اجتُذب كثيرون منهم إلى الانضمام إلى عصابات من غير أن يكون لهم خيار حقيقي في هذا الأمر. أغلب من كانوا هناك لم يرتكبوا اعتداءات أو جرائم عنيفة، لكنهم صاروا نقاطًا في بحر الأعداد الغفيرة التي «جُرِفت جرفًا» إلى السجون في موجة من الحبس الجماعي. أشخاص أصاب حياتهم الدمار مثلما أصاب حياة عائلاتهم وبيئاتهم المحليّة. كان هؤلاء أشبه بنصبٍ حيٍّ معبّرٍ عن فقدان الأمل؛ وقد أردت أن أهدم ذلك النصب.

***

ولدت صديقتي لطيفة سايمون في سنة 1977 في قلب الحي المعروف باسم «ويسترن أديشن» الواقع في قلب سان فرانسيسكو. ترعرعت لطيفة في ذلك الحي الذي كان في يوم من الأيام واحدًا من أحياء الطبقة الوسطى، وذلك عندما كان وباء مخدر الكراك قد بدأ يتفشّى. وهناك، رأت بنفسها ما كان ذلك الوباء يفعله بمجتمع الحي - ما يغذّيه من إدمان مدمّر، وما يلقيه

من عبء فادح على الأسر التي كانت أصلًا تجد صعوبة في تدبّر أمور حياتها، في ظل انعدام أي نوع من أنواع شبكات الأمان الاجتماعية... رأت لطيفة بنفسها كيف جعل ذلك الوباء الآباء يختفون، بل حتى كيف جعل غريزة رعاية الأطفال، تلك الغريزة العميقة عند كل أم، تتآكل وتضعف. كانت لطيفة في مقتبل العمر؛ وراغبة في مساعدة الناس. لكنّها كبرت وصارت واحدة من أشخاص كثيرين محتاجين إلى العون. انتهى بها الأمر إلى وضعها رهن الاحتجاز نتيجة إقدامها على السرقة من المتاجر. ثم انقطعت عن المدرسة الثانوية.

وبعد ذلك، تدخّل أحدهم في الأمر. كانت لطيفة مراهقة تعمل ثماني ساعات كل يوم في متجر «تاكو بل»، عندما أخبرها واحد من العاملين في إحدى المنظمات غير الربحية بأن أمامها فرصة. كانت هناك منظمة في سان فرانسيسكو اسمها «المركز التنموي للشابات». تلك المنظمة توفّر خدمات اجتماعية من بينها التدريب على العمل بحيث تستفيد منها الفتيات والشابات المشرّدات، أو اللواتي يعانين مشكلات. كان المركز في حاجة إلى موظّفين جدد للعمل فيه. رأت لطيفة حبل النجاة فتمسّكت به.

بدأت عملها في المركز وهي لا تزال في سن المراهقة، لكنها تربّي ابنة أنجبتها؛ وسرعان ما انطلقت وما عاد شيء يوقفها. كانت في كل مكان: في اجتماعات السلطات المحلّية تدعو إلى إجراء تغييرات لمساعدة الفتيات الواقعات ضحية الإتجار بهنّ؛ وفي شوارع الأحياء الفقيرة توزّع الواقيات الذكرية وقطع الحلوى ومعها معلومات عن كيفية الحصول على مساعدة؛ وفي المركز نفسه تعمل مع فتيات حيّها المعرّضات للخطر. تتذكّر لطيفة ذلك وتقول: «رأيت قوّة في تلك الفتيات الشابات. بينهنّ من لا تملكن شيئًا على الإطلاق، لكنهنّ قادرات على تدبر أمر العيش إلى أن ينتهي اليوم... ثم عيش اليوم التالي... ثم عيش اليوم الذي بعده».

كان أعضاء مجلس إدارة المركز معجَبين بتفاني لطيفة في العمل،

وبمهاراتها، وبما لديها من قدرات قيادية، فاقترحوا عليها أن تصير مديرة تنفيذية في المركز. آنذاك، كانت في التاسعة عشرة، لا أكثر. قبلت لطيفة العرض. وقد بدأت معرفتي بها في ذلك الوقت.

ففي مكتب نائب عام المدينة، كنت أعمل مع الأوساط النسائية نفسها التي تعمل معها لطيفة. وكنت أعقد جلسات «اعرفي حقوقك» من أجل النساء المعرّضات للمخاطر من مختلف أنحاء المدينة. اقترحت على لطيفة أن نوحِّد جهودنا. كنت قادرة على رؤية أن لطيفة ذكية؛ ثم اتّضح أنني ما كنت الوحيدة التي رأت فيها ذلك. ففي سنة 2003، صارت لطيفة أصغر امرأة تفوز بجائزة بارزة، جائزة ماك آرثر، «العبقرية» (لم يتجاوز تحصيلها الدراسي اجتياز امتحان التنمية التعليميّة العامة).

عندما صرت في منصب نائب عام المقاطعة، كثيرًا ما كنت أفكّر وأقول في نفسي، «لو أن لطيفة اعتُقلت لحيازتها كيسًا من المواد المخدرة بدلًا من اعتقالها نتيجة السرقة من المتاجر، ألم يكن ليُحكم عليها بالحبس بدلًا من الحكم بالاحتجاز مع وقف التنفيذ؟». كنت أعرف معنى الإدانة بجريمة من الجرائم. فالأمر غير متوقّف فقط على المدّة التي يمضيها المرء في السجن، بل على ما يحدث بعد ذلك أيضًا. نحن بلد متخصّص في إطلاق سراح السجناء وإلقائهم في أوضاع يائسة لا أمل فيها. نعطيهم شيئًا من المال، وبطاقة للسفر بالباص، ثم نتركهم يذهبون وقد صارت إدانتهم مثبّتة في سجلاتهم... أكثر أصحاب العمل لا يرغب في تشغيل شخص من هذا النوع لديهم. وفي حالات كثيرة جدًا، يجد السجناء المخلى سبيلهم أنفسهم يواجهون الرفض عندما يتقدّمون إلى أية وظيفة. ليس لديهم سبيل لجني المال. ومنذ لحظة الخروج من السجن، يكونون واقعين تحت خطر العودة إليه. ينتهي بهم الأمر إلى العودة إلى الحي نفسه، وإلى الأشخاص أنفسهم، وإلى ناصية الشارع نفسها؛ ولا يكون هناك أي اختلاف عما سبق إلا حقيقة أنهم أمضوا فترة في السجن. إن للسجن قوة جذب خاصة به...

قوة جذب كثيرًا ما يصعب الإفلات منها. فمن بين مئات آلاف الذين يُخلى سبيلهم من سجون البلاد في كل سنة، يرتكب سبعون بالمئة منهم جريمة أخرى قبل انقضاء ثلاث سنوات. إن استمرار الوضع على هذا النحو أمر لا يمكن التعامي عنه!

جمعت حفنة صغيرة من الاستشاريين الموثوقين من بينهم تيم سيلارد، الجريء اللامع الذي كان مديرًا للسياسات في مكتبي؛ ثم طرحت عليهم سؤالًا: ما الذي ينبغي علينا فعله حتى نتمكّن من التوصل إلى برنامج لإعادة دخول السجناء المخلى سبيلهم إلى المجتمع، والعمل بحيث يكون برنامجًا ناجحًا حقًّا؟ يمكن التعبير عن السؤال نفسه بطريقة أخرى: إذا كانت الطريقة المثلى لتوفير السلامة العامة هي الحيلولة دون وقوع الجرائم في المقام الأول، فما الذي يمكننا فعله حتى نحول دون عودة الناس إلى ارتكاب الجرائم؟

وماذا لو استطعنا فعلًا أن نجعلهم يعودون إلى الطريق القويم؟

سوف يصير ذلك السؤال اسمًا للبرنامج الذي عملت مع تيم على تطويره: «العودة إلى الطريق القويم». كان إيماني بقوة التحرّر من الإثم عنصرًا جوهريًا ذلك البرنامج. إن لهذا المفهوم جذورًا قديمة في ديانات كثيرة، وهو قائم على افتراض مسبق بأننا سوف نرتكب الأخطاء، كلنا... وفي بعض الحالات، سوف ترقى تلك الأخطاء إلى مرتبة الجرائم. صحيح أنه لا بد من وجود عواقب؛ ولا بد من المحاسبة. ولكن، بعد أن يتم تسديد «دين» المجتمع من خلال العقوبة، أفلا تكون علامة من علامات المجتمع المتمدّن أن نسمح للناس بأن «يفوزوا» بطريق للعودة؟

واجهت الفكرة ممانعة كبيرة أول الأمر. ففي ذلك الوقت، كانت سياسة العدالة الجنائية لا تزال أكثر ميلًا إلى أمور من قبيل إنزال عقوبات أشد صرامة، أو إضفاء صفة عسكرية على الشرطة. وكانت القناعة السائدة لدى كثيرين هي أن نظام العدالة الجنائية ليس «عقابيًا» إلى الحد الكافي. إلا أن

هذا الموقف تطوّر بعد أكثر من عشر سنين فأفسح متّسعًا لتناولٍ أكثر توازنًا لهذه المعضلة. إن برامج «دخول المجتمع مجدّدًا»، من قبيل برنامج «العودة إلى الطريق القويم»، هي الآن جزء مما يتداوله أكثر المعنيين بهذا الأمر. وأما في تلك الأيام، فقد واجهت معارضة شديدة، حتى من قبل أشخاص أعمل معهم دائمًا. كانوا يعتبرون أن عمل النائب العام هو وضع الناس في السجن، لا التركيز على ما يحدث لهم عندما يخرجون منه. تلك كانت مشكلة شخص آخر غير النائب العام! وقد اتهمت بأنني أهدر زمنًا ثمينًا وموارد ثمينة. كان الناس يقولون لي: «عليك أن تعملي على حبسهم، لا على إخلاء سبيلهم».

لكننا بقينا مثابرين في عملنا على تلك الفكرة. كان هذا واحدًا من الأمور التي وجدتُ لها قيمة كبيرة عندما يكون المرء في موقع الإدارة. ففي نهاية المطاف، أنا من يقرر إن كنا سنتابع العمل على تلك المبادرة. كنت أسمع اعتراضات المنتقدين؛ لكنني لا أتركها تعوقني عن عملي. أردت أن أحدث تغييرًا. وأردت إثبات أن ذلك أمر ممكن.

وهكذا، انطلقت إلى العمل مع تيم. أردنا إيجاد فرص من خلال إخضاع المشاركين لبرنامجٍ قاسٍ كثيرًا ما كنت أشبهه بمعسكر تدريبي في الجيش. كان ذلك البرنامج مشتملًا على تدريب على العمل، وعلى دورات في التنمية التعليمية العامة، وفي خدمة المجتمع، والإشراف الأبوي على صفوف محو الأمية والمشاركة في تمويلها، بالإضافة إلى إجراء اختبارات المخدرات ومعالجة الإدمان. قاد مكتب النائب العام عملية التغيير تلك، لكننا استعنّا بعدد من الشركاء الذين كانت لهم انتقاداتهم على عملنا -مؤسسة «غودويل إندستريز» التي كانت مشرفة على الخدمة الاجتماعية، والتدريب على العمل، و«غرفة تجارة سان فرانسيسكو» والشركات ذات العضوية فيها، فقد كانت تساعدنا في العثور على وظائف من أجل المشاركين في البرنامج. استعنّا أيضًا بالنقابات المحلّية التي وفّرت فرصًا ثمينة للتدريب المهني.

مع أن منهجية برنامج «العودة إلى الطريق القويم» كانت قائمة على موقف متعاطف، فقد كان برنامجًا شديدًا من حيث تصميمه. إنه ليس واحدًا من برامج الرعاية الاجتماعية، بل برنامج من برامج إنفاذ القانون. تكوّنت الدفعة الأولى من المشاركين من مرتكبي الجرائم غير العنيفة (ولم يسبق لهم ارتكاب جرائم أخرى)... كانوا أشخاصًا اقتيدوا إلى المحكمة من غير حراسة مشدّدة. وكان على المشاركين أن يقرّوا بذنبهم أولًا، ثم يقبلوا تحمل المسؤولية عن أفعالهم التي قادتهم إلى المحكمة. وقد وعدناهم بأننا سنسقط الاتهامات عن كل من ينهي البرنامج بنجاح، وذلك حتى نوفّر لهم دافعًا أكبر لبذل الجهد. لم نصمم برنامجًا من أجل التحسّن المتدرّج الذي لا يواجه المرء فيه صعوبات كبيرة. لقد كان برنامج تحوّل حقيقي. وكنا عارفين أن أولئك الشباب قادرون على الإنجاز؛ وأردنا لهم أن يكتشفو تلك القدرة في أنفسهم. أردنا أن يحاول كل مشارك إحراز أفضل النتائج.

عندما حان وقت العثور على من يتولّى إدارة ذلك البرنامج، قفز اسم واحد إلى ذاكرتي. استدعيت لطيفة. كانت متردّدة أول الأمر. لم تتخيّل أبدًا أنها شخص يمكن أن يعمل لدى مكتب النائب العام. قالت لي: «لم تكن لي رغبة أبدًا في العمل لدى الحكومة».

ضحكت وأجبتها: «حسنًا، لا تقلقي. لن تعملي لدى الحكومة. سوف تعملين عندي».

بذلت لطيفة في عملها جهدًا جادًا يصعب تصديقه. ومثلها فعل الملتحقون ببرامج «العودة إلى الطريق القويم». وفي ليلة لن أنساها أبدًا، احتفلنا معًا بنتائج ذلك الجهد كلّه.

انضم إليَّ كلٌّ من تيم ولطيفة وعدد كبير من الأشخاص الآخرين العاملين في المكتب من أجل قضاء أمسية بعد انتهاء وقت العمل في المحكمة. سرنا في الممرّ متّجهين إلى قاعة اجتماعات هيئة المحلّفين.

وعندما دخلنا، وجدنا القاعة غاصة بأشخاص يحملون زهورًا وبالونات. لم يكن ذلك الجو الفرِح الحيوي أمرًا مألوفًا في قاعة هيئة المحلفين؛ لكن تلك الليلة لم تكن ليلة من النوع المألوف. مضيت إلى صدر القاعة وافتتحت مراسم تخريج الدفعة الأولى من منتسبي برنامج «العودة إلى الطريق القويم».

انفتح باب القاعة ودخلت مجموعة مكوّنة من ثمانية عشر رجلًا وامرأة ساروا في الممر واحتلوا مقاعدهم. فيما عدا استثناءات قليلة، كانت تلك هي المرة الأولى في حياتهم التي يرتدون فيها أثواب التخرّج. بل إن عدد قليل منهم فقط سنحت لهم قبل ذلك فرصة دعوة أفراد أسرهم إلى مناسبة خاصّة بهم... فرصة لجعل من يحبّون يذرفون دموع الفرح. لقد بذلوا جهدًا كبيرًا قبل الوصول إلى ذلك الاحتفال فصاروا مستحقّين كل دقيقة منه.

خلال السنة التي انقضت منذ دخولهم البرنامج، حاز كل منهم على شهادة «التنمية التعليمية العامة» على الأقل، وحصل على وظيفة ثابتة. أدى كل منهم خدمة اجتماعية... أكثر من مئتي ساعة من الخدمة الاجتماعية. سدّد الآباء منهم كل ما كان مترتّبًا عليهم من مال لإعالة أطفالهم. وتخلّصوا من إدمان المخدرات... تخلّصوا منه جميعًا. لقد أثبتوا أنهم قادرون على ذلك، وأنه أمر ممكن إنجازه.

مقابل ذلك الجهد، وذلك النجاح، كنا مستعدّين لأداء ما وعدناهم به. فضلًا عن الشهادات الدراسية التي أحرزوها، حظي الخريجون بإبراء سجلاتهم من أية لطخة. قام بذلك قاضٍ كان يقف إلى جانبي.

تطوّع عدد من قضاة المحكمة العليا للإشراف على خريجي برنامج «العودة إلى الطريق القويم»؛ وكان من بينهم صديقي جون ديرمان الذي صار القاضي صاحب أكبر فترة في الخدمة في تاريخ سان فرانسيسكو بعد أن كان عاملًا اجتماعيًا. وكان من بينهم القاضي ثيلتون هندرسون، أيقونة

حركة الحقوق المدنية، الذي أقدم في سنة 1963 على إعارة مارتن لوثر كينغ سياراته حتى يتمكّن د. كينغ من السفر إلى مدينة سيلما بعد أن أصاب سيارته عطل مفاجئ.

لقد أثبت برنامج «العودة إلى الطريق القويم» حسناته. فبعد سنتين اثنين، لم يقدِم على معاودة ارتكاب الجرائم أكثر من عشرة بالمئة من خرّيجيه، وذلك بالمقارنة مع نسبة خمسين بالمئة ممن أدينوا بجرائم مماثلة ولم يشاركوا في البرنامج. وكان ذلك البرنامج يمثل أيضًا أسلوب تصرّف ذكي ناجع بأموال دافعي الضرائب: بلغت تكلفة برنامجنا خمسة آلاف دولار للمشارك الواحد. وعلى سبيل المقارنة، تبلغ تكلفة إجراءات التقاضي في دعوى جزائية عشرة آلاف دولار، وذلك فضلًا عن أربعين ألف دولار، أو أكثر، لإيواء شخص واحد في سجن المقاطعة مدة سنة واحدة.

ليست لدى المسؤولين المحلّيين قدرة على صنع السياسات المحلّية العامّة. وليست لهم سلطات تتجاوز حدود مناطقهم. لكنّهم يظلون قادرين، عندما يهتدون إلى فكرة حسنة حتى لو كانت على نطاق صغير، على ضرب مثل يستطيع الآخرون أن يحذوا حذوه. كان هذا واحدًا من أهم أهدافنا عندما نظّمنا برنامج «العودة إلى الطريق القويم». أردنا أن نجعل القادة في مستويات الحكومة كلّها، وفي كلّ ولاية، يرون أن مبادرة لإعادة دخول المحكوم إلى المجتمع يمكن أن تلقى نجاحًا وأن تثبت أنها فكرة جديرة بأن يجرّبها الآخرون. ولهذا، شعرنا بأننا أحرزنا نجاحًا حقيقيًا عندما اعتمدت وزارة العدل في إدارة الرئيس أوباما برنامج «العودة إلى الطريق القويم»، واعتبرته برنامجًا صالحًا لأن يكون نموذجًا.

وفي وقت لاحق، عندما خضت الانتخابات لأجل الفوز بمنصب النائب العام في الولاية، كان تعميم البرنامج على نطاق الولاية كلّها جزءًا كبيرًا من الدافع الذي جعلني أقدم على ذلك. هذا ما فعلته بالضبط عندما عملت بالشراكة مع إدارة الشرطة في مقاطعة لوس أنجلوس من أجل بدء

تطبيق برنامج «العودة إلى الطريق القويم - لوس أنجلوس» في سجن المدينة الذي هو أكبر سجن في ولاية كاليفورنيا كلّها.

أتذكّر أنني ذهبت في أحد الأيام لزيارة مجموعة من المشاركين في البرنامج، وذهب معي اثنان من النواب العامّين الخاصّين المساعدين هما جيف تساي ودانييل سوفور، وعند وصولنا، قيل لنا إن الرجال قد كوّنوا مجموعة موسيقية، وإنهم يودون أن يؤدّوا أمامنا أغنية كتبوها من أجلي.

قلت: «هذا رائع!»، ثمّ سألت عن الاسم الذي أطلقوه على مجموعتهم؟.

جعلتني الإجابة أبتسم: كونترابانداً! كان منظرهم رائعًا. رجل أكبر من الآخرين سنًّا ظهر واضعًا على رأسه قبعة صغيرة... وشخص آخر نحيل يقلّد مايكل جاكسون على أفضل نحو يستطيعه... وعازف غيتار كان واضحًا أنه متأثّر بأسلوب سانتانا... وعازف كيبورد وفق أسلوب فرقة «إيغلز». ثم اتضح أن اسم الأغنية هو «العودة إلى الطريق القويم». كانت الجملة التي يردّدها الكورس «عدت إلى الطريق القويم، ولن أتركه بعد الآن». كانوا يؤدّون تلك الأغنية بانسجام، وكانوا مستمتعين بها كثيرًا. كان الاعتزاز ظاهرًا على كل واحد منهم.

صفقنا وهللنا لهم. كنت أضحك، لكنني أحسست أيضًا بأنني أتمزّق. تأثّرت كثيرًا بصدقهم، وتمنيت أن يرى الآخرون ما رأيته فيهم. كان هناك قدر كبير من الجمال في ذلك الشيء الذي افترض كثيرون أن تحقيقه مستحيل.

خلال الزمن الذي أمضيته في ذلك المنصب، وعند تخريج كل دفعة من دفعات برنامج «العودة إلى الطريق القويم»، كنا نحرص على حضور المشاركين الحاليين في البرنامج مراسم حفل التخرج حتى يروا كيف يمكن أن يكون مستقبلهم. وكلّما تحدّثت في تلك الاحتفالات، كنت أقول للخريجين ما أنا مؤمنة بأنه حقيقي: إن البرنامج معتمد عليهم أكثر كثيرًا مما هو معتمد علينا. فهذا الإنجاز إنجازهم. كنت شديدة الحرص

على أن يدركوا هذه الحقيقة. لكنني أردت لهم أيضًا أن يدركوا أنه إنجاز يتجاوز ذواتهم أيضًا.

كنت أقول لهم: «الناس ينظرون إليكم، ويراقبونكم. إنهم يراقبونكم، وعندما يرون نجاحكم فسوف يقولون في أنفسهم، 'لعلنا نستطيع فعل ما فعلوه. لعل علينا أن نجرّب هذا بأنفسنا عندما نعود إلى بيوتنا'. عليكم أن تجعلوا من هذا حافزًا لكم من خلال معرفتكم بأن نجاحاتكم على المستوى الشخصي هنا سوف تخلق في يوم من الأيام فرصةً لشخصٍ لم تلتقوه من قبل، لشخصٍ قد يكون في أي جزء آخر من أجزاء البلاد».

***

عندما بدأت عملي في منصب النائب العام، وأتيت بدفتر ملاحظات سجلت فيه قائمة المهمات التي يجب أن أقوم بها، كان هناك الكثير مما أردت فعله، والكثير مما ينبغي فعله. أردت أن أتأكّد من عدم نسيان أي شيء من ذلك كله. بل إنني أدخلت أيضًا مهمّة «طلاء الجدران». كنت جادة في هذا أيضًا؛ فأنا مقتنعة دائمًا بأن ما من وجود لمشكلة صغيرة جدًّا إلى حدٍّ يسمح بإهمالها. أعرف أن هذا قد يبدو أمرًا قليل الأهمية، لكن الناس كانوا يعملون في تلك المكاتب التي لم يجر طلاء جدرانها منذ سنين طويلة. لم يكن هذا الأمر مجرّد علامة على حالة الهزال والضمور المتفشية في تلك الدائرة فحسب، بل كان أمرًا باعثًا على الإحباط حقًّا. كانت معنويات العاملين في الحضيض، ويشعرون بأنهم لا يلقون ما يستحقونه من تقدير، وبأنهم مجرّدون من الطاقة، ومظلومون. وقد كان طلاء الجدران طريقة ملموسة للإيحاء إليهم بأنني لاحظت حالة الجدران، وبأن الأحوال في طريقها إلى التغيير.

أرسلت إلى العاملين استبيانًا سألتهم فيه عما يلزمهم لكي يصير العمل أفضل حالًا. وكان من بين الطلبات الأكثر وضوحًا التي تلقيتها، ضرورة وجود آلات جديدة لتصوير الأوراق. اتضح لي أن المحامين

يمضون ساعات في محاولة تشغيل تلك الآلات العتيقة، وفي جهود يائسة للتخلّص من مشكلة الأوراق التي تعلّق فيها. نفذت طلبهم وصارت لديهم آلات تصوير جديدة. فكانت فرحة الجميع كبيرة جدًّا عندما وصلت.

كانت هذه أمورًا بسيطة لكنها تترك تأثيرًا. لكن الهدف الأكبر كان استعادة نمط العمل الاحترافي باعتباره القيمة الأهم ينبغي الحرص عليها. كنت مدركة أن هناك صلة مباشرة بين اتخاذ العمل طابعًا احترافيًا حقيقيًا وبين الحرص على أن يفضي إلى تحقيق العدل. كان ضروريًا أن يشعر الناس بأنهم مسيطرون على ظروف عملهم. لقد صرت على رأس مكتب النائب العام، ذلك المكتب الذي ترسّخت فيه ثقافة تجعل كل من يعمل فيه خصمًا لزملائه. أردت أن أقلب ذلك رأسًا على عقب وأن أحرص على أن نصير كلّنا فريقًا متعاونًا. ففي فترة بعد الظهر من كل يوم اثنين، كنت أستدعي المحامين العاملين في المحاكمات الجنائية إلى قاعة المكتبة، وأطلب منهم أن يعرضوا أمام زملائهم المجتمعين في ذلك المكان كل ما كان لديهم في الأسبوع المنصرم من قضايا وأحكام. يأتي دورك فتقف وتتحدّث عن المشكلات القانونية التي تعمل عليها، وعن كيفية تقديم الدفاع، وكيف كانت استجابة القاضي، فضلًا عما واجهك من أمور في ما يخصّ الشهود، وغير ذلك. وفي النهاية، كنت أول المصفّقين للمتحدّث بصرف النظر عما كانت عليه نتيجة تلك القضية. لم يكن الأمر متعلّقًا بالفوز في الدعوى أو بخسارتها. لقد كان تشجيعًا للأسلوب الاحترافي في الأداء.

إن أسلوب العمل الاحترافي -في نظري- متعلّق جزئيًا بما يحدث داخل المكتب. لكنه متوقّف أيضًا على طبيعة تصرّف الناس خارج المكتب. كنت أقول للمحامين الشباب الذين أدرّبهم، «فلنكن واضحين. أنت تمثّل الناس. ولهذا، فأنا أتوقّع منك أن تعرف من هم أولئك الناس، أن

تعرف ذلك على نحوٍ جيد». وأطالب أفراد فريقي بأن يتعرّفوا على البيئات الاجتماعية التي لم يسبق لهم العيش فيها، وأن يتابعوا أخبار الأحياء المختلفة ويذهبوا إلى الاحتفالات المحلّية وملتقيات المجتمعات هناك. تعني عبارة «من أجل الناس» أنك تعمل من أجلهم فعلًا... تعمل من أجلهم جميعًا.

من المؤكد أن مكتب النائب العام في مقاطعة سان فرانسيسكو لم يكن الجهة الحكومية الوحيدة التي تعاني ضعفًا في عملها. ومن المؤكد أنني لم أكن الشخص الأول الذي يصير على رأس جهة حكومية سيئة الإدارة، ويركّز على تسيير أمورها بطريقة أفضل. إلا أن أهمية إصلاح عمل مكتب النائب العام كانت أكبر من أهمية جعل القطارات (أو عربات الكيبل في مدينة سان فرانسيسكو) تعمل وفق المواعيد المقررة لها، وأكبر من أهمية تطوير الكفاءة وتحسين الحالة المعنوية العامة، وأكبر من تحسين الموازنات والإسراع في إنجاز المهمات المتأخّرة عن مواعيدها ونسبة القضايا التي نتوصّل فيها إلى إدانة المتهمين. لقد كان الأمر متعلّقًا بتحقيق العدالة نفسها. ففي مكتب النائب العام، يؤدّي سوء الأداء -بالضرورة- إلى الظلم. قضاة النيابة العامة مخلوقات بشرية؛ وعندما لا يكونون في أحسن أحوالهم، فإنهم لا يقدّمون أفضل ما يستطيعون تقديمه من أداء. ومن الممكن أن يعني هذا خروج من ينبغي أن يذهبوا إل السجن طلقاء، وزجّ من لا ينبغي أن يذهبوا إلى السجن خلف القضبان. إلى هذا الحد يصل مقدار ما يملكه قرار قاضي النيابة العامة من سلطة.

قسمت قائمة المهام الواجب إنجازها إلى ثلاث فئات: مهام على المدى القريب، ومهام على المدى المتوسط، ومهام على المدى البعيد. وكان معنى المدى القريب «أسبوعين»؛ ومعنى المدى المتوسط «سنتين». وأما معنى المدى البعيد فكان «المقدار الواقعي لما يتطلّبه إنجاز

المهمة من زمن». وقد سجّلت في الجهة الأخرى من دفتر الملاحظات المشكلات الأكثر تعقيدًا لدينا، أي المشكلات التي لا يستطيع المرء توقّع أن يتمكّن من حلّها بنفسه، أو خلال فترة بقائه في ذلك المنصب، أو خلال مساره المهني كلّه. هذا هو مكمن العمل الأكثر أهمية. وهذا هو ما يجعلك ترى الصورة الكبيرة... صورة لا علاقة لها باللحظة السياسية، بل بالمسار التاريخي كله. ليست المشكلات الجوهرية في نظام العدالة الجنائية مشكلات جديدة. وهناك مفكّرون وناشطون وقادة أمضوا أجيالًا في النضال من أجل تغيير النظام، وسنحت لي في طفولتي فرصة مقابلة كثيرين منهم. لا يسجل المرء تلك المشكلات المستعصية في قائمة المهمات لأنها مشكلات جديدة، بل لأنها جسيمة، ولأن الناس يكافحون من أجل حلّها منذ عشرات السنين، بل ربما منذ مئات السنين. لكن المهمّة صارت الآن مهمّتك أنت. ما له أهمية حقًا هو مدى إجادتك إنجاز حصتك من ذلك المسار.

أمي هي من غرس هذا الأمر في عقلي. فقد كبرتُ محاطة بأشخاص يصارعون من أجل الحقوق المدنية والعدالة المتساوية. لكنني رأيت ذلك في عملها أيضًا. لقد كانت أمي باحثة في سرطان الثدي. وعلى غرار بقية زملائها، كانت تحلم بيوم نتوصّل فيه إلى علاج شافٍ لذلك المرض. لكنّ عينيها لم تكونا متعلّقتين دائمًا بذلك الحلم البعيد، لأنها تركز على العمل الذي بين يديها في كل لحظة. إنه العمل الذي يقرّبنا أكثر، يومًا بعد يوم، وسنة بعد سنة، إلى أن نبلغ خط النهاية ونحقّق الهدف. كانت أمي تقول لي دائمًا: «ركّزي على ما هو أمامك الآن، وسوف تأتي البقية من تلقاء ذاتها».

هذه هي الروح التي ينبغي أن نعمّمها من أجل بناء أمّة أكثر اكتمالًا: الإقرار بأننا جزء من قصة طويلة، وبأننا مسؤولون عن كتابة الفصل الخاص بنا من تلك القصة. وفي المعركة الرامية إلى بناء نظام عدالة جنائية أكثر

براعة وعدالة ونجاعة، لا بد من القيام بكميات مهولة من العمل. نعرف المشكلة... لذا، فلنشمّر عن سواعدنا ولنشرع في إصلاحها.

كانت مشكلة نظام الكفالات القضائية في البلاد من بين أهم المشكلات الرئيسية التي واجهتها خلال سنتي الأولى في مجلس الشيوخ. إنها العملية التي يمكن أن تفضي إلى إطلاق سراحك من السجن في انتظار اكتمال محاكمتك. في ذلك الوقت، كانت هذه المشكلة قد بدأت تستقطب ما تستحقّه من اهتمام، وذلك بالنظر إلى طبيعة الظلم الذي توقعه بالناس، ونظرًا إلى اتساع نطاق أثرها على حياتهم.

في هذه البلاد، أنت بريء إلى أن تثبت إدانتك - إلا إذا كنت خطيرًا على الآخرين، أو إذا كان احتمال فرارك من وجه العدالة كبيرًا - لا يجوز أن تقبع في السجن منتظرًا حلول تاريخ مثولك أمام القاضي. هذا هو الركن الأهم في عملية التقاضي الصحيحة: ينبغي أن تظل محتفظًا بحريتك إلى أن تقرّر هيئة المحلفين إدانتك ويصدر القاضي حكمًا في حقك. ولهذا السبب عينه، تُحرّم «وثيقة الحقوق» فرض كفالات مبالغ فيها. هكذا ينبغي أن تكون العدالة.

وأما ما لا ينبغي أن تكونه العدالة فهو النظام الموجود لدينا الآن في أميركا. تبلغ القيمة الوسطية للكفالة في الولايات المتحدة نحو عشرة آلاف دولار. لكن متوسّط مدّخرات أسرة يبلغ دخلها السنوي خمسة وأربعين ألف دولار لا يتجاوز 2530 دولارًا. إن انعدام المساواة كبير إلى حد يجعل نحو تسعة من كل عشرة أشخاص محتجزين في السجن غير قادرين على دفع الكفالة واستعادة حريتهم. إن نظام الكفالات المالية مَيّال، نتيجة تصميمه نفسه، إلى محاباة الأغنياء ومعاقبة الفقراء. إذا كنت قادرًا على دفع المبلغ نقدًا، فأنت قادر على أن تمضي في سبيلك. وأنت تستعيد مالك كلّه عندما يأتي موعد محاكمتك. وأما إذا كنت غير قادر على دفع المال، فإما

أن تظل في السجن طيلة تلك المدة أو تجد نفسك مضطرًا إلى اللجوء إلى شركة لدفع الكفالات تفرض عليك فوائد متزايدة لا تستطيع تسديدها أبدًا.

عندما كنت في منصب النائب العام، كنت مدركة أن ذوي المحتجزين يخرجون من مبنى المحكمة كل يوم، ويجتازون الشارع، ويدخلون واحدة من شركات تسديد الكفالات ويفعلون كل ما يلزم بغية الحصول على المال لدفع الكفالة... يرهنون ممتلكاتهم، ويقبلون تلقي قروض مالية بشروط شديدة الصعوبة، ويلتمسون العون لدى الأصدقاء أو لدى الكنيسة. كنت عارفة أيضًا أن هناك من يحتجزون في قضايا يمكن إثبات براءتهم فيها يقدمون على الاعتراف بالذنب لمجرّد أن يتمكنوا من الخروج من السجن والعودة إلى أعمالهم وأطفالهم.

أوردت «ذا نيويورك تايمز ماغازين» قصة أم وحيدة أمضت أسبوعين في سجن «بيكرز آيلاند»، بعد اعتقالها واتهامها بتعريض سلامة طفلها للخطر، لأنها تركت ذلك الطفل الرضيع مع إحدى صديقاتها ريثما تذهب وتشتري له حفاضات من متجر «تارغت». لم تكن تلك الأم الشابة قادرة على دفع الكفالة البالغة ألفًا وخمسمئة دولار. وعندما أخلي سبيلها، كان طفلها قد صار في دار من دور الرعاية. وفي حالة أخرى، اعتُقل في نيويورك كاليف براودر البالغ من العمر ستة عشر عامًا بتهمة سرقة حقيبة ظهر. وعندما لم تستطع أسرته تأمين مبلغ ثلاثة آلاف دولار لدفع الكفالة، ظل كاليف في السجن في انتظار موعد محاكمته. ظل ثلاث سنين منتظرًا موعد تلك المحاكمة... انتظار لا نهاية له... وأمضى القسم الأكبر من تلك الفترة في الحبس المنفرد حتى من غير أن يُعرض على المحكمة أو يُدان بأي شيء. كانت تلك قصة مأساوية من أولها إلى منتهاها: انتحر كاليف في سنة 2015 عقب خروجه أخيرًا من سجن ريكرز.

يعاقب نظام العدالة الجنائية الناس لأنهم فقراء. أين العدالة في هذا؟

أين المنطق في هذا؟ وكيف يمكن أن يؤدي هذا إلى تعزيز السلامة العامة؟ كان ما نسبته خمسة وتسعون بالمئة من تنامي عدد نزلاء السجون بين عامي 2000 و2014 مكوَّنًا من أشخاص ينتظرون محاكمتهم. القسم الأكبر من هذه المجموعة أشخاص متّهمون بجرائم غير عنيفة، أشخاص لم يُدانوا سابقًا. لكننا كنا ننفق كل يوم ثمانية وثلاثين مليون دولار لحبسهم إلى أن تأتي مواعيد محاكماتهم. لا يجوز أن تكون فرصة خروج أي شخص من السجن بكفالة معتمدة على مقدار ما لديه من مال في حسابه المصرفي. لا يجوز أيضًا أن يكون هذا متعلّقًا بلون جلده: يدفع السود كفالات أعلى بنسبة خمسة وثلاثين بالمئة مما يدفعه البيض الذين يواجهون التهمة نفسها. كما تبلغ زيادة مقدار الكفالة المفروضة على أشخاص من أصول لاتينية عشرين بالمئة. هذا ليس ناجمًا عن مصادفة. إنه أمر منهجي... أمر يتعيّن علينا تغييره.

في سنة 2017، قدّمت إلى مجلس الشيوخ مشروع قانون يشجع الولايات على تغيير نظام الكفالات لديها، والابتعاد عن العشوائية في فرض الكفالات المالية، وذلك بحيث يتم اعتماد نظام مبني على تقييم الاحتمالات الفعلية لمخاطر إطلاق سراح المتهم، ومدى توقّع فراره من وجه العدالة بعد إطلاق سراحه. علينا أن نواصل احتجاز الشخص إذا كان يشكّل خطرًا على الجمهور. وإذا كان فرار شخص من الأشخاص محتملًا فإن علينا أن نواصل احتجازه. وأما إذا كان الأمر غير ذلك، فليس علينا أن نتقاضى مالًا مقابل منحه حريته. لقد كان شريكي في السعي إلى إقرار هذا القانون عضو مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري من ولاية كنتاكي هو راند بول، وذلك على الرغم من الخلاف الشديد بيننا في أكثر الأمور. لكن هذه المشكلة كانت مسألة استطعنا أن نتفق عليها... بل هي مسألة علينا أن نتفق عليها جميعًا. إنها أمر يمكن أن يتجاوز حدود الانتماءات السياسية (وهو يتجاوزها فعلًا)؛

وسوف نتوصّل إلى إنجاز هذه المهمة بطريقة أو بأخرى. هناك أمر آخر كان علينا إنجازه منذ زمن بعيد، ألا وهو إنهاء تلك الحرب الخاسرة على المخدّرات: البدء بتشريع استخدام الماريغوانا. يقول مكتب التحقيقات الفيديرالي (Fbi) إن عدد من يعتقلون نتيجة حيازة الماريغوانا قد تجاوز في سنة 2016 عدد المعتقلين لارتكابهم جرائم عنيفة. ففي الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2010، جرى اعتقال أكثر من سبعة ملايين شخص نتيجة حيازة كميات بسيطة من الماريغوانا. وأكثر هؤلاء الأشخاص من السود أو السمر. وهذا مثال فاقع على ذلك: خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2018، بلغت نسبة الأشخاص الملوَّنين المعتقلين من قبل إدارة الشرطة في مدينة نيويورك بسبب حيازة الماريغوانا ثلاثة وتسعين بالمئة. هذه الفوارق العرقية مذهلة؛ وهي غير معقولة أبدًا. علينا أن نشرّع الماريغوانا، وأن ننظم استخدامها. وعلينا أن نشطب الجرائم غير العنيفة المتعلّقة بالماريغوانا من سجلات ملايين الأشخاص الذين اعتقلوا وزُجَّ بهم في السجون لأنهم لن يتمكنوا من مواصلة حياتهم من غير ذلك.

لكن من الأفضل أن نفعل هذا بأعين مفتوحة، وبفهم لحقيقة أنه لا يزال هناك عمل كثير غير منجَز فيما يتصل بالتشريعات. ففي ما يخص الماريغوانا، ما من شيء يشبه أسلوب قياس نسبة الكحول في الدم الذي يتّفق العاملون في أجهزة إنفاذ القانون على أنه وسيلة يمكن الاعتماد عليها. علينا أن نستثمر في إيجاد حل. علينا أيضًا الإقرار بأن هناك أشياء لا نعرفها في ما يتعلق بالماريغوانا. وبما أن الماريغوانا مدرَجة ضمن جدول العقاقير رقم واحد، فإن الأطباء والعلماء ليسوا قادرين إلا على إجراء أبحاث محدودة على آثارها. علينا أن نفهم كل المخاطر المتّصلة باستخدامها. يعني هذا أن نلتزم بإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة؛ ويعني أيضًا أن نصغي إلى ما يقوله لنا العلماء ونعتمد منهجية قائمة على تلك المعلومات.

لا بد لنا أيضًا من الكف عن معاملة المدمنين على المخدرات كأن الأمر أزمة سلامة عامة، بدلًا من معاملته كما هو على حقيقته: مشكلة صحية واسعة الانتشار. عندما ينتهي الأمر بالأشخاص المدمنين على المواد المخدّرة إلى الوقوع بين يدي نظام العدالة الجنائية، فمن الضروري أن يكون هدفنا مد يد العون إليهم. لقد حان الوقت لأن نقبل كلنا أن الإدمان مرض، وأنه يلحق الخراب بحياة الناس على نحو لا يريدونه ولم يكن في حسبانهم. حان وقت الإقرار بأن الإدمان لا يميّز بين الناس، وبأن على قوانيننا ألا تميّز بينهم أيضًا. عندما يعاني أحدهم حالة إدمان، فإن حالته لا تتحسّن عندما يقع بين يدي نظام العدالة الجنائية، بل تزداد سوءًا. المعالجة هي ما يحتاجه ذلك الشخص؛ وعلينا أن نكافح من أجل نظام يوفّر له ذلك.

وحتى عندما يرتكب الناس جرائم تقتضي حبسهم حينًا من الزمن، فإننا علينا أن ننبذ فكرة أنهم أشخاص غير قابلين للإصلاح، أو أنهم أشخاص لا يستحقّون الحصول على فرصة ثانية. لا تزال لدينا في السجلات حدود دنيا إلزامية للعقوبة؛ لكن لكثير من هذه الحدود أثر غير متناسب بين مجموعة عرقية وأخرى. إن علينا أن نكشف النقاب عن جهد استمرّ عشرات السنين من أجل جعل الخطوط الموجِّهة لإصدار الأحكام قاسية، بل بالغة القسوة إلى حد يجعلها غير إنسانية.

ولحسن الحظ، بدأنا نرى تقدّمًا في هذا المجال: ففي السنوات العشر التي تلت بدء برنامج «العودة إلى الطريق القويم»، تبنّت ثلاث وثلاثون ولاية سياسات جديدة للإصلاح وإصدار الأحكام رمت إلى تشجيع بدائل عقوبة الحبس، وإلى إنقاص حالات معاودة ارتكاب الجرائم. ومنذ سنة 2010، خفضت ثلاث وعشرون ولاية عدد نزلاء السجون لديها. إلا أنه لا يزال أمامنا عمل كثير لكي نضمن جعل العقوبات متناسبة مع الجرائم تناسبًا حقيقيًا.

التقى والداي في بيركلي خلال حركة الحقوق المدنية، وتزوجا بعد ذلك بفترة قصيرة.

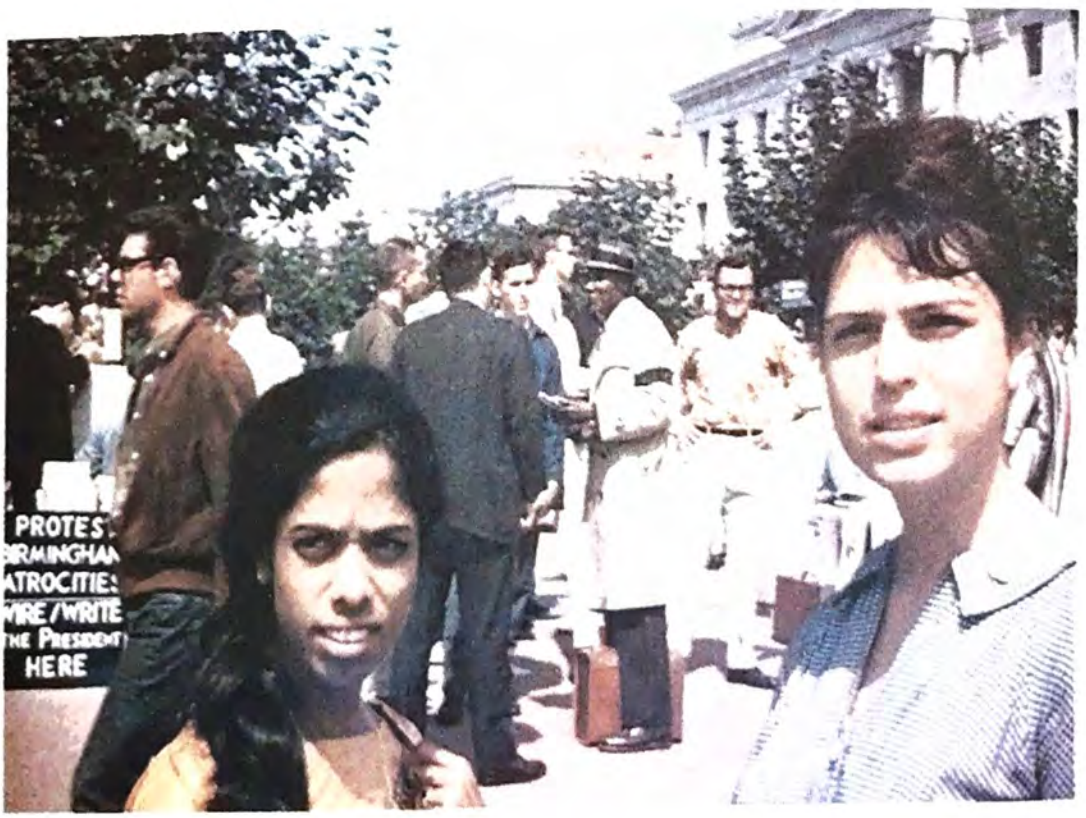

أمي وصديقتها العزيزة الخالة لينور
كانتا من المشاركين في الاحتجاجات ضد الأعمال الوحشية في برمنغهام

في الخامسة والعشرين، كانت أمي قد أحرزت شهادة جامعية وشهادة دكتوراه، وأنجبتني أيضاً.

أبي خلال فترة تحضيره لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة بيركلي (نيسان 1965)

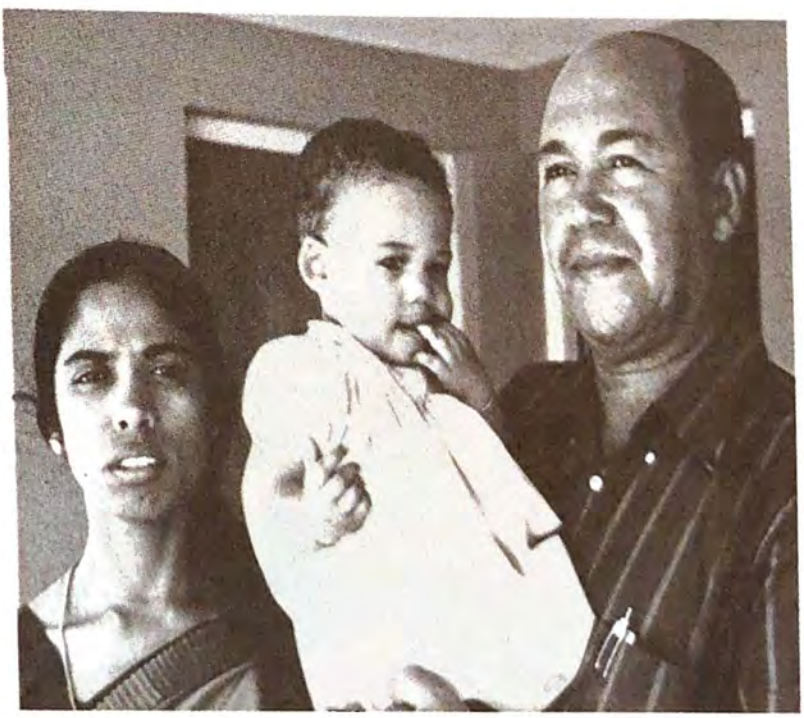

زرت الحي الأسباني في جامايكا عندما كان عمري عشرة شهور؛ هذه صورتي مع أمي وجدي أوسكار جوزيف

مع جدة أمي إريس فاينغان في جامايكا

في زيارة للعم فريدي في هارلِم التي كانت دائمًا مكانًا سحريًا بالنسبة إلي
(أيلول 1966)

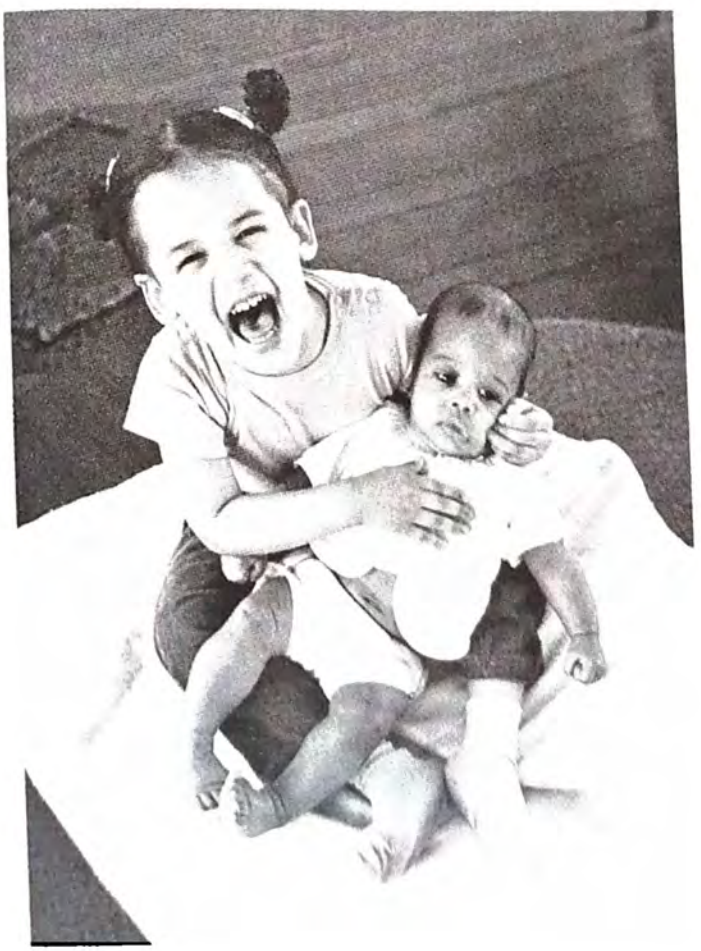

كنت في قمة سعادتي عندما رحّبت
بقدوم أختي الصغرى إلى العالم
(آذار 1967)

أنا مع جدي عندما زرناه في لوساكا – زامبيا. أُرسل إلى هناك ضمن بعثة دبلوماسية من الحكومة الهندية لمساعدة تلك الدولة الأفريقية عندما نالت استقلالها. كان جدي واحداً من أحب الأشخاص إلى قلبي في هذا العالم، وهو من أول الذين أثّروا في حياتي وأهمهم

عيد الميلاد 1968، أنا وأختي في انتظار سانتا كلوز

أمي وأختي وأنا أمام شقتنا في شارع ميلفيا بعد انفصال أمي وأبي. منذ ذلك الوقت صار الناس يدعوننا «شيمالا والفتاتان» (كانون الثاني 1970)

في استعراضٍ لشعري الأفريقي الأنيق (صيف 1970)

مجموعة تلاميذ صفي في مدرسة «ثاوزند أوكس» الابتدائية. كان صفنا ثاني صف يتم دمج التلاميذ فيه. أنا صاحبة القميص الأبيض في الوسط

في حفلة عيد ميلادي السادس. تظهر في هذه الصورة صديقتي المقرّبة في فترة الروضة ستايسي جونسون التي لا تزال إلى الآن واحدة من أقرب صديقاتي

أختي مايا وأنا في استوديو مدام بوڤي للباليه. أحببت الرقص منذ طفولتي

صورتي في جاكيت الجلد الصناعي المفضّل عندي في السابعة من عمري (كانون الأول. 1971)

مع العائلة في جامايكا، وتظهر أختي مايا في أقصى اليمين

جداي عندما زارانا في عام 1972، وتظهر في يسار الصورة سيارة أمي الصفراء.
كانت شقتنا تقع أعلى ذلك السلم، فوق روضة الأطفال.

(قبل زمن طويل من ظهور «يوم ذهاب الطفل مع أهله إلى العمل») كثيراً ما كانت أمي تأخذنا إلى مختبرها في بيركلي. كان لديها هدفان واضحان في الحياة: تربية ابنتيها، والقضاء على مرض سرطان الثدي

أختي مايا وأنا في باحة بنايتنا. تظهر في الصورة لافتة روضة الأطفال؛ وكانت شقتنا فوقها.

كانت أمي تقول لي: «كامّالا، لعلك السبّاقة إلى فعل أمور كثيرة... لكن، احرصي على ألا تكوني الأخيرة»

أمام منزل السيدة شيلتون أحتضن حفيدتها سانيا، كان منزلها مليئا بالأطفال والطعام اللذيذ وكثير من الحب (صيف 1978)

في سنتي الأولى في جامعة هاوارد، قضيت تقريبا كل عطل نهاية الأسبوع في «The Mall» أشارك في الاحتجاجات المطالبة بإنهاء نظام الفصل العنصري ووقف إمداده بالاستثمارات. تظهر معي في الصورة غوين وايتفيلد (تشرين الثاني 1982)

في زيارة جدتي بيرل (والدة أمي) - في جامايكا

حفلة تخرجي في كلية هاستينغز للقانون في كاليفورنيا في أيار 1989. حضرت الحفلة السيدة ويلسون التي كانت معلمتي في الصف الأول الابتدائي (يسار الصورة). أتت لكي تشجعني. وتظهر أمي وهي في غاية الفخر

حتى بعد أن أصبحت أعمل في مكتب النيابة العامة في مقاطعة ألاميدا، واصلت زيارة منزل السيدة شيلتون حيث أجد الطعام اللذيذ والحضن الدافئ

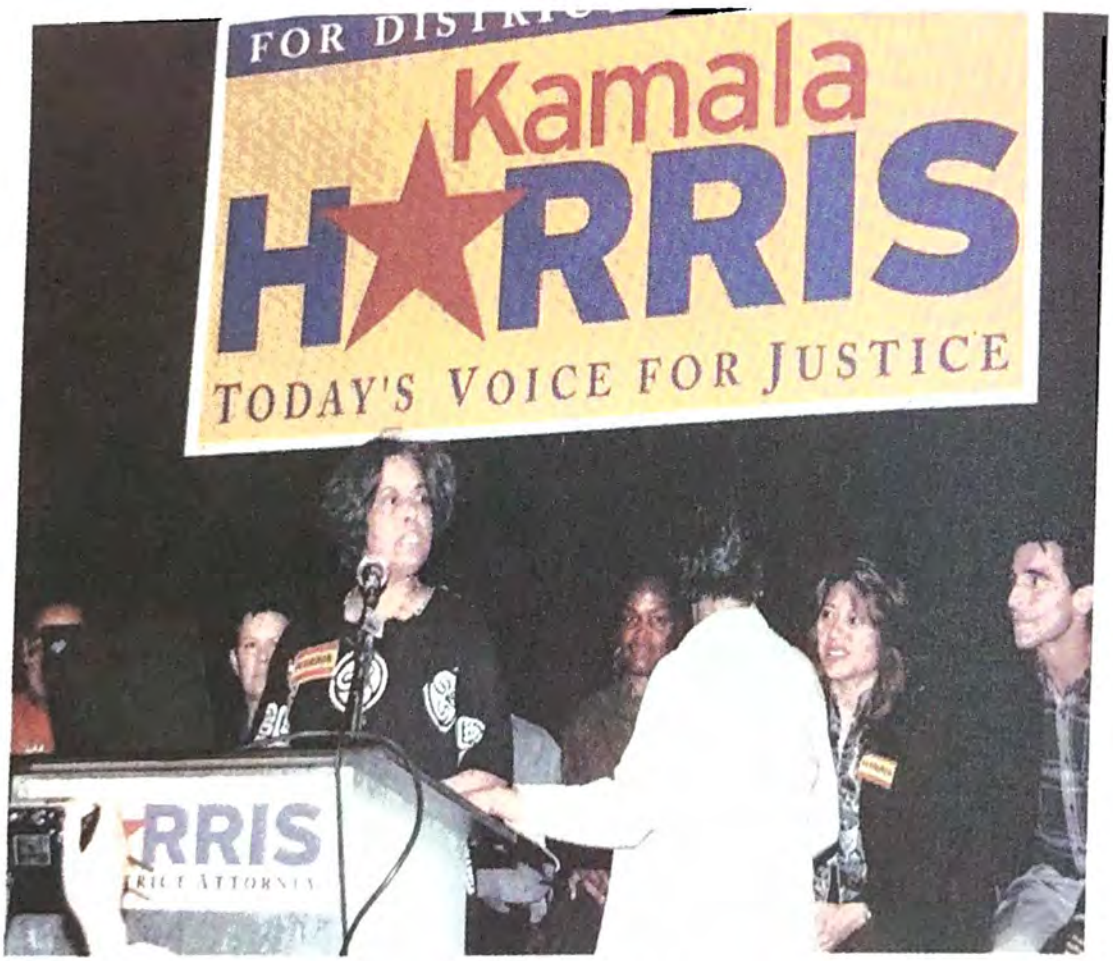

أمي تخاطب الجماهير المحتشدة في مركز النساء الاجتماعي في سان فرانسيسكو عندما بدأنا حملتي الانتخابية من أجل الفوز بمنصب النائب العام. كثيراً ما كانت أمي تتولى تنظيم المتطوعين وترتيب الأوراق والمنشوارت. يظهر في الصورة أيضا: صوفي ماكسويل وفيونا ما، العضوان في مجلس مشرفي سان فرانسيسكو، وكذلك مارك لينو، عضو الهيئة التشريعية في الولاية

أنا محظوظة بعائلتي الرائعة. لن تكفي الكلمات لشكر الخالة كريس والعم فريدي والخالة ميري على دعمهم وتشجيعهم الدائمين. الصورة في إحدى مناسبات حملة ترشّحي لمنصب النائب العام في نادِ للجاز في سان فرانسيسكو

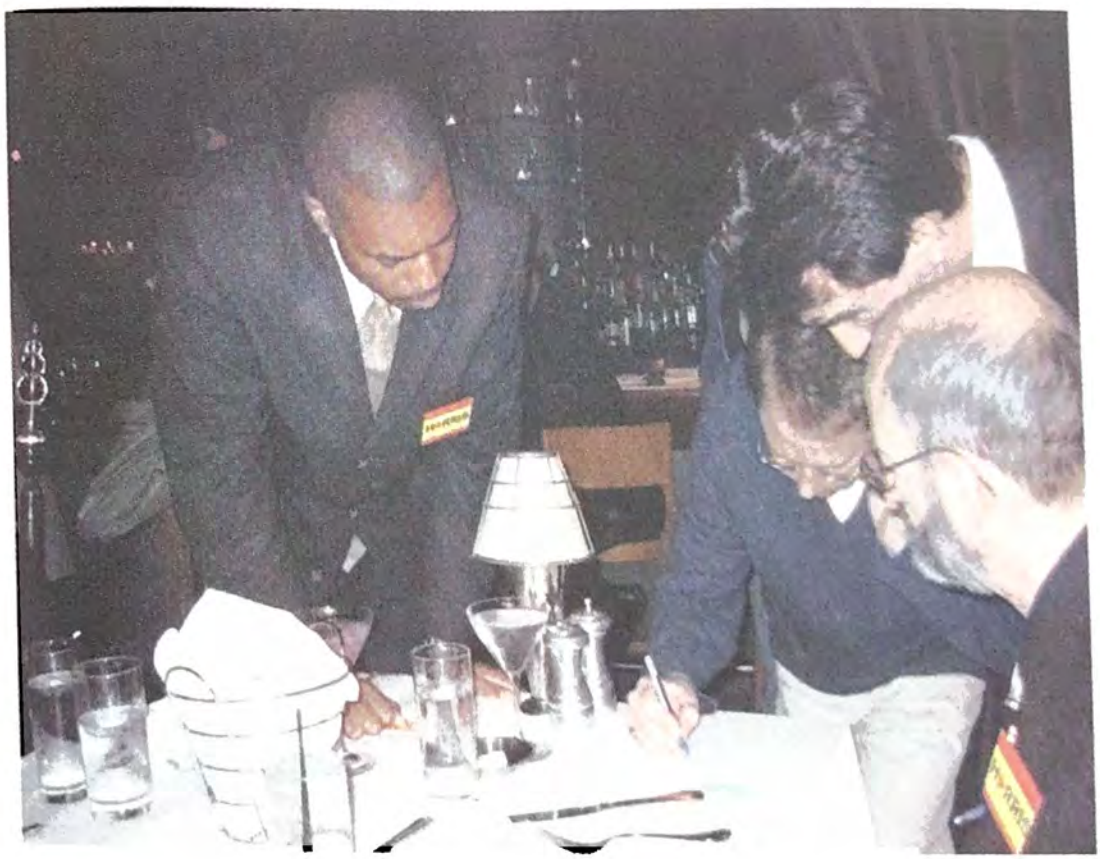

عشية الانتخابات في تشرين الثاني 2003. ذهبنا لتناول العشاء عندما بدأ توارد نتائج فرز الأصوات. يظهر في الصورة زوج أختي توني ويست إلى جانب صديقاي العزيزان ماثيو روتشيلد ومارك لينو، ومستشار الحملة جيم ريڤالدو وهم يسجلون النتائج الأولية على منديل ورقي، ويحتسبونها سريعا. لا أزال أحتفظ بهذا المنديل في مكتبي ضمن إطار زجاجي.

فزت في الجولة الثانية بعد ذلك بخمسة أسابيع، وأصبحت أول امرأة في منصب النائب العام في سان فرانسيسكو. في الصورة، أظهر في مركز الحملة الانتخابية ومن خلفي كلمة (عدالة) التي قام المتطوعون بكتابتها علي الجدار. وتظهر أمي خلفي من ناحية الشمال، وخلفها كريس كوني ومدعي عام المدينة دينيس هيريرا. سيصبح كريس لاحقا رئيس مكتب التحقيقات لدي

ذهبت بعد انتهاء مراسم التنصيب لأرى مكتبي الجديد. كان فارغا تمامًا إلا من هذا الكرسي في وسطه. كنت سعيدة بتولي هذا المنصب

كم أحببت مشاركة أمي في المناسبات الاجتماعية العامة. في الصورة، نحن معاً في استعراض رأس السنة الصينية 2007

علينا أيضًا أن نعالج ما يحدث خلف أبواب السجون. تمثّل النساء الآن القطاع الأسرع نموًا في إحصائيات نزلاء السجون الأميركية. وأكثر أولئك النساء أمهات، فضلًا عن أن أكثريتهنّ الكبرى ناجيات من صدمات عنيفة عادة ما تمرّ من غير تشخيص ومن غير معالجة. هذا فضلًا عن أن هناك نساء كثيرات محبوسات في مرافق احتجاز لا توفّر الضروريات الأساسية للصحّة، ولا توفّر الوقاية الصحية اللازمة. عليك أن تعلم، عندما تقرأ هذه السطور، أن هناك نساء يتم اقتيادهنّ إلى السجون إبان حملهنّ. وفي عدد من الولايات، يجري تقييد أيديهنّ حتى في أثناء الولادة. لقد زرت نساء في السجون، وسمعت قصصًا عن كيفية تعرّضهن للعنف الجنسي عندما يكنّ تحت رقابة حراس ذكور في الحمامات أو في المراحيض. وفي سنة 2017، كنت فخورة بالمشاركة في رعاية إصدار قانون يتعامل مع عدد من هذه المشكلات. نادرًا ما نتحدّث عن هذا الأمر في بلادنا... لكن علينا ألا نتجاهله.

إن من بين التحدّيات الأكثر إلحاحًا على المدى القريب، مواجهة من يعملون على تخريب التقدّم المهم الذي تحقق في السنوات الأخيرة. لقد صعّدت الإدارة الحالية الحرب على المخدرات، وشدّدت على تفضيل حبس الناس بدلًا من إعادة تأهيلهم، وألغت تحقيقات في انتهاكات الحقوق المدنية في مراكز الشرطة، تلك التحقيقات التي بدأت في عهد إدارة أوباما. بل إنهم يحاولون أيضًا تمزيق الاتفاقيات المعقودة بين وزارة العدل في إدارة أوباما وعدد من أقسام الشرطة كان مرادًا منها إنهاء الممارسات والسياسات التي تنتهك الحقوق التي يقرّها الدستور للناس. لا نستطيع أن نعود على أعقابنا بعد أن بدأنا نلمس نجاحًا وتقدّمًا. لا بد لنا من التصرّف بإحساس شديد بضرورة الإسراع. هذا ما يقتضيه العدل.

من بين الأشياء التي علينا فعلها، هو مواجهة التحيّز العنصري مواجهة مباشرة. إنه التحيّز الذي يترك آثاره على امتداد نظام العدالة الجنائية

لدينا. يبدأ هذا المسعى بأن نصرّح تصريحًا واضحًا لا لبس فيه بأن حياة السود مهمّة. علينا أن نقول الحقيقة في شأن ما يعنيه هذا. إن المعلومات والحقائق واضحة: قبل نحو أربع سنوات من اللحظة التي صارت فيها مدينة فيرغسون في ولاية ميزوري، المكان الذي اندلعت فيه شرارة حركة «حياة السود مهمّة»، أفاد مكتب النيابة العامة هناك بأن احتمال تعرّض سائق سيارة أسود إلى الاعتقال يفوق احتمال اعتقال جيرانه البيض بنسبة خمسة وثمانين بالمئة. وعلى امتداد البلاد كلّها، عندما يوقف شرطي سائقًا أسود، فإن احتمال إقدامه على تفتيش السيارة يفوق ثلاث مرات احتمال إقدامه على تفتيش سيارة سائق أبيض. إن نسبة استخدام المخدّرات لدى الرجال السود تساوي نسبة استخدامها لدى الرجال البيض، لكنّهم يعتَقلون جراء ذلك بنسبة تبلغ ضعفيّ نسبة اعتقال السائقين البيض. ثم إنهم يدفعون لقاء الإفراج عنهم كفالات تزيد بمقدار الثلث عما يدفعه نظرائهم من البيض. يزيد احتمال حبس الرجال السود ست مرات عن احتمال حبس الرجال البيض. وعندما تتم الإدانة في المحكمة، يتلقّى الرجال السود أحكامًا أطول بنسبة عشرين بالمئة مما يتلقاه البيض في قضايا مماثلة. كما أن وضع الرجال من أصل لاتيني ليس أفضل من ذلك كثيرًا.

هذا أمر مخيف حقًا.

جميل أن نقول إن حياة السود مهمّة. لكن الوعي والتضامن ليسا كافيين. علينا أن نقبل الحقائق المرّة فيما يخصّ العنصرية الكامنة في النظام نفسه، تلك العنصرية التي تسمح لهذا كلّه بأن يحدث. علينا أيضًا أن نحوِّل ذلك الفهم إلى سياسات وأساليب عمل تستطيع أن تنتج تغيّرًا فعليًا. عندما كنت نائبًا عامًا، جمعت القيادات العليا في مكتب التحقيقات لدينا، وكان على رأسها لاري والاس، مدير مكتب إنفاذ القانون لدينا، وقلت لهم إنني أريد تطبيق برنامج تدريبي يتناول التحيّز المضمر والإجراءات القضائية بحيث يخضع له من يعملون لدينا كلّهم. يظهر التحيّز المضمر خلال ثوانٍ قليلة

فقط. إنه التعبير المختصر غير الواعي الذي تستخدمه أدمغتنا في مساعدتنا في التوصل إلى حكم سريع على شخص غريب عنا. يكون على عناصر الشرطة العاملين على الخط الأمامي (يحدث هذا مرات كثيرة جدًا) أن يتوصّلوا إلى أحكام في ثانية واحدة، طيلة الوقت. هنا، يمكن أن تكون للتحيّز المسبق نتائج قاتلة.

قاد طرح هذا الموضوع إلى خوض أحاديث صعبة؛ وكان أمرًا مفهومًا أن يؤدّي إلى ذلك. لقد كرّس أولئك القادة لدينا حياتهم من أجل إنفاذ القانون، وأقسموا على العمل على إنفاذه. وما كان سهلًا عليهم تقبّل فكرة أن الرجال والنساء العاملين في إدارتهم يحملون في عقولهم قدرًا من التحيّز له أثره الضار على المجتمع المحلي. ما كان سهلًا عليهم قبول فكرة أن أولئك الناس في حاجة إلى تدريب حتى يتعاملوا مع هذا الأمر. لكن حديثنا كان صادقًا، فلم يقف أولئك القادة عند القبول بأهمية الأمر، بل وافقوا في آخر المطاف على المساعدة في إنشاء ذلك البرنامج التدريبي وتشكيله وقيادته، مع الترويج لضرورته على امتداد السلم الوظيفي لدينا، صعودًا ونزولًا.

بعد ذلك، عمل كل من لاري وسوزي لوفتوس، التي كانت في منصب معاون النائب العام، على تطوير برنامج دراسي صالح لاعتماده في أكاديميات الشرطة ولتقديمه إلى أجهزة إنفاذ القانون في الولاية كلها. أقمنا شراكة مع أقسام الشرطة في أوكلاند وستوكتون، وكذلك مع «الشراكة من أجل مجتمعات آمنة في كاليفورنيا»، بغية إنشاء وإعداد ذلك البرنامج التدريبي، ثم استدعينا البروفيسور جنيفر إبرهارت من جامعة ستانفورد لكي تتولّى تقييم نجاعة البرنامج. كان ذلك أول منهاج تدريبي يتناول التحيز المضمر ونظام إجراءات إنفاذ العدالة على امتداد الولاية يجري طرحه في أنحاء البلاد كلّها.

ما كان أحد منا ساذجًا في تصوره لما يستطيع ذلك المنهاج التدريبي

إنجازه. كنا مدركين أن ذلك المسعى وحده لن يخلّص النظام من التحيّز. ومن المؤكد أننا كنا مدركين أيضًا حقيقة أن التحيّز الصريح -لا التحيّز المضمر وحده- متفشٍّ في نظام العدالة. فالعنصرية أمر حقيقي في أميركا، وأقسام الشرطة وإداراتها ليست محصّنة من تلك العنصرية. وفي الوقت نفسه، كنا مدركين أن من شأن تدريب أفضل أن ينتج اختلافًا حقيقيًا، فضلًا عن أن من شأن فهم أفضل من جانب معظم أفراد أجهزة إنفاذ القانون لما هو موجود لديهم من تحيّز مضمر أن يكون اكتشافًا جديدًا بالنسبة إليهم. كنا مدركين أيضًا أن الأحاديث الصعبة التي يشتمل عليها البرنامج التدريبي هي من ذلك النوع من الأحاديث الذي يبقى في ذهن الشخص... أشياء يحملها معه عندما يخرج إلى الشوارع لأداء عمله.

لا بد لنا من قول حقيقة أخرى أيضًا: نرى قسوة الشرطة وسلوكها الوحشي في أنحاء أميركا كلّها. وعلينا أن نجتثّ هذا الأمر حيثما وجدناه. بفضل وجود الهواتف الذكية، صار ما كان معروفًا ضمن مجتمعات ضيّقة بعينها فحسب، مرئيًا للعالم كله. ما عاد الناس قادرين على التظاهر بأن هذه الأمور لا تحدث، وما عاد أحد قادرًا على الإنكار أو التجاهل عندما يرى مقطع الفيديو الذي يظهر فيه وولتر سكوت، الذي لا يحمل أي سلاح، يتلقى طلقة نارية من الخلف وهو يجري مبتعدًا عن الشرطي. لا نستطيع تجاهل الصرخات المذعورة التي صدرت عن امرأة فيلاندو كاستايل بعد أن أطلق شرطي عليه النار سبع مرات عندما كان يمد يده إلى جيبه لكي يبرز رخصة قيادة السيارة. حدث هذا في حين كانت طفلتهما البالغة أربع سنوات فقط جالسة في المقعد الخلفي. قالت الطفلة الصغيرة، «لا بأس، يا ماما، لا بأس... أنا هنا، أنا معك». قالت هذا في محاولة مؤثّرة لتهدئة أمها. لا نستطيع نسيان كلمات إيريك دارنر اليائسة -«لا أستطيع التنفس»- بينما كان شرطي يخنقه حتى الموت أثناء اعتقاله بتهمة بيع السجائر.

وعلينا ألا ننسى أن مآسي من هذا النوع تحدث وتتكرّر مرّة بعد مرّة من

غير أن يراها أحد أو يصوّرها. إن كان الناس يخشون الوقوع ضحية القتل أو الضرب أو المضايقة على أيدي عناصر الشرطة الذين يجوبون الشوارع، فهل نستطيع القول حقًّا إننا نعيش في مجتمع حرٍّ؟

وما الذي يمكن أن يُقال عن معايير العدالة لدينا عندما تكون حالات محاسبة عناصر الشرطة على هذه الحوادث نادرة جدًا؟ لقد حوكم الشرطي الذي أطلق النار على فيلاندو كاستايل فقتله بتهمة ارتكابه جريمة القتل غير العمد من الدرجة الثانية. لكن المحكمة برأته! وفي ولاية أوهايو، صعد شرطي فوقف فوق إحدى السيارات بعد مطاردة طويلة وأطلق النار على الجالسين فيها تسعًا وأربعين مرة. لقد أطلق النار على تيموثي روسل وماليسا ويليامز اللذين لم يكونا يحملان أي سلاح. جرى توجيه الاتهام إلى الشرطي... ثم برأته المحكمة. وفي ولاية بنسيلفانيا، أطلق شرطي النار على ظهر سائق سيارة أعزل بعد أن جعله ينبطح على وجهه وسط الثلج. وهنا أيضًا، تمت تبرئة الشرطي من جريمة القتل.

إن لم تكن في نظام العدالة لدينا عواقب خطيرة لوحشية الشرطة، فما الذي يمكن أن يستنتجه عناصر الشرطة من ذلك؟ وما الذي سوف يستنتجه المجتمع بدوره؟ إن السلامة العامة معتمدة على الثقة العامة. وهي معتمدة على تصديق الناس أنهم سوف يلقون معاملة منصفة شفافة. هي معتمدة أيضًا على نظام العدالة القائم على مفاهيم الموضوعية وعدم التحيّز. إنها معتمدة على ما يشترطه دستورنا من قدر أساسي من اللباقة والاحترام.

وأما عندما تكون فرصة تعرّض السود والسمر للتوقيف والاعتقال والإدانة أمام المحاكم أكبر مما هي لدى نظرائهم من البيض، وعندما تكون أقسام الشرطة شبيهة بقطعات عسكرية، وعندما لا تترتّب عواقب وخيمة على الاستخدام الفاضح للقوة القاتلة، فهل لنا أن نستغرب إن رأينا مصداقية هذه المؤسسات العامّة نفسها تصير موضع التساؤل؟ أقول هذا الكلام بصفتي شخصًا أمضى الشطر الأكبر من حياته المهنية عاملًا على

إنفاذ القانون. أقول هذا بصفتي شخصًا لديه احترام كبير لأفراد الشرطة. أعرف أن معظم أفراد الشرطة يستحقّون أن يكونوا فخورين بالخدمة التي يؤدّونها، ويستحقون الثناء نظير أسلوب أدائهم عملهم. أعرف كم هو صعب هذا العمل، وكم هو خطير؛ هكذا هو عملهم دائمًا. وأعرف أيضًا صعوبة الأمر على أُسَر أفراد الشرطة التي تتساءل دائمًا إن كان ذلك الشخص الذي يحبّون سوف يعود إلى البيت سالمًا بعد انتهاء عمله. شاركت في جنازات كثيرة لأفراد شرطة قتلوا أثناء أدائهم واجبهم. لكن أعرف هذا أيضًا: زائف القول بأن من الضروري الاختيار بين مناصرة الشرطة ومناصرة مساءلة أفراد الشرطة ومحاسبتهم. إنني أؤيّد الأمرين معًا. وأكثر الناس الذين أعرفهم يؤيدون الأمرين معًا. دعونا نكون صادقين في هذا أيضًا!

لكن علينا ألا نخطئ هنا: لا بد لنا من معالجة هذا الأمر وغيره من جوانب القصور في نظام العدالة الجزائية لدينا. علينا أن نغيّر قوانيننا ومعاييرنا. علينا أيضًا أن ننتخب الأشخاص الذين يجعلون إنجاز هذا الأمر من جملة مهماتهم.

لهذا، فإن من الواجب أن نجعل مزيدًا من الأشخاص المؤمنين بالتقدّم يعملون في مكاتب النيابة العامة حيث تكون بداية ظهور قدر ضخم من كبرى مشكلنا وحيث يمكن أن يظهر بعضٌ من أفضل ما لدينا من حلول. فالنواب العامون هم من بين الأشخاص الأكثر نفوذًا والأكبر أثرًا في نظام العدالة. إن لديهم صلاحيات ترتيب أولويات ما يعملون عليه. وفي وسعهم اختيار تركيز انتباههم ووقتهم على أي شيء، من الشركات التي تحتال على المستهلكين إلى مرتكبي الاعتداءات الجنسية. لديهم صلاحية وضع المجرمين خلف القضبان؛ لكن في وسعهم أيضًا أن يعمدوا إلى طي القضايا التي تشتمل على تورّط الشرطة في استخدام القوة المفرطة أو في تفتيش الأماكن وإلقاء القبض على الناس من غير أسباب وجيهة. نحن في حاجة إلى أشخاص آتين من مشارب الحياة المختلفة، أشخاص لديهم

تجارب مختلفة، أشخاص آتين من بيئات اجتماعية مختلفة، لكي يجلسوا خلف المكاتب ويمارسوا ذلك النوع من السلطة. علينا أيضًا أن نعمل على مواصلة ذلك الضغط من الخارج حيث يستطيع الأفراد والمنظّمات خلق تغيير حقيقي. عندما كنت في منصب النائب العام، حرصت كل الحرص على جعل ولايتنا أول ولاية تقرّر أن تكون هناك كاميرات مثبتة على أجساد أفراد الشرطة. فعلت هذا لأنه كان الأمر الصائب الواجب فعله. لكنني استطعت فعله لأن حركة «أرواح السود مهمة» أنتجت ضغطًا شديدًا. ومن خلال فرض إدراج هذه القضايا ضمن جدول الأعمال على المستوى الوطني، خلقت تلك الحركة مناخًا خارجيًا ضاغطًا أتاح لي إمكانية العمل من الداخل من أجل إنجازه. هكذا يحدث التغيير أكثر الأحيان. إنني أنسُب الفضل في إنجاز هذه الإصلاحات إلى حركة «أرواح السود المهمة» بقدر ما أنسبه إلى كل من يعملون في مكتبي، وأنا من بينهم.

ليس الانخراط في الصراع من أجل الحقوق المدنية والعدالة الاجتماعية أمرًا يُقدِم عليه ضعاف القلوب. إنه أمر صعب بقدر ما هو مهم... أمرٌ قد لا يكون للنجاح فيه مذاق حلو بقدر ما يكون للفشل من طعم مر. ولكن، اعتبر نفسك جزءًا من تلك السلسلة الطويلة من الأشخاص الذين رفضوا الانصياع. عندما نشعر بالغضب والخيبة نتيجة العوائق التي تعترضنا، حَسْبنا أن نتذكّر كلمات كونستانس بيكر موتلي التي كانت أول امرأة أميركية سوداء تعيّن في منصب قضائي فيديرالي، وكانت من مصادر إلهامي. لقد كتبت: «لم تكن قلّة التشجيع لتثبط من عزيمتي أبدًا. الحقيقة أنني أظن الأمر كان عكس ذلك تمامًا. كنت من ذلك النوع من الأشخاص الذين ما من شيء يستطيع إحباط عزيمتهم».

- 3 -

تحت الماء

عشنا مستأجرين طيلة القسم الأكبر من سنوات طفولتي. وكان اعتزاز أمي ببيتنا كبيرًا إلى حد يصعب تصديقه. كان بيتًا دائم الاستعداد لاستقبال الضيوف... بيتًا فيه زهور نضرة، جدرانه مزيّنة بملصقات فنية كبيرة من صنع لوروي كلارك وفنانين آخرين من «استوديو ميوزيام» في هارلم حيث يعمل العم فريدي. وفي البيت أيضًا تماثيل أتت بها أمي من أسفارها من الهند وأفريقيا. لقد كانت شديدة العناية بجعل شقتنا بيتًا حقيقيًا بحيث يكون مفعمًا على الدوام بجو من الدفء والاكتمال. لكني ما كنت جاهلة بأن أمي تريد دائمًا ما هو أكثر من ذلك: تريد أن تصير مالكة البيت الذي تعيش فيه.

كانت أمي أول من يشير إلى الاعتبارات العملية في هذا الأمر -في امتلاك بيت- وتقول إنه استثمار ذكي. لكن الأمر كان أكثر من ذلك، بل أكثر من ذلك كثيرًا. إنه طموحها إلى الفوز بقطعة حقيقية من الحلم الأميركي، إلى «امتلاك» ذلك الحلم.

أرادت أمي شراء بيتها الأول عندما كنت وشقيقتي مايا صغيرتين... أرادت لنا أن نترعرع في جو من الإحساس بالاستقرار والدوام. لكن سنين كثيرة انقضت قبل أن تتمكّن من توفير المال الكافي من أجل الدفعة المالية الأولى لشراء البيت.

حدث ذلك عندما كنت في المدرسة الثانوية. عدت مع مايا من المدرسة إلى البيت فأخرجت أمي صورًا وجعلتنا نرى البيت الموعود - بيت ذو لون رمادي داكن مؤلّف من طابق واحد. كان في طريق مسدود؛ وله سقف من ألواح خشبية ومرج صغير أمامه فضلًا عن فسحة خارجية فيها مكان للشواء. كانت أمي في أقصى حالات الحماسة عندما أرتنا تلك الصور فتحمّسنا بدورنا... ليس فقط لأن ذلك يعني أننا سوف ننتقل عائدين إلى

أوكلاند، بل أيضًا لأننا رأينا تلك الفرحة العارمة في وجه أمّنا. لقد كسبت ذلك البيت بجهدها، كسبته بكل معنى الكلمة. كنت أقول لأصدقائي وصديقاتي، «هذا هو بيتنا»، وأريهم صوره. سوف يكون هذا البيت حصتنا من العالم.

كانت تلك الذكرى حية في ذهني عندما سافرت إلى مدينة فريزنو في ولاية كاليفورنيا سنة 2010، وكان ذلك في خضم أزمة مدمّرة من إلقاء الحجز على العقارات عندما فقد أناس كثيرون حصصهم من هذا العالم.

فريزنو هي المدينة الأكبر في وادي سان يواكين في كاليفورنيا، منطقة يصفونها بأنها «حديقة الشمس». يعتبر وادي سان يواكين واحدًا من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في العالم كلّه، وهو ينتج قدرًا لا يستهان به من الخضار والفاكهة المستهلكة في الولايات المتحدة. يعيش زهاء أربعة ملايين إنسان بين المساحات المغروسة بأشجار اللوز وكروم العنب، أي ما يكاد يعادل سكان ولاية كونكتيكت جميعًا.

كانت أسر كثيرة من الطبقة المتوسطة تعتبر العيش في مدينة فريزنو أفضل نسخة من صور الحلم الأميركي. لقد كانت المدينة مكانًا واعدًا، مكانًا يستطيع أولئك الناس أن يتحمّلوا فيه كلفة بيت عائلي مستقل في واحدة من مناطق الضواحي... مدينة تمثل الحيوية الأميركية، وتجسد الأمل وحرّية الحركة. كانت كتلة السكان في وادي سان يواكين شابة في أوائل القرن الحادي والعشرين، وتشهد تناميًا متواصلًا. كان ذوو الأصول اللاتينية يشكّلون قرابة أربعين بالمئة من السكان. وبالنسبة إلى أناس كثيرين ممن انتقلوا إلى ذلك المكان، كان السفر ثلاث ساعات ذهابًا إلى أعمالهم في سان فرانسيسكو أو ساكرامنتو، وثلاث ساعات إيابًا، أمرًا شاقًا مرهقًا؛ لكنه ثمن لا يجدونه باهظًا جدًا لقاء ما يحصلون عليه بالمقابل: إحساس بالكرامة والكبرياء والأمان يعيشه المرء عندما يصبح مالك بيت في أميركا.

كانت مشاريع البناء الجديدة في الضواحي تبدو كأنها تتكاثر كل شهر،

أو كأنها تنمو في تلك التربة الخصبة مثلما تنمو المحاصيل الزراعية. لكن هذا ما كان غريبًا لأن الفورة العقارية في فريزنو كانت مدفوعة باتجاهات اقتصادية أكثر اتساعًا... اتجاهات أطلقت في آخر الأمر شرارة جحيم اقتصادي.

ففي أعقاب اعتداء الحادي عشر من *أيلول*، خفضت المصارف المركزية في العالم معدلات الفوائد. وكان من شأن هذه البيئة الجديدة الغنية برأس المال أن شجعت المقرضين على مزيد من الإقدام مما أغرى المقترضين بالتماس عروض مشجعة جدًا، وذلك من قبيل «دفع الفائدة فقط»، أو «إلغاء الدفعة الأولى»، بل حتى قروض «Ninja» (من غير اشتراط دخل الوظيفة أو ممتلكات). اكتسحت القروض العقارية ذات المخاطر المرتفعة سوق الإسكان مع معدلات فوائد متدنية إلى حدٍّ يكاد يجعلها تبدو غير حقيقية. وكان المقرضون يطمئِنون مشتري البيوت (ويطمئنون أنفسهم أيضًا) بالقول إن المالكين سوف يستعيدون قيمة بيوتهم (جراء ارتفاع الأسعار) حتى قبل أن يحين موعد سداد أقساط القروض. كانت المغانم تستحق المخاطرة لأن أسعار البيوت -مثلما رأوها آنذاك- كانت في حالة ارتفاع متواصل.

في غضون ذلك، كان المستثمرون في العالم يجرون خلف عائدات أكبر، مما قادهم إلى المراهنة على فرص أكثر خطورة. وكان المموّلون في وول ستريت سعداء جدًا بتلبية هذا الطلب الشرس فابتكروا سندات مالية جديدة مستندة إلى الرهون العقارية المشكوك فيها إلى حد بعيد. وكان المستثمرون الذين اشتروا تلك الأوراق المالية المستندة إلى الرهون العقارية مقتنعين بأن المصارف قامت بواجب التدقيق والحيطة كما ينبغي لها، بحيث تقتصر على القروض السكنية الممنوحة على تلك التي من المتوقّع فعلًا أن يجري سدادها في مواعيدها الصحيحة. لم يدرك إلا قلة من هؤلاء أنهم يشترون «قنابل موقوتة» في واقع الأمر.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نحو نصف تلك السندات القائمة على الرهون العقارية انتهى بها الأمر إلى الاندراج ضمن حسابات المصارف الكبيرة بعد أن أدركت أن حيازتها، بدلًا من حيازة الرهون نفسها، سوف تمكّنها من تفادي القيود التقليدية. ثم راحت تلك الدورة تغذّي نفسها بنفسها وتزداد سرعتها أكثر فأكثر إلى أن خرجت عن مسارها. بلغ تضخم سوق الإسكان ذروته في عام 2006، ولاحت في الأفق أزمة إسكان كبرى.

حاولت المصارف، وحاول المستثمرون، التخلّص من السندات الضعيفة؛ لكن هذا لم يفعل إلا أن زاد الطين بلة. بدأ وول ستريت يتهاوى. وتراجع مؤشر بير ستيرنز. تقدّمت شركة ليخمن براذرز بطلب لإعلان إفلاسها. وبدأت القروض تنضب. صار الاقتصاد في حالة سقوط حر. ولم يأت عام 2009 حتى فقدت البيوت في فريزنو أكثر من نصف قيمتها فكان ذلك أكبر انحدار في قيمة البيوت يشهده تاريخ البلاد. وفي الوقت عينه، كان القاطنون في فريزنو يفقدون وظائفهم جماعات تلو جماعات. ففي شهر تشرين الثاني 2010، ارتفعت نسبة البطالة لتبلغ سبع عشرة بالمئة.

انتهت في غضون ذلك آجال مهل السداد الخاصة بالقروض، فتضاعفت المبالغ المترتبة على المقترضين. هجم المحتالون والنصّابون مثلما تهجم الضواري، وراحوا يعِدون مالكي البيوت اليائسين بأنهم يستطيعون تجنيبهم إلقاء الحجز على بيوتهم؛ لكنهم كانوا يأخذون نقودهم، ثم يختفون.

حدث هذا في أنحاء البلاد كلّها. فلنتأمل في قصة كارينا وجوان سانتيلان اللذين اشتريا في سنة 1999 بيتًا يقع على مسافة عشرين ميلًا إلى الشرق من مدينة لوس أنجلوس. كان جوان قد عمل عشرين عامًا في مصنع للحبر، في حين كانت كارينا تبيع عقود التأمين. كتبت صحيفة «ذي أتلانتيك» عن ذلك فقالت: «يقول الزوجان إن الناس بدأوا يقرعون بابهما بعد بضع سنوات من شرائهما ذلك البيت ويعرضون بيع منتجات مالية Financial Products. كان ذلك مالًا يسهل الحصول عليه. هذا ما قالوه

للزوجين. اقترِضا بضمانة بيتكما، ومن المؤكد أنكما ستربحان». وعلى غرار ملايين الأميركيين، اقتنع الزوجان سانتيلان بأخذ قرض ذي معدل فائدة قابل للتعديل وذلك بضمانة البيت الذي يملكانه. في ذلك الوقت، كان دخلهما الشهري ألفًا ومئتي دولار، وقد ارتفع في سنة 2009 إلى ثلاثة آلاف دولار. ثم فقدت كارينا عملها وفوجئ الزوجان بأنهما معرضان لخطر خسارة البيت فاتصلا بشركة وعدتهما بالحماية. دفعا ستة آلاف وثمانمئة دولار لقاء خدمات الشركة التي كان منتظرًا منها أن تساعدهما قبل أن يدركا أنهما وقعا ضحية احتيال. لم تمض إلا عشر سنوات على شرائهما ذلك البيت حتى وجدا نفسيهما مضطرَّين إلى إخبار أطفالهما الأربعة بأنهم سوف يضطرون إلى الرحيل عنه.

تكرّر هذا النموذج كثيرًا، وبقوة أكبر، في مدينتي فريزنو وستوكتون. وطلب قادة المنطقة من الحكومة الفيديرالية إعلانها «منطقة كارثة»، وبأن يرسلوا المساعدات. كان تعبير «منطقة كارثة» تعبيرًا صائبًا: أحياء كاملة هجرها سكانها؛ وباتت المنطقة تعاني أعلى معدلات إلقاء الحجز في البلاد. وفي بعض الأحيان، كانت الأسَر تجد صعوبات جمّة في دفع أقساط القروض؛ وبلغت تلك الصعوبات حدًّا يجعل تلك الأسر تحزم أمتعتها على نحو مفاجئ وتسافر. سمعت قصصًا عن حيوانات منزلية هجرها أصحابها لأنهم ما عادوا قادرين على إيوائها وإطعامها -كانت «هيومين سوسايتي» تبلّغ عن تفشّي هذه الظاهرة في أرجاء الولايات المتّحدة كلّها، من ليتل روك إلى كليفلاند إلى البوكركي. وعندما زرت مدينة فريزنو، قيل لي إن الكلاب التي هجرها أصحابها كانت تجوب الشوارع قطعانًا. أحسست كأنني أسير في منطقة أصابتها كارثة من كوارث الطبيعة. لكن تلك الكارثة كانت من صنع البشر.

عندما بلغت الأزمة ذروتها آخر الأمر، كان 8,4 مليون أميركي قد فقدوا أعمالهم. وكان زهاء خمسة ملايين من مالكي البيوت متأخّرين عن تسديد

أقساط قروضهم السكنية شهرين على الأقل. وجرى إلقاء الحجز على 2,5 مليون بيت.

جرى إلقاء الحجز على 2,5 مليون بيت! إن في الحديث عن المأساة بهذه الطريقة شيئًا خاليًا من الإحساس؛ وذلك لأنه يجعل المعاناة البشرية تبدو رقمًا إحصائيًا مجرّدًا.

لا، ليس عدد البيوت التي خسرها أصحابها رقمًا إحصائيًا!

يعني الحجز على البيت أن هناك زوجًا يعاني بصمت مدركًا أنه واقع في مشكلة لكنه يخجل من إخبار شريكة حياته بأنه قد فشل. وهو يعني أيضًا أمًا تتحدّث بالهاتف مع مصرفها راجية إمهالها بعض الوقت إلى أن تنتهي السنة الدراسية. الحجز على البيت هو عنصر شرطة يقرع الباب ويأمرك بالخروج من بيتك. إنه جدة باكية على الرصيف تنظر إلى أشخاص غرباء يُخرجون مقتنياتها من بيتها ويتركونها في الطريق. إنه سماعك من واحد من الجيران أن بيتك قد بيع بالمزاد العلني في محكمة المدينة. إنه تغيير الأقفال وتحطّم الأحلام. إنه طفل يدرك أول مرة في حياته أن الذعر يمكن أن يصيب أباه وأمّه أيضًا.

روى لي أصحاب بيوت قصصًا كثيرة جدًا عن كوارثهم الشخصية. ومع مر الشهور، واصلت وسائل الإعلام عرض قصص غريبة عن مخالفات تحدث في عمليات إلقاء الحجز على البيوت. سمعنا عن أشخاص لم تستطع مصارفهم العثور على وثائق رهن البيوت. وقصص عن أشخاص اكتشفوا أن ديونهم أقل بعشرات آلاف الدولارات مما زعمته المصارف. هناك رجل في ولاية فلوريدا جرى حجز بيته وعرضه للبيع على الرغم من أنه اشترى ذلك البيت ودفع ثمنه نقدًا ولم يستخدم أي قرض على الإطلاق. ظهرت قصص عن عملية صاروا يسمونها «المسار المزدوج»[1].

---

(1) يعني هذا التعبير احتفاظ المصرف بحالة الحجز على البيت أثناء دراسة طلب مقدم من صاحبه لإعادة النظر في القرض أو في أي سبيل آخر من سبل تفادي الحجز.

فمن خلال برنامج جرى تنفيذه بالتعاون مع الحكومة الفيديرالية، كانت المصارف تعمل مع المقترضين على مسار هادف إلى تعديل شروط القرض، مما كان منتظرًا منه تسهيل دفع الأقساط على المقترضين. لكن أولئك المقرضين كثيرًا ما كانوا يعملون على مسار آخر أيضًا فيلقون الحجز على البيوت حتى بعد إجراء تعديل على شروط القروض، وحتى بعد أن يكون صاحب البيت قد استمرّ شهورًا كثيرة في دفع الأقساط المخفّضة. وكانت المصارف تترك أصحاب البيوت من غير تقديم أي تفسير إليهم، ومن غير أن تتيح لهم فرصًا للتواصل معها، أو منفذًا للخروج من تلك المشكلة. من الواضح أن هناك شيئًا كان سائرًا في اتجاه خاطئ تمامًا. لكن الجزء الأكبر من تلك الفضيحة لم يظهر إلى العلن ظهورًا تامًا حتى نهاية شهر أيلول من سنة 2010. كان ذلك عندما علمنا أن أكبر المصارف في البلاد -من بينها «بنك أوف أميركا» و«جي بي مورغان تشيز»، و«ويلز فارغو»- كانت تلقي الحجز على بيوت الناس بشكل غير قانوني منذ سنة 2007، وذلك باستخدام أسلوب يدعونه «التوقيع الروبوتي».

علمنا أن المؤسسات المالية والشركات التي تقدّم خدمات القروض العقارية تعمد إلى تسريع عملية إلقاء الحجز على البيوت عن طريق توظيف أشخاص لم يتلقّوا تدريبًا رسميًا على التعاملات المالية -من العاملين في «وول مارت» إلى الحلاقين ومصففي الشعر- فتجعلهم «خبراء حجز» من غير أن يتحمّلوا أية مسؤولية: تجعلهم يضعون تواقيعهم على آلاف من وثائق الحجز.

وفي تلك الوثائق، كان «الموقّعون الروبوتيون» يُقرّون بأن لا خبرة لديهم (أو بأن لديهم خبرة قليلة) في ما يتصل بالوثائق التي يوقّعون عليها. لم تكن مهمتهم أن يفهموا، وأن يقيّموا! ببساطة، كان عليهم أن يكتبوا أسماءهم ويضعوا تواقيعهم، أو أن يزوّروا تواقيع أشخاص آخرين. كانوا يدفعون لهم عشرة دولارات في الساعة. وكانوا يتلقّون علاوات إذا

استطاعوا إنجاز كميات كبيرة من تلك الوثائق. لم تكن هناك أية محاسبة. ولم تكن هناك أية شفافية. ولم يكن هناك أي قدر من التحوّط الواجب الذي يفرضه القانون. ومن وجهة نظر المصارف، كانت أسعار أسهمها تعاود الارتفاع كلما ازدادت سرعة تخلّصها من القروض المتعثّرة وإزالتها من سجلاتها المالية. وإن كان هذا يعني خرقًا للقانون، فليكن ذلك! كانوا قادرين على دفع الغرامات المترتّبة على هذا الخرق. تألمت كثيرًا عندما أدركت إلى أن المصارف تعتبر تلك الغرامات جزءًا من تكاليف تسيير العمل. وصار واضحًا لي أنهم يدخلونها في حسابهم دائمًا. كانت هذه صورة بائسة لعنصر من عناصر ثقافة لا تزال مستمرة في وول ستريت... إنه العنصر الذي يبدو قليل المبالاة -إن كان مباليًا أصلًا- بالأذيّات الناجمة عن ذلك الطيش وعن ذلك الجشع.

رأيت هذا عن قرب عندما كنت في منصب النائب العام، حيث كنا نقدّم محتالي القروض السكنية إلى القضاء بتهمة النصب على المتقدّمين في السن وعلى قدامى المحاربين. وفي سنة 2009، أنشأت وحدة خاصة بالاحتيال المتعلّق بالقروض السكنية من أجل ملء الفجوات التي كانت تعاني ضعفًا في إنقاذ القانون من قبل الحكومة الفيديرالية. لكن أزمة الحجز على البيوت تفاقمت كثيرًا فصرت توّاقة إلى محاسبة كبار المرتكبين وإلى ملاحقة المصارف التي تسيء التعامل مع هذا الأمر. بدا لي أنني قد أحظى بفرصة للنجاح في ذلك. ففي الثالث عشر من تشرين الأول في سنة 2010، وافق النواب العامّون في الولايات الخمسين كلها على ضم جهودها معًا ضمن ما صار معروفًا باسم «التحقيق متعدّد الولايات» وجرى إقرار ذلك قانونيًا باعتباره مسعًى شاملًا، على امتداد الولايات المتحدة كلّها، من أجل إنفاذ القانون وكشف ما كانت المصارف تفعله إبّان أزمة الحجز على البيوت.

كانت لدي حماسة كبيرة للمشاركة في هذه المعركة؛ لكن مشكلة صغيرة واجهتني: لم أكن بعد قد صرت في منصب النائب العام لولاية كاليفورنيا!

كنت في منتصف حملتي الانتخابية عندما تم الإعلان عن ذلك العمل المشترك بين الولايات كلّها؛ وكانت ثلاثة أسابيع تفصلنا عن موعد الانتخابات. كانت استطلاعات الرأي تنبئنا بأن نتائج الانتخابات ستكون متقاربة كثيرًا.

***

خسرت المعركة الانتخابية من أجل منصب النائب العام للولاية في سنة 2010. لكنّني فزت بعد ثلاثة أسابيع من ذلك.

افتتحت تلك الأمسية بما صار طقسًا تقليدًا بعد ذلك: عشاء حضره الأصدقاء والأقارب. ثم توجّهنا إلى «احتفال ليلة الانتخابات» الذي أقمناه على شاطئ سان فرانسيسكو في مقر «صندوق ديلانسي ستريت» الذي تديره صديقتي العزيزة ميمي سيلبرت. إن ذلك الصندوق منظّمة رائدة في ميدان تقديم التدريب على العمل وعلى المساعدة الذاتية إلى المدمنين ومن يسيئون استخدام العقاقير، وكذلك إلى السجناء السابقين وغيرهم ممن يحاولون استعادة حياتهم الطبيعية. وصلنا عندما بدأت النتائج تتوافد من أنحاء الولاية. كان جمعٌ ممن يؤيدون انتخابي محتشدًا في القاعة الرئيسية، منتظرًا النتائج بفارغ الصبر. ومن خلفهم اصطفّت حوامل كاميرات التلفزيون والصحافة الموجَّهة صوب المنصة. دخلنا من الباب الخلفي إلى غرفة جانبية كان العاملون في حملتي الانتخابية مجتمعين فيها. لقد صفّوا أربع طاولات على شكلٍ مربّعٍ، وجلس أكثرهم من حولها ينظرون إلى حواسبهم المحمولة لمتابعة آخر النتائج. ألقيت التحيّة على الجميع. كانت معنوياتي مرتفعة. شكرتهم على كل ما قاموا به من عملٍ مضنٍ.

عند ذلك، أخذتني إيس سميث التي كانت كبيرة الاستراتيجيين في حملتي الانتخابية جانبًا لكي تكلّمني فسألتها: «كيف ترين الوضع؟».

قالت إيس: «سوف تكون ليلة طويلة جدًّا». الحقيقة هي أن خصمي ظل متقدّمًا حتى تلك اللحظة.

كنت مقتنعة دائمًا بأنني لا أستطيع التعامل مع أي شيء على أنه أمر مضمون. وكانت كثرة من زملائي في الحزب الديمقراطي تعتبرني غير قادرة على الفوز في تلك المنافسة؛ ولم يتردّد البعض في قول ذلك صراحة. لقد أعلن واحد من الاستراتيجيين السياسيين القدامى أمام الجمهور، في برنامج «Uc Irvine»، أن فوزي مستحيل لأنني «امرأة تخوض الانتخابات من أجل منصب النائب العام... امرأة من الأقليات... امرأة من الأقليات وتعارض عقوبة الإعدام... امرأة من الأقليات وتعارض عقوبة الإعدام وتشغل منصب نائب عام منطقة واكي في سان فرانسيسكو». إن للأفكار النمطية القديمة وقعها. لكني كنت مقتنعة بأن تجاربي وخبراتي ونظرتي العامة تؤهّلني لأن أكون أقوى المرشحين في ذلك السباق الانتخابي؛ إلا أنني لم أكن واثقة من أن الناخبين موافقون على ما أراه. نقرت على الخشب كثيرًا في ذلك الأسبوع، نقرت إلى أن آلمتني أصابعي!

بلغت الساعة العاشرة ليلًا ولم نقترب بعد من معرفة نتيجة السباق الانتخابي. كنت أتابع الأنباء؛ لكننا كنا مدركين أن هناك نواحيَ كثيرة لم تُبلغ بعد عن نتائج الانتخابات لديها. اقترح إيس أن أخرج إلى القاعة وألقي كلمة في الحشد المجتمع هناك. قال لي: «لن يبقى المصورون هنا أكثر من هذا. فإن كانت لديك رسالة تريدين توجيهها إلى مؤيديك، فأظن أن عليك أن تفعلي هذا الآن». بدت لي الفكرة ذكية.

غادرت الغرفة، وأمضيت بضع دقائق أفكر فيما سأقوله، ثم أصلحت هندامي ودخلت القاعة الرئيسية وصعدت إلى المنصة. قلت للحاضرين إن تلك الليلة ستكون طويلة، لكنها ستكون ليلة طيّبة أيضًا. كان خصمي

يسجل تراجعًا في كل دقيقة. قلت لهم هذا حتى أطمئنهم. وذكّرتهم بما كان محور حملتنا الانتخابية، وبما نعمل من أجله. قلت لهم: «هذه الحملة الانتخابية أكبر مني كثيرًا. إنها أكبر كثيرًا من أي شخص بمفرده».

وفي لحظة من اللحظات، بينما كنت أخاطب الجمهور، لاحظت حركة في القاعة. بدا لي أن الناس يزدادون توتّرًا. علمت في ما بعد، أن اثنين من أعز صديقاتي، كريست وفانيسا، كانتا جالستين على الأريكة في غرفة العاملين تحتسيان النبيذ وتصغيان إلى كلمتي. التفتت كريست إلى فانيسا وقالت لها: «لست أظنها تعرف».

«وأنا أيضًا، لست أظنها تعرف».

«ألن تذهبي لإخبارها؟».

«لن أذهب. هل تذهبين أنت؟».

«لا».

كنت موشكة على إنهاء كلمتي عندما رأيت ديبي ميسلو تقترب مني. إنها استشارية التواصل العاملة معي منذ زمن بعيد. قالت لي: «انزلي عن المنصة وعودي إلى الغرفة الخلفية. عودي الآن».

لم يُشعرني كلامها بالاطمئنان. أنهيت الكلمة، وكنت في طريقي إلى تلك الغرفة عندما اعترضتني مراسلة صحافية معها مصوِّر.

وضعت المايكروفون أمام وجهي وسألتني: «إذًا، ماذا تظنين أنه حدث؟».

أجبتها: «أظن أننا خضنا انتخابات جيّدة حقًا. وأظن أنها ستكون ليلة طويلة».

بدت الحيرة على المراسلة الصحافية؛ وأنا كنت حائرة أيضًا. ومع توالي أسئلتها، اتضح تمامًا أننا لسنا على موجة واحدة. من الواضح أن أمرًا قد حدث؛ ومن الواضح أنني كنت جاهلة بذلك الأمر. عرفت عندما عدت إلى الغرفة. بينما كنت على المنصّة متحدّثة عما سيأتي، كانت صحيفة سان

فرانسيسكو كرونايكل قد أعلنت فوز منافسي. لا عجب في أنني رأيت أشخاصًا يبكون! كنت الوحيدة هناك التي لا تزال تظن أننا مستمرون في السباق.

كانت معرفتنا بأن صحيفة مدينتنا قد أعلنت فوز منافسي أشبه بلكمة موجّهة إلينا. كان الجو كئيبًا عندما جلست مع أفراد فريقي في تلك الغرفة الخضراء. فبعد شهور كثيرة من العمل المضني، كانت الحماسة تتنحّى مفسحة المكان أمام إحساسنا بالإرهاق. نظرت من حولي، نظرت إلى الأكتاف المتهدّلة والوجوه الحزينة. لم أطق فكرة أن يعود متطوعونا إلى بيوتهم بهذه المشاعر. ناداني إيس من خلفهم: «استمعي إليّ. إنني أنظر الآن إلى الأرقام، وأرى أن هناك مناطق كثيرة نحن أقوياء فيها لم تظهر نتائجها بعد. لقد تعجّلت الصحيفة إعلان نتيجة الانتخابات. لم ينته هذا السباق بعد».

كنت أدرك أنه لا يمكنه رؤية المستقبل. لكن إيس لم يكن واحدًا ممن يلقون الكلام جزافًا. كان يعرف ولاية كاليفورنيا كلّها، وصولًا إلى أصغر مناطقها؛ ولعله كان يعرفها أفضل مما يعرفها أي شخص آخر فيها. إن كان يرى أننا لا نزال في السباق، فأنا أصدقه. قلت للجالسين من حولي إننا لن نستسلم.

لكن منافسي كانت له وجهة نظر أخرى. فقرابة الساعة الحادية عشرة ليلًا، وقف أمام الكاميرات وألقى كلمة في لوس أنجلوس معلنًا فوزه. لكننا انتظرنا. انتظرنا وظللنا نتلقّى آخر الأخبار من الميدان ويحاول كل منا المحافظة على معنويات مرتفعة لدى الآخرين.

قاربت الساعة الواحدة صباحًا، فملت صوب صديق طفولتي ديريك الذي كان بمثابة ابن عم لي، وكان يمتلك مطعمًا في أوكلاند يقدّم الفطائر الحلوة والدجاج. سألته: «ألا يزال مطعمك مفتوحًا؟».

أجابني: «لا تقلقي. سوف أهتم بالأمر».

وبطبيعة الحال، لم يمض وقت طويل بعد ذلك إلا وكان شارع ديلانسي عابقًا برائحة الدجاج المقلي وخبز الذرة التي يسيل لها اللعاب، فضلًا عن الخضراوات والفاكهة المغلّفة بالسكر. تحلّقنا من حول أطباق الطعام. وبعد نحو ساعة من ذلك، بلغت نسبة الأصوات المعلنة تسعة وثمانين بالمئة. صارت النتائج متقاربة. التفتّ إلى مايا وقلت لها: «إنني مرهقة. أتظنّين أن أحدًا هنا سينزعج إذا ذهبت؟».

قالت تطمئنني: «سيكون كل شيء على ما يرام. الناس ينتظرون ذهابك حتى يذهبوا أيضًا».

عدت إلى البيت، وحظيت بساعة نوم أو ساعتين. لقد استيقظت مجفلة على صوت طائرة هليكوبتر تحوم في السماء. كانت من طائرات الصحافة. كان فريق «جايانتيس» يحتفل بفوزه للمرة الأولى منذ أكثر من خمسين سنة ببطولة البيسبول ويقيم مهرجانًا في ماركت ستريت. ارتدى أكثر أهل المدينة ملابس باللونين البرتقالي والأسود، مثل ملابس الفريق.

على أن فوز نادي «جايانتيس» لم يكن النبأ الطيب الوحيد في تلك الليلة. لقد ورد مزيد من الأصوات، وصرت الآن متقدّمة في السباق على الرغم من أن الفارق بيني وبين منافسي لم يتجاوز بضعة آلاف. أحسسنا كأن حملتنا الانتخابية قد نهضت من قعر وادٍ سحيقٍ وعلت حتى بلغت قمة الجبل - كان ذلك في يوم صدحت فيه الموسيقى في الشوارع وتساقطت الأوراق الملوَّنة من السماء.

نظرًا لبقاء مليوني صوت انتخابي غير معروفة النتائج، كان هناك احتمال كبير لأن نظل عدة أسابيع قبل أن نعرف المآل النهائي للسباق الانتخابي. كان من حق النواحي الصغيرة أن تظلّ شهرًا قبل أن تنهي إحصاء الأصوات والمصادقة على النتائج.

رُنَّ هاتفي. كان المتحدّث جون كيتر... إنه محامٍ قديمٌ في منطقة الخليج، وصديق عزيز أيضًا. قال لي إنه يكوّن فريقًا من كبار المحامين،

«كامّالا، نحن مستعدون للعمل معًا من أجل الدفاع عنك إذا كانت هناك إعادة إحصاء للأصوات».

إن كانت هناك إعادة إحصاء للأصوات، فإن هذا لن يحدث عما قريب. أقرب موعد محتمل لحدوثه هو الثلاثون من شهر تشرين الثاني.

وفي غضون ذلك، قام عدد من أفراد فريق حملتي الانتخابية وعلى رأسهم مدير الحملة برايان بروكال بتحشيد عشرات المتطوّعين الذين أرجأوا عطلاتهم وعادوا إلى العمل. توزّعوا في أنحاء الولاية، مقاطعة تلو مقاطعة، لكي يراقبوا إحصاء الأصوات أثناء حدوثه ولكي يبلغوا عن أية مخالفات. طالت الأيام وصارت أسابيعَ. اقترب عيد الشكر. وطيلة الوقت، كانت حصيلة النتائج في تأرجح دائم فجعلتِ الأمر كلّه مرهقًا إلى أقصى حدٍّ. ذكّرني هذا بأيامي التي أمضيتها في المحاكم عندما كانت هيئة المحلّفين تنسحب للتشاور ولا يظل لنا شيءٌ نفعله غير الانتظار. حملنا أنفسنا على قبول حقيقة أن ما من شيء يحتمل أن يحدث خلال نهاية أسبوع عيد الشكر، فأرسلنا الجميع إلى بيوتهم حتى يمضوا العيد مع أسرهم.

وفي صبيحة يوم الأربعاء، ذهبت إلى المطار لكي أسافر إلى نيويورك. سوف أمضي عطلة نهاية الأسبوع مع مايا وصهري توني وابنتهما مينا.

وبينما كنا نترك الطريق السريع وننعطف صوب المطار، تلقيت رسالة نصية من محامٍ في إحدى المقاطعات. كان من أنصار منافسي في الانتخابات. قالت رسالته، «أتطلع إلى العمل معك».

اتّصلت بفريق حملتي الانتخابية وسألتهم: «ماذا يحدث؟ هل سمعتم شيئًا جديدًا؟».

«سمعنا أنه سيعقد مؤتمرًا صحافيًا. هذا كل ما نعرفه حتى الآن».

كنت آنذاك عند مدخل صالة المطار: «سوف نتحقّق من الأمر ونخبرك بما نتوصل إليه». اجتزت البوابة الأمنية وصعدت إلى الطائرة من غير أن

أتلقى أي نبأ جديد. كنت في مقعد عند الممر؛ وبقية المسافرين المرتدين قمصان «نادي جايانتيس» وقبعاته، يمرون بي ويسألونني: «كامالا، ألم تفوزي بعد؟ هل لديك علم بما يحدث؟».

لم أكن قادرة على فعل أي شيء غير أن أبتسم لهم وأقول: «لست أدري، لست أدري».

أخرجت هاتفي ونظرت إليه رأيت أن هناك مكالمة فائتة أتتني عندما كنت في المطار. وجدت رسالة صوتية من منافسي في الانتخابات يطلب مني أن أتّصل به. اتصلت به بينما كانت أبواب الطائرة تغلق، وبينما كانت المضيفات تطلبن من المسافرين إغلاق هواتفهم.

قال لي: «أريدك أن تعرفي أنني لن أعترض على فوزك».

أجبته: «لقد خضتَ سباقًا انتخابيًا رائعًا».

قال: «آمل أن تدركي كم سيكون عملك الجديد كبيرًا».

أجبته: «أتمنّى لك عطلة عيد شكر سعيدة مع أسرتك».

هذا ما كان. من قرابة تسعة ملايين صوت في الولاية، فزت بما يعادل ثلاثة أصوات في كل وحدة انتخابية. كنت في غاية الارتياح، في غاية الحماسة، في غاية الاستعداد لبدء العمل. أردت أن أتصل بالجميع، لكن الطائرة بدأت الحركة، وانطلقت على مدرج المطار، ثم صرنا محلّقين في الجو... من غير إنترنت. لقد انتهت ليلتي الانتخابية الطويلة التي استمرت واحدًا وعشرين يومًا، وما كنت قادرة على فعل شيءٍ غير البقاء جالسة في مقعدي، غير البقاء جالسة وحدي مع أفكاري... خمس ساعات كاملة.

***

بعد أن استغرق إحصاء أصوات الناخبين ذلك الوقت كلّه، لم يبق إلا شهر واحد لكي أستوعب حقيقة فوزي في الانتخابات قبل أن يأتي موعد أداء القسم. وفضلًا عن الانتخابات نفسها، كنت لا أزال غير قادرة على التعامل مع حزني على أمي التي فارقتنا. كانت وفاة أمي قبل سنة من ذلك،

أي في شهر شباط 2009 عندما كانت الحملة الانتخابية الصعبة الطويلة لا تزال قيد التحضير. سوف أقول المزيد عن هذا الأمر في الفصل التالي؛ لكن لا حاجة بي إلى القول إن فقدانها كان شديد الصعوبة. كنت مدركة ما سيعنيه لها فوزي في الانتخابات. وكم تمنيت أن تكون موجودة معي لكي تعيشه بنفسها.

حل يوم الثالث من كانون الثاني 2019 فنزلت درجات متحف كاليفورنيا للتاريخ والنساء والفنون، في ساكرامينتو، لكي أرحّب بالحشد الكبير المجتمع في تلك القاعة الخالية من المقاعد. لقد رتبنا مراسم رائعة من أجل احتفال التنصيب: يقدّم الأسقف ت. لاري كلير لاند الأصغر الأدعية الافتتاحية، ويرافقه منشد للتراتيل الدينية. أعلام ترفرف، وشخصيات كبيرة حاضرة، ومراقبون ينظرون من الشرفة. حملت مايا إنجيل السيدة شيلتون بينما كنت أؤدي القسَم. لكن ما ظل حيًا في ذهني من ذلك اليوم، حيًّا أكثر من أي شيء آخر، هو التوتّر الذي داهمني عندما نطقت اسم أمي خلال الكلمة التي ألقيتها، على الرغم من بقائي محتفظة بهدوئي الظاهري. لقد تمرّنت على تلك اللحظة مرة بعد مرة، وكانت العبرات تكاد تخنقني في كل مرة منها. لكنني كنت أرى أهمية كبرى لذكر اسمها في تلك القاعة، لأن ما من شيء استطعت تحقيقه كان ممكنًا من غير أمي.

قلت لجمهور الحاضرين: «اليوم، وبهذا القسَم، نؤكد على المبدأ الذي يهم كل شخص في كاليفورنيا».

وقد كان لذلك المبدأ أن يوضع على المحك في الأسابيع المدوّخة التي أعقبت ذلك اليوم. ففي وقت لاحق من الشهر نفسه، وقف سبعة وثلاثون ألف من مالكي البيوت في صف واحد في لوس أنجلوس لكي يطلبوا من المصارف تعديل شروط قروضهم السكنية حتى يستطيعوا البقاء في بيوتهم. وفي ولاية فلوريدا، اصطف الناس في طوابير استمرّت عدة أيام. قال سكوت بيتلي في برنامج «ستون دقيقة»، وذلك في مرحلة

من مراحل أزمة الحجز على البيوت: «كانت لدينا طوابير الخبز في عقد الثلاثينيات. اخرج اليوم قبيل الفجر من بيتك في أميركا، وسوف تجد الطوابير السكنية». جمعت فريق العمل الرئيسي لدي في المكتب في أول يوم لي هناك وقلت لهم إننا في حاجة إلى الإدلاء بدلونا في التحقيقات في أداء المصارف التي تجري في كل ولاية. وقد عيّنت مايكل ترونكوسو، الذي كان يعمل معي منذ زمن طويل، في منصب كبير الاستشاريين في مكتب النائب العام. وعينت برايان نلسون في وظيفة المساعد الخاص في مكتب النائب العام. طلبت منهما العمل بجد حتى نواكب ما يحدث.

وفي داخل المكتب، كنا نعد العدة للمعركة. ففي خارجه، كان الناس يذكّروننا دائمًا بأولئك الذين نقاتل من أجلهم. لقد كانت هناك دائمًا مجموعة من الأشخاص في كل مناسبة أقمتها - خمسة أحيانًا، أو عشرة، أو عشرون - ممن أتوا أملًا في رؤيتي وجهًا لوجه وطلب مساعدتي. وكان أكثرهم يأتي معه بما لديه من وثائق موضوعة في مغلفات أو مصنّفات ورقية غاصّة بمستندات القروض السكنية وإشعارات الحجز، وكذلك بالرسائل المكتوبة بخط اليد. كان بعضهم يقود السيارة مئات الأميال حتى يصل إلى مكتبي. لم أنسَ أبدًا تلك المرأة التي قاطعت لقاءً صغيرًا من أجل الرعاية الصحيّة أقمته في ستانفورد. وقفت بين الحاضرين، وكانت الدموع تنسكب من عينيها والقنوط ظاهر في صوتها. قالت: «أنا في حاجة إلى المساعدة. عليك أن تساعديني. أريد منك أن تتّصلي بالمصرف وتطلبي منهم أن يسمحوا لي بالبقاء في المنزل. أرجوك، إنني أتوسّل إليك». كان هذا شيئًا يمزّق القلب.

كنت أعلم بأن هناك عشرات ألوف الأشخاص مثل هذه المرأة، أشخاص يكافحون من أجل حياتهم... أشخاص غير قادرين على التحدّث شخصيًا مع النائب العام. ولذا، توجهنا إليهم مباشرة، ورحنا نعقد معهم اجتماعات في المراكز الاجتماعية في أنحاء الولاية. أردت أن يرونا.

وأردت أن يرى أفراد فريقي أولئك الأشخاص حتى نظل نتذكر دائمًا الناس الذين نمثلهم عندما نجلس إلى طاولة واحدة قبالة مديري المصارف في غرف الاجتماعات. في واحد من تلك اللقاءات، كنت أتحدّث مع شخص عن المشكلات التي يواجهها مع المصارف. كان ابنه يلعب بهدوء على مقربة منا. ثم أتى ذلك الولد الصغير ورفع رأسه ناظرًا إلى أبيه. قال له: «بابا، ما معنى 'تحت الماء'؟».

رأيت في عينيه خوفًا فظيعًا. كان ما فهمه الصبي هو أن أباه يغرق تحت الماء بالمعنى الحرفي للكلمة.

كان التأمل في هذا أمرًا فظيعًا. لكن دلالته ظلّت واضحة كل الوضوح: لقد «غرق» أشخاص كثيرون جدًا. لكنّ عددًا أكبر كان لا يزال متعلّقًا بالحافّة بكل أصابعه. وفي كل يوم يمر، كانت أصابع مزيد ومزيد من أولئك الأشخاص اليائسين تعجز عن البقاء متمسّكة بالحافّة.

سمعنا في مجرى معركتنا مع المصارف قصصًا كثيرة جدًا تؤكد كلها على أن هذه القضايا ليست قضايا ثقافية أو أكاديمية: إنها أمور متّصلة بحياة الناس. وصفت امرأة حضرت واحدًا من لقاءاتنا مع مالكي البيوت، الذي ادّخرت المال من أجل شرائه في سنة 1997، وصفت بيتها بكل اعتزاز لأنه كان البيت الوحيد الذي اشترته في حياتها كلّها بعد أن كبرت. وبعد تأخّرها شهرًا واحدًا عن سداد أقساط القرض في أوائل سنة 2009، اتّصلت بالمصرف صاحب القرض طالبة النصيحة. أجابها ممثلو المصرف المقرِض بأنهم يستطيعون مساعدتها، لكنهم أمضوا شهورًا في مطالبتها بأن تقدم إليهم وثائق كثيرة وفي إرسال وثائق أخرى إليها طالبين منها التوقيع عليها من غير أي شرح أو تفسير، وكذلك أبقوها من غير أية معلومات على الرغم من مطالبتها بإجابات عن أسئلتها. وبعد ذلك، تم الحجز على بيتها من غير أن تدري شيئًا عما حدث.

كانت تحاول منع دموعها من الانهمار هي تخاطبني وتقول: «إنني

آسفة، أعرف أنه ليس أكثر من بيت». لكنها كانت تعرف، مثلما نعرف جميعًا، أنه لم يكن أبدًا «مجرد بيت».

أتتني فرصتي الأولى للانخراط شخصيًا في المحادثات الجارية عبر الولايات كلها من أجل هذه القضية في أوائل شهر آذار. كانت «الجمعية الوطنية للنواب العامّين» تعقد اجتماعها السنوي الذي يستمرّ عدة أيام في فندق فيرمونت في واشنطن العاصمة، طرت إلى ذلك الاجتماع ومعي أفراد فريقي. كان النواب العامون الخمسون كلهم مجتمعين هناك، جالسين بحسب التسلسل الأبجدي لأسماء الولايات. وكان مقعدي بين أركانساس وكولورادو. ومع الانتقال من الأحاديث الجارية في الشؤون العامة إلى التحقيق الجاري في الولايات كلّها، صار واضحًا لي فجأة أن ذلك التحقيق كان ناقصًا: لا تزال هناك أسئلة كثيرة من غير إجابات. إلا أنهم كانوا يتحدّثون عن تسوية. كان لديهم طرح جاهز مسبقًا، فتولّد لدي انطباع بأن الاتفاق قد أبرم من حيث الأساس. وما كان هناك شيء نفعله بعد ذلك غير تقاسم المبلغ بين الولايات - هذا ما كان يحدث بالضبط.

أذهلني هذا الاكتشاف. فعلى أي أساس تم تحديد المبلغ المطروح؟ وكيف توصّلوا إليه؟ كيف يمكننا أن نناقش أمر ترتيب تسوية في حين أننا لم ننه تحقيقنا بعد؟

لكن ما صدمني كثيرًا لم يكن اختيارهم ذلك المبلغ المالي بطريقة عشوائية بل حقيقة أنه مقابل التسوية سوف يتم منح المصارف حماية من أية مطالبات محتملة في المستقبل: إنه شيك على بياض يضمن لهم الحصانة من المحاسبة على أية جرائم ارتكبوها. كان معنى هذا أنه سيكون محظورًا علينا ملاحقتهم قضائيًا في المستقبل من أجل مسألة «التوقيع الروبوتي»؛ ولن يكون من حقنا الادعاء عليهم في أي أمر متّصل بالأوراق المالية المستندة إلى القروض العقارية، أي تلك السندات التي سببت الأزمة والانهيار.

جمعت أفراد فريقي خلال واحدة من تلك الاستراحات في الجلسة، لعلمي بأن مناقشة التسوية سوف تظلّ على جدول أعمال بعد ظهر ذلك اليوم.

قلت لهم: «لن أحضر ذلك الاجتماع. هذا الأمر مرتّب مسبقًا». كنت مدركة أنني إذا حضرت الاجتماع فسوف أرى الحديث يُستأنف من حيث توقف. لن يعودوا أدراجهم لمجرد تعبير نائب عام حديث العهد عن بعض المخاوف. وأما إذا فهموا أنني سأنسحب من المفاوضات إن وجدت نفسي مضطرّة إلى فعل ذلك، فقد يحرّك هذا شيئًا في عقولهم. كانت حالات الحجز على البيوت في كاليفورنيا أكثر منها في أي مكان آخر، مما يجعل ولايتي المكان الأكثر خطورة على المصارف من حيث احتمال تعرّضها للملاحقة القانونية. إذا لم تستطع المصارف أن تتوصّل إلى تسوية معي، فلن تتوصّل إلى تسوية مع أية ولاية أخرى. كانت هذه مزية مهمّة بالنسبة إليّ، لكن من المهم أيضًا أن أستطيع إقناع الآخرين بأنني مستعدة لاستخدامها.

إذا تغيّبت عن جلسة بعد ظهر ذلك اليوم، فسوف يكون مقعدي الفارغ معبّرًا أفضل تعبير عن الرسالة التي أريد توجيهها.

غادرت فندق فيرمونت مع أفراد فريقي وذهبنا بسيارة تاكسي متوجّهين إلى وزارة العدل. وفي الطريق، اتصلنا مع توم بيريلي لكي نعلمه بأننا قادمون. كان بيريلي في ذلك الوقت مساعد النائب العام في الولايات المتحدة. وكان عليه، من بين مهمات كثيرة أخرى، أن يشرف على التحقيق الجاري في الولايات كلّها، وأن يكون ممثلًا للحكومة الفيدرالية. قلت له إن من بين المدن العشر الأكثر تضرّرًا من أزمة الحجز على البيوت سبع مدن في ولاية كاليفورنيا، وإن من واجبي أن أسبر أغوار تلك المسألة. قلت إنني لا أستطيع التوقيع على أي شيء يمكن أن يمنعني من إجراء تحقيقاتي.

قال بيريلي إن تحقيقاتي لن تثمر ما آمل أن تثمره، وإن ملاحقة المصارف الكبيرة ليست مما تستطيعه أية ولاية بمفردها، حتى إن كانت أكبر ولاية في البلاد. أضاف قائلًا أيضًا إن ذلك النوع من التقاضي يمكن أن يستغرق سنوات طويلة. وعندما أحصل على ما تستحقه كاليفورنيا بعد مرور تلك السنوات كلّها، سيكون الناس الذين هم في حاجة حقيقية إلى العون قد فقدوا بيوتهم. هذا هو السبب الذي كان يحول دون إجراء تحقيق شامل: ما من وقت كافٍ لفعل ذلك.

وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، التقيت إليزابيث وارن التي كانت تعمل وقتها في وزارة الخزانة، وكانت تؤسّس ما سوف يصير «مكتب الحماية المالية للمستهلكين». طرحت عليها مخاوفي فكانت متعاطفة معي، مؤيدة لي. لكنها كانت مسؤولة حكومية فلم تستطع أن تقول لنا صراحة إن علينا أن نمضي في طريقنا؛ لكنني أحسست بأنها ستكون متفهّمة إذا بقيت مصرّة على موقفي.

طرنا في تلك الليلة عائدين إلى ولايتنا حيث انكببت على العمل. لقد قيل لي إن كاليفورنيا سوف تتلقّى (بحسب الوضع آنذاك) مبلغ تسوية يتراوح بين بليونين وأربعة بلايين دولار. رأى بعض المحامين في مكتبي أنه رقم كبير يجدر بنا أن نأخذه. لكني أجبتهم بالقول: كبير بالمقارنة مع ماذا؟ إذا كانت الخطط غير القانونية لدى المصارف قد سببت أضرارًا تتجاوز كثيرًا مبلغ بليوني دولار، أو أربعة بلايين دولار، فسوف يبدو هذان الرقمان الكبيران حقًا رقمين صغيرين بكل ما في الكلمة من معنى.

كان التحدي الأول ماثلًا في أن مكتبنا غير مجهّز للتعامل مع هذه المعضلة. وكانت تلك مشكلة في حاجة إلى اقتصاديين وإلى علماء في ميدان البيانات، لا إلى محامين. أدركت وجود تلك الثغرة في اللعبة فقرّرت التعاقد مع عدد من الخبراء لجعلهم يعملون على تحليل تلك الأرقام. أردت معرفة عدد أصحاب مالكي البيوت الذين «غرقوا تحت

الماء»، وذلك في كلّ مقاطعة من مقاطعات الولاية، حتى نتمكّن من توجيه المعونة إلى الأطراف الأكثر تضرّرًا. أردت أيضًا أن أفهم ما نتعامل معه من الناحية الإنسانية: ما عدد الناس الذين سوف يعينهم ذلك المال؟ وما عدد الذين سيبقون متروكين لكي يدافعوا عن أنفسهم بأنفسهم؟ وما عدد الأطفال المتضرّرين جراء أزمة الحجز على البيوت؟

أتت النتائج غير مقبولة، تمامًا مثلما خشيت. فبالمقارنة مع الأضرار الحاصلة، كان ما تعرضه المصارف على طاولة المفاوضات ليس أكثر من فتات لا يقارب أبدًا المبلغ الكافي للتعويض عن الأضرار التي سببتها.

قلت لأفراد فريقي: «يجب أن أكون مستعدة لكي أستطيع رفض التسوية. لا يمكن أبدًا أن أقبل هذا العرض». قلت لهم إن الوقت قد حان لكي نبدأ تحقيقاتنا المستقلّة: «انظروا... كأننا ضيوف إلى مائدة أشخاص آخرين، وليست لدينا سيارة خاصّة بنا. ينبغي أن تكون عندنا وسيلة نقل حتى نتمكّن من الانصراف عندما نقرر ذلك».

لقد وضعت خطة مع فريقي، حتى قبل أن أتولّى المنصب، لكي نبدأ السعي على نطاق الولاية كلّها من أجل التحقيق في ذلك الاحتيال. حان الآن وقت تنفيذ تلك الخطة. أعلنا في شهر أيار من تلك السنة عن إنشاء «القوة الضاربة في مكتب النائب العام للتحقيق في الاحتيال في القروض السكنية»: وحدة مؤلفة من ألمع المحامين في قضايا الاحتيال على المستهلكين واحتيال الشركات، ومحامين في ميدان القضايا الجزائية، فضلًا عن محقّقين محلّفين.

كانت تسوية «التوقيع الروبوتي» جزءًا مهمًا من هذا التحقيق. لكن نطاق عملنا كان أوسع من ذلك. أردت ملاحقة شركتي «فاني ماي» و«فريدي ماك» اللتين تملكان اثنين وستين بالمئة من القروض السكنية الجديدة في البلاد كلّها. أردت التحقيق في أمر السندات القائمة على القروض العقارية، تلك السندات التي أصدرتها شركة «جي بي مورغان

تشيز» وباعتها لصندوق تقاعد العاملين في الوظائف العامة في ولاية كاليفورنيا. أردت أيضًا ملاحقة الضواري الذين استغلوا تلك الجماعة السكانية المستضعفة ووعدوا بإنقاذ مالكي البيوت من الحجز مقابل مبالغ مالية، لكنهم سرقوا المال القليل الباقي لدى أولئك الناس.

أدّت حقيقة أننا نقوم بتحرياتنا الخاصة إلى زيادة صعوبة المفاوضات التي شملت الولايات كلها. ثار غضب المصارف لأنني أسبب لها المشكلات. وصارت التسوية الآن موضع شك. لكن هذا ما أردته. الآن، وبدلًا من اكتفائهم بأخذ العلم بموقفي ومخاوفي، صار النواب العامون في الولايات مضطرين إلى تقديم إجابات، وصارت المصارف مضطرة إلى ذلك أيضًا.

ركزنا خلال فصل الصيف على مسارين اثنين: التحريات والتحقيقات في المسار الأول، ومباحثات التسوية في المسار الثاني. كان معنى هذا أن يعمل أفراد فريقي طيلة النهار وطيلة الليل، وأن يسافروا متجهين إلى مناطق كثيرة في الولاية ثم يعودوا، وأن يسافروا إلى واشنطن أيضًا. لم تصل المفاوضات إلى أية نتيجة حتى ذلك الوقت لأن المصارف رفضت الاستجابة إلى مطالبنا. وفي الوقت نفسه، شهد معدل إلقاء الحجز على البيوت تصاعدًا واضحًا في كاليفورنيا.

انسحب نائب عام ولاية نيويورك من المفاوضات في شهر آب. وفي أعقاب ذلك، بدا أن أعين الجميع قد صارت موجّهة إليّ. هل سأنسحب من المفاوضات أيضًا؟

لم أكن مستعدّة بعد لفعل ذلك. أردت أن أستنفد كل احتمال معقول لأن تقبل المصارف الاستجابة إلى مطالبنا. كانت هناك إصلاحات مهمّة تمثّل جزءًا من عملية التفاوض؛ وقد أردت أن تصير تلك الإصلاحات موضع التطبيق. كانوا يطرحون علينا خيارًا زائفًا بين أمرين: الإصلاحات أو المال. لكنني أردت الأمرين معًا.

كنت مدركة أن للوقت قيمة كبرى. ففي حالة جريمة قتل، تكون الجثة باردة، ويكون اهتمامك منصبًّا على معاقبة الجاني وعلى محاولة التعويض لأنك لن تستطيع إحياء القتيل. وأما في هذه الحالة، فقد كان وقوع الضرر متواصلًا. ففي حين كانت المفاوضات جارية، كانت آلاف جديدة من مالكي البيوت تتلقّى إشعارات الحجز. كان هذا يحدث كل يوم؛ كان يحدث أمامنا. وكانت هناك مناطق ضخمة، مناطق بأسرها، يخسر الناس فيها مئات ألوف الدولارات. كنت أتابع الأرقام مع فريقي في كل أسبوع، وكنا نرى لوحة ناطقة باليأس والقنوط تبيّن عدد الأشخاص الذين سيفقدون بيوتهم بعد ثلاثين يومًا، أو ستين يومًا، أو تسعين يومًا.

أردت الإقدام على محاولة أخيرة للحصول على صفقة منصفة قبل أن أقرر ترك طاولة المفاوضات... محاولة للحصول على معونة حقيقية من أجل ولايتي.

بغية فعل ذلك، ظلّت المفاوضات اليومية مستمرّة بقيادة مايكل وفريق من قدامى العاملين في وزارة العدل في كاليفورنيا. عقد الاجتماع التالي في شهر أيلول، وطلب مني محامو المصارف الكبرى أن أحضره. كنت واثقة من أنهم يريدون حضوري حتى يتمكّنوا من «تقدير قوتي» عندما نكون جالسين إلى الطاولة: هذه التي تشغل منصب النائب العام، التي أتتنا فجأة!

لا بأس!... أحببت أن أذهب لتقدير قوتهم أيضًا!

وصلنا إلى مقر شركة «ديبيفويس آند بليمبتون»، شركة المحاماة في واشنطن التي كانت تستضيف ذلك الاجتماع. أخذونا إلى غرفة اجتماعات ضخمة كان فيها أكثر من عشرة أشخاص.

بعد تبادل تحيات مهذّبة، اتخذنا مجلسنا من حول طاولة اجتماعات طويلة مهيبة. جلست عند رأس الطاولة التي جلس إليها كبار استشاريي المصارف الكبرى مع فريق من أفضل محامي وول ستريت كان في عداده رجل يُعرف بأنه «طبيب الأزمات في وول ستريت».

كان الاجتماع متوتّرًا منذ لحظاته الأولى. افتتحت محامية «بنك أوف أميركا» الكلام ناظرة إلى الفريق المفاوض المرافق لي بأن راحت تشكو الألم الفظيع الذي كنا نسبّبه للمصارف. لست أقول هذا مازحة! قالت المحامية إن تلك العملية كانت مضنية، وإن المصرف مرّ بمعاناة هائلة، وإن الموظّفين فيه كانوا يعملون من أجل الاستجابة للتحريات والتحقيقات المختلفة وللتغييرات التنظيمية التي استجدّت بعد الانهيار. قالت لنا إنهم أُرهِقوا جميعًا. طلبت إجابات من ولاية كاليفورنيا. ما الذي يؤخّرنا عن قبول الصفقة المعروضة علينا؟

تدخّلت في الحديث على الفور. قلت لها: «أتريدين الحديث عن الألم؟ هل لديك أي فهم للألم الذي سببتموه؟». كنت أحسّ ذلك الألم في أحشائي. وقد جعلتني غاضبة غاية الغضب رؤية ذلك التهوين من شأن معاناة مالكي البيوت، أو التغاضي عنها. قلت لها: «إن في ولاية كاليفورنيا مليون طفل لن يستطيعوا الذهاب إلى مدارسهم بعد الآن لأن آباءهم وأمهاتهم فقدوا بيوتهم. إذا أردت الحديث عن الألم، فإن لديَّ أخبارًا أقولها لك».

كان ممثلو المصارف هادئين، لكنهم متحفّزون للدفاع عن موقفهم. ومن حيث الجوهر، قالوا إن اللوم واقع على مالكي البيوت لأنهم أخذوا قروضًا لا يستطيعون تحمّل سداد أقساطها. لكنني لم أكن لأقبل بأي شيء من هذا. كنت أفكّر دائمًا فيما تبدو عليه عملية شراء بيت في الحياة الحقيقية.

فبالنسبة إلى الأكثرية العظمى من الأسر، يكون شراء بيت أكبر صفقة مالية يدخلونها في حياتهم كلها. وتلك اللحظة واحدة من أكثر اللحظات أهمية في حياة الشخص الراشد لأنها شهادة على استحقاقه نتائج ما بذله من جهد في عمله. وأنت تضع ثقتك في الناس المشاركين في تلك العملية. عندما تخبرك موظفة المصرف بأنك مؤهل للحصول على قرض

تجد نفسك واثقًا من أنها درست المعلومات والأرقام التي قدّمتها لها ومن أنها لن تدعك تأخذ مبلغًا أكبر مما تستطيع التعامل معه. وعندما يجري قبول العرض، يكون الوسيط العقاري سعيدًا من أجلك، بل سعيدًا كأنه سوف ينتقل لكي يعيش معك في ذلك البيت الجديد. وعندما يحين وقت التوقيع على الوثائق كلّها، يكون ذلك أشبه باحتفال. بل قد تفتحون زجاجة شامبانيا أيضًا. يكون الوسيط العقاري حاضرًا؛ وتكون موظفة المصرف حاضرة أيضًا، ويبدو لك أنهما حريصان كل الحرص على مصلحتك. تجد نفسك واثقًا بهما عندما يضعان رزمة الأوراق أمامك فتوقّع، ثم توقّع، ثم توقّع حتى تنتهي تلك الأوراق.

نظرت من حولي إلى القاعة الغاصّة بالمحامين، وكنت واثقة من أن أيًا منهم لم يقرأ كل كلمة مكتوبة في وثائق الرهن العقاري قبل أن يشتري بيته الأول. بصراحة... أنا أيضًا لم أقرأ كل كلمة في تلك الوثائق عندما اشتريت شقتي!

كان واضحًا أن ممثلي المصارف يتحدّثون عن الرهون العقارية من غير أي إحساس بما تمثّله بالنسبة إلى الناس المعنيين، أو من غير أن يعرفوا من هم أولئك الناس. وأما في نظري، فقد بدا ذلك موحيًا بأن لديهم تصوّرات فظيعة عن قيم مالكي البيوت المكافحين، وعن شخصياتهم. لقد التقيت عددًا كبيرًا من أولئك الأشخاص. بالنسبة إليهم، كان شراء البيت أكبر كثيرًا من عملية استثمارية. كان ذلك إنجازًا؛ وكان نوعًا من تحقيق الذات. فكّرت في السيد شلتون الذي أراه دائمًا في فناء بيته الأمامي، يقلّم الورود في الصباح، ويتحرّك بينها دائمًا، أو يسقيها، أو يسمّدها. وفي لحظة من اللحظات، سألت واحدًا من أولئك المحامين، «ألم تصادف في حياتك شخصًا معتزًا بحديقة بيته؟».

استمر الكلام سجالًا. وبدا لي أن لديهم انطباعًا خاطئًا مفاده أنهم يستطيعون تخويفي بحيث أرضخ لما يريدون. لكنّي لم أكن لأتراجع

أو أنثني. اقتربت نهاية الاجتماع، فطرح كبير محامي مصرف «جي بي مورغان» اقتراحًا كان واضحًا لي أنه يراه خطة ذكية. قال لي إن أباه وأمه من كاليفورنيا، وأنهما صوتا لصالحي، وأنهما يحباننني. قال إنه يعرف أن في ولايتي ناخبين كثرًا يسعدهم حقًّا أن أقبل بالتسوية المطروحة. قال إن أولئك الناس سيكونون مسرورين منّي. كانت مناورة عظيمة!... وكان الرجل واثقًا من هذا!

نظرت في عينيه مباشرة، وقلت له: «هل أجد نفسي مضطرّة إلى تذكيرك بأن ما نقوم به جزء من عملية إنفاذ القانون؟». صمت من في الغرفة جميعًا، وبعد خمسة وأربعين دقيقة، كان الكلام قد طال أكثر مما ينبغي له أن يطول.

قلت لهم: «انظروا... عرضكم لا يكاد يقترب من الإقرار بالأضرار التي سببتموها. عليكم أن تعرفوا أنني أعني ما أقول. سوف أحقّق في كل شيء... في كل شيء».

التفت إليّ المحامي الذي يمثل «ويلز فارغو»، وقال لي: «لا بأس. إذا كنتِ قد اعتزمت مواصلة التحقيق، فلماذا نحاول الوصول إلى تسوية معكِ؟».

أجبته: «عليك أن تقرّر بنفسك الإجابة عن هذا السؤال».

وعند مغادرتي الاجتماع، كنت قد اتخذت قرارًا بالانسحاب من تلك المفاوضات كلها.

حرّرت خطابًا أعلن فيه عن قراري، لكنّي تريّثت في إعلانه إلى أن يأتي مساء يوم الجمعة، أي إلى أن تبدأ عطلة نهاية الأسبوع في الأسواق المالية. كنت مدركة أن كلماتي سوف تحرّك السوق؛ وما كان ذلك مرادي. فالأمر لا علاقة له باتخاذ موقف مُدوٍّ بارز، ولا بفضيحة، ولا بالتأثير على أسعار الأسهم: إنه مرتبط بمحاولة تحقيق العدالة من أجل ملايين الأشخاص الذين يحتاجون العون ويستحقونه.

كتبت: «ذهبت في الأسبوع الماضي إلى العاصمة واشنطن أملًا

في إحراز تقدّم في المباحثات. ولكن، كان واضحًا لي أن المطلوب من كاليفورنيا أن تقبل إعفاء المصارف من أية مسؤوليات أو مطالبات، وذلك على نطاق لا نستطيع قبوله... المطلوب من كاليفورنيا أن تصفح عن مسلك لم يتم تحرّيه والتحقيق فيه بالقدر الكافي. توصّلت بعد تفكير طويل إلى أن هذه ليست هي الصفقة المقبولة التي ينتظرها مالكو البيوت في ولايتي.

بدأت أتلقّى اتصالات هاتفية. اتصالات من أصدقاء يعبّرون فيها عن قلقهم من أنني أخلق لنفسي عدوًّا أقوى مني كثيرًا. اتصالات من استشاريين سياسيين تنبّهني إلى أن عليَّ الاستعداد جدّيًا لأن المصارف سوف تنفق عشرات ملايين الدولارات بهدف جعلي أخسر منصبي. أتاني أيضًا اتصال من حاكم كاليفورنيا. قال لي: «آمل أن تكوني مدركة ما تفعلين». وأتتني أيضًا اتصالات من موظفين في البيت الأبيض ومن مسؤولين كبار في الوزارات؛ وكانوا يطالبونني بالعودة إلى المفاوضات. كان الضغط شديدًا؛ وكان متواصلًا. كان ضغطًا آتيًا من كل حدب وصوب: من حلفاء قدامى، ومن خصوم قدامى، ومن كل من هم بين هذا وذاك.

إلا أنه كان هناك أيضًا ضغط من نوع آخر: رفع ملايين من مالكي البيوت أصواتهم، ومعهم ناشطون ومنظمات مناصِرَة بدأت تتحرّك استنادًا إلى الاستراتيجية التي اعتمدناها. كنا عارفين أننا لسنا وحدنا في تلك المعركة.

على أن تلك الفترة كانت صعبة بالفعل. كنت أدعو دعاء صغيرًا قبل أن أنام وأقول: «يا إلهي، ساعدني في فعل ما هو صائب». كنت أطلب العون في العثور على السبيل الصحيح، وفي امتلاك الشجاعة لكي لا أحيد عنه. وقبل ذلك كلّه، كنت أدعو أن تبقى الأسر المعتمدة عليَّ آمنة مطمئنة في بيوتها. لم يغب عن ذهني أبدًا حجم ما كنت أعمل من أجله.

وكثيرًا ما كنت أجد نفسي أفكّر في أمي وفيما يمكن أن تفعله لو كانت مكاني. أعرف أنها كانت ستقول لي أن أظلّ ثابتة على ما أنا مقتنعة به، وأن

أصغي إلى صوت ضميري. «إن كنتَ على المسار الصحيح، فسوف يقول لك ضميرك هذا، وسوف تعرف القرار الذي ينبغي عليك اتخاذه».

خلال تلك الأيام، صار جو بايدن، النائب العام في ولاية ديلاوير، واحدًا من أكثر الأصدقاء والزملاء قربًا إليَّ. كانت المصارف شديدة القرب من جو؛ كما أن أزمة الحجز على البيوت لم تضرب ديلاوير بالقوة التي ضربت بها ولايات أخرى. فمن بعض النواحي، كانت لديه أسباب وجيهة جدًا لأن يتجاهل ما يحدث وينأى بنفسه عنه. لكن طبيعة جو لم تكن كذلك. كان جو رجلًا شجاعًا وصاحب مبدأ.

لقد كان ثابتًا في اعتراضه على الصفقة منذ لحظة البداية. وكان أيضًا شديد القوة في مهاجمة النقاط التي أهاجمها: ما من مالٍ كافٍ؛ وما من تحقيقٍ في حجم عمليات الاحتيال. لقد كان جو يطالب بشهادات وبوثائق، مثلما كنت أطالب من جانبي. بل إنه أراد أيضًا أن يرى ما يثبت أن المصارف مالكة فعلًا لتلك القروض العقارية التي تحجز على البيوت بسببها. لم ينثن عن ذلك الموقف أبدًا. بل إنه أقدم أيضًا على مباشرة التحرّي والتحقيق من جانبه؛ وكان كل منا يشاطر الآخر المعلومات التي يكتشفها. كانت هناك فترات أتعرّض فيها لانتقادات شديدة، فأتحدث مع جو كل يوم، بل عدّة مرّات في اليوم الواحد بعض الأحيان. كان كل منا يحمي ظهر الآخر.

كان لديَّ أيضًا حلفاء آخرون رائعون في تلك المعركة: مارثا كوكلي التي كانت حينها في منصب نائب عام ولاية ماساتشوستس، صديقة ذكية شديدة الحرص على الدقة في عملها. وكذلك زميلتي الآن في مجلس الشيوخ كاثرين كورتيز ماسترو، نائب عام ولاية نيفادا في ذلك الوقت؛ لقد صارت حليفة ممتازة أيضًا. سبّبت تلك الأزمة أضرارًا فادحة في نيفادا، مثلما حدث في كاليفورنيا؛ فما كان من كاثرين -التي كانت تشغل ذلك المنصب منذ 2007- إلا أن شكلت لديها في سنة 2008 «القوة الضاربة للتحقيق في قضايا الاحتيال في الرهون العقارية». وكانت مصمّمة مثلي

على مقارعة المصارف، فضممنا قوانا معًا في شهر كانون الأول من سنة 2011 لكي نتحرّى ما حفلت به قضايا الحجز على البيوت من احتيال وتلاعب. ما كان لي أن أحظى بزملاء أفضل من أولئك أو أكثر منهم ثباتًا وتصميمًا.

في غمرة ما حفلت به تلك الفترة، كنت أسافر دائمًا في أنحاء البلاد مع أفراد فريقي. لن أنسى تلك المرّة التي طرنا فيها إلى العاصمة واشنطن مرتدين ملابس شتوية، ثم وجدنا أنفسنا مضطرين إلى الطيران مجدّدًا إلى فلوريدا. انتهى بنا الأمر، أنا وبرايان، إلى الاندفاع إلى متجر للملابس في جورج تاون لكي نعثر على ثياب أكثر تلاؤمًا مع الجو الحار هناك. كانت لحظة مرح مفاجئة عندما راح كل منا ينتقد الملابس التي اختارها الآخر من على رفوف ذلك المتجر.

لم يأت شهر كانون الثاني إلا وقد بلغ غضب المصارف أقصاه. دخل مايكل مكتبي وقال: «كنت أتحدث الآن مع كبير محامي مصرف 'جي بي مورغان'. قلت له رأينا في تلك الصفقة. وقلت له إننا لن نتزحزح عن موقفنا».

سألته: «وماذا قال؟».

«لم يتوقّف عن الصراخ. قال إن الأمر قد انتهى. وإننا تجاوزنا كل حدٍّ معقولٍ. كان حوارًا متوتّرًا حقًا... ثم أغلق الهاتف».

استدعيت أفراد فريقي إلى مكتبي وحاولنا التفكير في خطوتنا التالية... إن كانت هناك خطوة تالية نستطيع أن نقوم بها. هل أجهزنا على أي احتمال للتوصّل إلى صفقة معقولة؟ وهل لا تزال لدينا فرصة؟ أردت أن أكون واثقة. جلسنا صامتين حينًا من الزمن. كنا نقلّب الأمر على وجوهه... إلى أن لمعت فكرة في رأسي. صحت في سكرتيرتي الجالسة في الغرفة المجاورة (كانت تلك هي وسيلة التواصل نفسها التي اعتدنا استخدامها في صغرنا). قلت لها، «اطلبي جيمي دايمون على الهاتف». كان دايمون

-ولا يزال حتى كتابة هذه السطور- رئيس مجلس إدارة مصرف «جي بي مورغان تشيز» ومديره التنفيذي.

أصاب الذعر أفراد فريقي. قالوا لي: «لا تستطيعين الاتصال به. هذا غير جائز. إن لديه محاميًا يمثّله».

«لست أبالي. اتّصلي به».

كان إحساسي بأنني حبيسة قفص قد أرهقني... أرهقني التحدّث من خلال المحامين وغيرهم من الوسطاء، وحالة التعتيم التي لا نهاية لها. أردت أن أذهبت إلى «المنبع» مباشرة؛ وكنت مقتنعة بأن هذا ما يستدعيه الوضع الذي صرنا فيه الآن.

أطلت سكرتيرتي برأسها بعد عشر ثوانٍ وقالت لي: «السيد دايمون على الخط».

نزعت قرطي من أذني (عادة اكتسبتها خلال نشأتي في أوكلاند) ورفعت السماعة.

صاح بي فور سماعه صوتي: «أنت تحاولين سرقة حاملي الأسهم عندنا». لكنّني أجبته بالطريقة نفسها: «حاملو الأسهم لديكم؟ حاملو الأسهم لديكم؟ إن حاملي الأسهم لديّ هم مالكو البيوت في كاليفورنيا. تعال لكي تراهم بنفسك. تعال لكي تخبرهم عمن يتعرّض للسرقة». ظل الحديث عليذلك المستوى من التوتّر. كنا أشبه بكلبين يتعاركان. في وقت لاحق، تذكّر واحد من أفراد فريقي ما كان يفكّر فيه في تلك اللحظات، «إن هذه فكرة حسنة حقًّا، أو فكرة سيئة إلى حد كارثي». حدّثت دايمون عن أسلوب محاميه الذين يمثّلون موقفه. وأفهمته ما يجعل طرحهم غير مقبول من جانبي. بعد انخفاض حرارة الحديث، عرضت تفاصيل مطالبي بحيث يستطيع الرجل أن يفهم تمامًا ما أريده منه، لا من خلال «مصفاة» كبير المحامين لديه، بل مني مباشرة. وفي نهاية الحديث، قال لي إنه سيتحدّث مع مجلس الإدارة عنده لكي يروا ما يستطيعون فعله.

لن أعرف أبدًا ما جرى لديهم. لكني أعرف أن المصارف رضخت بعد أسبوعين من ذلك. فبعد كل ما حدث، وكل ما جرى من كلام، حصلنا على صفقة اشتملت على 18 بليون دولار بدلًا من العرض الأول الذي كان مطروحًا على الطاولة وكان ينص على مبلغ يتراوح من بليوني دولار إلى أربعة بلايين؛ ثم لم يلبث المبلغ أن ازداد إلى عشرين بليون دولار تُدفع لمالكي البيوت بمثابة تعويض لهم. كان ذلك انتصارًا هائلًا للناس الذين انتخبوني لتمثيلهم في كاليفورنيا.

كما اشتملت التسوية في جزء منها على قيام الحكومة الفيديرالية بتعيين مراقب يسهر على حسن تنفيذ المصارف بنود الاتفاق. إلا أن هذا لم يكن مرضيًا لي بالنظر إلى فداحة الأضرار التي أصابت كاليفورنيا. اعتزمت التعاقد مع مراقبٍ من عندنا بحيث تكون مفوّضة بمراقبة تطبيق الاتفاق في ولايتنا.

طُلب مني السفر إلى واشنطن لكي أكون مساهمة في الإعلان الكبير عن الاتفاق؛ وكان ذلك مؤتمرًا صحافيًا ضخمًا، فضلًا عن احتفال يجري في وزارة العدل وفي البيت الأبيض. لكني أردت أن أكون في موطني مع أفراد فريقي. كان ذلك انتصارًا أحب أن نعيشه معًا. كان علينا أيضًا أن نعدّ العدّة من أجل المعركة التالية.

***

ما كانت تلك التسوية إلا بداية! ففضلًا عن المال، قضى الاتفاق بأن تُجري المصارف عددًا من الإصلاحات من أجل مالكي البيوت حتى تصير مقاومة الحجز على بيوتهم أكثر سهولة. إلا أن التسوية نصّت على أن تبقى تلك التدابير قائمة ثلاث سنين فقط. إذا أردنا حماية مالكي البيوت في كاليفورنيا من أية إساءات في المستقبل، فسوف نكون في حاجة إلى تشريع يحوّل شروط التسوية إلى قواعد دائمة. أردت التوصّل إلى منع المصارف منعًا دائمًا من العودة إلى أساليبها السيئة التي افتضح أمرها. وأردت أيضًا

أن يتمتّع مالكو البيوت الأفراد بحق اللجوء إلى القضاء عندما تخرق مصارفهم تلك القواعد. جمعنا تلك الأفكار معًا بالتنسيق مع حلفائنا في الهيئة التشريعية وصنعنا منها ما دعوناه «وثيقة حقوق مالكي البيوت في كاليفورنيا».

إلا أن التوصل إلى أن تقر الهيئة التشريعية قانونًا متصلًا بالمصارف كان مشكلة كبيرة، لأن لتلك المصارف نفوذًا في ساكرامنتو. لقد حاول مشرّعو كاليفورنيا في السابق اعتماد قانون مماثل -حاولوا فعل ذلك في مناسبتين اثنتين على الأقل- لكن مقاومة المصارف استطاعت منعهم من ذلك. في هذه المرة، ينبغي خوض المعركة على امتداد ساحة الملعب كلّها.

كان استقبال مشروع القانون باردًا أول الأمر. قال لي الناس: «إنه ميت منذ ولادته». قالوا إن لوبي المصارف أقوى من أن نستطيع هزيمته. بدا لهم أن صواب ذلك التشريع المقترح يكاد يكون منعدم الصلة بالحسابات السياسية الواقعية.

التقيت بجون بيريز الذي كان آنذاك رئيسًا للهيئة التشريعية في الولاية، وذلك حتى نتوصّل معًا إلى استراتيجية تكفل تحويل مشروع القانون إلى تشريع نافذ. إن جون رجل استثنائي... داهية في السياسة وفي خطط العمل. كنا متّفقين اتفاقًا تامًّا على أهمية «وثيقة حقوق مالكي البيوت»، وكان مستعدًّا للعمل من أجل حشد كل ما يستطيع حشده من قوى لمواجهة نفوذ المصارف.

أتذكّر كيف دعاني بيريز في لحظة من لحظات ذلك المسعى إلى اجتماع لأعضاء الهيئة التشريعية من الحزب الديمقراطي يناقش السياسات المتبعة، وذلك في فندق «ميلاند ستانفورد مانشن» في ساكرامنتو. أشرف بيريز على ترتيبات جلوس الحاضرين فوضعني في مكان استراتيجي إلى طاولة واحدة مع اثنين من الحلفاء الأقوياء، بالإضافة إلى أعضاء من الهيئة التشريعية ممن كانوا في حاجة إلى شيء من الإقناع. أمضينا الشطر الأكبر

من وجبة العشاء في الحديث عن مشروع القانون. في ذلك الوقت، كنت أعرف عما فعلته المصارف أكثر مما كنت أتخيّل أن أستطيع معرفته في يوم من الأيام، وكذلك عن أساليبها في الاعتداء على مالكي البيوت. لقد كانت قدرتي على التكلّم باستفاضة مع الحاضرين أمرًا مفيدًا. فعندما انتهى العشاء، تكوّن لدي إحساس بأنني تمكّنت من تغيير رأي واحد أو اثنين ممن كانوا هناك. لم يقل أي من أعضاء الهيئة التشريعية صراحة إنه يتخذ صف المصارف. لكنهم كانوا يحاولون في كل حديث يجري العثور على ما يستطيعون العثور عليه من «أعذار فنّية» تبرر لهم عدم قدرتهم على مساندة مشروع القانون. *فقط، لو أنك فعلت هذا؛ فقط لو أنك فعلت ذاك؛ فقط، لو كانت تلك الفقرة الصغيرة موجودة...*

لن أنسى أبدًا قول واحد من أعضاء الهيئة التشريعية من الحزب الديمقراطي لي: «لا بأس، يا كامّالا، لا أفهم ما هو الأمر السيّئ جدًّا في الحجز على البيوت. هذا أمر جيّد من أجل اقتصادنا. وذلك لأن البيت الذي يحجزون عليه ويهجره سكانه يكون في حاجة إلى استخدام عمال لطلائه وترتيب حديقته». حقًّا! حقًّا! هل يؤيد ذلك الشخص أيضًا من يقدمون على إحراق البيوت لأن ذلك يحافظ على ازدهار أعمال شركات إطفاء الحرائق؟ كان مدهشًا لي، بل مدهشًا جدًا، كيف يستطيع الناس تبرير كونهم «في جيب المصارف».

في حين كان بيريز، رئيس الهيئة التشريعية، يمضي الوقت في التركيز على «اللعبة الداخلية»، كنت أخرج إلى الشوارع وأستخدم حقي في الكلام أينما شئت من أجل الدعوة إلى نظام أكثر عدالة وإنصافًا من أجل مالكي البيوت. وقد انضمت إليّ في هذا المسعى عدة جماعات كانت ناشطة من أجل حقوق مالكي البيوت، وكانت تقوم بحملة من أجل حشد الضغوط لإقرار مشروع القانون. وكان للمنظمات العمالية دور بالغ الأهمية في هذا المسعى. إن لدى هذه المنظمات قدرة مدهشة على تعبئة المناصرين. أدى

هذا كله إلى جعل أشخاص كثيرين جدًا يتّصلون بأعضاء الهيئة التشريعية فغصّت خطوط شبكة الهاتف بتلك الاتصالات.

إلا أن أهمية ما قامت به المنظّمات العمالية لم تكن مقتصرة على الجهد التنظيمي، بل تمثّلت في وجود نشاطها نفسه. إن في ساكرامنتو طريقة «كلبية» في التفكير: عندما يتم الحجز على بيت من البيوت، فمن المحتمل كثيرًا أن ترحل الأسرة التي كانت تعيش فيه إلى مكان خارج المقاطعة. هذا يعني أن تلك الأسرة لن تبقى ضمن عداد الناخبين هناك. من هنا، فإن غضبها ليس أكثر من مشكلة مؤقتة بالنسبة إليك. وأما المصارف، فإن لها حضورًا دائمًا في عاصمة الولاية. ومن الممكن أن تكون لغضبها نتائج وخيمة إذا كنت تريد إعادة انتخابك. وهنا، كان الأمر الذي جعلتْه مساهمة المنظمات العمالية واضحًا أيضًا هو وجودها الدائم في العاصمة، وكذلك حقيقة أنها سوف تستمرّ في القتال الشرس من أجل العمال... ليس لكي يحصلوا على أجور أفضل فحسب، بل لكي يلقوا معاملة كريمة في كل جانب من جوانب حياتهم بما في ذلك شراء بيت. لقد تضمّن هذا رسالة قوية مهمة: إن وقفت إلى جانب المصارف، فسوف تحاسبك المنظمات العمالية على ذلك.

ومع اقتراب موعد التصويت، بدأت التجوّل في قاعات مبنى الكابيتول وزيارة مكاتب أعضاء الهيئة التشريعية من غير مواعيد مسبقة. رفض رؤيتي أشخاص كثيرون. جعلت كبار العاملين في مكتبي يفعلون مثلما فعلت. يتذكّر برايان نيلسون الذي كان في منصب المساعد الخاص للنائب العام في كاليفورنيا أنني كنت أتّصل في مكتبه أحيانًا، فيجد نفسه واقعًا في مشكلة عندما يرد على الهاتف. كنت أسأله: «لماذا أنت جالس في مكتبك؟ لماذا لست متجولًا في قاعات الكابيتول؟ أعرف أن لديك عملًا مهمًا، لكن ما من شيء أكثر أهمية من هذا. عليك أن تذهب إليهم الآن! لا يجوز أن يتمكن أحد من تفادي التكلم معنا وجهًا لوجه.

لم نكن قد تمكنا من تأمين أكثرية الأصوات عندما طُرح مشروع القانون من أجل التصويت عليه. وكان عدد غير قليل من أعضاء الهيئة التشريعية يعتزمون الامتناع عن التصويت حتى لا يضطروا إلى اتخاذ موقف مع هذا الطرف أو ذاك. لكننا كنا في حاجة إلى واحد وأربعين صوتًا مؤيدًا لمشروع القانون. يعني هذا أن الامتناع عن التصويت كان معادلًا للتصويت بالرفض.

لكن رئيس الهيئة بيريز كانت لديه خطة من أجل مواجهة ذلك. سوف يُبقي التصويت مفتوحًا في حين نواصل من جانبنا الضغط على أعضاء الهيئة التشريعية لكي يقفوا إلى جانبنا. وإذا لم يكونوا راغبين في الإدلاء بأصواتهم -هذا ما أشار إليه بيريز- فسوف يظل التصويت مفتوحًا. وفي بداية مجريات التصويت، جعل بيريز واحدًا من حلفائنا يطرح فكرة إجراء «استطلاع برلماني».

سأله عضو الهيئة التشريعية: «ما أطول مدة ظلّ فيها التصويت مفتوحًا في السابق؟».

أجابه بيريز: «على حد علمي، لم يسبق أن ظلّ التصويت مفتوحًا أكثر من خمس وأربعين دقيقة؛ لكنك تعرف أنني أحب المنافسة كثيرًا. أعتزم إبقاءه مفتوحًا فترة أطول من ذلك، بل أطول كثيرًا من ذلك». في تلك اللحظة، أدرك الجميع أنه جاد فيما يقول فبدأت المصابيح الخضراء تضيء مع تواصل عملية الإدلاء بالأصوات.

كنت في مكتب داريل ستينبرغ، مدير الهيئة التشريعية في ذلك الوقت، الذي كان أيضًا قد لعب دورًا كبير الأهمية عندما جلس يراقب ما يجري في القاعة عبر دارة تلفزيونية مغلقة. كنت أرى على الشاشة أعضاء الهيئة التشريعية الذين لم يدخلوا القاعة بعد، أو الذين ظلّوا متلكئين في الصفوف الخلفية. كنت أبعث إلى الواحد منهم برسالة نصية أقول فيها: «رأيت أنك لم تصوّت بعد؛ اذهب وصوّت. حان وقت التصويت». كنا ننتقل من شخص إلى شخص، واحدًا فواحدًا، في حين كان جون يردّد العبارة نفسها

مرة بعد مرة: «هل أدلى من قرروا التصويت بأصواتهم؟ هل أدلى من قرروا التصويت بأصواتهم؟». كان يبدو أشبه بمنادٍ في مزاد علني.

أحسست بأن ذلك قد طال دهرًا. وأما في الواقع، فإنه لم يستغرق إلا نحو خمس دقائق قبل أن نحرز واحدًا وأربعين صوتًا. أغلق جون التصويت. وأعلنا فوزنا. ثم جرى إقرار القانون في مجلس الشيوخ في الولاية ووقّعه الحاكم فصار نافذًا. لقد فعلنا ما قيل لنا إن فعله مستحيل. أتذكّر كم كانت تلك اللحظة مُرضية، وكم كانت دليلًا واضحًا على أن أشياء باهرة يمكن أن تحدث في دهاليز السياسة، وعلى أن عملًا جيدًا يمكن إنجازه فيها.

في تلك الأثناء، كانت «قوة التحقيق في احتيال الرهونات العقارية» ماضية في عملها بكل عزم. ولسوف تحقّق تلك الوحدة في عدد من حالات الاحتيال الكبرى فتقدّمها إلى القضاء. صدر حكم على الرأس المدبر لواحدة من عمليات الاحتيال الكبرى بالحبس أربعة وعشرين عامًا في سجن الولاية. وبفضل الجهود التي بذلها ذلك الفريق المتميز بكل معنى الكلمة، تمكّنا من الحصول - فوق مبلغ 18 بليون دولار المتفق عليه أصلًا - على 300 مليون دولار من مصرف «جي بي مورغان» تعويضًا عن الخسائر التي تكبّدها نظام التقاعد في الولاية نتيجة استثماره في السندات المالية القائمة على الرهونات العقارية. حصلنا أيضًا على مبلغ 550 مليون دولار من مؤسسة «Suntrust Mortgage»، وعلى 200 مليون دولار من «Citygroup»، وعلى 500 مليون دولار من «Bank Of America». كانت تلك المبالغ كلّها مرتبطة بأزمة الرهونات العقارية.

لقد تحقّقت مكاسب مهمة؛ هذا مؤكد. لكن تلك لم تكن انتصارات من النوع الذي يسرّنا أن نحتفل به لأنه كان لا يزال هناك -غير الناس الذين ساعدتهم هذه النتائج- ملايين الأميركيين ممن يعانون في أنحاء البلاد. فبالرغم من بلايين الدولارات التي استعدناها، ظل أناس كثيرون يفقدون بيوتهم، وكان الضرر الهيكلي الذي أصاب الاقتصاد شديد العمق بحيث

ظلّت أعداد كبيرة من الناس (على الرغم من المساعدات التي استطعنا تأمينها) غير قادرة على دفع أقساط القروض العقارية إلى جانب مواصلة تأمين مستلزمات العيش. كانت فرص العمل قليلة؛ والأجور منخفضة أيضًا.

أصاب الدمار ما لا يحصى من الحسابات المصرفية لمواطنين أميركيين. وتبخرت أحلام الآباء والأمهات في تمويل دراسة أطفالهم. ووجدت الأسر نفسها في مواجهة مشقّات كثيرة أتت كلّها معًا - من البطالة إلى خسارة البيوت إلى الاضطرار فجأة إلى تغيير مدارس الأطفال. أشار تحليل نشرته صحيفة «ذا لانسيت» إلى أن «زيادة البطالة في الولايات المتحدة خلال الركود الاقتصادي ترافقت مع ارتفاع معدلات الانتحار بنسبة 3,8٪؛ فقد وقع 1330 حادث انتحار».

ومن نواحٍ كثيرة، لا يزال أثر ذلك الانهيار قائمًا في سنة 2018. ففي مدينة فريزنو، لا تزال الأكثرية الكبرى من المنازل مُقيّمة بأقل من القيمة التي كانت لها قبل أزمة الركود. وعلى المستوى الوطني. اختفى ما كانت الطبقة الوسطى تملكه اختفاء تامًا، ثم لم يُستعَد قسم كبير منه.

تقول الدراسات إن الأسر السوداء تحمّلت قدرًا غير متناسب من العبء الناتج عن الأزمة. ففي تقرير صادر عن «مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية» بتكليف من «الاتحاد الأميركي للحريات المدنية» جاء أنه على الرغم من تعرّض الأسر البيضاء والسوداء للخسائر على حد سواء خلال أزمة 2007 - 2009، فإن «خسائر الأسرة البيضاء العادية انخفضت إلى الصفر» في سنة 2011، «في حين فقدت الأسرة السوداء العادية 13 بالمئة إضافية مما كانت تملكه». ولسوف يكون متوسط قيمة ما تملكه أسرة سوداء عادية في سنة 2031 أقل بنحو 98 ألف دولار مما كان ممكنًا أن يكون لديها لولا ذلك الركود الكبير. يمكن القول بكلمات أخرى إن جيل الغد سوف يعاني نتيجة ما رأيناه في الماضي من جشع وحماقة. ليس

في مقدورنا أن نغير ما حدث، لكننا نستطيع العمل على ضمان عدم حدوثه مرة أخرى.

لم تتغير الثقافة السائدة في وول ستريت! لم يتغيّر شيء إلا عددٌ من الأنظمة. ولا تزال المصارف تخوض معركة واسعة النطاق من أجل إبطال إصلاحات وول ستريت التي جرت في عهد أوباما، أي تلك الإصلاحات التي عملت على إبقاء المصارف مسؤولة عن أفعالها. وحيثما فشلت في إبطال تلك الإصلاحات، فعلت المصارف كل ما تستطيع فعله لكي تلتفّ عليها. فبحسب تحليل ظهر في «ذا وول ستريت جورنال» استثمرت المصارف الكبرى بين سنتي 2010 و2017 مبلغ 345 بليون دولار في قروض غير مضمونة إذ راحت تنقل الأموال إلى مؤسسات مالية غير مصرفية، أو إلى ما يطلقون عليه «مصارف الظل».

أشارت صحيفة «ذا وول ستريت جورنال» إلى أن «المصارف تقول إن أسلوب الإقراض الجديد الذي يوجّه المال إلى مقرضين غير مصرفيين أسهل من إعطاء قروض مباشرة للمستهلكين الذين ليس لديهم سلوك ائتماني حسن وإلى الشركات ذات الأوضاع المالية المهتزة. إلا أن هذه العلاقات تعني أن المصارف لا تزال على صلة وثيقة بالقروض مرتفعة المخاطر التي تقول إنها أقلعت عنها في أعقاب الأزمة المالية».

عيّن الرئيس في سنة 2017 رجلًا لإدارة «مكتب الحماية المالية للمستهلكين» كان قد قال عن ذلك المكتب نفسه إنه «نكتة»... رجل انخرط بكل نشاط في تخريب المكتب من الداخل! وفي سنة 2018، ألغى الكونغرس عددًا من الحمايات الأساسية بدلًا من تشديد الأنظمة على وول ستريت، إذ أعفى المصارف ذات الحجم المتوسط من قيود الأنظمة التي كان مرادًا بها ضبط سلوكها. ليس هذا أمرًا غير مقبول فحسب، بل هو أمر فاضح!

لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله. فإذا كنا موافقين على أننا ضقنا

ذرعًا بإفلات المصارف من عواقب ذلك السلوك المتهوِّر، وإذا قبلنا بأنه لا يجوز ترك المصارف تجرّنا إلى هاوية ركود اقتصادي آخر، وإذا وافقنا على أن مالكي البيوت يستحقّون منا معاملة كريمة، ويستحقّون ألا ننظر إليهم على أنهم أرقام على جدول الحسابات من الممكن جمعها وبيعها، فإن هناك سبيلًا وحيدًا لإحراز التغيير الذي نريد: أصواتنا وتصويتنا في الانتخابات.

– 4 –

أجراس الزفاف

كلما سافرت إلى بلد جديد، أحاول زيارة أعلى محكمة في ذلك البلد. إن تلك المحاكم أشبه بنصب تذكارية مبنية لا لكي تكون مقرًا للمحكمة فحسب، بل لكي تعبّر عن أمر ما. ففي نيودلهي، على سبيل المثال، تم تصميم مبنى المحكمة الهندية العليا بحيث يرمز إلى كفتي العدالة المتوازنتين. وفي القدس، يجمع مبنى المحكمة الإسرائيلية العليا الرائع بين الخطوط المستقيمة -تمثل طبيعة القانون التي لا تتغير- وجدران منحنية من الحجر والزجاج تمثل الطبيعة «السائلة» للعدالة. إنها صروح معمارية ناطقة!

نستطيع قول الأمر نفسه عن مبنى المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأميركية، ذلك المبنى الذي أراه أجمل المباني على الإطلاق. إن أسلوبه المعماري مستمَد من أول أيام الديمقراطية، وكأنك واقف أمام «بانثيون» حديث: بناء ضخم جميل؛ وهو وقور ومتحفّظ في الوقت ذاته. عندما تصعد الدرجات متقدّمًا صوب الرواق الرائع المحاط بأعمدة كورنثية، تستطيع رؤية الطموحات المؤسِّسة لهذه الأمة ماثلة في عمارة المبنى. وترى هناك كلمات «عدالة متساوية في ظل القانون» منقوشة على الحجر. ذلك هو الوعد الذي أتى بي إلى مبنى المحكمة العليا في السادس والعشرين من شهر آذار في سنة 2013.

لم يكن المكان يبدو في أحسن حالاته عندما وصلت. كان محاطًا بالسقالات من أجل إصلاحات تأخّر البدء بها بعد سقوط كتلة كبيرة من الرخام على الأرض. لكنهم عملوا على تلطيف ذلك المشهد فوضعوا صورة شديدة الدقة، بالحجم الطبيعي، للواجهة الجاري إصلاحها. كانت الصورة مطبوعة على نسيج متين، معلّقة على امتداد المدخل. كانت صورة واقعية إلى حد بعيد مثلما تكون القمصان قصيرة الأكمام ذات الحجم

الضخم التي يطبعون عليها صور أجساد جميلة. على الرغم من هذا كله، كان جلال المبنى واضحًا لا تخطئه العين.

أرشدوني إلى مقعدي في قاعة المحكمة. ولما كان قضاة المحكمة العليا لا يسمحون بالتقاط الصور أو مقاطع الفيديو في الداخل، فقد كانت تلك القاعة مكانًا لم يره أكثر الأميركيين. لم أر ذلك المكان من قبل. نظرت من حولي بخشوع: الرخام الوردي المدهش، والستائر الحمراء القانية، والسقف المزخرف، ومنصّة القضاة المهيبة بمقاعدها التسعة الخالية. كنت أفكر بالتاريخ الذي سُمعت أصداؤه بين هذه الجدران. إلا أن المحكمة العليا مكان يكون فيه التاريخ نشطًا، حيًّا - خلافًا لما نراه في المتاحف أو لأماكن من قبيل غيتيزبرغ حيث نجد التاريخ محفوظًا من أجل الأجيال القادمة - فالتاريخ هنا مستمر في التشكل مع كل قرار تصدره المحكمة.

نهضنا واقفين بعد العاشرة صباحًا بقليل عندما دخل القضاة التسعة القاعة واتخذوا مقاعدهم.

قال كبير القضاة جون روبرتس: «نستمع هذا الصباح إلى مرافعات في القضية رقم 12 - 144، هولينغزورث ضد بيري».

كانت هذه دعوى قضائية ضد «المقترح 8» الذي كان «مبادرة اقتراع» في كاليفورنيا جرى إقرارها في سنة 2008 وقضت بحظر زواج شخصين من جنس واحد في الولاية. كانت دعوى قضائية قديمة العهد.

قد تكون لكاليفورنيا سمعة مفادها أنها معقل لليبيرالية؛ إلا أن ناخبي كاليفورنيا صوّتوا في سنة 2000 بالموافقة على تلك المبادرة -المقترح 22 (المعروف أيضًا باسم «مبادرة نايت»، وذلك وفقًا لاسم من طرحها، عضو مجلس الشيوخ في الولاية ويليام نايت)- وكانت تلك المبادرة تطلب من الولاية تعريف الزواج بأنه اتحاد بين شخصين من جنسين مختلفين. أمضينا عدة سنين في القتال ضد تلك المبادرة - في الشوارع، وفي صناديق

الاقتراع، وفي المحاكم. بل إن مينا نفسها، ابنة أختي التي كانت تلميذة مدرسة، ساهمت في ذلك أيضًا. أتذكّر عندما ذهبت ذات يوم لكي آخذها من المدرسة الثانوية فقالوا لي إنها في اجتماع للطلبة. دخلت غرفة الصف فرأيت مينا اليافعة واقفة في صدر القاعة تقول لزملائها وزميلاتها، «هذه ليست مبادرة نايت... إنها كابوس!»[1]. وخلال أسبوع عيد الفالنتاين في سنة 2004، قرر كيفن نيوسوم الذي كان عمدة سان فرانسيسكو آنذاك أن يسمح بمواصلة تزويج أشخاص من الجنس نفسه.

كنت في طريقي إلى المطار لكي أسافر بالطائرة إلى لوس أنجلوس، لكنني قرّرت أن أعرّج على دار المحكمة في سان فرانسيسكو قبل سفري. رأيت هناك جماعات من الأشخاص تقف في صفوف حول المبنى. كانوا ينتظرون دورهم لدخوله. كانوا يحصون الدقائق التي تفصلهم عن اعتراف الحكومة أخيرًا بحقهم في الزواج ممن يحبون. كان الترقب والفرح واضحين. وكان بعض أولئك الناس منتظرًا منذ عشرات السنين.

نزلت من السيارة وصعدت درجات المبنى حيث صادفت واحدة من مسؤولي المدينة. رأيت على وجهها ابتسامة عريضة. قالت لي: «كامالا، ادخلي وساعدينا. نحن في حاجة إلى مزيد من الناس لإتمام إجراءات الزواج». أسعدني أن تكون لي مساهمة في ذلك.

أديت القسَم سريعًا ومعي عدد غير قليل من كبار مسؤولي المدينة. وقفنا معًا في ممرات المحكمة الغاصّة بالناس من كل ناحية، ورحنا ننجز إجراءات التزويج. كان المبنى ضاجًّا بالحماسة عندما وقفنا نرحّب بجماعات الأزواج المتحابّين، زوجًا بعد زوج، لكي نعقد قرانهم هناك، في تلك اللحظة.

كان هذا أمرًا مختلفًا عن كل ما شاركت فيه من قبل؛ وكان شيئًا جميلًا.

---

(1) الجملة قائمة على التشابه اللفظي بين اسم صاحب المبادرة «knight» وكابوس «nightmare»

لكن تلك الزيجات أُبطلت كلّها بعد انقضاء وقت قصير. فالأزواج الذين كانوا في غاية السعادة والأمل لم يلبثوا أن تلقّوا رسائل تقول إن القانون لم يعد يعترف بوثائق زواجهم. كانت تلك نكسة مدمّرة لكل واحد من أولئك الناس. هبّت المحكمة العليا في كاليفورنيا إلى نجدتهم في شهر أيار من سنة 2008. قرّرت المحكمة أن حظر زواج أشخاص من جنس واحد مخالف للدستور؛ وهذا ما مهّد الطريق أمام الأزواج المثليين لكي ينالوا ما يحظى به غيرهم، لكي ينالوا ما هو حق لهم. حرر القاضي رونالد جورج (هو القاضي نفسه الذي أديت القسم أمامه عندما صرت نائب عام مدينة سان فرانسيسكو) ما استقر عليه رأي أكثرية القضاة. وعلى امتداد ستة أشهر بعد ذلك، تم عقد قران ثمانية عشر ألفًا من المثليين في كاليفورنيا.

إلا أن الناخبين في كاليفورنيا صوّتوا في شهر تشرين الثاني سنة 2008 (في الليلة نفسها التي انتخب فيها باراك أوباما رئيسًا) بالموافقة على «المقترح 8» الذي كان تعديلًا لدستور ولاية كاليفورنيا من شأنه تجريد الأزواج من جنس واحد من حقّهم في عقد القران. ولما كان ذلك تعديلًا على الدستور، فقد كان كل من الهيئة التشريعية في الولاية والنظام القضائي فيها غير قادرين على نقضه. ما عاد ممكنًا عقد أي قران جديد من هذا النوع. وصار الأزواج الذين جرى عقد قرانهم قبل ذلك في حالة من الانتظار المؤلم.

لم يبق غير طريق واضح واحد من أجل إحقاق العدالة: المحاكم الفيديرالية. قرّرت «المؤسسة الأميركية من أجل حقوق متساوية»، الذي كان تشاد غريفين على رأسها آنذاك، أن أفضل طريقة للرد هي إقامة دعوى قضائية ضد ولاية كاليفورنيا استنادًا إلى أن «المقترح 8» يخرق الحمايات التي يضمنها التعديل الرابع عشر للدستور الأميركي لكل مواطن: حماية متساوية ومعاملة واحدة في ظل القانون. كانت هذه حقوق مدنية وعدالة مدنية، فقرّر غريفين والفريق العامل معه السير بالدعوى وصولًا إلى

المحكمة الفيديرالية العليا. تعاقدت المنظمة مع محامين كانوا خصومًا في دعوى «جورج بوش ضد آل غور» (أي مع محامين من الحزبيْن)، ثم تقدّمت بدعوى قضائية باسم اثنين من الأزواج من جنس واحد -كريس بيري وساندي ستايل، وبول كاتامي وجيف زاريلو- كانت مهمتهما تمثيل ملايين الأشخاص الذين في مثل وضعهم أمام المحكمة، أي تمثيل الأشخاص الذين لا يريدون أكثر من الاعتراف لهم بحقهم البشري في عقد قرانهم ممن يحبون.

اقتضى وصول الدعوى إلى ميدان المعركة الأول تسعة أشهر كاملة: المحكمة الفيديرالية المحلّية. في قاعة المحكمة، يستمع قاضٍ إلى الشهود، وينظر في الأدلة المقدّمة، ويقرّر استنادًا إلى الحقائق المعروضة أمامه إن كان «المقترح 8» يخرق الحقوق المدنية لكريس وساندي وجيف وبول. وفي الرابع من شهر آب من سنة 2010، اتخذ القاضي فاون ووكر قرارًا لصالحهم قال إن «المقترح 8» غير دستوري بالفعل، وأكد على حق الأزواج من جنس واحد في عقد القران. كانت هذه أخبارًا رائعة كبيرة الأهمية. لكن القاضي قرّر، وفقًا لما هو معمول به عادة، التمهّل قبل إنفاذ الحكم، وذلك حتى يتمكّن الطرف الآخر من استئنافه أمام محكمة أعلى... يُعرف هذا المفهوم القانوني بـ«التريّث».

كنت في منتصف المعركة الانتخابية من أجل الفوز بمنصب النائب العام عندما صدر ذلك القرار القضائي، وسرعان ما صار قضية مركزية في حملتي. إن من حق النائب العام في كاليفورنيا أن يستأنف القرار. رفض جيري براون الذي كنت أخوض الانتخابات لكي أصير خلفًا له أن يدافع عن القرار أمام القضاء. وبدوري، أعلنت بوضوح أنني لا أعتزم إنفاق أي قرش من موارد مكتب النائب العام من أجل الدفاع عن «المقترح 8». وأما خصمي في الانتخابات، فقد اعتمد وجهة نظر أخرى، فكانت هذه نقطة اختلاف واضحة بيننا. كنت أرى أن الأمر غير متعلّق بالمبدأ فقط، بل هو

على صلة وثيقة بنتائجه العملية. إذا رفضت ولاية كاليفورنيا استئناف القرار أمام محكمة أعلى، فسوف يصير قاضي المحكمة الدنيا قادرًا على إنهاء «حالة التريث» وسوف تستطيع الولاية بدء إصدار صكوك عقد القران على الفور. وأما إذا استأنفت كاليفورنيا قرار القاضي، فسوف يطول الأمر عدة سنوات قبل أن يصير إبرام صكوك الزواج وعقد القران أمرًا ممكنًا.

وعندما فزت في الانتخابات، كان من المنتظر أن يعني رفضي استئناف القرار نهاية القصة كلّها. إلا أن مناصري «المقترح 8» ما كانوا مستعدّين للقبول بالهزيمة وصرف النظر عن الأمر. ففي تحرك غير معتاد، تجمّعوا معًا حتى يستأنفوا القرار بأنفسهم. من وجهة نظري، أرى أنه لم يكن لديهم أساس قانوني يسمح لهم بفعل ذلك. لا يمنحك حقك في الكلام بحرّية أي حقٍّ في التدخّل في مجريات القضاء. ولا يمكنك أن تكون طرفًا في دعوى قضائية لمجرّد أن لديك مشاعر قوية إزاء أمر من الأمور. حتى تقيم دعوى في المحكمة، لا بد لك من أساس لذلك؛ وهذا يعني (من جملة أمور أخرى) أن تكون قد عانيت، أو يمكن أن تعاني، ضررًا فعليًا. (بكلمات أكثر بساطة، أرى الأمر مثلما يمكن أن يعبر عنه زوجي الذي نشأ في نيوجيرسي: ينبغي أن تكون قادرًا على تقديم إجابة ملموسة واضحة عن هذا السؤال: ما علاقة هذا بك؟).

كان لدى كريس بيري أساس يسمح لها بمقاضاة الولاية عندما جرى إقرار «المقترح 8» لأنه سبّب لها ضررًا: لقد جرّدها من أحد حقوقها المدنية. إن لدينا قانونًا يعامل مجموعة من الأميركيين -مجموعة المثليين معاملة مختلفة عن بقية المواطنين؛ وهذا غير منصف من حيث الأساس. وأما عندما جرى إبطال «المقترح 8» في المحكمة الفيديرالية المحلية، فقد أسبغ قرار المحكمة الحماية على تلك المجموعة من الناس من غير أن ينتقص شيئًا من حقوق غيرهم. إن المبدأ الدستوري واضح تمامًا. فأولئك الناس الراغبون في إنكار حق الأزواج متماثلي الجنس في الاستفادة من

الحماية المتساوية والمعاملة المتساوية في ظل دستور الولايات المتحدة الأميركية، لا يستطيعون فعل ذلك لمجرد أن تلك الفكرة لا تعجبهم. سيظلّ لديهم دائمًا حقّهم في التعبير عن آرائهم؛ لكنهم لا يستطيعون أن ينكروا على أميركيين آخرين أي حق من حقوقهم الأساسية.

إلا أن استئناف القرار ظلّ جاريًا في طريقه. وظلّ قرار المحكمة في حالة «التريث». وسوف يستغرق الأمر أكثر من سنة كاملة قبل أن تصدر محكمة الاستئناف التاسعة قرارها. كان كل يوم من التأخير يمثل إنكارًا للعدالة، بل أكثر من ذلك كثيرًا. كان كل يوم من التأخير يعني يومًا لا يستطيع فيه زوج من الأشخاص أن يعيش ذلك الالتزام المتبادل بين طرفيه. وكان كل يوم من التأخير يعني يومًا تموت فيه جدةٌ من غير أن تحضر حفل الزفاف الذي كانت تحب أن تشهده. وكان كل يوم من التأخير يعني يومًا يطرح فيه طفل هذا التساؤل: «لماذا لا يستطيع أهلي إجراء عقد القران؟».

يستحق قرار المحكمة التاسعة قدرًا كبيرًا من الإشادة به. أكدت هيئة المحكمة المؤلّفة من ثلاثة قضاة على صحة قرار المحكمة الأدنى القائل بأن «المقترح 8» يجرّد الأزواج من الجنس نفسه من حقوقهم المدنية في كاليفورنيا. لكن المحكمة لم تنظر في مسألة حق أنصار «المقترح 8» في استئناف القرار. بدلًا من ذلك، أعلنت المحكمة في قرارها عن فترة «تريّث» أخرى وسمحت لهم باستئناف القرار من جديد - أمام المحكمة العليا هذه المرة.

بينما كنت جالسة أستمع إلى المرافعات الشفهية، تطرق قضاة المحكمة العليا إلى مسألة الأساس الذي استند إليه خصومنا. تساءل القاضي ستيفن بريير عما إذا كان أنصار «المقترح 8» ليسوا «أكثر من مجموعة من خمسة أشخاص لديهم مشاعر قوية إزاء هذا الأمر». وأرادت القاضية سونيا ستومايور معرفة كيف سبّب قرار المحكمة الدنيا ضررًا لأولئك الناس «بمعزل عن حق كل دافع ضرائب آخر في التوصل إلى إنفاذ القانون». لكن

المرافعات انتهت ولم تكن هناك طريقة لمعرفة ما سيكونه قرار المحكمة.

خرجت من المحكمة العليا فرأيت مئات الأشخاص مجتمعين هناك يلوّحون بأعلام ملوَّنة بألوان قوس قزح، ويحملون اللافتات، وينتظرون قرار المحكمة بصبرٍ نافدٍ. جعلني هذا أبتسم. إنهم السبب الذي جعلني أصير محامية. فالمحكمة -كما أرى- هي المكان الذي تستطيع فيه تحويل حماستك إلى فعل وتحويل السابقة إلى قانون.

نظرت إلى وجوههم وتخيّلت كل من وقفوا في المكان نفسه لأسباب مماثلة: آباء وأمهات من السود مع أطفالهم يصارعون الفصل العنصري في المدارس؛ ونساء وفتيّات يسرن ويصحن حاملات لافتات تقول: «فليكن الإجهاض قانونيًا»؛ وناشطو حقوق مدنية يتظاهرون ضد ضريبة الاقتراع، وضد اختبارات إجادة القراءة والكتابة، وضد القوانين التي تحظّر الزواج بين الأعراق المختلفة.

قد يبدو أن ما من شيء يجمع بين أولئك الناس في حياتهم اليومية. وأما على درجات مبنى المحكمة هنا، فهم يتشاركون أمرًا عميقًا: على نحو أو آخر: لقد واجهوا جميعًا معاملة «متناقضة تناقضًا مباشرًا مع مبدأ المساواة»، وذلك مثلما عبَّر كبير القضاة إيرل وارن ذات مرة. وبطريقة أو بأخرى، كانوا جميعًا مؤمنين بأن الدستور يستطيع إيفاءهم حقوقهم. إن لديهم توقيرًا كبيرًا لتلك الوثيقة «لا لأنها قديمة، بل لأنها جديدة دائمًا؛ لا من خلال إجلال ماضيها وحده، بل من خلال إيمان البشر الأحياء الذين يحافظون على شبابها الآن وفي سنين آتية»، بحسب تعبير فرانكلين روزفلت. لهذا تظاهروا، ولهذا قاتلوا، ولهذا انتظروا.

كنت إعرف أن ما من شيء مضمون. لقد اتخذت المحكمة العليا قرارات فظيعة في الماضي. ففي سنة 1889، أيدت المحكمة قانونًا -لا يزال قائمًا حتى الآن- يمنع الصينيين خاصة من الهجرة إلى أميركا. وفي سنة 1896، رأت المحكمة نفسها أن الفصل العنصري غير مخالف

للدستور. وفي سنة 1944، رأت المحكمة أن ما من شيء غير دستوري في احتجاز الأميركيين من أصول يابانية. وفي سنة 1986، ذهبت المحكمة إلى جواز تجريم العلاقات الجنسية المثلية. وفي سنة 2010، افتتحت المحكمة حقبة من «المال المظلم»[1] في السياسة عندما اتخذت قرارها في قضية «سيتيزن يونايتد». وفي اليوم السابق، استمعنا لقرار المحكمة في قضيتنا عندما أبطل قضاة المحكمة العليا المحافظون -بل رموا في القمامة- جزءًا بالغ الأهمية من «قانون حقوق التصويت». لا شيء مضمونًا!

إلا أن يوم السادس والعشرين من حزيران في سنة 2013 أتى حاملًا لنا معه أخبارًا رائعة. وافقت المحكمة العليا على أنه ما من أساس قانوني لاستئناف قرار المحكمة الخاص بـ«المقترح 8»، فطوت القضية بعد أن صوت خمسة من أعضائها مقابل أربعة. كان معنى هذا أن قرار المحكمة الدنيا سيصبح نافذ المفعول. وكان معنى هذا أن المساواة في حق الزواج صارت قانونًا في كاليفورنيا... آخر الأمر.

كنت في مكتبي في لوس أنجلوس عندما أتى النبأ. سادت مكتبي حالة احتفالية تلقائية وتردّدت أصداء التصفيق والتهليل في الممرّات. بعد سنوات كثيرة من الصراع والنكسات المتكرّرة، تمكّن الحبّ أخيرًا من هزيمة العقبات كلها.

جمعت أعضاء فريقي لمناقشة خطة عملنا. أردت أن تبدأ مراسم عقد القران في الحال. لكن ذلك ما كان ممكنًا حدوثه قبل أن ترفع محكمة الاستئناف المحلية التاسعة قرار «التريث». وقد قالت محكمة الاستئناف إن هذا يستغرق عدة أسابيع. لكني لم أجد الأمر مقبولًا.

أثناء توجهي إلى مؤتمر صحافي لمناقشة الانتصار، حذرني أفراد فريقي من الاعتراض الزمني الذي حدّدته المحكمة. كان في هذه الأمور نوع من

---

(1) المقصود بالمال المظلم هو حق المنظمات غير الهادفة إلى الربح في جمع الأموال من أجل تمويل الحملات الانتخابية من غير سؤالها عن مصدر تلك الأموال.

«تقاليد اللياقة» التي يمكن لتدخّلي العلني أن يبدو كأنه إساءة إليها. لكن الوقت لم يكن وقت «لياقة». إن لدينا مواطنين أميركيين ينتظرون منذ زمن طويل جدًا. وهذا ما جعلني أنحني فوق المايكروفون وأناشد المحكمة التاسعة أن تنهي حالة «التريث» في أسرع وقت ممكن.

كنت في مكتبي في سان فرانسيسكو بعد يومين من ذلك، جالسة مع أفراد فريقي في اجتماع لوضع الاستراتيجية، عقدناه بعد ظهر يوم الجمعة، لكي نناقش فيه مسألة المنظمات الإجرامية الدولية التي تمتد نشاطاتها من تهريب المخدرات إلى الإتجار بالبشر وبالأسلحة. كنا غارقين في مناقشات عميقة تناولت تحقيقًا تم فتحه في الآونة الأخيرة عندما أتت مساعدتي كورتني برايت وناولتني ورقة مكتوبًا فيها «لقد اتخذت المحكمة التاسعة قرارها». قرأت الورقة على أفراد الفريق ففقدنا كل قدرة على التركيز على العمل الذي بين أيدينا. كانت رغبتنا كبيرة في معرفة إجابة المحكمة.

عادت كورتني بعد وقت قصير من ذلك تحمل خبرًا سارًا. لقد أنهت المحكمة التاسعة حالة «التريث» وصارت الولاية قادرة على إصدار وثائق الزواج في الحال. كنا في غاية السرور.

رُن جرس هاتفي، وكان المتكلم تشاد غريفين. كان معه كل من كريس بيري وساندي ستاير.

قالت تشاد: «كامّالا، نحن آتيان إلى سان فرانسيسكو. سوف يأتي كريس وساندي لكي يكونا أول من يجري عقد قرانهما. ونتمنّى أن تكوني موجودة لكي تُجري مراسم عقد القران بنفسك».

قلت لتشاد: «بالطبع! أحبّ أن أفعل هذا! ما من شيء يجعلني أكثر سرورًا».

في الأحوال العادية، يكون عليَّ أن أنتقل بالسيارة الرسمية؛ لكني أصررت في هذه المرة على الذهاب سيرًا على الأقدام. تذكّرت خلال سيري مع فريقي في اتجاه مقر حكومة المدينة تلك الصورة الشهيرة

لثورغود مارشال سائرًا بعزم مع أوثيرين لوسي التي كانوا قد رفضوا قبولها في جامعة ألاباما، وكان ذلك واحدًا من الاختبارات الأولى للدمج العنصري. صحيح أننا كنا وحدنا في الشارع آنذاك، لكنّي شعرت بأننا جزء من مسيرة... مسيرة ممتدة عبر أجيال كثيرة. كنا سائرين على خطوات عمالقة؛ وكنا نوسّع الدرب التي اختطوها.

وصلنا، فشققت طريقي إلى غرفة الكاتب حيث وجدت جمعًا من الناس محتشدًا في الممر. وصل كريس وساندي بعد ذلك بوقت قصير، كانا مبتسمين، مستعدّين لبدء الإجراءات.

عانقتهما قائلة: «أهنئكما». لقد عاشا معاناة كبيرة استمرت زمنًا طويلًا جدًا. كنا نضحك ونتحدّث عندما أتى مراسل صحافي معه مصوّر وطرح عليَّ سؤالًا. لقد سمع أن من الممكن أن يكون هناك استئناف للقرار، وأراد أن يعرف رأيي في ذلك.

نظرت إليه وابتسمت. قلت له: «أجراس الزفاف موشكة على الرنين».

كان النبأ ينتشر أثناء ذلك، وبدأ الناس يأتون بالمئات إلى مقر حكومة المدينة. أتى بعضهم لكي يحتفل. وأتى بعضهم لكي يعقد قرانه. وأتى بعض آخر لكي يكون شاهدًا على ما يحدث. كان غناء فرقة «المثليين» مسموعًا، وكانت الأصوات محلّقة في تلك القاعة الدائرية. ودخولنا معًا إلى ذلك المكان المغلق، كنا جميعًا نحسّ بفرحة خالصة... كانت مشاعر سحرية.

كنا نستعد من أجل بدء المراسم عندما جذبني أحدهم جانبًا وقال لي إن كاتب المحكمة في لوس أنجلوس يرفض إصدار تصاريح عقد القران قبل أن يأتيه إشعار من الحكومة. كان واضحًا أنه في حاجة إلى تلقّي تعليمات. لكن هذا كان أمرًا بسيطًا لا تتجاوز مشقته أن أتناول سماعة الهاتف.

قلت له: «أنا كامّالا هاريس. عليك أن تبدأ إجراءات عقد القران في الحال».

بدا الارتياح واضحًا في صوته عندما أجابني: «حسنًا، سوف أعتبر هذا إشعارًا رسميًا، وسوف أبدأ إصدار التصاريح الآن».

شكرته، ثم أضفت: «استمتع بالأمر. سوف يكون ممتعًا حقًّا».

وبعد وقت قصير من ذلك، اتخذت مكاني على الشرفة حيث وقفت أنظر إلى كريس وساندي ومن خلفهما أصدقاؤهما وأحبابهما يسيرون جميعًا مرتقين درجات القاعة. كانا زوجًا أنيقًا، يرتديان بدلتان بألوان متناسقة بيج وأبيض. باقة ورود بيضاء في يد ساندي. قبل يومين من ذلك، صار الاثنان رمزين حيين للعدالة. وأما الآن، عندما سارا الخطوات الأخيرة متقدّمين صوبي - في ذلك المبنى نفسه الذي عاش هارفي ميلك ومات فيه مدافعًا عن كرامة الناس جميعًا - صرت قادرة على الإحساس بأن هناك تاريخًا يجري صنعه في تلك اللحظات.

«لسنا اليوم شهودًا على اتحاد كريس وساندي فقط، بل على تحقيق حلمهما أخيرًا... حلم الزواج... فمن خلال مساهمتهما في الدعوى القضائية ضد المقترح 8، كانا يمثّلان آلاف الأزواج من أمثالهما في هذا الصراع من أجل الحق المتساوي في الزواج. لقد مرا بنجاحات وإخفاقات كثيرة، وواجها صعوبات، وحقّقا انتصارات، ثم خرجا آخر الأمر ظافرَين».

تبادل كريس وساندي عهود الزواج، ثم ناولهما ابنهما إيليوت الخاتمين. وأما أنا فقد حظيت بامتياز القول لهما، «بفعل الصلاحيات والسلطات التي خولتني إياها ولاية كاليفورنيا، أعلنكما الآن زوجين طيلة العمر».

أبرمتْ مئات عقود الزواج في ذلك اليوم، في أنحاء الولاية كلها، وكان كل منها تعبيرًا عن الحب والعدالة والأمل. أنير مقر الحكومة في سان فرانسيسكو بألوان قوس قزح... وكانت تلك إضافة جميلة إلى الشعار الجميل «I Do».

حظيت بوقت للتفكير في مجريات ذلك اليوم بعد أن عدت إلى البيت. عادت بي أفكاري إلى رجل تمنيت لو كان حاضرًا لرؤية ما عشناه. لقد

كان جيم ريفالدو واحدًا من استراتيجيي السياسة في سان فرانسيسكو، وكان من مؤسسي «ذا ناشيونال لامبون»، وعضوًا بارزًا في جماعة المثليين التي كان لها دور مهم في انتخاب هارفي ميلك إلى «مجلس مشرفي سان فرانسيسكو» في سنة 1977. كان شخصية لامعة حقًا؛ وعندما خضت أول انتخابات من أجل منصب النائب العام، كان جيم واحدًا من أهم الاستشاريين من حولي. كنت أحبّه؛ وكانت أسرتي تحبّه، أمي خاصة. كنا نراه كثيرًا خلال السنوات التي أعقبت انتخابي أول مرة، فضلًا عن أنه أمضى عطلة عيد الشكر معنا في السنة التي سبقت وفاته، أي في سنة 2007. اعتنت أمي به عندما كان مريضًا في الفراش، وحاولت أن تكون أيامه الأخيرة مريحة.

تمنيت أن أكلمه. وتمنيت أن أشاركه تلك اللحظات. لكني كنت عارفة، حتى في غيابه، ما كان سيقوله: *لم ننته من الأمر بعد!*

سوف تمر سنتان بعد ذلك قبل أن تقرّ المحكمة العليا بمبدأ المساواة في الزواج في الولايات الخمسين كلّها. وحتى يومنا هذا، لا يزال القانون الفيديرالي ينص على أن من حق صاحب العمل أن يطرد العامل إذا أعلن نفسه واحدًا من المثليين. ولا تزال حقيقة قائمة في المقرّات الحكومية على امتداد البلاد هي أن حقوق المتحوّلين جنسيًا تتعرّض للانتهاك. لا يزال الأمر، إلى حد كبير، معركة من أجل الحقوق المدنية.

كان ما جرى في شأن «المقترح 8» خطوة مهمة من رحلة أكثر طولًا، من رحلة بدأت قبل أن تصير أميركا أمة قائمة بذاتها، وسوف تستمر عشرات السنين في المستقبل. إنها قصة قتال الناس دفاعًا عن بشريتهم - قتالهم دفاعًا عن فكرة بسيطة مفادها أنه ينبغي لنا جميعًا أن نكون متساوين، وأن نكون أحرارًا. إنها قصة الناس الذين يقاتلون من أجل الوعد المقدَّم إلى الأجيال الآتية كلّها من خلال التوقيع على وثيقة الاستقلال الأميركية: «ما من حكومة يحقّ لها أن تحرمنا من حياتنا أو من حريتنا أو من حقنا في السعي

البسيط إلى السعادة». وسوف يكون الشيء الأكثر أهمية في السنين القادمة أن يرى كل منا نفسه في نضالات الآخرين. فسواء أكنا مقاتلين من أجل حقوق المثليين والمتحوّلين جنسيًا، أو من أجل إنهاء التحيز العنصري، أو من ضد التمييز في مجال الإسكان، أو من أجل مواجهة قوانين الهجرة الخبيثة، ومهما تكن هوياتنا أو أشكالنا، ومهما يبدو في الظاهر أن ما يجمع بيننا قليل، فإن الحقيقة تظل أننا كلنا سواء في المعركة من أجل الحقوق المدنية والعدالة الاقتصادية. وكما قال بايارد روسكين العظيم، الذي كان منظِّم «المسيرة إلى واشنطن» في سنة 1963: «نحن كلنا واحد؛ وإذا كنا لا نعرف هذا، فسوف نتعلّمه بأصعب الطرق».

***

لم تمض أكثر من شهور قليلة على عقد قران كريس وساندي حتى كنت في طريقي إلى المشاركة في مناسبة تقيمها منظمة غير هادفة للربح اسمها «منحة كاليفورنيا». كان مدير تلك المنظمة صديقي روبرت ك. روس صاحب المبادرات الإنسانية في الميدان الصحي. يقع مقر «منحة كاليفورنيا» في مكان جميل حديث؛ وخلال عملي نائبًا عامًا في الولاية، كثيرًا ما كنت أقيم مناسبات ولقاءات كبيرة في ذلك المبنى. وأما في هذا اليوم تحديدًا، فقد كان موضوع المناقشة أمرًا قد لا يتوقّع كثيرون من الناس رؤيته ضمن جدول أعمال النائب العام. لقد كنت هناك من أجل الحديث عن مشكلة «التغيب عن المدارس الابتدائية»، ومن أجل إطلاق النقاش بحثًا عن حلول لهذه المشكلة.

عند بداية عملي نائبًا عامًا، قلت للفريق التنفيذي العامل معي إنني أود جعل مشكلة التغيب عن المدارس الابتدائية في مقدمة أولويات عمل مكتبي. لا بد أن من لا يعرفونني جيدًا قد ظنوني مازحة. فلماذا يرغب أعلى مسؤول عن إنفاذ القانون في الولاية أن يركّز الجهد على ما إذا كان أطفال في السابعة من العمر يذهبون إلى المدرسة أو لا يذهبون. وأما من كانوا

يعملون معي منذ فترة، فقد أدركوا أن كلامي ليس عن عبث أبدًا. والواقع أن إرساء خطة على مستوى الولاية لمعالجة التغيب عن المدارس كان جزءًا من السبب الذي جعلني أخوض الانتخابات من أجل ذلك المنصب. خلال عملي نائبًا عامًا، كان قسم كبير من العمل الذي قمت به في ميدان درء الجريمة متركّزًا على مبادرات متعلّقة بمراحل لاحقة من حياة الناس. فعلى سبيل المثال، كان هدف برنامج «العودة إلى الطريق القويم» متركّزًا على تجنيب البالغين الشباب قضاء زمن في السجن، وعلى تجنيبهم العواقب المترتّبة على إدانتهم بجرائم. لكني كنت مهتمة على نحو مماثل بمحاولة التدخل في وقت أبكر من ذلك، أي باتخاذ ما نستطيع اتخاذه من تدابير -من حيث نحن مجتمع محلي، ومن حيث نحن بلد كامل- بغية المحافظة على سلامة الأطفال وإبقائهم على الطريق الصحيح منذ البداية. أردت أن أتوصّل إلى تحديد اللحظات الحاسمة في حياة الطفل لكي يستطيع مكتبي أن يغيّر ما هو قائم.

وفي سياق تلك العملية بدأتُ الوصل بين مجموعة من النقاط التي أشارت إليها الدراسات. كانت أول نقطة من تلك النقاط أهمية قدرة الطفل على القراءة في الصف الثالث. تقول الدراسات إن نهاية الصف الثالث معلِمٌ بالغ الأهمية في مسار التلميذ. فحتى تلك النقطة، ينحصر تركيز المنهاج الدراسي في تعليم التلاميذ كيف يقرأون. ثم تأتي نقلة في الصف الرابع فيتحوّل التلاميذ إلى القراءة بغية التعلم. إذا كان التلميذ غير قادر على القراءة، فهو غير قادر على التعلم، وهو يزداد تأخّرًا عن بقية زملائه شهرًا بعد شهر وسنة بعد سنة. وهذا ما يزج به في درب مفضية إلى الفقر لا يكاد يمكن تجنبها. يغلق باب الفرص أمام ذلك التلميذ حتى قبل أن يبلغ طول قامته أربع أقدام. أرى أن بقاء الطفل من غير تعليم أمر يكاد يكون جريمة.

ركّزتُ في الوقت نفسه على «فورة» حالات الانتحار في مدينة سان

فرانسيسكو ومقاطعتها. كانت هذه الفورة مشكلة واجهت القادة في المنطقة كلّها، داخل الحكومة وخارجها؛ وكان هناك قدر كبير من الاهتمام والعمل في شأن ما نستطيع فعله لمواجهتها. تبين لنا عندما درسنا البيانات المتوفّرة أن أكثر من ثمانين بالمئة من السجناء كانوا من المتسرّبين من المدارس الثانوية.

ذهبت لرؤية المشرفة على المنطقة التعليمية؛ وكانت امرأة رائعة اسمها آرلين آكرمان. سألتها عن نسبة التسرب في المدارس الثانوية. قالت لي إن هناك نسبة مهمة ممن يتغيّبون عن المدرسة الثانوية مكوّنة من تلاميذ اعتادوا التغيّب عن المدرسة الابتدائية أيضًا... تلاميذ كانوا يتغيّبون أسابيع كثيرة، بل شهورًا متواصلة. رأيت في هذه المعلومات دعوة إلى العمل. كانت الصلة الرابطة في غاية الوضوح. إن في مقدورك أن ترسم المسار المستقبلي للأطفال الذين يبدأون التغيب عن صفوفهم في صغرهم. يصير الطفل الذي لا يذهب إلى المدرسة «متجوّلًا»... ويصير هدفًا تسعى العصابات إلى استقطابه... ثم يصير موزّع مخدّرات شابًا... ثم يصير واحدًا من مرتكبي الجرائم العنيفة، أو واحدًا من ضحاياها. إذا لم نرَ الطفل في المدرسة الابتدائية، حيث ينبغي أن يكون، فإن هناك احتمالًا لأن نراه في السجن لاحقًا، أو في المستشفى، أو حتى لأن نراه جثة هامدة.

أبدى عددٌ من المستشارين السياسيين خشيتهم من أن تناول موضوع التغيّب عن المدرسة قد لا يكون قضية تحظى بشعبية حقيقية بين الناس. وحتى اليوم، فإن هناك أشخاصًا غيرهم ممن لا يدركون النية التي كانت من خلف توجّهي إلى هذا الأمر؛ فهم يفترضون أنني كنت أسعى إلى حبس أهالي أولئك التلاميذ، لكن هذا لم يكن هدفًا لي على الإطلاق. كان مسعانا مصمَّمًا بحيث يحقّق صلة وصل بين أهالي التلاميذ والموارد التي يمكن أن تعينهم في إعادة أطفالهم إلى المدرسة، أي إلى حيث ينبغي أن يكونوا. كنا نحاول مساندة الآباء والأمهات، لا معاقبتهم - وفي نسبة كبيرة جدًا من الحالات، كان مسعانا ناجحًا.

كنت مستعدة لأن أظهر بمظهر «الشخص السيّئ» إن كان هذا مفيدًا لي في إلقاء الضوء على مشكلة لن تحظى، من غير ذلك، إلا بقدر قليل من الانتباه. إن رأس المال السياسي لا يحقّق «فائدة» كالتي يحقّقها المال عندما تضعه في المصرف. عليك أن تنفق رأس المال السياسي حتى يحقّق تغييرًا.

انضم مكتبي إلى سلطات المدينة وإلى إدارة المنطقة التعليمية من أجل إطلاق مبادرة تعالج مشكلة التغيب عن المدرسة. وأشعر بالاعتزاز عندما أقول إننا نجحنا، مع حلول سنة 2009 في خفض نسبة التغيب لدى تلاميذ المدارس الابتدائية في سان فرانسيسكو بمقدار ثلاثة وعشرين بالمئة.

عندما كنا ندرس تلك المشكلة، وجدنا واقعًا مختلفًا كل الاختلاف عما تصوّرَه عدد من زملائي. تقول الصور النمطية إن الطفل يصير «متغيّبًا مزمنًا عن المدرسة» لأن أهله لا يبالون بمستقبله. لكن حقيقة الأمر غير هذا. فالحقيقة هي أن لدى الأكثرية العظمى من الآباء والأمهات رغبة في تنشئة أطفالهم تنشئة حسنة. وهم يحبّون أن يكونوا آباء وأمهات صالحين. كل ما في الأمر هو عدم توفّر المهارات أو الموارد اللازمة لذلك.

فلنتخيّل أمًا وحيدة تعمل في وظيفتين متدنيتي الأجر معًا، ستة أيام في الأسبوع، ثم تظلّ تحت خط الفقر. يدفعون لها بالساعة من غير عطلات ومن غير إجازات مرضية. إذا مرضت ابنتها ذات السنوات الثلاث، أو أصابتها حمى، فهي تصير غير قادرة على أخذها إلى روضة الأطفال النهارية التي بحثت عن وظيفة ثانية لكي تتمكّن من دفع رسومها. لا مال لديها تدفعه لجليسة أطفال. وإذا ظلّت في البيت مع الطفلة، فلن تكون قادرة على توفير المال لشراء حفاضات لها بقية ذلك الشهر، لأنها لن تعمل ولن تتلقّى أجرًا. إنها تواجه صعوبة غير قليلة في توفير المال من أجل شراء حذاء جديد لابنها البالغ أحد عشر عامًا. لذلك الابن الذي يبدو أن مقاس قدميه يكبر كل شهر.

إن ما يسبّب «صداعًا» لمن يمتلكون المال يصير حالة يأس لدى من لا مال لديهم. وإذا طلبت أمٌّ تمر بهذه الحالة من ابنها أن يظلّ في البيت، أي أن يتغيب عن المدرسة يومًا حتى يرعى أخته الصغيرة، فنحن لا نستطيع اتهامها بأنها لا تحب طفليها. المسألة هنا مسألة ظروف وأوضاع معاشية، وهي لا علاقة لها بشخصية الأم التي تريد أن تكون أفضل أم تستطيع أن تكونها.

كان هدفنا من خلال مبادرة الحيلولة دون التغيب عن المدارس أن نتدخّل في الأمر ونوفّر العون. أردنا أن تزوّد المدارس الأهالي بالمعلومات: ليس فقط معلومات عن الصلة بين زيادة التغيب عن المدرسة والعجز عن التعلم وارتفاع نسبة الجريمة، بل أيضًا، وأهم من ذلك، معلومات عن الموارد التي قد لا يكون الأهل على دراية بأنها موجودة وبأنها متاحة لهم، أي بالمساندة التي تقدمها سلطات المدينة والإدارة التعليمية بغية جعل ذهاب الأطفال إلى المدرسة أكثر يسرًا على الأهل.

عندما كنا نعمل على بناء تلك المبادرة، كان مشروع الدليل التوجيهي الموجّه إلى الإدارات التعليمية يقول إن على تلك الإدارات إبلاغ من يعيش معه الطفل، الوالد أو الوالدة، في حال وجود مشكلة تغيّب عن المدرسة. عادة ما يكون الطفل قاطنًا مع أمه.

سألتهم: «مهلكم، مهلكم، وماذا عن الأب؟».

قال واحد من العاملين معي: «حسنًا، في حالات كثيرة، لا يعيش الطفل مع الأب، ولا يدفع الأب نفقته». أجبته: «وإن يكن! لعلّه لا يدفع نفقة الطفل. لكن هذا لا يعني أنه لا يريد أن يذهب طفله إلى المدرسة كل يوم». وللتأكيد على ذلك، علمَ أب شاب في واحدة من تلك الحالات أن ابنته لا تذهب إلى المدرسة كل يوم، فانتهى الأمر بأن عمد ذلك الأب إلى تغيير برنامجه اليومي بحيث صار يأخذها إلى المدرسة بنفسه كل صباح. بل إنه بدأ يقدّم عملًا تطوعيًا في مدرستها.

أردت عندما تولّيت منصب النائب العام أن أستخدم سلطة ذلك المنصب لإظهار حجم مشكلة التغيب عن المدارس في الولاية. كنت على علم بأن الصحافة ستكون مهتمة بمعظم ما أفعله؛ وأردت إلقاء الضوء على هذه المشكلة ومحاولة مخاطبة الناس من خلال مصلحتهم الذاتية. قد يعجبنا الأمر أو لا يعجبنا، لكن أكثر الناس يهتمون بأمانهم الذاتي أكثر من اهتمامهم بالتعليم الذي يحصل عليه أطفال الناس الآخرين. لهذا، أردت جعلهم يرون أننا إذا لم نضع التعليم في المقام الأول منذ الآن، فسوف يؤدي ذلك إلى مشكلة سلامة عامة في المستقبل تقع تبعاتها علينا جميعًا.

جاء في تقريرنا الأول الذي أعلنتُ نتائجه في ذلك اليوم في «منحة كاليفورنيا» أن هناك ما يقارب مليون طفل يتغيّبون عن المدرسة في ولايتنا. وفي مدارس كثيرة جدًا، كان التلاميذ جميعًا (تقريبًا) يتغيّبون عن دروسهم: بلغت نسبة التغيب في واحدة من المدارس أكثر من اثنين وتسعين بالمئة.

عند وقوفي خلف المنبر للتكلّم في هذا الأمر، فإنّ ما لعله كان يبدو أمرًا هامشيًا بالنسبة إلى نائب عام، صار مسألة جوهرية في الكلام الذي قلته ودعوت من خلاله صانعي السياسات والقائمين على العملية التعليمية داخل القاعة وخارجها إلى الاهتمام بهذا الأمر وإلى الإقرار بخطورة الأزمة.

وفي أثناء كلامي، لاحظت اثنين من العاملين معي يتهامسان ويشيران إلى رجل بين الحاضرين. لم أستطع سماعهما، لكني عرفت بالضبط ما كانا يقولان: «من ذلك الرجل؟ أهذا هو؟». عرفت أنهما يقولان هذا لأن الرجل المشار إليه كان دو.

***

وأنا أيضًا لم أكن أعرف من هو دو قبل ستة شهور من ذلك. كان كل ما عرفته أنّ أخلص صديقاتي، كريست، اتصلت بي هاتفيًا مرات كثيرة. كنت في واحد من الاجتماعات فلم يتوقّف هاتفي عن الرنين. تجاهلت

اتصالها عدة مرات، لكن القلق بدأ يساورني. أنا عرّابة أطفالها؛ فهل حدث أمر سيّئ؟

خرجت من الغرفة واتصلت بها.

«ماذا هناك؟ هل كل شيء على ما يرام؟».

قالت لي: «أجل، كل شيء في أحسن حال. سوف تخرجين في موعد مع رجل».

«أتقولين إنني سأخرج في موعد؟».

أجابت بصوت كلّه ثقة: «ستخرجين. لقد التقيته منذ وقت وجيز. إنه شخص ظريف؛ وهو مدير وشريك في مكتب قانوني. أظن أنه سيعجبك تمامًا. عمله في لوس أنجلوس؛ وأنت موجودة دائمًا هناك من أجل عملك، على أية حال».

كريست بمثابة أخت لي؛ وكنت مدركة أن ما من جدوى من المجادلة معها.

سألتها: «ما اسمه؟».

«اسمه دو إمهوف. لكن عليك أن تعديني بأنك لن تبحثي عنه في غوغل. لا تكثري من التفكير في الأمر. اذهبي لرؤيته فقط. لقد أعطيته رقم هاتفك. وسوف يتصل بك».

أزعجني هذا بعض الشيء؛ لكنني شعرت في الوقت نفسه بتقدير لطريقة كريست في تولي زمام الأمر. كريست هي الوحيدة التي أستطيع التحدث معها بصراحة عن حياتي الشخصية. وبما أنني امرأة عاملة عازبة في الأربعينيات، امرأة معروفة لدى الجمهور، فإن الخروج مع رجل لم يكن أمرًا سهلًا. أعرف أنني إن أتيت برجل معي إلى مناسبة من المناسبات، فلن يتأخّر الناس أبدًا عن محاولة تخمين نوع العلاقة بيننا. أعرف أيضًا أن نظرة الوسط السياسي إلى المرأة العازبة مختلفة عن نظرته إلى الرجل العازب. لا يحظى الاثنان بالمعاملة نفسها في ما يتصل بالحياة الخاصّة. وما كنت

أريد أن أصير «تحت المجهر» إلا إذا كنت شبه واثقة من أنني «عثرت عليه» - كان معنى هذا أنني بقيت سنوات كثيرة شديدة الحرص على الفصل بين حياتي الخاصّة وعملي. بعد بضع ليالٍ من ذلك اليوم، كنت في طريقي إلى اجتماع عندما تلقيت رسالة نصّية من رقم هاتف لا أعرفه، كان دو يحضر واحدة من مباريات البيسبول مع صديق له. وقد استجمع شجاعته لكي يكتب لي رسالة غريبة قال فيها: «مرحبًا! أنا دو. أردت فقط أن أقول مرحبًا. إنني أحضر مباراة لفريق ليكرز». كتبت ردًّا على تحيته، واتفقنا على اتصال آخر بيننا في اليوم التالي، ثم أضفت حصتي من «الغرابة»... كتبت: «هيا يا فريق ليكرز!». على الرغم من أنني من مشجّعي فريق واريرز في حقيقة الأمر!

وفي صباح اليوم التالي، كنت خارجة من النادي الرياضي قبل ذهابي إلى العمل عندما لاحظت أن في هاتفي مكالمة فائتة من دو. صحيح أنني اقترحت أن نتواصل في اليوم التالي، لكنني لم أتوقّع اتصاله في ساعة مبكرة إلى ذلك الحد. أعترف هنا بأنني وجدت الأمر جذّابًا. والحقيقة أنني جلست مع دو عندما كنت أكتب هذا الفصل وطلبت منه أن يحكي لي ما كان يدور في رأسه عندما أجرى ذلك الاتصال. كان هذا ما قاله لي:

نهضت من الفراش في ساعة مبكرة من صباح ذلك اليوم. كان لدي اجتماع مبكر. لم أستطع إبعادك عن ذهني بينما كنت أقود السيارة ذاهبًا إلى العمل. ظللت أقول لنفسي: «لا تزال الساعة الثامنة والنصف صباحًا. ولا يزال الوقت مبكّرًا جدًا لأن تتّصل بها. سوف يكون اتصالك أمرًا سخيفًا جدًّا. لا تكن ذلك الشخص. لا تكن ذلك الشخص. لا تتّصل بها. لا تفعل هذ»ا. وبعد ذلك: «أوه، لا، لقد طلبت رقمها... أوه، لا، إن هاتفها يرنّ».

كانت الرسالة الصوتية التي لا أزال محتفظة بها حتى هذا اليوم رسالة طويلة، وكانت مضطربة بعض الشيء. لكن صوته كان موحيًا بأنه شخص لطيف؛ وقد أغراني هذا بأن أعرف عنه المزيد. وأما من ناحيته، فقد كان

دو واثقًا من أنه أفسد الأمر تمامًا وأضاع فرصهُ كلّها. يقول عندما يتحدّث عن ذلك إنه اعتبر رسالته الصوتية كارثة، وظنّ أنني لن أقبل التحدّث معه بعدها. كان عليه أن يمنع نفسه من معاودة الاتصال وأن يترك لي رسالة صوتية طويلة يحاول فيها شرح الرسالة الأولى.

لكن الحظّ ابتسم لنا. فالذي حدث هو أنني كنت أمتلك شقة في سان فرانسيسكو؛ وكان العمل على تجديد المطبخ في تلك الشقة موشكًا على البدء، بعد أن أمضيت عدة سنين في ادخار المال من أجله. كان أنتظر في ذلك اليوم أن يأتيني المقاول الذي سينفّذ تجديد المطبخ، مع عماله، لكي أسلّمهم الشقة وأعطيهم المفاتيح. لكنني علمت بعد ذهابي إلى الشقة أن المقاول سوف يتأخّر، وأن علي أن أنتظره.

بكلمات أخرى، وجدت نفسي حرّة ساعة كاملة من أجل تناول الغداء - شيء لا يكاد يحدث أبدًا. وهكذا، فقد قرّرت أن أتصل مع دو. لعل لديه استراحة غداء أيضًا!

ردّ دو على اتصالي، وانتهى الأمر بأن أمضينا ساعة كاملة نتحدّث على الهاتف. أعرف أن هذا قد يبدو أمرًا مبتذلًا، لكن الكلام بيننا ظل جاريًا؛ وعلى الرغم من ثقتي من أن كلًا منا كان يبذل أقصى ما يستطيعه حتى يبدو مرحًا، فطنًا، مثيرًا للاهتمام، فإن أكثر ما أتذكّره هو أننا كنا نتمازح ونضحك من أنفسنا، ويضحك كلٌ منا من الآخر، تمامًا مثلما نفعل الآن. لم يصل المقاول إلا بعد أن صرت متحمسة حقًا لرؤية دو شخصيًا. اتفقنا على تناول العشاء معًا ليلة السبت في لوس أنجلوس. وما عدت أطيق انتظار انتهاء الأسبوع لكي أطير إليها.

اقترح دو أن نلتقي في بيته أولًا، فاقترحت أن يأتي ليأخذني. قال لي: «لا بأس، لكن عليك أن تعرفي أنني لست سائقًا ماهرًا». أجبته ضاحكة: «أشكرك لأنك أخبرتني». مع دو، لم تكن هناك أية حاجة إلى التصنّع أو الادعاء، ولا إلى التشدّق والحرص على المظاهر. كان يبدو منسجمًا مع نفسه كل الانسجام. وهذا جزء مما جعله يعجبني في الحال.

في الصباح الذي أعقب موعدنا الأول، بعث دو إليّ إيميلًا سجل فيه أوقات فراغه خلال الشهرين القادمين. قال في ذلك الإيميل: «صرت أكبر سنًا من أن ألعب ألعابًا، أو أن أخفي شيئًا. أنا معجب بك حقًا. وأود أن أرى إن كنا نستطيع جعل هذه البداية أمرًا ناجحًا مستمرًا». الحقيقة أنه كان توّاقًا إلى رؤيتي في ذلك السبت، لكني مرتبطة بموعد مع صديقاتي كنّا اتفقنا عليه منذ فترة طويلة.

قال لي: «هذه ليست مشكلة. أستطيع المجيء، ثم يمكننا أن نتسلّل معًا إلى الهامش». أعجبتني حماسته، لكنّي كنت مضطرة إلى أن أقول له لا... لا تجري لقاءات الفتيات في نهاية الأسبوع على هذا النحو. اتفقنا بدلًا من ذلك على موعد آخر خلال الأسبوع نفسه.

وفي لقائنا الثالث، قرّر دو أن الوقت قد حان لأن يقوم ببادرة كبيرة، طار إلى ساكرامنتو لكي يلتقيني ونتناول العشاء معًا. بعد ذلك، صرنا مدركَيْن أن لدينا شيئًا متميّزًا. اتفقنا على أن يظلّ كل منا ملتزمًا بالآخر ستة أشهر نجري في نهايتها تقييمًا لعلاقتنا. أعرف أن من الطبيعي ألا يرى أكثر الناس في الاستماع إلى كلمة عن تغيّب التلاميذ عن المدارس أمرًا رومانسيًا، لكن تلك المناسبة كانت أيضًا أول مرة يظهر فيها دو على الملأ... كانت أول مرة أدعوه لكي يكون معي في لقاء عمل. ومن هنا، كان ذلك التهامس بين أفراد فريقي، ممن سمعوا شائعات عن وجود دو، لكنهم لم يروه قبل ذلك. صاروا بعد ذلك يسمّون تلك الفترة ب. د. أي «بعد دو». كان يسرّهم أنه يعرف كيف يضحكني كثيرًا. وكان هذا مبعث سرور لي أيضًا.

كان دو متزوّجًا من قبل. ولديه طفلان، كول وإيلا - أسماهما هكذا تيمنًا بكل من جون كولترين وإيلا فيتزجيرالد. كانت إيلا في المدرسة المتوسطة عندما بدأت أخرج مع دو؛ وكول في المدرسة الثانوية. وكان الطفلان تحت الوصاية المشتركة لدو وزوجته الأولى كيرستن. أعجبت كثيرًا -ولا أزال معجبة- بكيرستن التي أكن لها احترامًا كبيرًا. أدركت

من أسلوب كلام دو عن طفليه أنها كانت أمًّا ممتازة لهما. وفي الأشهر التي أعقبت ذلك، أي بعد أن جرى التعارف بيني وبين كيرستن، نشأت علاقة خاصّة بيننا وصرنا صديقتين. (نقول أحيانًا مازحتين إن نمط الأسرة الحديث يكاد يكون ناجحًا أكثر مما ينبغي).

بعد لقائنا الثاني، صار دو مستعدًّا لكي يعرفني على كول وإيلا، وكنت بدوري توّاقة إلى رؤيتهما. لكني كنت ابنة أبوين مطلَّقين، وأدرك كم يمكن أن يكون الأمر صعبًا على الطفل عندما يبدأ واحد من والديه مواعدة شخص آخر. هذا ما جعلني أتمهّل. فبالإضافة إلى أحاديث عارضة مع الطفلين عندما يكلمني دو ويكونان معه في السيارة، أردت أيضًا التأكد من أن ما بيني وبينه أمر حقيقي مستمرٌّ قبل أن أدخل حياة كول وإيلا.

فكرنا كثيرًا في التوقيت المناسب لرؤية الطفلين أول مرة، وفي كيفية ترتيب ذلك اللقاء. انتظرنا قرابة شهرين بعد لقائنا الأول، على الرغم من أن ذاكرتي تصوّرُ لي أننا كنا معًا لوقت أطول من ذلك كثيرًا - ربما لأن تنامي العلاقة بيننا كان سريعًا، أو لأنني صرت أشعر -عندما أتى اليوم الكبير آخر الأمر- بأنني أحب دو منذ سنين.

كنت في حالة إثارة وترقّب كبيرين عندما استيقظت في ذلك الصباح، لكني شعرت أيضًا بشيء من الاضطراب. فحتى تلك اللحظة، ما كنت أعرف من كول وإيلا إلا وجهيهما الجميلين في الصور التي عند دو... شخصيتين ساحرتين في القصص التي يحكيها لي... شخصيتين تحتلان مكانًا عزيزًا في قلبه. وأخيرًا، صرت الآن موشكة على رؤية هذين الشخصين الفتيين المدهشين. كانت تلك مناسبة كبيرة الأهمية.

اشتريت علبتي سكاكر في طريق عودتي من مكتبي في لوس أنجلوس، وربطت كل منهما بشريط حريري جميل. خلعت بدلتي الرسمية وارتديت بنطلون جينز وحذاء شاك تايلرز، ثم تنفّست بعمق وانطلقت إلى بيت دو. حاولت في طريقي تخيّل كيف سيكون مجرى الدقائق الأولى. استعرضت

في ذهني صورًا مختلفة، وحاولت التفكير في أفضل ما يمكن أن أقوله. السكاكر إلى جانبي على مقعد السيارة، كانت شاهدًا صامتًا على التمرينات التي أجريتها استعدادًا لذلك اللقاء. هل سيرى الطفلان تلك السكاكر أمرًا لطيفًا حقًا، أم أمرًا غريبًا مستهجنًا؟ لعل في إضافة الشريط الحريري شيء من المبالغة!

لعل الشريط الحريري كان مبالغة حقًا. لكن كول وإيلا رحّبا بي أجمل ترحيب. كانا في شوق إلى رؤيتي، هما أيضًا. تحدّثنا بضع دقائق، ثم جلسنا كلنا في سيارة دو وخرجنا لتناول العشاء معًا. كنا قد قرّرنا أن نترك للطفلين أمر اختيار المكان الذي نذهب إليه حتى تكون الأمور مريحة لهما إلى أقصى حد ممكن. وقد اختارا مكانًا يحبّانه كثيرًا منذ أن كانا صغيرين - مطعم للمأكولات البحرية قريب من طريق الباسيفيك السريع اسمه «ريل إن» اقتضى الوصول إليه في الزحام ساعة كاملة؛ وهذا ما منحنا وقتًا كافيًا في السيارة لكي يعرف كل منا الآخر. تبيّن لي أن كول مولع بالموسيقى، وأنه متحمّس لكي يطلعني على بعض من آخر اكتشافاته في هذا المجال.

قال لي: «لقد بدأت الاستماع إلى روي آيرز. هل تعرفين هذا المغني؟».

أجبته ضاحكة: «يحب الجميع ضياء الشمس، ضياء الشمس. يا ناس، اخرجوا إلى ضياء الشمس».

«أنت تعرفين الأغنية».

«أعرفها، طبعًا».

استمعنا إلى تلك الأغنية، ثم إلى أغنية أخرى، فأخرى. كنا نغني، نحن الأربعة، وقد أنزلنا زجاج النوافذ منطلقين على امتداد الشاطئ صوب ذلك المطعم.

كان «ريل إن» مطعمًا بسيطًا، غير متكلّف. ومن الصعب ألّا يشعر المرء فيه بالراحة. وقفنا في صف الانتظار حاملين الصواني عند الطاولة؛ وكانت قائمة الأسماك الطازجة مكتوبة على لوح على الجدار. أعطانا موظف

المحاسبة أرقامًا - مثلما يفعلون في متاجر بيع الطعام - ثم جاء دورنا فحملنا صوانينا متّجهين إلى طاولات تشبه طاولات الرحلات مصفوفة في مواجهة المحيط، تمامًا عندما بدأ غروب الشمس. وبعد فراغنا من تناول الطعام، قال لنا كول وإيلا إنهما يريدان الذهاب إلى مدرسة كول لرؤية معرض فنّي يشارك فيه عدد من أصدقائهما بأعمالهم. سألانا إن كنا نحب الذهاب معهما.

قلت لهما: «بالطبع!»، وكأن الأمر عادي إلى أقصى حدٍّ. بدا لي هذا شيئًا رائعًا. عند ذلك همس دو في أذني: «لا بد أنهما أحبّاكِ. لم يبادرا إلى دعوتي إلى أي شيء قبل الآن».

ذهبنا إلى المدرسة معًا، وقادتنا إيلا بمهارة عبر ذلك المعرض (إنها فنانة موهوبة). كان في المكان كثير من أصدقائهما، فاستمتعت بوجودهم وبالحديث معهم ومع آبائهم وأمهاتهم. وفي ما بعد، قال لي دو مازحًا إنني صرت غارقة تمامًا في حياتهم منذ تلك الليلة؛ لكنّي أظن أن من الأصح القول إن كول وإيلا قد اصطاداني في تلك الليلة وجذباني إليهما.

كانت لديَّ رحلتان خطّطت لهما في آخر شهر آذار في سنة 2014. الأولى رحلة إلى المكسيك حيث كنت أعمل على محاولة التنسيق مع عدد من كبار المسؤولين في ميدان مكافحة المنظمات الإجرامية متعدّدة الجنسيات والإتجار بالبشر. وكانت الرحلة الثانية إلى إيطاليا حيث كنا نتطلّع، أنا ودو، إلى التمتّع بفترة رومانسية نمضيها بعيدًا عن كل شيء. بكلمات أخرى، أستطيع القول إن مخطّطي الرحلتين كانا مختلفين كل الاختلاف. كنت أسهر مع دو في البيت حتى ساعة متأخرة فننظر إلى الصور والكتيبات الإرشادية الخاصّة بالمسافرين والسائحين ونخطّط مسارنا إلى فلورنسا. وأما في المكتب، فكنت أعمل على تكوين وقيادة وفد من النواب العامّين في عدد من الولايات، من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، لكي يذهب معي إلى المكسيك.

كانت المنظمات الإجرامية متعدّدة الجنسيات التي تتّخذ من المكسيك مقرًا لها -ولا تزال- خطرًا كبيرًا علينا؛ وكانت ولاية كاليفورنيا هدفًا أول لها. ففي شهر آذار من تلك السنة نفسها، صدر عن مكتبي تقرير خلص، على سبيل المثال، إلى أن سبعين بالمئة مما يصل إلى الولايات المتحدة من مخدر ميثامفيتامين يدخل عبر منافذ منطقة سان دييغو الواقعة على الحدود الجنوبية لولاية كاليفورنيا. كما لفت ذلك التقرير النظر إلى الطرق التي تستخدمها عصابات تهريب المخدرات العالمية العاملة انطلاقًا من المكسيك لكي توسّع نشاطها في الولايات المتحدة فتشكّل تحالفات لها مع عصابات في شوارع كاليفورنيا وفي سجونها.

كان التحدّي الذي يواجه أجهزة إنفاذ القانون في كاليفورنيا، وبالتالي في بقية البلاد أيضًا، تحدّيًا جسيمًا؛ وقد أردت لقاء المسؤولين المكسيكيين لكي نعمل على خطة مشتركة للإيقاع بتلك العصابات الإجرامية.

أمضينا في عاصمة المكسيك ثلاثة أيام، يرافقني أربعة من النواب العامّين من ولايات أخرى. تمكّنا هناك من التوصل إلى خطة عمل ملموسة. وقعنا خطاب نوايا مع «الهيئة الوطنية للمصارف وأسواق السندات المالية» في المكسيك من أجل بدء مسعى مشترك لمكافحة غسل الأموال. إن غسل الأموال هو ما يتيح للمنظمات الإجرامية متعدّدة الجنسيات تمويل أعمالها، وهذا ما جعلنا نعمل على أن يؤدّي إيجاد اتفاقية للتعاون والتواصل مع المكسيك إلى تطوير قدرتنا على التحقيق في مصادر هذا التمويل، وعلى التضييق عليها.

عدت إلى شقتي في سان فرانسيسكو في السادس والعشرين من آذار من سنة 2014؛ وكنت أرى أن تلك الرحلة إلى المكسيك قد حقّقت نجاحًا حقيقيًا. لكنني لم أبلغ البيت إلا في ساعة متأخّرة من تلك الأمسية، وكان عليَّ أن أواجه مشكلة صغيرة: سوف تبدأ رحلتي مع دو في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي، لكنني لم أحزم أمتعتي بعد. عقب وصولي إلى الشقة

بوقت قصير، وصلتني من دو رسالة نصّية قال فيها إنه آتٍ من المطار. كنت غارقة في حالة بحث محموم عندما وصل إلى الشقة. لم أستطع العثور على بنطلوني الأسود فسبب لي ذلك غضبًا وإحباطًا كبيرين.

كان هذا أمرًا سخيفًا، بطبيعة الحال؛ لكن اللحظة كانت واحدة من تلك اللحظات التي أفقد فيها قدرتي على استعادة التوازن. إنها القدرة التي تعرفها نساء عاملات كثيرات معرفة جيدة جدًا، ويعرفها بعض الرجال أيضًا. وعلى غرار أمي، كانت فكرة مغروسة في داخلي تقول إن كل ما أفعله يستحقّ أن أنجزه بنسبة مئة بالمئة. لكني أشعر أحيانًا بأنني لا أستطيع الوصول إلى هذه النسبة. لا تكون لدي الطاقة الكافية لذلك. كانت تلك لحظة من هذه اللحظات. مئة أمر يدور في رأسي عقب عودتي من رحلة المكسيك، ومئة أمر آخر عندما أفكّر في العمل الذي تراكم أثناء غيابي. في تلك الأثناء، كنت أحاول استجماع قواي العقلية وإبعاد ذلك كلّه عن ذهني لكي أستعد لرحلتي مع محبوبي. لكن صراعًا عنيفًا من أجل احتلال المكان الأكبر في ذهني كان جاريًا بين «قائمة الحوائج التي يجب أن أحزمها»، و«قائمة المهام التي يجب أن أنجزها». كنت أرهق نفسي في محاولة أداء مهام كثيرة؛ وكنت في قلق دائم من أنني لا أبذل الجهد الكافي... ثم تجمّع ذلك التوتر كلّه واتخذ هيئة البحث عن البنطلون الأسود.

لم أستطع العثور على البنطلون. كانت خزانة ملابسي في حالة فوضى شاملة.

أصابني الإعياء نتيجة ذلك؛ وعندما وصل دو بدا لي أنه في حالة مضطربة أيضًا. كان يتصرّف بطريقة غريبة... شيء من التيبّس، وشيء من الهدوء الزائد.

سألته: «أيزعجك أن نطلب طعامًا إلى البيت بدلًا من الخروج لتناول العشاء؟ لم أخطط لهذه الليلة تخطيطًا جيدًا؛ ولا بد لي من وقت حتى أحزم حقيبتي».

قال: «بالطبع. ما رأيك في المطعم التايلاندي الذي نحبه؟».

قلت: «تبدو هذه فكرة حسنة...». بحثت في درج في المطبخ حتى عثرت على قائمة طعام مطبوعة على ورقة شبه ممزقة... «ما رأيك في وجبة من باد ثاي[1]؟».

التفت دو إليَّ وقال: «أريد أن أمضي بقية حياتي معك».

كان هذا جميلًا، عذبًا؛ لكن دو كان عذبًا على الدوام. الحقيقة أنني لم أنتبه لأهمية ما قاله... لم أنتبه أبدًا. بل إني لم أرفع رأسي وأنظر إليه. كان عقلي لا يزال منشغلًا بالبنطلون الأسود.

قلت له: «هذا لطيف منك، يا حبيبي. هل نطلب الباد ثاي بالدجاج أم بالجمبري؟».

قال من جديد: «لا... أريد أن أمضي بقية حياتي معك!».

نظرت إليه فرأيته يركع على ركبة واحدة. كان قد رسم في ذهنه خطّة متقنة لطلب الزواج مني أمام جسر بونتي فوكيو في فلورنسا. لكنه لم يعد يطيق صبرًا بعد أن صار الخاتم في جيبه، وكأنّ ذلك الخاتم كان يحرقه. لم يستطع الإبقاء على الأمر سرًّا.

نظرت إليه راكعًا على ركبته فانفجرت باكية... لم يكن ذلك شيئًا مثل الدموع الجميلة التي نراها في أفلام هوليوود جارية على خدود لامعة! لا... لقد كنت أشهق وأتأوه، وكانت الماسكارا تسيل على وجهي. أمسك دو بيدي فحبست أنفاسي وابتسمت له. ثم طلب مني الزواج فأجبته بصوت مختنق أجشّ مبلل بالدمع: «نعم».

تزوّجنا يوم الجمعة، في الثاني والعشرين من شهر آب، من العام 2014. وكان حفل زفافنا طقسًا حميمًا حضره من نحبّهم. تولّت مايا إدارة الأمور؛ وقرأت لنا مينا أشعارًا لمايا أنجيلو. وحفاظًا على تقاليدي الهندية وتقاليده اليهودية، وضعت طوقًا من الأزهار حول رقبة دو، ووطأ بقدمه كأسًا زجاجية. هكذا تزوجنا.

---

(1) باد ثاي طبق تايلاندي مكون من النودلز باللحم مع خضار متنوّعة.

اتفقت مع كول وإيلا على أننا لا نحب استخدام كلمة «زوجة الأب». بدلًا من ذلك، صارا يدعوانني «مومالا».

إن عشاء الأسرة يوم الأحد واحد من أحب العادات إليّ. عندما بدأت ألتقي دو، كان أبًا عازبًا يشارك زوجته السابقة كيرستن الوصاية على الطفلين. كان عشاء الأسرة طعامًا صينيًا يطلبونه إلى البيت، وشوكات بلاستيكية؛ وكان الطفلان يأخذان طعامهما إلى غرفة النوم. لكني غيّرت هذا كله. صار الجميع الآن على علم بأن عشاء الأسرة يوم الأحد أمر غير قابل للتفاوض: نجتمع كلنا معًا ونجلس إلى الطاولة. يكون الأصدقاء والأقارب موضع ترحيب على الدوام. أطهو وجبة عشاء لنا جميعًا. إن لهذا أهمية حقيقية في نظري.

سرعان ما انسجم الجميع مع هذا النظام وعثر كل واحد على دور يلعبه فيه. يحضّر كول الطاولة، وينتقي الموسيقى، ويقوم بدور مساعد الطباخ في المطبخ. تعدّ إيلا سلطة أفوكادو لا تقل إتقانًا عما نجده في المطاعم، وتعد أيضًا أنواعًا رائعة من الحلوى من بينها تارت بالفاكهة الطازجة تطوي أطراف عجينته بطرق جميلة جدًّا، وتضع عليه كريمة الخفق المعدّة في البيت. اشترى دو لنفسه زوجًا من نظارات تقطيع البصل، وصار يثير جلبة كبيرة كلما جاء وقت التقطيع - دعوني أقول لكم إن ما من شيء أكثر جاذبية من رجل يضع نظارة تقطيع البصل.

وكنت أعد الطبق الرئيسي: قد يكون يخنة اللحم المفروم الغنية، أو طبق سباغيتي بولونيز، أو برياني هندي، أو دجاج مع جبن الفيتا وقشر الليمون مع زعتر طازج من الحديقة. عادة ما أبدأ طهو الوجبة يوم السبت، بل مساء يوم الجمعة أحيانًا؛ وأما إذا كنت شديدة الانشغال، فإنني أتدبّر أمرًا سريعًا، أمرًا أكثر بساطة من قبيل فيليه السمك. إلا أن الأمور لا تمضي دائمًا مثلما هو مخطط لها: لا ينتفخ عجين البيتزا، بعض الأحيان؛ ولا تكتسب الصلصة الثخانة المطلوبة في أحيان أخرى؛ وقد ينقصني واحد

من المكونات المهمّة في الوجبة فيكون عليَّ أن أرتجل الحل ارتجالًا. لا مشكلة في هذا كلّه لأن عشاء الأسرة يوم الأحد أمر أكثر أهمية من الوجبة في حد ذاتها.

ننتهي من تناول الطعام، فيغسل الطفلان الأطباق. حكيت لهما مرة قصّة العم فريدي الذي كان يعيش في شقة صغيرة في قبو في هارلم ليس فيها إلا مطبخ صغير جدًا. كان العم فريدي يغسل كل طبق أو شوكة أو ملعقة فور الانتهاء من استخدامه. ومع الوقت، حوّل الطفلان، العم فريدي إلى مصطلح. يأتي وقت غسل الأطباق، فيقولان إنهما سينجزان عمل «العم فريدي». وبعد ذلك، ينهيان العمل على أحسن وجه.

أعرف أن الطهو ليس مما يحبّه كل شخص؛ لكنه أمر مهم عندي. طالما أقوم بإعداد عشاء الأسرة ليوم الأحد، أعرف أنني مالكة زمام حياتي... أعرف أنني أقوم بأمر له أهمّيته بالنسبة إلى من أحبهم، بأمر يجعلنا نعيش تلك الساعات القيّمة معًا.

***

في ساعة مبكرة من صباح يوم من أيام ذلك الصيف المزدحم من سنة 2014، رُن جرس الهاتف على الطاولة إلى جانب سريري. رفعت السماعة فكان المتصل إريك هولدر، النائب العام في الولايات المتحدة آنذاك. قال لي إنه يريد أن يطرح علي سؤالًا.

سألني: «سوف أترك عملي عما قريب. فهل أنت مهتمة بالأمر؟».

لا حاجة إلى القول إن ذلك كان أمرًا كبيرًا يصعب استيعابه على الفور، فهل أريد أن أكون في منصب النائب العام في الولايات المتحدة كلّها؟ هل أريد أن أشغل المكان الذي شغله روبرت كندي ذات يوم؟ بالطبع، أريد هذا! إنها الوظيفة التي كنت أراها في أحلام اليقظة أثناء المحاضرات في كلية القانون. ثم إن ذلك لم يكن في أية لحظة، ولا في عهد أي رئيس. إنه في عهد باراك أوباما، صديقي ورئيسي... أوباما الذي أنا معجبة بقيادته

أشد الإعجاب. سأكون شديدة الفخر بعملي معه. وسيكون انضمامي إلى حكومته أمرًا يشرّف حياتي كلها.

لكني لم أكن واثقة من أنني أريد تلك الوظيفة حقًّا. فعندما يتنحى هولدر عن منصبه، لن يكون باقيًا من فترة رئاسة أوباما إلا أقل من سنتين. فهل هي فترة كافية لأن أنفذ جدول أعمال حقيقيًا؟ تحدّثت عن برنامج «العودة إلى الطريق القويم» خلال مكالمتي الثانية مع هولدر، قلت له إنني سأكون مهتمة بهذه الوظيفة إن كانت لدى وزارة العدل موازنة لإيجاد وتمويل حوافز من أجل مشاريع العودة إلى الحياة الاجتماعية على المستوى المحلّي. وددت أن أتمكّن من إحداث إصلاح حقيقي على المستوى الوطني وفق منهجية تضع الوقاية في المقام الأول. لكن هولدر أوضح لي -ويا للأسف- أنه ما من أموال موجودة من أجل هذا المسعى. قال أيضًا إن أي تمويل جديد يقتضي موافقة الكونغرس - موافقة يدرك كل منا أنها لن تحدث.

كان هذا أمرًا محبطًا جدًا. لكني كنت مدركة أيضًا أن تلك الوظيفة ليست مما يمكن أن يرفضه المرء بخفّة. ومثلما يفعل كل محامٍ أعرفه، سجّلت الحسنات والسيئات على ورقة. استعرضت الخيارات كلّها، جيئة وذهابًا، مع دو وغيره من أفراد العائلة. وعملت قدر طاقتي على مناقشة وجوه الأمر كلّها.

وفي يوم من الأيام، اقترحت عليَّ واحدة من صديقاتي المقربات أن نذهب في نزهة على الأقدام في «محمية أوبن سبيس» في ويندي هيل، على مقربة من بالو آلتو. رأت صديقتي أن الهواء النقيَّ هناك ومشهد قمم الجبال الجميلة يمكن أن ينعشا حالتي الذهنية. لقد كانت محقّة. صارت معالم الخيارات أكثر وضوحًا في عقلي عندما ابتعدت عن المكتب. ومع كل خطوة هناك، صار يزداد اتضاحًا لي ما أريد فعله، وما يجعلني أريد ذلك.

من المؤكد أن تلك الوظيفة ستأتي معها ببعض القيود؛ فهذا أمر لا

مفر منه. وقد أدركت أن عليَّ أن أقبل بهذا. لكني مضيت في الحديث مع صديقتي التي طرحت أسئلة محقة كثيرة فلم ألبث أن أدركت السبب الحقيقي الكامن من خلف تردّدي في قبول العرض: إن لدي الآن وظيفة أحبّها وعملًا لا أزال راغبة في إنجازه.

فكرت في أيامي الأولى في منصب النائب العام لولاية كاليفورنيا عندما علمت أن لدينا تراكمًا كبيرًا من قضايا الاغتصاب التي لم يجر التحقيق فيها بعد. فكرت في كل ما كنا نقوم به من عمل من أجل إنقاص ذلك التراكم، وكذلك في التحديثات التي أدخلناها على عملنا بغية زيادة عدد القضايا التي نستطيع معالجتها ثلاثة أضعاف. ففي وقت سابق من سنة 2014، تلقى «فريق خدمة التحقّق السريع من الدي إن إيه» العامل معي جائزة من وزارة العدل تقديرًا منها لما أنجزناه. فكّرت أيضًا في عملنا على مكافحة الإتجار بالبشر الذي ظلّ زمنًا طويلًا جدًا مشكلة خفية لا ينتبه إليه أحد، وفكّرت في ما نبذله من جهد لمقارعة منظمات الجريمة العنيفة وعصابات الشوارع التي تتاجر بأرواح الناس.

فكرت في الصراع الذي كنت قادرة على خوضه من خلال شغلي منصب نائب عام المقاطعة أول الأمر، ثم منصب نائب عام الولاية... صراع من أجل منع المتهمين بارتكاب جرائم الكراهية من استخدام ما كان معروفًا باسم «الدفاع عن النفس في مواجهة تحرّش المثليين ومتحولي الجنس». ففي سنة 2002، تعرّضت شابة في السابعة عشرة من العمر اسمها غوين أروجو لضرب وحشي، ثم قتلت، وذلك في مدينة نيوآرك في كاليفورنيا. وأما قتلتها الذين سبق لاثنين منهما إقامة علاقة جنسية معها، فقد حاولوا تبرير فعلتهم بأن ادّعوا أن ذعرًا أصابهم عندما عرفوا أن أروجو كانت من متحوّلي الجنس؛ قالوا إنه كان ذعرًا دفع بهم إلى حالة من الجنون المؤقت! كان هذا أمرًا سخيفًا! وبصفتي نائبًا عامًا، نظمت مؤتمرًا لقضاة النيابة ومسؤولي إنفاذ القانون من أنحاء البلاد كلّها بغية دحض

الفكرة القائلة إن من الممكن التهوين من شأن السلوك الإجرامي استنادًا إلى تحيّز مسبق ضد فئة بعينها من الناس. وعندما صرت في منصب نائب عام الولاية في ذلك الصيف من سنة 2014، كنت أعمل مع حاكم الولاية وهيئتها التشريعية على ما سوف يكون مسعى ناجحًا من أجل منع قبول هذا الدفاع في المحاكم في ولايتنا. فكرت في حجم ما كان يعينه ذلك كله بالنسبة إليّ.

فكّرت أيضًا في «مكتب عدالة الأطفال» الذي كان مشروعًا جديدًا، لا أزال عاكفة على تطويره مع جيل هابيغ التي كانت واحدة من قضاة النيابة الخاصّين المساعدين. كان ذلك برنامجًا مكرّسًا بالكامل من أجل ضمان حماية حقوق أطفال كاليفورنيا كلّهم. كانت لدي نقاط كثيرة على جدول أعمالي؛ وكنت توّاقة إلى رؤيتها تتحقّق كلّها.

فكرت في العمل الذي كنا نقوم به تحضيرًا لفتح بيانات الجريمة في الولاية وجعلها متاحة للجمهور. إنه أول مشروع للشفافية من هذا النوع، وكان تنفيذه جاريًا تحت قيادة قاضيَيّ النيابة المساعدين الخاصين، دانييل سوفور وجوستين إيرليك. كان اسم ذلك البرنامج «عدالة مفتوحة».

وعلى نحو مماثل، كنا عاكفين أيضًا على تعميم برنامج «العودة إلى الطريق القويم»، ومشروع «التغيب عن المدارس» على نطاق الولاية.

وبعد هذا كلّه، كانت لديَّ أيضًا «الشركات الضواري» التي تستغل الطلبة وكبار السن ومالكي البيوت والفقراء. وكنت أحب لعب دور صوت الناس الذين تسيء إليهم تلك الشركات، وأن أكون نصيرة لهم. كان المحامون في فريقي عارفين مقدار جديتي في تحميل تلك «الشركات الضواري» المسؤولية عن أفعالها. كانوا يقولون مازحين إن «اسم كامّالا يعني 'الحصول على ثمن أكبر مقابل أية تسوية'».

وبطبيعة الحال، كنت مهتمّة بأمر المصارف؛ فالصراع معها لا يزال متواصلًا. كنا مستمرّين في إقامة القضايا ضدها في المحاكم، وما كنت أعتزم التراجع عن ذلك.

انتهت نزهتنا فصرنا، أنا وصديقتي، مدركتين أنني اتخذت قراري. لن أكون مهتمة باللقب، أو بالمكانة المرافقة لذلك المنصب المقترح. عملي هو ما يهمّني. وعندما أنظر إلى الأعمال التي تهمني أكثر من غيرها، أدرك أنني لم أنته منها بعد.

اتصلت بهولدر في وقت لاحق من ذلك المساء حتى أعلمه بقراري، ثم جلست مع دو والطفلين على الأريكة، وأمامنا وعاء كبير من البوشار، وشاهدنا فيلم «الرجل الحديدي - 2» للمرة الثانية.

– 5 –

أقول إننا سنقاتل

سوف يظلّ في ذاكرتي دائمًا ذلك الشعور الذي كان لديّ في تشرين الثاني من سنة 1992 عندما كنت نائبًا عامًا في الثامنة والعشرين من العمر، وكنت ذاهبة بسيارتي عبر الجسر الواصل بين بيتي في أوكلاند وسان فرانسيسكو للاحتفال بفوز عضويّ مجلس الشيوخ الأميركي المنتخبتين حديثًا، باربرا بوكسر ودايان فينستين. كانت تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها انتخاب نساء من ولاية كاليفورنيا، والمرة الأولى التي تشهد انتخاب امرأتين معًا لتمثيل ولاية واحدة في مجلس الشيوخ. كان انتخابهما لحظة بارزة في تلك السنة التي أطلقوا عليها «سنة النساء» ومثالًا ساطعًا للفتيات والنساء في كل مكان... وأنا من بينهن.

تذكّرت ذلك الاحتفال بعد مرور اثنتين وعشرين سنة عندما نشرت عضو مجلس الشيوخ باربرا بوكسر، في أوائل شهر كانون الثاني من سنة 2015 مقطع فيديو رأيناها فيه تتحدّث مع أكبر أحفادها. (كان اسمه زاك). تحدّثت بوكسر عن القضايا التي تهمها، وعن القضايا التي كافحت من أجلها في الكونغرس على امتداد ثلاثين عامًا: طبقة وسطى قوية، وحقّ المرأة في الاختيار، والبيئة، والحقوق المدنية، وحقوق الإنسان. شددتْ أيضًا على أنها لن تتخلّى عن تلك القضايا، لكنها قالت لزاك إنها تريد العودة إلى كاليفورنيا، وإنها لن ترشّح نفسها من أجل إعادة انتخابها.

بقيت سنتان تقريبًا حتى تشرين الثاني 2016، لكنّي كنت في حاجة إلى اتخاذ قرار. هل أرشّح نفسي للحلول محل عضو مجلس الشيوخ بوكسر؟ ستكون تلك فرصة لمتابعة القضايا التي نعمل عليها في مكتب النائب العام في كاليفورنيا وطرحها على المستوى الوطني. إذا صرت عضوًا في الكونغرس الأميركي، فسوف يكون هذا امتدادًا طبيعيًا للعمل الذي أقوم به - الكفاح من أجل الأسر الرازحة تحت عبء الأجور الثابتة وتكاليف

السكن المتزايدة وتناقص الفرص المتواصل؛ الكفاح من أجل الناس الذين يَزُجّ بهم في السجون نظام عدالة غير سليم؛ الكفاح من أجل الطلبة الذين يستغلهم مقرضون مفترسون وتثقل عليهم تكاليف الدراسة الجامعية التي تشهد ارتفاعًا شديدًا؛ الكفاح من أجل ضحايا الاحتيال وضحايا «جرائم الياقات البيضاء»؛ الكفاح من أجل جماعات المهاجرين، ومن أجل النساء وكبار السن. كنت مدركة أن لوجود من يمثل أصوات أولئك جميعًا أهمية كبرى عند وضع السياسات والأولويات على المستوى الوطني.

أعلنت ترشيحي في الثالث عشر من كانون الثاني من سنة 2015. وقد فعل مثلي ثلاثة وثلاثون شخصًا غيري. صار على دو أن يعتاد نوعًا جديدًا من العيش تحت أنظار الجمهور، فقد كانت تلك أول حملة انتخابية كبرى، بالنسبة إليه. لا نزال نضحك كلما تذكّرنا المراسل الصحافي الذي سألني عن اسم الممثلة التي أحب أن تمثل دوري في فيلم عن حياتي. امتنعت عن الإجابة وقلت إنني لا أعرف. لكن دو لم يكن حذرًا مثلي. أجاب عن السؤال فكانت نتيجة ذلك مقالة جاء فيها أنه «سُرَّ كثيرًا» لفكرة أن يمثل برادلي كوبر شخصيته في الفيلم.

تعاملت مع ذلك السباق الانتخابي مثلما تعاملت مع غيره. ورحت أقابل أكبر عدد من الناس، وأصغي إلى ما يهمهم إصغاء دقيقًا، وأضع خطط عمل من أجل ذلك. ومع تواصل الحملة الانتخابية، جبت أنحاء الولاية مع فريقي في باص دعوناه «باص كاموجي» لأن رسمًا كاريكاتيريًا لي، بأسلوب كاموجي الياباني، كان مطليًا على باب الباص الخلفي.

وبسبب نظام الانتخاب الفريد في كاليفورنيا، وجدت نفسي آخر الأمر أخوض جولة انتخابية ثانية في مواجهة لوريتا سانشيز، زميلتي في الحزب الديمقراطي التي كانت عضو مجلس شيوخ منذ زمن بعيد. كانت لوريتا خصمًا قويًا، عنيدًا، وظلت تقاتل حتى النهاية. وقد أسعفني الحظ بأن يكون ضمن فريقي عدد من أفضل الناس في هذا الميدان، جوان رودريغز،

مدير الحملة الانتخابية اللامع، وكذلك الاستشاريان الاستراتيجيان العاملان معي منذ زمن بعيد، شون كليغ وإيس سميث، ومعهما إيلي كيبل ومجموعة شديدة الإخلاص من العاملين والمتطوّعين. كانت من بين هؤلاء ابنتي بالمعمودية، هيلينا. أنشأت هيلينا رسالة إخبارية راحت تجري فيها مقابلات مع العاملين في الحملة وتوثّق ما نقوم به كله. كان كل فرد من أفراد الفريق مساهمًا في الحملة الانتخابية من أولها إلى آخرها، وما كنت قادرة على الفوز من غيرهم.

مرّت الحملة الانتخابية التي استمرّت سنتين، وكانت سريعة وبطيئة معًا. وعلى الرغم من تركيزي على ولايتي وحملتي والعمل الماثل أمامي، فقد كان هناك شيء بشع منذر بالخطر يصيب الانتخابات الرئاسية. كانت عملية اختيار مرشح الحزب الجمهوري لمنصب الرئاسة أشبه بسباق نحو القاع – سباق نحو الحنق، نحو إلقاء اللوم على الآخرين، نحو إذكاء لهيب النزعة المحلّية القائمة على كره كل ما هو أجنبي. وقد تجاوز الرجل الذي تقدّم الآخرين في هذا السباق حدود اللياقة والاستقامة كلّها... راح يتحدّث متشدّقًا عن النساء ويتهمهنّ بارتكاب الاعتداءات الجنسية؛ وراح يسخر ممن لديهم إعاقات؛ وراح يهاجم الأقليات ويشيطن المهاجرين ويهاجم أبطال الحرب وعائلات من قتلوا في الحروب... راح يحرّض على اتخاذ موقف سلبي من وسائل الإعلام الأميركية، بل حتى على كرهها.

نتيجة ذلك، ما كانت ليلة الانتخابات في سنة 2016 ليلة احتفالية. ما عادت تلك الليلة على صلة بالسباق الذي انتهى لتوّه، بل صارت متّصلة بالصراع الذي كان واضحًا أنه يبدأ الآن. ذكّرت جمهور الحاضرين، مستفيدة من كلمات كوريتا سكوت كينغ، بأن على كل جيل أن يقاتل من أجل الحرية وأن يفوز بها.

قلت لهم: «إن من طبيعة هذا الصراع من أجل الحقوق المدنية والعدالة والمساواة أن أية مكتسبات تتحقّق لا تكون مكتسبات دائمة. هذا يعني أن

علينا أن نبقى يقظين. وعندما ندرك هذا، علينا ألا نقع في اليأس والقنوط، علينا ألا نشعر بالضعف. علينا ألا نرفع أيدينا مستسلمين عندما يحين وقت علينا أن نشمّر فيه عن سواعدنا ونقاتل من أجل حقيقتنا».

حتى عندما وقفت أتحدّث أمام مناصريّ في تلك الليلة، ما كنت عارفة ما سوف يحدث على وجه التحديد. لكني كنت مدركة هذا الأمر: سيكون علينا أن نواجه بصلابة، وأن نواجه معًا.

ذهبت يوم الخميس، في العاشر من تشرين الثاني، أي بعد أقل من ثمانٍ وأربعين ساعة على انتخابي، فزرت مقر «تحالف الحقوق الإنسانية للمهاجرين» في لوس أنجلوس. إن هذا التحالف واحد من أقدم منظمات مناصرة حقوق المهاجرين في لوس أنجلوس؛ وقد تأسّس في سنة 1986، بعد أن وقع الرئيس رونالد ريغان (الذي كان حاكم كاليفورنيا قبل ذلك) «قانون إصلاح الهجرة وضبطها»، فمنح المهاجرين غير الموثّقين الذين دخلوا الولايات المتحدة الأميركية قبل سنة 1982 وضعًا قانونيًا. كانت الرسالة الأصلية لهذا التحالف في لوس أنجلوس متمثّلة في تزويد المهاجرين بمعلومات وافية عن العملية التي يستطيعون من خلالها طلب منحهم وضعًا قانونيًا، فضلًا عن إعطائهم معلومات عن حقوقهم في العمل. قام التحالف بتدريب نشطاء مجتمعيين، وقاوم القوانين المعادية للمهاجرين من قبيل «المقترح 187» في كاليفورنيا، الذي كان يحرم المهاجرين غير الموثقين من الخدمات الاجتماعية غير الطارئة. ثم لم يلبث التحالف أن اكتسب شهرة على المستوى الوطني من خلال بناء شبكة تحالفات شملت نواحي البلاد كلّها. كان مقر التحالف المكان الأول الذي أردت الكلام فيه بصفتي الرسمية الجديدة بعد انتخابي إلى مجلس الشيوخ الأميركي. كانت المديرة التنفيذية لـ«تحالف الحقوق الإنسانية للمهاجرين» التي لا تعرف التعب، أنجيليكا سالاس، هناك لكي تستقبلني عند وصولي. القاعة ممتلئة. ممتلئة بنساء جريئات، قويات... شابات،

وأمهات، جادات، وأمهات الجادات. نساء عاملات يقمن بكل شيء، من الأعمال المنزلية إلى الخدمة في الرعاية الصحّية المنزلية؛ بعضهنّ تتكلمن الإنكليزية بطلاقة، وبعضهنّ تتكلّمن الأسبانية فقط، وكل واحدة منهنّ مستعدة لخوض الصراع. شجاعتهنّ، وعزتّهنّ، وتصميمهنّ ذكّرتني بأمي. وقفت بينهنّ وفكرت بازدواجية التجربة التي يعيشها المهاجر في أميركا.

فمن ناحية أولى، تكون تجربة متّسمة بإحساس استثنائي بالأمل والعزم، وبإيمان عميق بقوة الحلم الأميركي - إنها تجربة مفعمة بالاحتمالات. ومن ناحية أخرى، تكون في أحيانٍ كثيرة تجربة مشوبة بالصور النمطية السلبية وبالبحث عن «أكباش فداء»، تجربة يكون التمييز فيها -التمييز الصريح والتمييز الضمني- جزءًا من الحياة اليومية.

كانت أمي أقوى شخصية عرفتها في حياتي. لكني كنت أشعر دائمًا بأن عليَّ أن أحميها. أظنّ أن غريزة الحماية تلك عائدة في جزء منها إلى كوني ابنتها البكر. لكني كنت مدركة أيضًا أن أمي مستهدفة. لقد رأيت هذا فجعلني أغضب غضبًا شديدًا. إن لدي ذكريات كثيرة جدًّا عن أمي اللامعة وهي تُعامل كأنها امرأة غبية نتيجة لكنتها الأجنبية. أتذكّر كيف كانوا يشكّون فيها ويراقبونها في متاجر الملابس، لأن من المؤكد أن امرأة سمراء مثلها لن تكون قادرة على دفع ثمن الفستان أو القميص الذي اختارته.

أتذكّر أيضًا كم كانت تتعامل تعاملًا شديد الجدية مع أي احتكاك بموظفين حكوميين. فكلما عدنا من سفرة في الخارج، كانت أمي تحرص على أن نسلك أحسن مسلك أثناء اجتيازنا التفتيش الجمركي، أنا ومايا. «قفي منتصبة القامة. لا تضحكي. لا تتململي. فليكن كل شيء لديك جاهزًا. كوني مستعدة». كانت تعرف أن كل كلمة تقولها سوف تكون موضع تقييم؛ وكانت تريد أن نكون مستعدّتين لهذا. استيقظت تلك الذكريات في ذهني عندما اجتزت التفتيش الجمركي أول مرة برفقة دو. كنت أُعدّ نفسي بالطريقة المعتادة، وأتأكد من أن كل شيء لدينا في محلّه،

بينما كان دو مسترخيًا كشأنه دائمًا. أزعجني أن أراه يأخذ الأمور بطريقة عادية إلى هذا الحدّ. وقد حار حيرة حقيقية، وتساءل على نحو بريء: «ما المشكلة؟».

لقد نشأنا في واقعَيْن مختلفين! كانت تلك تجربة فتحت عينيَّ كل منا.

فبقدر ما نحن أمة من المهاجرين، نحن أيضًا أمة تخشى المهاجرين. إن الخوف من الآخر جزء من نسيج ثقافتنا الأميركية؛ كما أن أشخاصًا معدومي الضمير، لكن في أيديهم سلطة، يستغلون ذلك الخوف من أجل تحقيق مكتسبات سياسية لهم. ففي أواسط خمسينيات القرن التاسع عشر، كان أول حزب ثالث مهم يظهر في الولايات المتحدة، الحزب الذي يدعونه «حزب لا أعرف شيئًا» قد حاز قدرًا من الشعبية استنادًا إلى برنامجه السياسي المعادي للهجرة. وفي سنة 1982، أصدر الكونغرس الأميركي قانونًا يمنع المهاجرين الصينيين من دخول البلاد. ففي سنة 1917، أحبط الرئيس وودرو ويلسون خطة رامية إلى فرض جملة جديدة من القيود على المهاجرين، كان من بينها أن يحسنوا القراءة والكتابة باللغة الإنجليزية. ثم أدّى القلق من تزايد أعداد المهاجرين القادمين من شرق أوروبا وجنوبها إلى فرض «حصص الهجرة» في سنة 1924. وفي سنة 1939، جرى منع سفينة تحمل نحو ألف يهودي ألماني من الهاربين من النازية (كان اسم السفينة سانت لويس) من الرسو على شواطئ الولايات المتحدة. ثم ووجهت برفض تام خطة رامية إلى السماح لمئتي ألف طفل يهودي بدخول البلاد. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أقدمت حكومة الولايات المتحدة على احتجاز نحو ألف أميركي من أصل ياباني.

وفي زمن أحدث عهدًا، بعد أن أدت العولمة إلى خسارة البلاد ملايين الوظائف وأودت بقطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى، صار المهاجرون أهدافًا سهلة يمكن إلقاء اللوم عليها. وعندما أدى «الكساد الكبير» إلى دمار الريف الأميركي، أشار بعض السياسيين من الحزب الجمهوري إلى

الهجرة قائلين إنها سبب المشكلة، حتى وهم يحبطون مشروع قانون كان من شأنه استحداث وظائف جديدة. صار المهاجرون الذين وفدوا هذه البلاد بحثًا عن حياة أفضل أكباش فداء يسهل اتهامها، على الرغم من الدور الكبير الذي لعبه المهاجرون في بناء أميركا وتكوينها.

لقد بنيت بلادنا بأيدٍ كثيرة، بأيدي بشر آتين من أنحاء العالم كلّها. وعلى مر القرون، ساهم المهاجرون في إنهاض الاقتصاد وتغذيته إذ زودوه بقوة العمل التي لا بد منها لجعله اقتصادًا صناعيًا وبالقدرات الذهنية اللازمة من أجل مبتكرات تغيّر المجتمع. كان المهاجرون وأبناؤهم وبناتهم العقول المبدعة من وراء عدد كبير من الأسماء التجارية الشهيرة لدينا -من ليفي ستراوس إلى إيستي لاودر. كان المؤسس الشريك في غوغل، سيرغي برين، مهاجرًا روسيًا. وقد جاء المؤسّس الشريك في ياهو، جيري يانغ، من تايوان. وأما مايك كريغر، المؤسس الشريك لإنستغرام، فهو مهاجر من البرازيل. لقد ولدت آريان هوفنغتون التي شاركت في تأسيس «ذا هوفنغتون بوست» في اليونان. وفي واقع الأمر، خلصت دراسات صادرة عن «المؤسّسة الوطنية للسياسات الأميركية» إلى أن أكثر من نصف الشركات الجديدة الناشئة في وادي السيليكون التي تتجاوز قيمة الواحدة منها بليون دولار، جرى تأسيسها على أيدي مهاجرين.

كنت واقفة عند المنبر في «تحالف الحقوق الإنسانية للمهاجرين في لوس أنجلوس» مع العلم الأميركي، ومن خلفي بالونات عليها خطوط العلم ونجومه، عندما تحدّثت أمٌّ - منظفة منازل من وادي سان فيرناندو - تحدثت بلغتها الإسبانية عن خوفها من الترحيل. كنت غير قادرة على ترجمة كلماتها، لكني فهمت معناها وأحسست بعذابها. كان ذلك مرئيًا في عينيها، وفي هيئة جسدها. أرادت أن تكون قادرة على إخبار أطفالها بأن كل شيء سيكون على خير ما يرام، لكنها كانت مدركة أنها لا تستطيع قول ذلك لهم.

فكّرت في نحو ستة ملايين طفل أميركي يعيشون في بيوت فيها، على الأقل، شخص واحد غير موثّق، وفكّرت في التوتر والقلق اللذين أتتْهم هذه الانتخابات بهما. سمعت في ما مضى قصصًا كثيرة عن «خطط أمان» يتّفق الناس عليها: أمهات تقلن لأطفالهنّ: «إذا لم تعد ماما إلى البيت فور انتهاء عملها، عليكم أن تتّصلوا بخالتكم أو عمكم لكي يأتي ويأخذكم». ذكّرني هذا بخطط الأمان التي رأيتها عندما كنت أعمل مع ضحايا العنف المنزلي. ففي الحالتين، كانت هناك ضرورة لوجود خطّة طوارئ لتخفيف أثر الأخطار المحدِقة.

حدّثني محامون يعملون مع أسر المهاجرين عن أطفال يخشون الذهاب إلى المدرسة لأنهم لا يعرفون إن كانوا سيجدون آباءهم وأمهاتهم في البيت عند عودتهم. كان الآباء والأمهات يلغون مواعيد أطفالهم لدى الأطباء لخوفهم من أن يجدوا شرطة الحدود والهجرة في انتظارهم هناك. وعلى نحو مماثل، تعرفت في تلك اللحظات على آباء وأمهات يواجهون احتمال الاضطرار إلى اتخاذ قرارات فظيعة في ما يتصل بأطفالهم المولودين في أميركا إن قرّرت السلطات ترحيلهم: هل يتركون الأطفال مع أقاربهم في الولايات المتحدة؟ أم يأخذونهم معهم إلى بلادهم الأولى التي لا يعرف الأطفال عنها أي شيء؟

يتمزّق قلب المرء عندما يفكّر في أن عليه الاختيار بين واحد من هذين الأمرين. كنت مدركة أيضًا أن ذلك الذعر غير مقتصر على الأشخاص الموثقين. فبحسب دراسة نشرتها مجلة «علماء السلوك الأميركيين»، يعيش المهاجرون من أصول لاتينية خوف الترحيل بالقدر نفسه -سواء أكانوا مواطنين أو مقيمين شرعيين أو غير موثقين. تمنّيت أن أستطيع جعلهم يعرفون أنني سأحمي ظهورهم.

ذكرني ما رأيته هناك بالعمل الذي رأيته وأنجزته على مر السنين فقلت لهم، «هذا هو وقت بناء التحالفات في بلادنا. سوف نقاتل دفاعًا عن مُثُل هذه البلاد. ولن نتوقّف قبل أن نحرز الفوز».

غادرت مقر «تحالف الحقوق الإنسانية للمهاجرين في لوس أنجلوس» بعد يومين من انتخابي شاعرة بمزيج من العزيمة والقلق. كان واضحًا لي أننا نستعد معًا للمعركة. لكني كنت مدركة أيضًا أننا الطرف الأضعف في ذلك الصراع. سيكون علينا أن نعِدَّ أنفسنا جيدًا لمواجهة كل ما سيأتي.

***

تطوّرت الأمور بسرعة كبيرة. ففي الأسبوع التالي، طرت مع دو إلى واشنطن من أجل الفترة التمهيدية التي يمر بها أعضاء مجلس الشيوخ الجدد. استضافتنا مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبَيْن، مع زوجاتهم وأزواجهن خلال ثلاثة أيام زاخرة بجلسات مكثفة تلقينا فيها معلومات عن القواعد والإجراءات المتّبعة في المجلس، وكذلك عن أخلاقيات العمل فيه وعن «مكتب مجلس الشيوخ». درس دو قائمة أزواج وزوجات مجلس الشيوخ كأنه يقرأ كتابًا دينيًا.

وافق نيثان باران كين، الذي كان الشخص الثاني في وزارة العدل في كاليفورنيا، على الانتقال إلى واشنطن مع أسرته لكي يعمل معي، وبدأ عملًا مكثّفًا من أجل اختيار وفحص أعضاء فريقي الجديد، وذلك باعتباره كبير العاملين فيه. ما كانت لدينا مهلة غير الفترة الفاصلة بين يوم الانتخاب وبداية السنة حتى ننجز تكوين المكتب انطلاقًا من الصفر. وقد اشتملت هذه المهمة على دراسة نحو خمسة آلاف سيرة ذاتية لملء مجموعة من المراكز الشاغرة، من السياسات إلى العلاقات مع الناخبين إلى التواصل إلى المراسلات، وغير ذلك كثير. كان اختيار مجموعة عاملين متنوّعة أمرًا مهمًّا في نظري: محاربون قدامى، ونساء، وملوَّنون. أردت أن يعكس كل من فريقي في واشنطن، ومن فريق العمل في مكتبي في ولايتي، تنوّع الناس الذين أمثّلهم.

صارت *إيلا* في سنتها الأخيرة في مدرستها الثانوية. وقد فرض هذا الأمر على دو توزيع وقته بحيث يمضي أسبوعًا في واشنطن وأسبوعًا في

لوس أنجلوس. كان هذا أصعب ما في الأمر كلّه، أن أكون بعيدة عن إيلا. فقبل أن أصير عضوًا في مجلس الشيوخ، كنت أذهب إلى كل مسابقة في السباحة تخوضها، وإلى كل مباراة في كرة السلة أيضًا. كثيرًا ما كنا، كيرستن وأنا، نجعل إيلا تشعر بالحرج عندما نهتف باسمها عاليًا في تلك الأماكن. كرهت أن أتخلّف الآن عن الذهاب إلى تلك المناسبات. وكرهت أنني صرت مضطرّة إلى قضاء وقت أقصر معها، خاصّة لأنها صارت الآن على وشك الذهاب إلى الجامعة مثلما فعل كول قبلها بعدة سنين. التزمت بالسفر إلى لوس أنجلوس في عطلات نهاية الأسبوع، كلما استطعت؛ وكنت أرى هذا أمرًا مهمًا لأسباب كثيرة جدًّا: حتى أرى الناخبين في ولايتي، وحتى أشعر بنبض الناس على الأرض... وحتى أطهو عشاء الأسرة يوم الأحد، لأن هذا كان كبير الأهمية عندي.

لكن أسوأ ما في الأمر جاء بعد أشهر من ذلك عندما أدركت أنني لن أستطيع الذهاب إلى حفل تخرج إيلا. لقد دُعي رئيس مكتب التحقيقات الفيديرالي المطرود من وظيفته جيمس كومي إلى الإدلاء بشهادته أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، وذلك للاستماع إلى أقواله في ما يخصّ التحقيق الجاري في شأن التدخّل الروسي في الانتخابات وفصله من عمله. كان موعد تلك الجلسة في اليوم نفسه الذي سيشهد تخرّج إيلا. وبالنظر إلى أهمية الأمر بالنسبة إلى الأمن الوطني، فلم تكن هناك طريقة تسمح لي بالتغيب عن تلك الجلسة.

كانت شديدة التفهم عندما اتصلت بها لأخبرها، لكن شعوري بالذنب كان كبيرًا. تحدّثت في هذا مع بعض زميلاتي في الكونغرس في وقت لاحق. أيّدتني ماغي حسان وقالت: «يحبنا أطفالنا لما نحن عليه ولأننا نقدم تضحيات. إنهم يفهمون الأمر». تسعدني كثيرًا معرفتي بأن هذا صحيح بالنسبة لإيلا وكول. عندما انتهت جلسة الاستماع، اندفعت إلى المطار وطرت عائدة إلى فلوريدا. تخلّفت عن حضور حفل التخرّج،

لكني وصلت في الوقت المناسب إلى البيت لكي نتناول طعام العشاء معًا في تلك الليلة.

استأجرت مع دو شقة صغيرة غير بعيدة عن مبنى الكابيتول. كان أثاث الشقة في الحدود الدنيا: كرسيان، وسرير، وأريكة قابلة للتحول إلى سرير لكي ينام عليها الطفلان عندما يزوراننا. وكذلك شاشة تلفزيون كبيرة من أجل دو. وبما أن الأمور كانت تجري سريعًا، فما كان هناك وقتٌ كافٍ من أجل التسوّق والطهو، لكني أعددت في إحدى الليالي لحم الديك الرومي المفروم مع الفاصولياء والذرة ووضعت كمية منه في المجمّدة حتى يكفينا عدة أسابيع. أدّيت القسم يوم الثالث من كانون الثاني، 2017، أمام نائب الرئيس جو بايدن، وذلك خلال آخر شهر له في منصبه، ثم انتقلت إلى مكتب في القبو إلى جانب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين حديثًا. وعلى الرغم من عدم وجود مقاعد شاغرة في عددٍ من لجان مجلس الشيوخ، فقد عينت في أربع لجان نتيجة خبراتي وعملي السابق: الاستخبارات، والأمن الوطني، والموازنة، والبيئة والأشغال العامة.

بعد أسبوع من ذلك، عقدت لجنة الأمن الوطني جلسة استماع لتأكيد قبول الجنرال جون كيلي الذي رشحه الرئيس لكي يتولّى وزارة الأمن الوطني. قرّرت أن أركّز أسئلتي الموجهة إليه على «برنامج تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين»، ذلك البرنامج الذي بدأ في سنة 2012 في ظل إدارة أوباما وكانت غايته حماية المستحقّين من صغار السن غير الموثّقين من الترحيل والسماح لهم بالحصول على تراخيص عمل.

قلت له، «إن مئات آلاف المستفيدين من هذا البرنامج في البلاد خائفون الآن مما قد تفعله الإدارة الجديدة بهم، وخائفون أيضًا مما قد تفعله لأفراد أسرهم غير المصرّح لهم بالإقامة». ثم مضيت أوضح له أن على الشخص المؤهّل للاستفادة من هذا البرنامج أن يقدّم إلى الحكومة الاتحادية أوراقًا كثيرة تشتمل على معلومات تفصيلية عن نفسه وعن ذويه

جميعًا. يتمّ تلقّي المعلومات من كل شخص، ثم تجري مراجعتها وتدقيقها طبقًا للمعايير المقرّرة. ينبغي ألا يكون الشخص المتقدّم قد أدين بأية جناية أو جنحة خطيرة، أو بثلاث جنح عادية أو أكثر. ينبغي أيضًا ألا يعتبر واحدًا من الأشخاص الذين يشكّلون خطرًا على السلامة العامة أو الأمن الوطني. وينبغي أن يكون طالبًا أو حاصلًا على الشهادة الثانوية، أو أن يكون مسرّحًا من الجيش لسبب غير متصل بارتكاب مخالفات تستوجب تسريحه. عليه أيضًا أن يقدّم ما يثبت شخصيته وما يثبت تاريخ دخوله الولايات المتحدة، فضلًا عن أوراق تبيّن أنه أنهى الدراسة، أو أوراق الخدمة العسكرية. هناك أيضًا وثيقة فيها المعلومات الشخصية كلها. لا يصير الشخص مستفيدًا من البرنامج إلا إذا اجتاز هذا التدقيق الشامل كله.

وبعد هذا - عندما يقدّم أولئك الأشخاص طلباتهم - تؤكّد لهم وزارة الأمن الوطني أن المعلومات التي قدّموها لن تستخدم لغايات إنفاذ القانون إلا في ظروف محدودة جدًّا، وذلك طبقًا لتقليد متّبع منذ عهد بعيد. قلت للجنرال كيلي: «إن أولئك الشباب قلقون الآن من إمكانية استخدم المعلومات التي قدّموها، نتيجة ثقتهم في الحكومة، بحيث يجري الإيقاع بهم، وبحيث تؤدّي إلى ترحيلهم». إن مئات الألوف منهم يعتمدون على وعدنا.

سألته: «هل أنت موافق على أنه لا يحق لنا استخدام هذه المعلومات ضدهم؟». امتنع كيلي عن تقديم إجابة مباشرة على هذا السؤال. قرأت له بعد ذلك مقطعًا من وثيقة حكومية، هي وثيقة «الأسئلة المتكرّرة كثيرًا في شأن برنامج تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين». كان من بين تلك الأسئلة سؤال يقول: «إذا أحيلت قضيتي إلى شرطة الحدود والهجرة بغرض إنفاذ قوانين الهجرة في حقّي، أو إذا تلقيت إشعارًا بالمثول أمام السلطات، فهل تجري أيضًا إحالة المعلومات المتّصلة بأفراد أسرتي إلى شرطة الحدود والهجرة بغية إنفاذ قوانين الهجرة في حقهم؟». كانت الوثيقة الحكومية تجيب عن هذا السؤال بالنفي.

سألت الجنرال كيلي: «هل تعتزم البقاء ملتزمًا بهذه السياسة؟».

ومن جديد، لم يجب كيلي عن هذا السؤال. تابعت الضغط: «هل تعتزم استخدام الموارد المحدودة المتوفّرة لدى سلطات إنفاذ القوانين أو لدى وزارة الأمن الوطني بغية ترحيل المستفيدين من البرنامج خارج البلاد؟».

من جديد، رفض كيلي تقديم إجابة مباشرة عن هذا السؤال.

«هل أنت موافق على أن سلطات إنفاذ القوانين على المستوى المحلّي، وعلى مستوى الولاية، تمتلك قدرة ممتازة على حماية السلامة العامة للسكان المقيمين ضمن منطقتها؟».

قال، «أوافق على هذا».

«وهل أنت على علم بأن السلطات المحلية وقادة أجهزة إنفاذ القانون في البلاد قد قالوا علنًا إنهم معتمدون على جماعة المهاجرين في ملاحقة النشاطات الإجرامية أمام القضاء والتقدّم للإدلاء بالشهادة في حالات الجرائم؟».

«قرأت هذا».

«وهل أنت على علم بأنه عندما استخدمت الحكومة أسلوب الترحيل الجماعي للمهاجرين من غير تمييز بينهم، أدى هذا إلى قلق كثير من سلطات إنفاذ القانون المحلية التي صارت تشتكي من تناقص أعداد المهاجرين الذين يبلّغون عن الجرائم التي ارتكبت في حقهم أو في حق أشخاص آخرين؟».

«لم أكن على علم بهذا».

«هل ستضع بين أولوياتك مهمة أن تكون على علم بالأثر الواقع على جماعات المهاجرين من حيث امتناعهم عن الإبلاغ عن الجرائم التي يرتكبونها بأنفسهم، أو التي يرتكبها أفراد أسرهم أو غيرهم، وذلك نتيجة قلقهم من أن تعمد شرطة الحدود والهجرة إلى ترحيل جماعات كاملة من المهاجرين؟».

«إنني ملتزم بهذا. سوف أحرص على تلقي معلومات بهذا الأمر. ومن جديد أقول إنه كان علي أن أعرف هذا الأمر... حقًا... سوف أسترشد بالقانون - إن كان ينصّ على هذا الأمر - في كل ما أفعله».

ما كان هذا كافيًا!

إن لديّ خبرة كبيرة في هذا الأمر لأنني كنت في منصب نائب عام المقاطعة، ثم في منصب نائب عام الولاية. وكنت أعرف أن ضحايا الجرائم -سواء أكانت جرائم اغتصاب، أو اعتداء جنسي على الأطفال، أو جرائم احتيال- لن يتقدّموا للإبلاغ عن تلك الجرائم إذا ظنّوا أنهم سيلقون معاملة أشبه بمعاملة المجرمين. كنت على علم أيضًا أن مرتكبي تلك الجرائم يستخدمون هذا الأمر لصالحهم ويستغلّون ضعف بعض جماعات السكان، أي تلك الجماعات التي يعرفون أنها ستظل صامتة. لا أريد أبدًا أن يكون من يقع ضحية جريمة خائفًا من التلويح بيده لسيارة دورية عابرة حتى تمد له يد المساعدة. إن هذا النظام يخدم المعتدين، لا الجمهور. وهو يجعلنا كلّنا أقل أمانًا. من خلال عملي في منصب النائب العام، اقترحت تشريعًا راميًا إلى المساعدة في ضمان حماية المهاجرين غير الموثّقين الذين يتقدّمون للشهادة في الجرائم، أو للإبلاغ عن الجرائم، من الترحيل بعد أن يفعلوا ذلك. كنت مدركة أن من شأن هذا أن يساعد النيابة العامة في إدانة المجرمين في حين يعمل أيضًا على تقوية علاقة الثقة بين جهات إنفاذ القانون وجماعات المهاجرين.

وفي آخر المطاف، صوّتُّ ضد الموافقة على تعيين جون كيلي وطلبت من زملائي أن يفعلوا مثلي. لم يكن الرجل مستعدًّا للمحافظة على وعد هذه البلاد؛ ولم أكن مستعدة لقبول تكليفه بالمحافظة على ذلك الوعد.

لست أدري إن صار يجري إبلاغه بعواقب إنفاذ القانون في حق المهاجرين من غير تمييز بينهم؛ ولن أعرف هذا الأمر أبدًا. لكن ما أعرفه هو أن الأيام المئة الأولى من عهد الإدارة الجديدة شهدت زيادة بنسبة

سبعة وثلاثين بالمئة في حالات اعتقال المهاجرين. لقد اختارت الإدارة أن تجعل المهاجرين غير الشرعيين جميعًا على رأس من يتم ترحيلهم، وذلك بصرف النظر عما إن كانوا ملتزمين بالقانون أو لم يكونوا كذلك. وأما حالات اعتقال المهاجرين غير الموثّقين من غير أن يكون لهم أي سجل جنائي سابق فقد تضاعفت.

كان لهذه السياسات عواقب عميقة الأثر على الأطفال. لقد وثّق «مركز التقدم الأميركي» قيام العاملين في شرطة الحدود والهجرة بغارة على مصنع لتعليب اللحوم في ولاية تينيسي حيث اعتقلوا سبعة وثمانين عاملًا. كانت تلك واحدة من أكبر الإغارات على أماكن العمل خلال عشر سنين. وبصرف النظر عن بقية تفاصيل الأمر، أسفر ذلك عن وجود مئة وستين طفلًا اعتقل واحد أو اثنان من ذويهم في تلك الغارة. وفي اليوم التالي، تغيّب عن المدارس في مقاطعة مجاورة عشرون بالمئة من التلاميذ المنحدرين من أصول لاتينية نتيجة خشية أهلهم من وقوعهم -أو وقوع أطفالهم- في قبضة الشرطة أيضًا. وفي سنة 2016، كان ربع مجموع الأطفال في الولايات المتحدة الأميركية ممن هم تحت السن القانونية يعيش في أسر مهاجرة. يعيش أولئك الأطفال تحت وطأة الخوف من أن آباءهم وأمهاتهم يمكن أن يؤخذوا منهم فجأة... في أية لحظة.

ثم إن أطفال المهاجرين باتوا يواجهون أيضًا نوعًا جديدًا من المعاناة؛ فقد أبلغ المعلمون في أنحاء البلاد كلّها عن موجات من التنمّر كانت صدى لما تقوله الإدارة في واشنطن. يتعرّض الأطفال لمضايقات من جانب أطفال آخرين، ويقال لهم إنهم سيُرحّلون وأن آباءهم وأمهاتهم سيرحّلون، وإن عليهم أن يعودوا من حيث جاؤوا. يجري تبنّي كلمات يقولها متنمّر بارز في موقع السلطة فيقلدها الآخرون ويجعلونها شعارًا للمتنمرين في كل مكان.

وبطبيعة الحال، لا يقتصر هذا الأثر على أطفال المهاجرين وحدهم.

فعلى سبيل المثال، يقول: «معهد سياسات الهجرة» إن ما لا يقل عن عشرين بالمئة من المعلّمين والمشرفين على الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في الولايات المتحدة الأميركية هم من المهاجرين. كما يمثّل المهاجرون أيضًا نسبة كبيرة من الأشخاص العاملين في قطاع رعاية الأطفال في سن مبكرة -تضاعف هذان الرقمان خلال العقدين الماضيين. إن أولئك الأشخاص الذين يعتنون بالأطفال الصغار (أكثرهم من النساء) يرعون ملايين الأطفال في كل سنة. وهذا ما يجعل المخاطر الواقعة على أمنهم وسلامتهم في البلاد نتيجة التشدد في إنفاذ قوانين الهجرة تصير مخاطرة واقعة علينا جميعًا. ليس لنا أن نغض الطرف عن هذا!

حضرت مراسم تنصيب الرئيس في العشرين من كانون الثاني من سنة 2017. وحضرها معي بقية زملائي في مجلس الشيوخ الأميركي. اجتمعت مع بقية الأعضاء في قاعة المجلس، وسرنا أزواجًا عبر مبنى الكابيتول إلى أن خرجنا من البوابة الغربية، حيث كانت تجري مراسم التنصيب، وحيث كانت هناك منصّات ومقاعد مصفوفة من أجل الحاضرين. وخلال سيرنا صوب مقاعدنا، أعطونا أغطية بلاستيكية واقية تحسّبًا لهطول المطر. كان دو جالسًا مع زملائه وزميلاته الجدد في القسم المخصّص لأزواج أعضاء مجلس الشيوخ وزوجاتهم، وكان مقعده أقرب إلى المنصة من مقعدي. التفت إليَّ ولوّح لي بيده.

شاء القدر أن تنفتح أبواب السماء لحظة انتهاء مراسم نقل السلطات. رأى بعض مناصري الرئيس في هطول المطر علامة على مباركة السماء؛ وأما أنا، وأشخاص كثر غيري، فقد رأيت غيومًا سوداء تخيّم علينا.

وفي اليوم التالي، بدأ التغيير في السلطة يكشف عن حقيقته. ففي سياق التحضيرات التي كانت جارية من أجل تنصيب الرئيس، خطّط ناشطون لإقامة «مسيرة نسائية» في مدن البلاد كلّها. وبالنظر إلى الطبيعة المحلية، غير المركزية، لانتشار فكرة تلك المسيرة، لم يكن أحد عارفًا

على وجه التحديد كيف ستكون مجرياتها - التي كانت شرارة البدء فيها منشورًا على فيسبوك كتبته واحدة من الجدات في هاواي في اليوم الذي أعقب الانتخابات، ثم جرى تنظيمها على امتداد عدة أسابيع من قبل عدة مجموعات من الناشطين ممن لم تكن هناك صلة بين أكثرهم من قبل.

لكن الواقعة تجاوزت التصوّرات كلّها: سار أربعة ملايين إنسان في الشوارع، في أنحاء البلاد؛ وخرجت «مسيرات شقيقة» في بلاد كثيرة حول العالم.

كان الحشد في واشنطن كبيرًا جدًا، فغص به ميدان المسيرة الذي امتلأ بشرًا من أوله إلى آخره، فصار بحرًا من أشخاص في قبعات برتقالية من كل جيل وعرق وجنس واتجاه. حمل المشاركون في المسيرة لافتات مكتوبة باليد تعبّر عن طيف واسع من المشاعر التي كانت لدينا جميعًا، من عدم التصديق، إلى التصميم، إلى الخوف، إلى العزم، إلى الأمل: *«إنها سنة 2017، فما الأمر؟»*، *«لا أزال منتصب القامة»*، *«لا تريد الفتيات شيئًا غير حقوقهنّ الأساسية»*... *«الرجال الحقيقيون لا يخشون المساواة»*... *«نحن الشعب»*.

رأيت جدّات شابَت شعورهن، وطالبات جامعيات صبغن رؤوسهنّ باللون الأزرق. ورأيت شبابًا من أنصار أساليب الغناء الحديثة مرتدين قمصانًا خفيفة، وأمهات مرتديات ستراتهنّ المبطّنة التي يخرجن بها عندما يأخذن أطفالهن للعب كرة القدم. رأيت أطفالًا رضَّع في عرباتهم ومراهقين تسلّقوا الأشجار. رأيت رجالًا ونساء متضامنين، سائرين جنبًا إلى جنب. والمدهش أنني صادفت في ذلك الحشد الخالة لينور التي عانقتني عناقًا حارًّا. قالت لي إن ابنتها ليلى، التي كانت وقتها من قادة «الاتحاد الدولي للعاملين في الخدمات»، مشاركة في المسيرة أيضًا. لقد خرجتا لكي تحتجا معًا ولكي ترفعا راية العدالة الاجتماعية التي كانت لينور وأمي ترفعانها عاليًا عندما كانتا طالبتين في جامعة بيركلي قبل نصف قرن.

طُلب مني الكلام. صعدت إلى المنصة فسحرني حجم ذلك الحشد الممتد أمامي إلى أقصى ما تراه عيني، وسحرتني روحه. بلغت كثرة الناس هناك حدًا جعل شبكة الهواتف الخلوية تتعطّل؛ وكانت الطاقة نابضة في المكان كلّه. ما كان أحد قادرًا على العثور على متسع للحركة، لكن الجميع بدوا مدركين أن تلك المسيرة صورة لنوع جديد من التحالف لا يزال علينا أن نختبر قوته الحقيقية. قلت للناس: «حتى إذا كنتم غير جالسين في البيت الأبيض، وحتى إذا لم تكونوا أعضاء في مجلس الشيوخ، وحتى إذا لم تكونوا ممن يديرون واحدة من 'لجان العمل السياسي'[1] الكبيرة، فإن لكم قوة وسلطة. إن السلطة لنا، نحن الشعب. وما من شيء أكثر قوة من جمع من الأخوات المصمّمات السائرات إلى جانب أزواجهنّ وأبنائهنّ وأشقّائهنّ وآبائهنّ لكي يدافعوا كلّهم معًا عما نعرف أنه حق». تحدثت عن قضايا النساء، أو عما أراه «قضايا النساء»: الاقتصاد، والأمن الوطني، والرعاية الصحية، والتعليم، وإصلاح العدالة الجزائية، والتغيّر المناخي. قلت إنك، إن كنتِ امرأة مهاجرة لا تريد أن ترى أسرتها تتمزّق أمامها، ستدركين أن إصلاح قوانين الهجرة قضية نسائية. وقلت إنك، إن كنت امرأة تعمل لكي تسدّد قروضها الدراسية، فسوف تدركين أن ذلك العبء الفادح الذي تلقيه القروض الدراسية على كواهل الطلبة قضية نسائية. قلت إنك، إن كنت أمًا سوداء تحاول تنشئة ابن، فسوف تدركين أن حركة «حياة السود مهمة» قضية نسائية. وقلت إنك إذا كنت امرأة فحسب، فأنت تدركين أننا نستحق بلادًا فيها أجور متساوية واستفادة متساوية من الرعاية الصحية، بما في ذلك الحق في الإجهاض القانوني الآمن، ونستحق أن تكون هذه كلّها حقوقًا أساسيةً يكفلها الدستور. شدّدت على أننا أقوياء معًا، وعلى أن ما من أحد قادر على تجاهل وجودنا.

---

(1) منظمات العمل السياسي: هذه إشارة إلى 527 منظمة في الولايات المتحدة تتولّى جمع المساهمات المالية الانتخابية والتبرع بها لتمويل حملات مؤيدة للمرشحين أو مناوئة لهم.

انقضت بضعة أيام بعد ذلك، وكنت مع دو في شقتنا الجديدة في واشنطن نتناول طعام العشاء جالسَيْن على كرسيَّين مرتفعين في المطبخ عندما ظهر على شاشة التلفزيون نبأ جديد. لقد وقّع الرئيس أمرًا تنفيذيًا حظر بموجبه سفر مواطني سبعة بلدان أكثر سكانها من المسلمين إلى الولايات المتحدة الأميركية وهي: العراق وإيران وليبيا والصومال وسورية والسودان واليمن، وذلك لمدة تسعين يومًا. حظر الرئيس أيضًا دخول اللاجئين القادمين إلى الولايات المتحدة مدة مئة وعشرين يومًا؛ وحظر دخول اللاجئين السوريين حظرًا غير محدّد المدّة.

بدأ المسافرون يتعرّضون للاحتجاز في المطارات ويجدون أنفسهم غير قادرين على التواصل مع المحامين. وأصاب الذعر أفراد الأسر لأن أشخاصًا يحبّونهم كانوا يدخلون البوابات الأمنية في النقاط الحدودية ولا يخرجون منها. تلقّيت مكالمات من محامين وناشطين، من بينهم مينا، هرعوا إلى المطارات لمحاولة مساعدة الناس الذين تم احتجازهم. كانت حالة فوضى كبيرة!

هذا ما جعلني اتصل بجون كيلي. كان قد تولى وزارة الأمن الوطني في ذلك الوقت؛ وكنت في حاجة إلى معرفة ما يجري، في حاجة للتأكّد من أن كل من يجري احتجازهم يستطيعون الاستعانة بمحامين. كانت أمام الوزير كيلي سبل كثيرة يستطيع من خلال إظهار قدرٍ من التجاوب مع هذه الأزمة، وكان قادرًا على إعطاء معلومات كثيرة. والواقع أن من حق الشعب الأميركي أن يحصل على هذه المعلومات. أردت الحصول عليها في تلك اللحظة انطلاقًا من أنني عضو في لجنة الأمن الوطني في مجلس الشيوخ الأميركي. لكن كيلي أجابني بفظاظة قائلًا: «لماذا تتّصلين بي في البيت من أجل هذا الأمر؟». كان هذا أهم ما أثار انزعاجه.

انتهت المكالمة وكان واضحًا أن كيلي لا يفهم عمق ما كان جاريًا. قال إنه سيعاود الاتصال بي، لكنه لم يتّصل أبدًا. ثم أتى صباح اليوم التالي

فانطلقت مظاهرات احتجاجية عفوية في البلاد لأن الناس أدركوا أن «حظر السفر» كان حظرًا على المسلمين، في واقع الأمر، وأدركوا أن هذا أمر يتعارض كل التعارض مع المثل التي قامت عليها بلادنا. فقد جاءت في التعديل الأول من الدستور الأميركي فكرة أن أميركا ليس لها دين رسمي، وأن الحكومة لا حق لها في حظر نشاطات أي شخص استنادًا إلى دينه.

كنت جديدة في واشنطن؛ وكنت لا أزال أتعلّم كيف تجري الأمور هناك. علّمني ما حدث أن اتصالي بذلك الوزير الذي كان مسؤولًا عن الأمن الوطني ليس إلا مضيعة للوقت. كنا في حاجة إلى قانون. وكان أول مشروع قانون طرحته في مجلس الشيوخ «قانون حق الوصول إلى محام»، الذي يحظر على موظفي الحكومة الفيديرالية إنكار حق الوصول إلى مُحام على أي شخص يجري احتجازه أثناء محاولته دخول الولايات المتحدة الأميركية. لكنا كنا نخوض صراعًا بالغ الصعوبة، وكانت الظروف السياسية في تلك اللحظة تزيده مشقّة.

وبعد أربعة أيام من بدء تنفيذ حظر السفر، جرى ترشيح نيل غورسوش لكي يصير قاضيًا في المحكمة العليا ويشغل المقعد الذي ظل شاغرًا منذ وفاة أنتونين سكالياس قبل نحو سنة من ذلك. كان الرئيس أوباما قد رشّح قاضيًا يحظى باحترام واسع في الولايات المتحدة، هو ميريك غارلان، لكي يشغل ذلك المقعد. إلا أن الجمهوريين رفضوا حتى عقد جلسة استماع من أجل النظر في ترشيحه، فكان ذلك عرضًا غير مسبوق للتعطيل القائم على أساس حزبي. وقد كوفئوا على هذا «العصيان». وافق مجلس الشيوخ على تعيين غورسوش في شهر نيسان من سنة 2017، فتحوّلت موازين القوى في المحكمة العليا وصارت أكثرية أعضائها من القضاة المحافظين. وبعد خمسة عشر شهرًا من ذلك، كان صوت القاضي غورسوش مرجِّحًا عندما جرى اتخاذ واحد من أكثر قرارات المحكمة مدعاة للخجل في التاريخ الحديث: قرار اعتماد حظر السفر الذي أعلنه الرئيس.

- 6 -

نحن أفضل من هذا

ألقيت كلمتي الأولى في مجلس الشيوخ الأميركي في السادس عشر من شباط في سنة 2017. كانت تلك تجربة غير سارّة! في السنين السابقة، كان مجلس الشيوخ معروفًا بأنه هيئة مشبعة، إلى حد كبير، بالروح الحزبية وبحالة من الاستعصاء. هذا المجلس الذي كان الناس يوقّرونه باعتباره الهيئة الأكثر تمثيلًا لتقاليد المحاورة والمناقشة في البلاد، صار شيئًا شديد البعد عن ذلك. إلا أنني وقفت هناك وتذكرت «عمالقة مجلس الشيوخ» والعمل الاستثنائي الذي أنجزوه في تلك القاعة. فهنا ظهرت «الصفقة الجديدة» إلى حيّز الوجود وجرى إنقاذ الاقتصاد... هنا جرى طرح «التأمينات الاجتماعية»، وجرى إقرارها؛ ثم أقر بعد ذلك كل من برنامج «المعونة الطبية» وبرنامج «الرعاية الطبية». قانون الحقوق المدنية، وقانون حقوق التصويت، و«الحرب على الفقر»... كلها قوانين جرى خوض الصراع من أجلها، وجرى إقرارها، في هذا المجلس. وعلى مقعدي نفسه في مجلس الشيوخ، جلس ذات يوم يوجين مكارثي الذي عمل من أجل إقرار «قانون الهجرة والجنسية» في سنة 1965، ذلك القانون الذي أنهى نظام الحصص وأرسى قواعد جديدة تسمح بلمّ شمل أسر المهاجرين.

افتتحت كلمتي بما كان يتوقّعه من يعرفونني، فقلت: «قبل كل شيء، أقف اليوم معترفة بجميل كل من كان لهم فضل علينا. وأولهم، بالنسبة إلي، أمي شيامالا هاريس».

رويت قصة هجرتها، قصة عزمها وتصميمها، القصة التي كوَّنتني وكوّنت شقيقتي مايا وجعلتنا أميركيتين... «أعرف أنها تنظر إلينا الآن. وأعرف أنها تقول لي: كامّالا، ماذا يحدث لديكم؟ إن علينا أن ندافع عن قيَمنا!».

لم أقل أَنصاف كلمات. تحدّثت عن سلسلة تدابير تنفيذية لا سابق لها

جرى اتخاذها في الأسابيع الأولى من عمر هذه الإدارة، فكانت ضربة موجّهة إلى جماعات المهاجرين والجماعات الدينية في البلاد، ضربة أتت كأنها موجة من صقيع... «فأشاعت خوفًا قاتلًا في قلوب ملايين البشر الطيبين المخلصين في عملهم».

تحدّثت عن الأثر الضخم لذلك في ولاية كاليفورنيا لأنني أرى تلك الولاية صورة مصغّرة عن أميركا كلّها. قلت إن لدينا مزارعين وناشطين بيئيين، عمال تلحيم واختصاصيين مهنيين، ولدينا جمهوريين وديمقراطيين ومستقلين، ولدينا محاربين قدامى ومهاجرين -موثقين وغير موثّقين- أكثر من لدى أي بلد آخر في العالم. وعندما تطرّقت إلى الحديث عن برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين»، كرّرت ما قلته في جلسة النظر في ترشيح كيلي: قلت إننا وعدنا المستفيدين من ذلك البرنامج أننا لن نستخدم معلوماتهم الشخصية ضدهم؛ ولا يجوز لنا أن ننكث بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا أمام أولئك الأطفال وأمام أسرهم.

تحدّثت بصفتي قاضية نيابة، وبصفتي نائبًا عامًا في أكبر ولاية في هذه البلاد، وقلت إن القيود التي فرضتها الإدارة على الهجرة وحظر السفر الذي فرضته على المسلمين يمثل خطرًا راهنًا حقيقيًا على السلامة العامة في بلادنا. فبدلًا من جعلنا أكثر أمانًا، صارت إغارات شرطة الهجرة المتزايدة، والأوامر التنفيذية الصادرة عن الرئيس، مصدرًا للخوف. قلت: «ولهذا السبب، تقول الدراسات إن الأشخاص من أصول لاتينية تراجع احتمال اتصالهم برقم هاتف الطوارئ عندما يقعون ضحية جريمة من الجرائم بنسبة أربعين بالمئة. إن مناخ الخوف هذا يدفع الناس إلى الخفاء، وإلى الظلال، ويجعلهم أقل ميلًا إلى الإبلاغ عن الجرائم الواقعة عليهم، أو على الآخرين. تتناقص نسبة الضحايا الذين يبلّغون عن الجرائم، وتتناقص نسبة من يتقدّمون للإدلاء بشهاداتهم».

تحدّثت أيضًا عن العواقب الاقتصادية وأشرت إلى أن المهاجرين

يشكّلون عشرة بالمئة من قوة العمل في كاليفورنيا، وتبلغ مساهمتهم في الناتج الإجمالي الخام للولاية ما قيمته مئة وثلاثون بليون دولار. «يمتلك المهاجرون أعمالًا صغيرة، ويحرثون الأرض، يعتنون بالأطفال وكبار السن، ويعملون في مختبراتنا، يلتحقون بجامعاتنا، ويخدمون في جيشنا. من هنا، فإن هذه التدابير الجديدة ليست تدابير قاسية فحسب، بل إنها تنتج آثارًا واسعة من شأنها أن تلحق الضرر بالسلامة العامة وبالاقتصاد».

اختتمت كلمتي بدعوة إلى الفعل: إن علينا مسؤولية رفض ذلك ووضع حدٍّ له - وبما أننا فرع من الحكومة لا يقل أهمية عن غيره من الفروع، فمن واجبنا أن ندافع عن مُثُل هذه البلاد.

وفي الشهر الذي تلا ذلك دعوتُ شابة من فريزنو من خريجات جامعة كاليفورنيا في ميرسيد. وهي باحثة في العلوم الطبية؛ وقد استفادت من برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين»... دعوتها لكي تكون ضيفتي في جلسة مشتركة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ. لقد جاء والدا يوريانا أغويلار من المكسيك إلى فريزنو عندما كانت يوريانا لا تزال في الخامسة من عمرها. ما كانت لديهم وثائق أوراق رسمية. كان أبوها وأمها عاملين زراعيين يعيلان أسرتهما عن طريق بيع الخضار. لكن يوريانا تتذكّر طفولتها وتقول: «أدرك أبي وأمي أن التعليم هو طريق النجاح». لقد حملت يوريانا فكرة أبويها في قلبها -حملتها في قلبها بالمعنى الحرفي لهذه العبارة، فهي تعمل اليوم في كلية راش الطبية في شيكاغو وتدرس كيفية عمل النظام الكهربائي في القلب. لقد مكّن برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين» يوريانا من متابعة تحصيلها الدراسي ومن إحراز شهادة الدكتوراه.

تصف يوريانا مقدار ما شعرت به من راحة وانفراج عندما سمعت أول مرة بوجود برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين». انكبّت على دراستها الطبية لكي تقوم بدورها في مساعدة الآخرين على

عيش حياة أكثر صحة. تقول عن هذا: «ليس للعلم حدود - وما من حدود لتطوره وإنجازاته». لو كانت أمي حية لأحبتها.

عندما نتحدّث عن المستفيدين من برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين» نكتشف أن التزام يوريانا بردّ الجميل إلى بلادنا قاعدة عامة، ليس حالة استثنائية. إن الأكثرية الكبرى من المستفيدين من برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين» يعملون الآن - يعمل أكثر من خمسة وسبعين بالمئة منهم. إنهم يلتحقون بجيشنا؛ وهم يدرسون في كلياتنا وجامعاتنا ويعملون في شركات الولايات المتحدة الكبيرة والصغيرة. والحقيقة أننا إذا أقدمنا على ترحيل المستفيدين من هذا البرنامج من بلادنا، فسوف يخسر اقتصاد الولايات المتحدة خلال عشر سنين فقط ما تقدر قيمته بنحو أربعة وستين بليون دولار. إن لأولئك الشباب والشابات مساهمات كبيرة في اقتصاد بلادنا.

ظلّت يوريانا في ذهني دائمًا خلال الدراما التي تعاقبت فصولها على امتداد تلك السنة. كانت أول شخص فكرت فيه يوم الخامس من أيلول من سنة 2017 عندما أعلن نائب عام الولايات المتحدة، جيف سيسيونز، عن أن الإدارة عازمة على إنهاء برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين» وعلى إلقاء مصائر مئات ألوف البشر في حالة من الجمود والتعطيل. كان ذلك إعلانًا تعسّفيًا قاسيًا.

فمن غير برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين» يواجه الأشخاص الذين أتى بهم أهلهم إلى الولايات المتحدة عندما كانوا أطفالًا ضرورة الاختيار بين أمرين فظيعين: يستطيعون العيش هنا من غير أوراق تحت وطأة الخوف الدائم من الترحيل، أو يستطيعون الرحيل عن البلد الوحيد الذي عرفوه في حياتهم كلّها. ليس أمامهم سبيل إلى اكتساب الجنسية الأميركية. وهم غير قادرين على مغادرة الولايات المتحدة ثم التقدّم بطلبات جديدة للهجرة إليها. الطرق كلّها مسدودة أمامهم: إنه الهدف الحقيقي لهذه الإدارة!

إن مجلس الشيوخ قادر على إصلاح ذلك. وهناك مشروع قانون من الحزبين مطروح في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ؛ وكنت مشاركة في تقديمه. إنه «قانون دريم» الذي يتيح لأولئك الشبان والشابات سبيلًا دائمًا إلى نيل الجنسية. سوف يكون كل يوم يمرّ من غير إقرار قانون دريم، يومًا آخر من عيش أولئك الأشخاص في خوف دائم، على الرغم من حقيقة أنهم فعلوا كل ما طُلب منهم فعله.

التقيت على مر السنين أشخاصًا كثيرين من الحالمين «بقانون دريم»؛ والتقيتهم كل يوم تقريبًا على امتداد سنتي الأولى في مجلس الشيوخ. إن لديهم الشجاعة للمجيء إلى واشنطن ومقابلة أعضاء مجلس الشيوخ لكي يحكوا لهم قصصهم. وفي واحد من الأيام، كان مقرّرًا أن ألتقي خمسة منهم قادمين من كاليفورنيا إلى واشنطن ضمن مجموعة توافَد أفرادها من مختلف أنحاء البلاد. أراد الآخرون أن ينضمّوا إلى هذا اللقاء بدورهم، فدعوتهم جميعًا إلى غرفة الاجتماعات في مكتبي. كانت الغرفة مزدحمة ولم تتّسع لجلوس الجميع فوقفوا عند الجدران.

فاجأني فتى من كاليفورنيا اسمه سيرجيو كان طالبًا في جامعة كاليفورنيا في إيرفاين. تحدّث عن أمه التي تعمل في المكسيك ولا تستطيع تلبية متطلّبات العيش، وعن تصميمهاعإلى المجيء إلى الولايات المتحدة لكي تمنحه فرصة لحياة أفضل. تحدّث سيرجيو عن الصعوبات الكبيرة التي واجهها في المدرسة وعن تركيزه قدرًا كبيرًا من طاقته على مهمة مساعدة الناس في الحصول على الرعاية الصحية. وعلى غرار كثير ممن هم مثله، كان سيرجيو يعيش «حياة خدمة الناس». هكذا هم أولئك الأشخاص: إنهم مؤمنون حقًّا بوعد هذه البلاد. إنها بلادهم أيضًا.

رأيت حماسة كبيرة في عيني سيرجيو. لكني كنت مدركة أنه خائف أيضًا. لقد كان قرار الإدارة بإنهاء برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين» محبطًا ومثبطًا إلى أقصى حدٍّ، وكان نقيضًا مباشرًا

لكل ما هو حسن في تاريخ بلادنا ونقيضًا للوعد بالفرصة الذي اتكل عليه سيرجيو. وبينما راح هذا الفتى، وأكثر الحاضرين معه، ينظر في عينيَّ باحثًا عما يجعله واثقًا بأن الأمر سينتهي على ما يرام، أحسست ألمًا كبيرًا لإدراكي مدى ما في هذا الوضع من ظلم وجَور. تألّمت لأنني غير قادرة على التحكّم بالنتائج وحدي. لا يزال هذا يؤلمني حتى اليوم.

انقضت ثلاثة أيام بعد ذلك، فتقدّمت جامعة كاليفورنيا بدعوى قضائية ضد الإدارة «لأنها تخرق حقوق الجامعة وطلبتها ظلمًا على نحو يخالف الدستور» من خلال إلغاء برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين» من غير أساس عدا «نزوة تنفيذية لا مبرر لها». لقد كانت رئيسة جامعة كاليفورنيا، جانيت نابوليتانو، وزيرة الأمن الوطني في إدارة أوباما، وكانت مسؤولة عن صياغة برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين» والإشراف عليه في مراحله الأولى. فبالنسبة إليها - وبالنسبة إلينا كلنا - كانت هذه قضية شخصية.

اتخذت المحكمة الفيديرالية صف الجامعة في العاشر من كانون الثاني من سنة 2018 وأصدرت «أمرًا قضائيًا مؤقتًا»، يسري مفعوله في أنحاء البلاد كلّها ويوقف العمل بقرار الإدارة. كان هذا سبب انفراج كبير لأنه أدى إلى استئناف العمل ببرنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حق أطفال المهاجرين»، وأحبط ما قامت به الإدارة في واشنطن. إلا أن الكلمة الفاصلة كانت هناك هي كلمة «مؤقت»، فلا يزال يتعيّن على الكونغرس أن يعمل من أجل أن يوفّر لأولئك الشباب والشابات حماية من ذلك الترحيل، وهذا ما لا يمكن تحقيقه من غير إصدار قانون ينصّ على ذلك. وإلى أن يحدث هذا، فسوف يظلّ الناس في خوف دائم من إمكانية صدور قرار محكمة جديد يبعدهم عن أسرهم وعن البلد الوحيد الذي يعتبرونه وطنًا لهم. بما أن المحافظين يشكّلون أكثرية أعضاء المحكمة العليا الآن، فإن لدى المرء سبب وجيه يحمله على الظن بأن من الممكن أن تتراجع المحكمة عن قرارها.

كان شهر شباط من سنة 2018 شهرًا حاسمًا في الكفاح من أجل المهاجرين. واصلت الإدارة مسلكها الفظ الشائن فبلغ بها الأمر حد شطب الإشارة إلى الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها «أمة» من المهاجرين من النص الذي يحدّد مهمة المؤسسة المسؤولة عن خدمات الهجرة والمواطنة. وفي غضون ذلك، كانت الإدارة وعدد كبير من الجمهوريين في مجلسي النواب والشيوخ يجعلون أبناء المهاجرين أشبه برهائن.

وافق مجلس النواب في سياق مناقشة قانون الموازنة الرامي إلى تمويل عمل الحكومة على التصويت على «قانون دريم» الذي من شأنه أن يتيح لأولئك الأشخاص سبيلًا إلى الحصول على الجنسية. لكن فخًا كان منصوبًا هنا: فمقابل ذلك، اشتمل مشروع قانون الموازنة على تخصيص خمسة وعشرين بليون دولار من أموال دافعي الضرائب لبناء جدار على الحدود مع المكسيك.

أسباب كثيرة كانت خلف معارضتي هذا الأمر. فمن منظور القيمة المالية وحده، كان هذا تبديدًا لأموال دافعي الضرائب. إنني شديدة الإيمان بضرورة ضمان أمن الحدود، لكن الخبراء مقرّون بأن ذلك الجدار لن يضمن أمن حدودنا. وفوق هذا، يقلقني احتمال استخدام البلايين من الدولارات من أجل تنفيذ جدول أعمال الإدارة المعادي للمهاجرين، بما في ذلك شن إغارات تستهدف كاليفورنيا وسكّانها وتستهدف أسر المهاجرين في أرجاء البلاد. نستطيع فعل أشياء كثيرة مقابل ذلك الثمن نفسه، من تمويل مشروع واسع لمحاربة أزمة المخدرات، إلى توسعة خدمة إنترنت الحزمة العريضة في المناطق الريفية، إلى تطوير البنية التحتية ذات الأهمية البالغة. إلا أنه كان هناك سبب أكبر يجعلني أعارض ذلك الجدار الحدودي. لن يكون جدارٌ عديم الجدوى نقيمه على حدودنا إلا رمزًا أو صرحًا لا يقف في مواجهة كل ما أُجلِّه فحسب، بل أيضًا في مواجهة القيم الأساسية التي بنيت عليها هذه البلاد. إن تمثال الحرية صرحٌ يحدّد

هويتنا أمام العالم. كما أن كلمات إيما لازاروس، «أعطوني جموع الناس المرهقين لديكم، أعطوني فقراءكم، أعطوني أولئك المندفعين التوّاقين إلى تنفّس هواء الحرية» - كلمات ناطقة بطبيعتنا الحقيقية: بلد كريم يحترم ويحتضن من قطعوا تلك الرحلة الصعبة حتى يصلوا إلى شواطئنا، من يأتون أكثر الأحيان فرارًا من الأذى... هذه كلمات تقول إننا نرى روحنا، روح القدرة على الفعل، روح التفاؤل الذي لا حدود له، متجسّدة في أولئك الطامحين إلى جعل الحلم الأميركي حلمهم أيضًا. فكيف أستطيع التصويت على بناء جدار لن يكون أكثر من رمز مصمّم لكي يبعث برسالة قاسية باردة: «ابقوا خارجًا»؟

في أحيانٍ كثيرة جدًّا، تكون مناقشة مسألة الهجرة محدَّدة بخيارات زائفة. أتذكر اجتماعًا أقمته في ساكرامنتو وأتت إليه جماعة من مناصري الرئيس. قال واحد من أولئك الرجال إنه يراني مهتمّة بالأشخاص المهاجرين غير الموثّقين (الذين لا يملكون أوراق) أكثر مما أنا مهتمة بالشعب الأميركي نفسه. كان هذا خيارًا زائفًا!... فأنا شديدة الحرص على الجانبين معًا. وعلى نحو مماثل، كانت مناقشة الموازنة تطرح خيارًا زائفًا أيضًا: إما أن تموّلوا الحكومة أو أن تعارضوا بناء الجدار. لكنّي مؤمنة بأننا نستطيع فعل الأمرين معًا.

في آخر المطاف، صار أمامنا مشروعَا قانونين مطروحين على التصويت. أفخر بأنني أيّدت المشروع الأول الذي كان تسوية طرحها كل من عضو مجلس الشيوخ كريس كولز الديمقراطي من ديلاوير، وعضو مجلس الشيوخ الجمهوري من أريزونا المرحوم جون ماكين. اشتملت تلك التسوية على تدابير لحماية أبناء المهاجرين من الترحيل وإفساح المجال أمامهم لاكتساب الجنسية الأميركية، ولم تشتمل على أي تمويل من أجل بناء الجدار. وأما مشروع القانون المقترح الثاني الذي كان مشتملًا على القبول بـ«قانون دريم» مقابل تمويل بناء الجدار - فقد كان شيئًا لا

أستطيع تأييده مهما تكن الضغوط. صوّت ضد ذلك المشروع. وفي آخر الأمر، لم يتحوّل أي من المشروعين المطروحين إلى قانون.

يظل الصراع الكبير من أجل أبناء المهاجرين مستمرًّا. هذا ما أراه: لقد تم الإتيان بأولئك الشباب والشابات إلى بلادنا قبل أن يكون أكثرهم قادرًا على المشي أو الكلام، أي إن ذلك لم يكن اختيارًا قرّروه بأنفسهم. هذا هو البلد الوحيد الذي عرفوه طيلة حياتهم. هذا موطنهم؛ وهم مساهمون فيه. لذا، لن أتخلّى عن الأمر إلى أن يُعترف بهم مواطنين أميركيين مثلما هم في حقيقة الأمر.

***

إن في أميركا الوسطى منطقة تُعرف بـ«المثلث الشمالي» وتشتمل على ثلاثة بلدان: السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس. تتميّز هذه البلدان الثلاثة معًا بأنها أكثر الأماكن عنفًا في العالم كله. ففي السنوات الفاصلة بين 1979 و1992، اجتاحت السلفادور حرب أهلية خلفت خمسة وسبعين ألف قتيل. واندلعت حرب أهلية أخرى في غواتيمالا استمرت من 1960 حتى سنة 1996، ونتج عنها مقتل مئتي ألف مدني. لم تشهد هندوراس حربًا أهلية، لكن العنف في البلدين المجاورين تسرب عبر حدودها وجعلها من أكثر الأماكن خطرًا على حياة البشر.

لم ينته العنف حتى بعد انتهاء الحربين الأهليتين. اقتصاد متداعٍ، وفقر شديد، وانعدام لفرص العمل، وأسلحة كثيرة، ودمار جيل بأسره... أدى ذلك كلّه إلى تكوين عصابات إجرامية منظمة تستخدم القتل والاغتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي لإحكام قبضتها على الأرض وللاستحواذ على مساحات كبيرة من تلك المنطقة. وفي السنين التي توالت منذ ذلك الوقت، كان عدد من قتلوا واختطفوا في «المثلث الشمالي» أكبر من أعداد الضحايا التي شهدتها أكثر الحروب شراسة في العالم. قُتل في «المثلث الشمالي» قرابة خمسين ألف شخص بين سنتي 2011 و2014؛ ولم يتم التوصّل إلى إدانة قضائية للقتلة إلا في خمسة بالمئة من الحالات.

غالبًا ما تكون حياة المقيمين في تلك البلدان الثلاثة مشوبة بذعر دائم. يتفشّى هناك عنف العصابات، وتجارة المخدرات، والفساد. إن أكبر تلك المنظّمات الإجرامية الدولية وأسوأها سمعة هي «Ms-13» و«Mara18»؛ ويقال إنها تضم ما يصل إلى خمسة وثمانين ألف عضو في أنحاء العالم. إنها تبتز مالكي الأعمال الصغيرة وسكان الأحياء الصغيرة وتجعلهم يدفعون لها مئات ملايين الدولارات كل سنة. وأما من لا يدفعون فهم يغامرون بحياتهم وبحياة أسرهم أيضًا. تُجنّد العصابات شبانًا لكي ينضموا إلى صفوفها، وذلك عن طريق التهديد والتخويف؛ وهي ترغم الفتيات المراهقات على تحمّل العنف الجنسي إذ تحوّلهنّ إلى «صديقات أفراد العصابات». الحقيقة أن العنف أمر منهجي بالنسبة إلى نساء تلك البلدان وفتياتها. قالت مقرِّرة الأمم المتحدة الخاصّة للعنف ضد النساء إن حالات موت النساء نتيجة العنف في هندوراس ازدادت بنسبة 263,4 بالمئة بين عامي 2005 و2013. وهناك قصص عن أطفال يُختَطفون ويغتَصَبون ويقتلون - من بينها قصة فتاة في هندوراس عمرها أحد عشر عامًا حزّ قتلتُها حنجرتها وحشوها بملابسها الداخلية. إن كانت هناك أرض تبلغ فيها القسوة وانعدام الأمل أقصى حدودهما، فهي ذلك «المثلث الشمالي».

الفرار هو الحل الوحيد الباقي أمام أولئك الناس. هذا ما يجعل مئات ألوف الأشخاص يهجرون المنطقة قاصدين بلدانًا مجاورة، ويذهبون إلى المكسيك ومنها إلى الولايات المتحدة الأميركية. كنا في ما مضى نرحّب بطالبي اللجوء طبقًا للقانون الدولي، ونمنحهم حالة «الحماية الخاصّة» نتيجة شدة المحن التي واجهوها. يأتون أسرًا كاملة، بعض الأحيان. وأما في أحيان كثيرة أخرى، فإن تكلفة الرحلة تبلغ حدودًا لا يستطيع الناس تحمّلها. وهذا ما يضع الآباء والأمهات أمام خيار في غاية القسوة: هل يبقون أطفالهم قريبين منهم مع أن هذا يعرّضهم لخطر شديد، أم يرسلونهم إلى الولايات المتحدة عارفين أنهم سيحظون -إن استطاعوا اجتياز تلك الرحلة الخطيرة سالمين- بفرصة لأن يعيشون أحرارًا آمنين؟

شهد صيف سنة 2014 موجة هجرة غير مسبوقة إذ فر عشرات ألوف الأطفال والمراهقين من العنف في «المثلث الشمالي»، وذلك عن طريق شبكات تهريب البشر التي أتت بهم إلى الولايات المتحدة الأميركية. كنت نائبًا عامًا في ذلك الوقت؛ وكنت أجلس في البيت أتابع أخبار المساء، عندما رأيت مشهدًا ترك في نفسي أبلغ الأثر. عدة باصات تنقل قرابة مئة وأربعين طفلًا غير موثّق، وعددًا من الآباء والأمهات. كانت الصورة في موريتا -بلدة في كاليفورنيا تقع عند منتصف الطريق بين لوس أنجلوس وسان دييغو- وكانت الباصات متّجهة إلى واحد من مراكز دراسة أوضاع أولئك الأشخاص. حشدٌ من الناس سد الطريق أمام الباصات وراح يلوّح بأعلام ولافتات ويصيح: «لا أحد يريدكم»، «أنتم غير مرحّب بكم»، «عودوا من حيث أتيتم». كان في تلك الباصات أطفال ينظرون إلى وجوه امتلأت كرهًا وغضبًا. وكان ذنبهم الوحيد أنهم هاربون من العنف الرهيب.

لكن الأمر ما كان مقتصرًا على أولئك المتظاهرين في الشارع. ففي الوقت نفسه، كانت واشنطن تضغط ضغطًا شديدًا من أجل تسريع عملية النظر في أوضاع أولئك الناس واتخاذ قرارات بشأنهم، بحيث تصير قادرة على إعادة الأطفال غير الموثقين وذويهم من حيث أتوا، وذلك بأقصى سرعة. كان الهدف المقرّر هو تقييم حالات أولئك الناس والتوصّل إلى قرار في شأن لجوئهم خلال فترة تقارب أسبوعين اثنين فقط. علينا أن نكون واضحين هنا: تتطلّب هذه العملية أن يتّخذ شخص قرارًا في شأن ما إذا كان طالب اللجوء فارًّا من خطر حقيقي، أم لم يكن. يعني هذا أن على الأطفال أن يدلوا بمعلوماتهم ويحكوا قصصهم بأقصى قدر من التفصيل.

من خلال عملي في قضايا الاعتداءات الجنسية على الأطفال، كنت مدركة أن الأمر يستغرق زمنًا طويلًا في هذا النوع من القضايا لأن من الضروري أولًا اكتساب ثقة الطفل، أو الطفلة، لكي يصير قادرًا على أن يحكي قصته، أو قصتها، في المحكمة. وكان أسوأ من هذا أن أولئك

الأطفال الساعين إلى الحماية ما كان يحق لهم -كما علمت- أن يستعينوا بمحام يرشدهم عبر تلك العملية. إن لهذا الأمر أهمية كبيرة جدًا. إذا لم يكن لَديك محام، فمن الممكن أن تخسر فرصتك في الحصول على الحماية في نحو تسعين بالمئة من الحالات. وأما في حال استفادتك من المشورة القانونية، فإن فرصة نجاحك تصير خمسين بالمئة. ولما كان معنى الترحيل إعادة أولئك الأطفال إلى قلب الخطر، فإن مسألة وجود محام أو عدم وجوده تصير مسألة حياة أو موت.

كَان يجب أن أفعل شيئًا في هذا الشأن؛ وكنت مدركة أن الوقت لا ينتظر. هذا ما جعلني أتصل شخصيًا بأصحاب أهم الشركات القانونية في كاليفورنيا، فضلًا عن عدد من محامي شركات الإنتاج الترفيهي الكبرى في الولاية من قبيل «وولت ديزني» و«وارنر بروس إنترتينمنت» وأطلب منهم جميعًا القدوم إلى مكتبي لمساعدتي في ضمان حصول أولئك الأطفال، الذين لا يتجاوز بعضهم الثامنة من العمر، على محامين يساعدونهم بحيث يجري النظر في قضاياهم بالطريقة السليمة التي يكفلها القانون. احتشد ممثلو عشرات الشركات القانونية في غرفة الاجتماعات في مكتبي في مركز لوس أنجلوس فبدأت أقوم بدور «منادي المزاد».

«حسنًا، هل أستطيع الحصول منكم على عمل تطوعي لمدة خمسمئة ساعة؟ وماذا عنكم أنتم؟ وأنتم؟ ما رأي شركتك في هذا؟ وأنتم يا شباب، هل تستطيعون أن تفعلوا شيئًا من أجلنا؟».

بعد ذلك بوقت قصير، أقمنا اجتماعًا مماثلًا في شمال كاليفورنيا حيث قمت بما قمت به في الاجتماع الأول. حشدنا المحامين العاملين في القطاع الخاص حتى يقدموا المساعدة من خلال واحدة من المؤسسات المجتمعية العاكفة على توفير الخدمات القانونية لمساعدة الأطفال الذين لا يرافقهم أحد من ذويهم. ثم سعيت إلى اعتماد قانون يرمي إلى تقديم ثلاثة ملايين دولار إلى مؤسسات أخرى غير هادفة إلى الربح كانت بدورها توفّر التمثيل القانوني لأولئك الأطفال.

كانت هذه أول تجربة لي مع الأزمة في «المثلث الشمالي» ومع آثارها التي أصابت الأطفال وأسرهم. لكنها لن تكون تجربتي الأخيرة في هذا الميدان.

ففي شهر كانون الثاني من سنة 2017، كان من بين أول الخطوات التي قامت بها الإدارة الجديدة في واشنطن توقيع أمر تنفيذي يوقف منح الحماية المؤقتة للمهاجرين القادمين من «المثلث الشمالي». ونتيجة هذا، صار قرابة ثلاثمئة وخمسين ألفًا من المهاجرين معرّضين لفقدان حقهم في العيش والعمل في الولايات المتحدة الأميركية. كما أمرت الإدارة الجديدة بإجراء تغيير في أسلوب النظر في طلبات اللجوء فزادت من صعوبة إثبات وجود أساس قانوني لمنح الحماية لأولئك المهاجرين. وفي الفترة الممتدة بين شهري شباط وحزيران من سنة 2007، انخفض عدد أصحاب الطلبات الذين أسفرت دراسة أوضاعهم عن قبول لجوئهم بنسبة بلغت عشرة بالمئة.

وفي شهر آذار من سنة 2017، ظهر الوزير كيلي على شاشة سي إن إن حيث سُئل عن تقرير قال إنه يدرس إمكانية الفصل القسري بين الأطفال وذويهم عند الحدود، وذلك بغية ردع قدوم مزيد من الناس من منطقة «المثلث الشمالي» إلى الولايات المتحدة الأميركية. قال الوزير: «سوف أفعل، تقريبًا، كل ما من شأنه ردع الناس القادمين من أميركا الوسطى من استخدام هذه الشبكة الخطيرة جدًا التي تنقلهم إلى الولايات المتحدة عبر المكسيك»، فأكد بهذا أن الأمر كان موضع دراسة بالفعل.

وبُعيد ذلك، مثلت معاونة وزير الأمن الوطني، إيلين ديوك، أمام لجنة الأمن الوطني في مجلس الشيوخ. سألتُها محاوِلةً تقييم احتمال أن يكون أمر بهذه الفظاعة موشكًا على الحدوث فعلًا: «هل تعرفين الموعد المنتظر لأن يصير هذا الأمر موضع التنفيذ؟»

أجابت: «هذا ليس قرارًا... لقد تحدّثت بنفسي مع الوزير بهذا الشأن.

وهو لا يزال يعتبره احتمالًا، لا أكثر. إنهم يدرسون طائفة واسعة من أساليب الردع؛ وقد طُرح هذا الأمر باعتباره وسيلة ردع ممكنة. إلا أن أي قرار لم يُتخذ بعد؛ وهذا يعني أن ما من خطة تنفيذية لدينا الآن».

كانت هذه إجابة غير مقبولة. ففي الشهر الذي أعقب ذلك، أمطرتُ الوزير كيلي بأسئلة كثيرة عن هذا الأمر عندما مثل أمام اللجنة. كان مراوغًا في إجاباته عما إذا كانوا يدرسون اعتماد هذه السياسة؛ لكنه رفض استبعادها.

«هل يعني هذا، يا سيدي، أنك غير مستعد لإصدار توجيه خطّي يقول إن سياسة هذه الوزارة لا تسمح بفصل الأطفال عن أمهاتهم إلا إذا كانت حياة الطفل معرّضة للخطر؟».

«لست مضطرًا إلى فعل هذا».

واصلت الضغط من أجل الحصول على إجابات إلى أن انتهت سنة 2017 وبدأت سنة 2018. لكن وزارة الأمن الوطني لم تكن متجاوبة. وفي السادس من نيسان من 2018، أعلن نائب عام الولايات المتحدة جيف سيشنز، عن سياسة «عدم التسامح عند الحدود»؛ وكان معنى هذا أن الإدارة سوف تحيل إلى المحاكم الجنائية أي شخص بالغ يجتاز الحدود بصورة غير قانونية، وذلك بصرف النظر عن سبب إقدامه على ذلك. وكان معنى هذا، أن من الممكن فصل الأطفال عن ذويهم. علمنا من خلال تقرير صدر عن نيويورك تايمز بعد أيام من ذلك أن سبعمئة طفل قد فصلوا عن آبائهم وأمهاتهم منذ شهر تشرين الأول الماضي (على الرغم من إصرار وزارة الأمن الداخلي أنها لا تعتمد أية سياسة لفصل الأطفال عن ذويهم). كان من بين أولئك الأطفال مئة طفل لم يبلغوا الرابعة من أعمارهم.

يصعب العثور على ما هو أكثر قسوة وشرًّا، وأقل إنسانية، من انتزاع الأطفال من أحضان أمهاتهم وآبائهم. علينا جميعًا أن ندرك هذا الأمر بغريزتنا. وأما إذا كنا في حاجة إلى مزيد من البراهين عليه، فلنا أن ننظر

في تصريح صادر عن د. كولين كرافت، رئيسة «الأكاديمية الأميركية لطب الأطفال»، إذ قالت متحدّثةً باسم الأكاديمية إن تلك السياسة الجديدة مثيرة للفزع. كتبت د. كرافت عما يسبّبه الفصل بين أفراد الأسرة من أذيات وشدّات نفسية بالغة «يمكن أن تنتج ضررًا لا سبيل إلى إصلاحه، وأن تخرّب هندسة دماغ الطفل وتلحق بصحته أذى بعيد المدى». وقد أيّدتْ هذه النتائج «الجمعية الطبية الأميركية» عندما دعت إلى إنهاء تلك السياسة، مشيرة إلى أن الأطفال الذين تفصلهم حكومة الولايات المتحدة قسرًا عن ذويهم يمكن أن يصابوا بأضرار ترافقهم طيلة حياتهم.

زعمت الإدارة أنها لن تفصل بين أفراد الأسر الساعية إلى اللجوء إذا وصلت تلك الأسر إلى المعابر الحدودية الرسمية، وليس إلى أية أجزاء أخرى من الحدود. إلا أن ما جرى في ما بعد أثبت عدم صدق ذلك الزعم؛ فقد ظهرت تقارير تحدّثت عن طفلة عمرها ست سنين قادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية فُصلت عن أمها عند وصولهما إلى معبر سان دييغو الحدودي طالبتين اللجوء، وذلك على الرغم من أن الأم كانت قادرة على إثبات أن لديها ما يجعلها تخشى الاضطهاد في بلادها. ما كانت هذه إلا واحدة من حالات موثّقة كثيرة لأسر جرى الفصل بين أفراد عند المعابر الحدودية. فُصلت طفلة مكفوفة في السادسة من عمرها عن أمها. وجرى الأمر نفسه لطفلة أخرى كان عمرها ثمانية عشر شهرًا فقط. هذه ليست مأساة فحسب، بل هي خرق للقانون الدولي أيضًا. إنها انتهاك لحقوق الإنسان. ثم إن العواقب الوخيمة الناتجة عن تلك الأفعال ما كانت مقتصرة على الأطفال وحدهم؛ فقد جرى فصل رجل من هندوراس عن زوجته بعد انتزاع ابنه البالغ ثلاث سنوات من بين ذراعيه. ما كان من الرجل إلا أن انتحر نتيجة تلك الصدمة بعد أن زجّوا به في زنزانة منفردة.

مثلت أمام لجنتنا في الخامس عشر من شهر أيار كيرستين نيلسن التي عُينت على رأس وزارة الأمن الوطني بعد تسمية الوزير كيلي «كبير موظفي

البيت الأبيض». قلت لها إنني قلقة أشد القلق في شأن هجمات الإدارة المتكرّرة على عددٍ من أضعف الفئات الاجتماعية -الأطفال والأمهات الحوامل خاصّة- تلك الهجمات التي تنفذها وزارة الأمن الوطني. أشرت إلى برنامج «تأجيل اتخاذ إجراءات في حقّ أطفال المهاجرين» وإلى فصل الأطفال عن ذويهم عند الحدود، وكذلك إلى توجيه صادر عن الوزارة يسمح بإطالة احتجاز الأمهات الحوامل. عبّرت عن قلقي من نظام جديد لتبادل المعلومات بين «مكتب إعادة توطين اللاجئين» و«شرطة الحدود والهجرة»، ومن المحتمل أن يكون له أثر مخيف على كفلاء المهاجرين الذين يودّون المبادرة إلى توفير الرعاية للقاصرين الذين يصلون بصحبة ذويهم: سوف يكفّون عن فعل ذلك نتيجة خوفهم من أن يؤدّي إلى ترحيلهم من البلاد.

أشرت أيضًا إلى أن صحيفة «واشنطن بوست» أوردت في الأسبوع الماضي خبرًا مفاده أن نيلسن كانت تدرس إبطال مفعول اتفاقية تحدّد معايير الرعاية الصحية المقدّمة للأطفال المهاجرين، وذلك من قبيل توفير الوجبات والترفيه، ووجوب وضعهم ضمن شروط قليلة الاتسام بطابع الاحتجاز إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ.

قلت لها إن الإدارة عمدت دائمًا إلى تزويد لجنة مجلس الشيوخ بمعلومات مضلّلة، بل إن الأمر بلغ بها حد الزعم بأن السياسات التي يعتبرها كثيرون من الناس سياسات شديدة القسوة (سياسات من قبيل الفصل المنتظم للأطفال عن ذويهم) يجري تنفيذها من أجل مصلحة الأطفال أنفسهم.

«لهذا، فإن السؤال الذي أطرحه عليك هو أن صحيفة نيويورك تايمز قالت يوم الخميس الماضي إن الرئيس وجّهك إلى فصل الأطفال عن ذويهم عندما يعبرون حدود الولايات المتحدة الأميركية، وذلك كنوع من ردع المهاجرين غير القانونيين... فهل هذا صحيح؟ هل جرى توجيهك

إلى فصل الأطفال عن ذويهم ليكون ذلك وسيلة لردع المهاجرين غير القانونيين؟».

«لا، لم أتلق توجيهًا بأن أفعل ذلك بقصد الردع».

«ما الغاية التي قيل لك إنها كامنة من خلف فصل الأطفال عن ذويهم؟».

«هناك قرارات كثيرة تقول إن كل من يخالف القانون ينبغي أن يحال إلى القضاء. سواء أكنت أبًا أو أمًا أو شخصًا بمفرده، أو كان لديك أسرة... سوف نحيلك إلى القضاء إذا اجتزت الحدود خارج المعابر الرسمية. هذا لأنك تخرقين قوانين الولايات المتحدة الأميركية».

واصلت الضغط عليها: «هذا يعني أن وزارتك سوف تفصل الأطفال عن ذويهم».

«لا. ما سنفعله هو مقاضاة الآباء والأمهات الذين يخرقون القانون، وذلك مثلما نفعل كل يوم في الولايات المتحدة».

«ولكن، إذا كان مع الأب أو الأم طفل في الرابعة من عمره، فما الذي تعتزمون فعله بذلك الطفل؟».

«بموجب القانون، يذهب الطفل إلى وزارة الصحة والخدمات البشرية لكي يتلقّى الرعاية ويكون في عهدة الوزارة».

«يعني هذا أنه سيفصل عن أهله. لذا، سؤالي هو...».

«تمامًا مثلما نفعل في الولايات المتحدة كل يوم».

«هذا يعني أن الأطفال سيفصَلون عن آبائهم وأمهاتهم. السؤال هو أنك عندما تفصلين الأطفال عن ذويهم، فهل لديك بروتوكول إجرائي نافذ المفعول يحدّد كيفية فعل ذلك؟ وهل تدرّبون الأشخاص الذين سيقومون بفصل الأطفال عن ذويهم على كيفية فعل ذلك بطريقة غير مؤذية للأطفال؟ آمل أنكم تدرّبون الناس على هذا الأمر! من هنا، نريد منكم تزويدنا بمعلومات عن كيفية إجراء ذلك التدريب وعن البروتوكولات الخاصة بإجراءات فصل الطفل عن أهله».

قالت: «يسعدني أن أزوّدكم بالمعلومات الخاصّة بالتدريب».

لكنها لم تزوّدنا بأي شيء على الإطلاق! ومن جديد، زعمت نيلسن زعمًا كاذبًا ظلت متمسّكة به طيلة تلك الجلسة: «أقول من جديد إن ما من سياسة لدينا لفصل الأطفال عن ذويهم. سياستنا هي مقاضاة كل من يخرق القانون. يستطيع الناس الذهاب إلى منافذ الدخول الرسمية بحيث لا يدخلون بلادنا دخولًا غير قانوني».

مهما يكن الاسم الذي نطلقه على هذا الأمر، فقد كان البيت الأبيض ووزارة الأمن الداخلي يستخدمان الأطفال، وحتى الرضّع من بينهم، رهائن. وذلك في سياق سياسة خاطئة، غير إنسانية، ترمي إلى ردع الهجرة. هذا ما أقرّ به نائب عام الولايات المتحدة، جيف سيشنز (بدا عليه الاعتزاز بذلك)، عندما استشهد بالكتاب المقدس لتبرير تلك الإساءة إلى الأطفال.

«يحال إلى القضاء الأشخاص الذين يخرقون قانون أمتنا. أودّ أن أحيلكم إلى القديس بولس وإلى توجيهه الواضح الحكيم في 'سفر رومية 13' إلى طاعة القوانين والحكومة لأن الرب قضى بذلك حتى يسود النظام». قال النائب العام هذه الكلمات فبدا أنه نسي تعاليم المسيح كلّها، أو تغاضى عنها.

ثم لم يتأخّر جيف سيشنز عن إضافة جرعة جديدة من القسوة عندما ألغى حق النساء والأطفال في التماس اللجوء والحماية على أساس تعرّضهم للعنف المنزلي.

كثيرًا ما أصفُ «توازن ديمقراطيتنا» بأنه مستقرٌّ على أربع قوائم: ثلاثة فروع حكومية مستقلّة متساوية، وصحافة مستقلّة حرّة. فمع تتالي فصول قصة الرعب هذه، عملت الصحافة من غير كلل على حماية قيَمنا الحقيقية. كانت طواقم الصحافيين تذهب إلى حدودنا الجنوبية، وتصوّر، وتوثّق، وتنقل الأنباء وقت حدوثها، وتجعل الأميركيين يرون ما كان يحدث هناك حقًا، وتنقل تلك الأزمة إلى غرف المعيشة في بيوتنا. أدت هذه التغطية

اليومية الحيّة إلى ظهور حالة من الغضب العام أفضت إلى إرغام الإدارة على التراجع، مؤقتًا على الأقل.

ففي العشرين من حزيران في سنة 2018، وقّع الرئيس أمرًا تنفيذيًا أنهى بموجبه سياسة الفصل بين أفراد الأسر. إلا أن هذا لم يضع حدًّا لتلك القصة. فبدلًا من فصل الأطفال عن أسرهم، قضت السياسة الجديدة التي اعتمدتها الإدارة باحتجاز تلك الأسر خلف القضبان إلى أجل غير محدّد. وحتى وقت كتابة هذه السطور، لا يزال حبس الأطفال الأبرياء سياسة متّبعة في الولايات المتحدة الأميركية. لا يزال الأطفال يفصَلون عن آبائهم وأمهاتهم. ففي أعقاب صدور ذلك الأمر التنفيذي، ظلت تطالعنا عناوين كهذا العنوان الذي ظهر في صحيفة «ذا تكساس ريفيو»، «أطفال رُضّع مهاجرون يؤمرون بالمثول أمام المحكمة وحدهم».

زرت مركز «أوتاي ويزا» للاحتجاز في يومٍ حارٍّ جافٍّ من أيام شهر حزيران. إنه مركز قريب من الحدود الفاصلة بين كاليفورنيا والمكسيك. لقد رأيت سجونًا كثيرة؛ وكان مظهر «أوتاي ويزا» شبيهًا بمظهر أي سجن منها. على المرء أن يمر عبر عددٍ من نقاط التفتيش حتى يدخل ذلك المكان المحاط بالأسوار والأسلاك الشائكة. تُنفتح بوابة، فيجتازها الداخل ويقف خلفها. ثم تغلق تلك البوابة قبل أن تنفتح البوابة التالية. يشعر كل محتجز هناك بأنه مفصول تمامًا عن العالم الخارجي.

دخلت المبنى والتقيت فيه أمهات فُصلن عن أطفالهنّ. كانت الأمهات مرتديات ملابس موحّدة زرقاء، وعلى ظهر كل منهنّ كلمة «محتجز» بحروف كبيرة. طلبت من العاملين هناك أن يتركوني أنفرد بالأمهات، فابتعدوا عنا نحو عشرين ياردة في حين رحت أسأل الأمهات عما مررن به فأدركت جسامة المعاناة التي لحقت بهن.

قالت لي أولغا إنها لم تر أطفالها الأربعة -في السابعة عشرة، والسادسة عشرة، والثانية عشرة، والثامنة- منذ نحو شهرين. قالت إنها لا تعرف حتى

مكان وجودهم. لقد فرّت من العنف المنزلي في هندوراس وذهبت إلى المكسيك. توقفتْ في مأوى تاباتشولا في المكسيك حيث علمت أن هناك قافلة تساعد ملتمسي اللجوء في السفر إلى الولايات المتحدة الأميركية. لن تتقاضى منها القافلة مالًا، لكنها ستتركها في بلدة تيخوانا القريبة جدًّا من الحدود الأميركية. قدّموا لها ولأطفالها طعامًا أثناء الرحلة، وعرضوا عليها مساعدتها خلال عملية طلب اللجوء. قالت إنها سافرت بالطائرة والقطار والباص، واجتازت بعض المسافات سيرًا على الأقدام، وكانت تستوقف السيارات العابرة أيضًا. وعلى امتداد الطريق، كان الناس يبدون استعدادًا لمساعدتها.

وعندما وصلت إلى تيخوانا، أخذوها إلى الكنائس والملاجئ، مع بقية أفراد أسرتها. وبعد ذلك، سلّمت الأسرة نفسها لدورية حدودية أميركية. أخذتهم الدورية إلى زنزانة توقيف حيث قيل لهم إن عليهم انتظار النظر في وضعهم. وهناك، أُخذ أطفالها من الأم من غير تفسير، ومن غير سابق إنذار. توسّلتْ إلى عناصر شرطة الحدود طالبة منهم إخبارها بالمكان الذي أخذوا إليه أطفالها. جعلتهم يرون شهادات ميلادهم. كانت في حاجة إلى الحصول على إجابة عن سؤالها. استبدّ بها اليأس. لكنها لم تتلقَ أية إجابة. لم تعرف شيئًا غير أن بناتها الثلاث محتجَزات معًا، في حين كان ابنها محتجزًا بمفرده. وفي آخر المطاف، تمكّن واحد من العمال الاجتماعيين من جعلها تتكلّم هاتفيًا مع أطفالها الذين لم يستطيعوا تأكيد مكان وجودهم. ظنت الأم أنهم في نيويورك. وعلى الرغم من قولهم لها إنهم بخير، فقد كان صعبًا عليها تخيل أن ذلك صحيح.

قصة مماثلة سمعتها من امرأة قادمة من هندوراس. فبدورها، فرّت هذه المرأة لأنها كانت تتعرّض لإساءات واعتداءات. أتت معها بابنها ماورو البالغ ثماني سنوات. أخذوا ابنها من الزنزانة من غير أي تفسير. قال لها الموظفون المسؤولون عن ترحيل المهاجرين إن الطفل صار في لوس

أنجلوس؛ إلا أنهم لم يكونوا واثقين من ذلك. لقد أتت به معها لظنّها أنه سيكون آمنًا في الولايات المتحدة. لكنها صارت تشعر بأن ذلك الأمل قد تبدّد.

كانت وزارة الأمن الوطني قد قالت إن الأسر التي تطلب اللجوء عند المنافذ الحدودية الرسمية لن تتعرّض للفصل بين أفرادها. لكن امرأة أخرى من السلفادور اسمها مورينا كانت في «أوتاي ويزا» قالت إنها وصلت إلى مركز دراسة طلبات دخول الولايات المتحدة في سان إيزيدور، حيث سلمت نفسها مع ولديها الاثنين البالغين اثني عشر عامًا وخمسة أعوام، فما كان من العاملين هناك إلا أن انتزعوا الطفلين منها. رجهتم ألا يأخذوا طفليها، لكن من غير طائل. كان عليها أن تنتظر خمسة عشر يومًا قبل أن يتاح لها اتصال هاتفي مع الطفلين، وذلك لأن المحتجزين كانوا مضطرين إلى دفع خمسة وثمانين سنتًا مقابل كل دقيقة على الهاتف، ولم يكن تمتلك تلك المرأة أي مال. اضطرت إلى كسب قليل المال عن طريق العمل في المركز. عملت مورينا سبعة أيام متواصلة فحصلت على أربعة دولارات فقط. وأما أولغا، فقد عملت اثني عشر يومًا وتلقّت بدورها أربعة دولارات. قالت إن العاملين هناك ينهَرون من تحاول الإبلاغ عن الإساءات التي تلحق بهنَّ. قالت النساء لي إن العناصر في مركز الاحتجاز يوجّهون إليهن إهانات لفظية كثيرة ويجبرونهنّ على العمل حتى ساعة متأخرة بعد أيام طويلة من انتظار الجلسات المخصّصة للاستماع إلى إفاداتهنّ.

انقضت ستة أسابيع، لكن مورينا ظلّت غير قادرة على التواصل مع طفليها. اتصلت بالمركز الذي قالوا لها إن طفليها قد نُقلا إليه، لكن الهاتف رن كثيرًا من غير أن يرد أحد. قالت لي إن الفترة الزمنية الوحيدة التي كانوا يسمحون خلالها للنساء بإجراء اتصالات هاتفية كانت وقت جود الأطفال في صفوفهم الدراسية؛ أي إنهم يكونون غير قادرين على الذهاب إلى الهاتف. وقالت مورينا إنها تجد صعوبة كبيرة في تناول الطعام لأنها

شديدة الاضطراب نتيجة عدم تمكّنها من رؤية طفليها أو التحدّث معهما منذ وقت طويل.

كانت لديَّ أسئلة كثيرة عندما تحدّثت مع الحراس في مركز الاحتجاز؛ لكن الإجابات التي سمعتها لم تضف أي جديد. فعلى سبيل المثال، قالوا لي إن خدمة التواصل بالصوت والصورة مع الأطفال كانت متاحة مجانًا للأمهات، وفي أي وقت. كما أكدوا لي أن المكالمات الهاتفية مجانية بدورها. لكنني سألت الأمهات إن كنّ على علم بهذا، فأجبنني بالنفي، على الفور. ثم عدت إلى واشنطن وشاركت في جلسة للجنة القضائية في مجلس الشيوخ كانت مخصّصة للاستماع إلى ماثيو ألبينسي، المدير التنفيذي المشارك لعمليات الترحيل وإنفاذ القانون لدى شرطة الحدود والهجرة، فكشف الكلام الذي دار بيننا عن أمور كثيرة.

أخبرت ألبينسي بأنني علمت من الأمهات المحتجزات خلال زيارتي مركز الاحتجاز في «أوتاي ويزا» إنهنّ يتلقّين دولارًا واحدًا في اليوم عندما يؤدّين أعمالًا من قبيل تنظيف المراحيض وغسل الملابس وكيّها. سألته: «هل أنت على علم بهذه السياسات، أو بهذه الممارسات؟».

أجابني ألبينسي: «كثير من الأفراد المحتجزين لدى شرطة الحدود والهجرة يحق لهم التقدّم بطلب للعمل من خلال برنامج العمل التطوّعي. ليسوا مرغمين على فعل ذلك، فهو عمل تطوّعي يستطيعون المشاركة فيه. يختار كثيرون منهم فعل ذلك كنوع من تزجية الوقت أثناء انتظارهم الجلسات، أو أثناء انتظارهم ترحيلهم...».

«هل تظنّ بأن الناس يمكن أن يختاروا طوعًا تنظيف المراحيض من أجل تزجية الوقت؟ هل هذا ما تقوله لنا حقًا؟».

«أستطيع القول إن لدينا عددًا ضخمًا من الأفراد قيد الاحتجاز ممن يتطوّعون للعمل ضمن ذلك البرنامج».

«يتطوّعون لتنظيف المراحيض! سيدي، هل هذا ما تقصده؟».

«لست على علم بالمهام التي يؤدّيها أولئك الأشخاص؛ لكنني أقول من جديد إنه عمل تطوّعي».

عمل تطوّعي!؟ لا أظن هذا.

كانت مفاجئة جدًا تلك الإجابة التي سمعتها خلال الوقت الذي أمضيته في «أوتاي ويزا» عندما طرحتُ على واحدٍ من العاملين في ذلك المركز السؤال الذي سمعته من أشخاص كثيرين، «من المسؤول عن قيادة عملية لمّ شمل هذه الأسر؟». ظلّوا بضع ثوانٍ يتبادلون نظرات فارغة إلى أن أجابني واحد منهم كان واضحًا أنه أعلى رتبة من الآخرين، «أنا المسؤول عن ذلك». ثم أقر الرجل بأن لا فكرة لديه عن وجود أية خطة لذلك، أو عن النقطة التي وصل إليها أي مسعى متعلّق بلمّ شمل تلك الأسر.

وسوف نعلم في وقت لاحق أن السجلات الفيديرالية التي تبيّن الصلات بين الأطفال وأهلهم قد اختفت. ولأسباب غير مفهومة، جرى إتلاف تلك السجلات في بعض الحالات. وعندما قضت محكمة فيديرالية بلم شمل الأسر في غضون ثلاثين يومًا، كان على موظّفي الحكومة أن يجروا اختبارات «دي إن إيه» لمحاولة تحديد نسبة كل طفل إلى أسرته.

قبل مغادرتي مركز الاحتجاز، حاولت طمأنة الأمهات إلى أنهنّ لسن وحدهنّ... إلى أن هناك أشخاصًا كثيرين جدًّا واقفون معهنّ للمطالبة بحقوقهنّ. قلت لهنّ إنني سأفعل كل شيء أستطيعه حتى أساعدهنّ. وخلال سيري في الممر الطويل المفضي إلى باب الخروج، رأيت ذلك التضامن مجسّدًا أمامي: كان مئات الأشخاص مجتمعين خارج السور في اعتصام من أجل مساندة تلك الأسر. أشخاص من كل نوع ومن كل عمر: أطفال، وطلبة، وآباء، وأمهات، وجدات. ذهبوا جميعًا إلى «أوتاي ويزا» لأنهم يشاطرون الأمهات المحتجزات فيه ألمهنّ وانكسار قلوبهنّ.

انضممت إلى الواقفين في الخارج. حمل كثيرون منهم لافتات عليها عبارات من قبيل «يجب أن يكون أفراد الأسرة معًا»، «لن نتراجع». وتحت شمس الصيف الساطعة، أخبرت الصحافة بما رأيته في الداخل.

«أود إخباركم بأن أولئك الأمهات قد أدلين بشهاداتهنّ وروين لي قصصهنّ. إنها قصص شخصية عن انتهاكات لحقوق الإنسان يجري ارتكابها من قبل حكومة الولايات المتحدة الأميركية. نحن أفضل من هذا كثيرًا؛ وعلينا أن نكافح ضد ما يجري. إنه نقيض كل ما نجلّه من مبادئ... تلك المبادئ التي تمنحنا الإحساس بحقيقتنا عندما نفخر بأننا أميركيون. لكن الحقيقة هي أنني لم أجد في هذا المكان أي سبب يدعونا إلى الفخر بذلك».

لقد اجتازت أولئك الأمهات رحلة خطيرة متوجّهات مع أطفالهن إلى الولايات المتحدة لمعرفتهن بأن خطر البقاء في بلدانهنّ أكبر حتى من مخاطر تلك الرحلة. إن لهنّ حقًّا قانونيًا في طلب اللجوء. لكنّهن يصلن فندعوهنّ مجرمات! نحن نعاملهنّ معاملة المجرمين! هذه ليست دلالة على مجتمع متمدّن، ولا هي دلالة على أي تعاطف بشري. إن حكومة الولايات المتحدة الأميركية تلحِق بالشعب الأميركي عارًا كبيرًا.

إن القيم التي تتعرّض للخطر هنا أكبر كثيرًا من مسألة الجدل في أمور الهجرة.

ما من شيء يجعل الطفل أكثر إحساسًا بالأمان من أن يضعه أبواه في الفراش آخر النهار، ومن أن يتلقّى منهما عناقًا وقبلة، ومن أن يسمع قصّة قبل النوم، ومن أن يغفو على صوتَيْهما. وما من شيء أكبر أهمية لدى الأهل من التحدّث مع الطفل في الليل قبل أن ينام، ومن الإجابة عن أسئلته، ومن طمأنته وتبديد أية مخاوف لديه، ومن القول له إن كل شيء سوف يكون على ما يرام. هذا ما يجري بين الأهل والأطفال في كل مكان. إنه جزء من العيش البشري.

عندما بدأتْ إعادة لمّ شمل الأسر، سمعنا قصصًا مخيفة توضح تمامًا كم كان ما أقدمت عليه هذه الإدارة مخزيًا. تحدّثت صحيفة لوس أنجلوس تايمز عن طفل في الثالثة من عمر فُصل عن أبيه عند الحدود. «يستيقظ أندريه في الليل أحيانًا ويصرخ في السرير ذي الطابقين الذي ينام فيه مع أمه وشقيقه الرضيع». لقد رأينا في واحد من مقاطع الفيديو الطفل جيفرسون

البالغ ستة أعوام بعد أن أعيد إلى والده بعد قرابة شهرين من الفصل بينهما. كان جسد الطفل مغطى بالبثور، وكدمات ظاهرة على وجهه. عينان خاليتان من أي تعبير. بكى الوالد واحتضن الطفل بين ذراعيه، لكن جسد جيفرسون ظلّ من غير استجابة، وظل وجهه من غير تعبير. سمعنا أيضًا -عبر البرنامج الإخباري في بي بي إس- عن طفل عمره أربعة عشر شهرًا أعيد إلى أبويه بعد خمسة وثمانين يومًا فكان ممتلئًا قملًا، وكان واضحًا أن أحدًا لم يغسل جسده. يصعب تخيّل شيء أكثر قسوة من هذه الإساءة إلى الأطفال التي تجري تحت رعاية الدولة.

قالت أمٌ فُصل أطفالها عنها إنهم احتجزوها في زنزانة مع نحو خمسين أمًّ غيرها. قالت إن الحراس أخبروهنّ بأنهم لن يسمحوا لهنّ بتناول الطعام عقابًا لهنّ على مطالبتهنّ بأطفالهنّ. أغمي على امرأة حبلى لشدة جوعها. تحدّثت المرأة عن الأطفال المفصولين عن أمهاتهم فقالت إنهم في مركز الاحتجاز من غير أحذية أو بطانيات، وقالت إن بعض المحتجَزين في الزنزانات كانوا مضطرين إلى النوم واقفين. وقالت إن الإهانات كانت توجّه إلى الأطفال، وكان الحرس يدعونهم «حيوانات» و«حميرًا». من الواضح أن هذه ليست أكثر من أمثلة نعرفها، ومن الواضح أنها تعبر عن الرعب الماثل في آلاف الحالات التي لم نسمع عنها شيئًا. سوف يعاني أولئك الأطفال الذين فصلوا عن آبائهم وأمهاتهم أذيات ترافقهم طيلة أعمارهم نتيجة ما أقدمت عليه هذه الإدارة. ليس هذا سلوكًا غير أخلاقي فحسب، بل هو غير إنساني أيضًا. لقد قدمت في مجلس الشيوخ مشروع قانون يُلزم موظفي الهجرة بحمل كاميرات على أجسادهم حتى نتمكن من ردع هذا السلوك الرديء ومن إيجاد مناخ من الشفافية والمساءلة.

يحكم الناس على أي مجتمع من خلال تعامله مع أطفاله، ولسوف يكون حكم التاريخ علينا قاسيًا نتيجة ما جرى. يدرك أكثر الأميركيين هذا الأمر، منذ الآن. ويشعر أكثر الأميركيين بالهول، وبالعار. نحن أفضل من هذا! وعلينا أن نصحّح هذه الأغلاط التي ارتكبتها هذه الإدارة باسمنا.

- 7 -

الجميع

سألتُ مايا: «كيف هي أحوالك هناك؟».

أجابتني: «جيدة، إلى الآن. لكن الشتاء تأخّر ولم يأت لدينا بعد».

كان هذا في سنة 2008. وكانت مايا آتية من نيويورك في زيارة. لقد بدأت في الآونة الأخيرة عملها هناك حيث صارت نائب رئيس إدارة «الديمقراطية والحقوق والعدالة» في مؤسسة فورد. حدث من قبل أن عشنا في مدينتين مختلفتين، لكن المسافة بيننا ظلّت، على امتداد سنوات كثيرة، لا تتجاوز رحلة قصيرة بالسيارة. وأما الآن فقد صارت بعيدة ثلاثة آلاف ميل. كنت أحاول التأقلم مع هذا بدوري.

كنا جالستَيْن في مطعم منتظرتين وصول أمنا التي اقترحت أن نلتقي هناك معًا لتناول وجبة الغداء. كانت كل منا فرحة بأننا صرنا الآن في مدينة واحدة، وإن يكن لفترة وجيزة. مضى زمن طويل منذ أن كنا مقيماتٍ معًا في سهول بيركلي، لكننا لا نزال شيامالا وابنتيها.

كانت مايا تقول لي: «تقوم في المؤسسة بأمور رائعة. وسوف أصير...».

توقفت في منتصف جملتها. راحت تنظر من فوق كتفي. التفت فرأيت أمي تدخل المطعم. بدت ماما -هي من أقل من عرفتهم اهتمامًا «بالتوافه»- كأنها مستعدّة لالتقاط صور فوتوغرافية. كانت ترتدي ثوبًا حريريًا لامعًا؛ ومن الواضح أنها استخدمت مستحضرات التجميل (أمر لم تكن تفعله أبدًا). كان شعرها مسرَّحًا بشكل متقن. تبادلنا نظرة سريعة، أنا ومايا.

همست لمايا أثناء اقتراب أمنا من طاولتنا: «ما الأمر؟». رفعت مايا حاجبيها وهزّت كتفيها. كانت حائرة، مثلما كنت.

تعانقنا وتبادلنا التحيّات؛ ثم جلست أمنا معنا. جاء النادل بسلة خبز. ثم أمسكت كل منا بقائمة الطعام وطلبنا ما نريد تناوله. دارت بيننا أحاديث قصيرة مرحة. ثم استنشقت أمي نفسًا عميقًا، ونظرت إلينا. قالت،: «تم تشخيص إصابتي بسرطان القولون».

سرطان! أمي! لا، لا!.

أعرف أن كثيرين منا قد أحسّوا ما أحسسته في تلك اللحظة. وحتى عندما أستعيد الآمر الآن في ذهني، أجده يملأني قلقًا وذعرًا. كان ذلك واحدًا من أسوأ الأيام في حياتي كلها.

من الحقائق المرّة في الحياة أن كل واحد منا سوف يمرّ بتجربة من هذا النوع، عاجلًا أو آجلًا... سواء أكان الأمر متعلّقًا بمرض قاتل يصيبه، أو بمرض قاتل يصيب شخصًا ممن يحبّهم. عبر العمر الذي أمضته في النظر إلى الخلايا السرطانية عبر المجهر، كانت أمي على معرفة تامة أن أجسادنا متماثلة من حيث الجوهر بصرف النظر عن أماكن مولدنا أو عن هوياتنا. تعمل أجسادنا بالطريقة نفسها، وتنهار بالطريقة نفسها أيضًا. لا ينجو أحد من هذا. ففي لحظة من اللحظات، يمكن أن يواجه كل واحد منا تشخيصًا طبيًا يستلزم استفادة طويلة الأمد من نظام الرعاية الصحيّة.

وتكون هذه الحقيقة مصحوبة بالكثير الكثير: الألم والقلق والكآبة والخوف.

إلا أن الأمر كلّه يزداد سوءًا بفعل حقيقة أن نظام الرعاية الصحّية الأميركي غير سليم على الإطلاق. تنفق الولايات المتحدة الأميركية على الرعاية الصحية أكثر مما ينفقه أي بلد متقدّم آخر؛ لكننا لا نرى نتائج أفضل مقابل ذلك. ومما لا يمكن تصديقه أن أمد العمر المتوقّع في أجزاء كثيرة من بلادنا يشهد تناقصًا. وعندما ننظر إلى نسب وفيات النساء أثناء الحمل والولادة، نجد أن الولايات المتحدة واحد من ثلاثة عشر بلدًا شهدت تزايد تلك النسبة خلال ربع القرن الماضي. ثم إن الفواتير الطبية التي تثقل كاهل الأسرة العاملة صارت واحدًا من أهم أسباب الإفلاس الأشخاص في أميركا.

أود هنا توضيح أنني أُكنّ احترامًا كبيرًا جدًا للعاملين في مهنة الطب، رجالًا ونساء. فبالنسبة إلى عدد كبير منهم، كان التوجّه إلى دراسة الطب

نابعًا عن رغبة عميقة في مساعدة الآخرين... في مساعدة المواليد الجدد في القدوم إلى هذا العالم، وفي محاولة إطالة أمد بقاء الناس فيه. لكننا خلقنا انشطارًا غريبًا، غير منطقي، من خلال طريقة تعامل بلادنا مع الرعاية الصحية: إن لدينا أكثر المؤسّسات الطبية تقدّمًا في العالم؛ وفي الوقت نفسه، لدينا خلل هيكلي يحرم ملايين الأميركيين من الاستفادة المتساوية من الرعاية الصحية على الرغم من كونها حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان.

وخلافًا لما نراه في كثير من الأمم الثريّة الأخرى، لا توفر الولايات المتحدة الأميركية لمواطنيها رعاية صحّية شاملة. بدلًا من ذلك، لا بد لكل أميركي من تأمين صحي خاص يغطي نفقات رعايته الصحية، إلا إذا كان من كبار السن، أو من ذوي الإعاقات الشديدة، أو الدخل شديد التدنّي، لأن هذه الأسباب وحدها هي ما يخوّله الاستفادة من نظام «ميدي كير» أو من نظام «ميدي كيد». وعلى وجه العموم، يكون التأمين الخاصّ من خلال تعاقد أصحاب العمل مع شركات التأمين؛ ثم إن اتساع نطاق تلك التغطية التأمينية وعمقها يتفاوتان كثيرًا من وضع لآخر مثلما تتفاوت النسبة التي يتعيّن على المستخدَم دفعها من أقساط التأمين. إن هذه النسبة تشهد ارتفاعًا منذ سنوات طويلة؛ وهو ارتفاع أسرع من ارتفاع الأجور. هذا النظام الذي تتوقّف قدرتك على الاستفادة منه على ما تكسبه من مالٍ أدى خلق تفاوتات كبيرة بين الناس. ففي سنة 2016، توصّلت دراسة إلى أن هناك هوّة قدرها عشر سنين بين أمد العمر المتوقّع لدى معظم النساء الثريات، وأمد العمر المتوقّع لدى الفقيرات. يعني هذا أن كون المرء فقيرًا يخفّض الزمن الذي يُتوقع أن يعيشه بأكثر مما يخفّضه تدخين التبغ.

لقد اجتاز «قانون الرعاية الصحيّة مقبولة التكلفة» الذي يعرفه الناس باسم «أوباما كير»، شوطًا طويلًا في اتجاه جعل الاستفادة من التأمين الصحي أيسر منالًا وأقل كلفة، إذ منح من لا يستطيعون تغطية الأقساط التأمينية مزايا ضريبية متعدّدة فسمح بأن تتّسع تغطية برنامج «ميدي كيد»،

بحيث تشمل ملايين الأشخاص. وبعد إقرار هذا القانون، جعل قادة الحزب الجمهوري منه قضية حزبية كبرى، وقاموا بكل ما يستطيعون لإحباطه وتخريبه وتقليصه. والحقيقة أن رئيس مجلس الشيوخ قال علنًا إن من الواجب اجتثاث ذلك القانون «من جذوره». تراوحت الحجج التي ساقها الجمهوريون من أجل محاربة قانون «الرعاية الصحية مقبولة التكلفة» من تشبيهه بالضرائب الاستعمارية التي كان يفرضها الملك جورج الثالث، إلى القول بأن الرئيس يمكن أن يقرّر في يوم من الأيام أن الحكومة لن تتحمّل تكاليف الولادة في المستشفى لأكثر من طفل واحد لكل أسرة. إلا أن الجمهوريين لم يهتمّوا، على الرغم من كل ما قدّموه من ادعاءات وأكاذيب، بأن يقترحوا بديلًا جادًّا. كانوا «يلعبون السياسة» بأرواح الناس - وهم مستمرّون في فعل هذا!

هناك أكثر من مئة دعوى قضائية قدّمت ضد قانون الرعاية الصحية منذ إقراره. وقد منع حكام سبع عشرة ولاية توسعة برنامج «ميدي كيد»، وتركوا ملايين الأشخاص من غير تغطية تأمينية صحية مقبولة التكلفة في أماكن كثيرة، من بينها فلوريدا وتكساس وميزوري ومين. وفي ولايات كثيرة، حرص المشرّعون من الحزب الجمهوري على إقرار قوانين تحدّ من قدرة موظفي الرعاية الصحية على مساعدة الناس في الالتحاق بالبرامج التأمينية، وذلك على الرغم من وجود قانون يوفّر المال اللازم لهذه الغاية تحديدًا.

وفي سنة 2017، قضى الأمر التنفيذي الأول الذي أصدرته الإدارة الجديدة بأن على الجهات الاتحادية أن «تستخدم كل ما هو متوفّر لديها من سلطات وصلاحيات لكي تمنع، أو تؤخّر، أو تحول دون تطبيق أيٍّ من مقتضيات وأحكام 'قانون الرعاية الصحية مقبولة التكلفة' ينجم عنها ترتيب عبء مالي على الحكومة». أوقفت الإدارة دفعات المشارَكة في التكاليف المرتبطة بذلك القانون، تلك الدفعات التي كانت قادرة على

ضمان تأمين صحي ذي كلفة مقبولة للأفراد والأسر من الطبقة الوسطى؛ بل إنها لم تتأخّر أيضًا عن إلغاء حملة إعلانية مصمّمة من أجل تنبيه الناس إلى الفترة المتاحة للاستفادة من هذا القانون خلال سنة 2017. وفوق هذا كلّه، سحبت الإدارة الإعلانات التي كان ثمنها قد دُفع بالفعل. وقد ظهر أثر ما قامت به الإدارة عبر حالة القلق وعدم الاستقرار التي سادت أسواق التأمين وأفضت إلى زيادة شديدة في الأقساط التأمينية أرغمت أشخاصًا كثيرين في أنحاء البلاد كلّها على صرف النظر عن تأمينهم الصحي جملةً.

وفوق هذا كله، أتت محاولات الجمهوريين في مجلسي الشيوخ والنواب من أجل إبطال «أوباما كير»: أكثر من خمسين محاولة. ففي شهر تموز من سنة 2017، فشل مسعاهم الرامي إلى إبطال هذا البرنامج بفارق ثلاثة أصوات فقط؛ ومن المؤكد أنهم سيواصلون المحاولة. من الممكن أن يؤدّي إلغاء «أوباما كير» إلى فقدان عشرات ملايين الأشخاص تأمينهم الصحي. ومن شأن ذلك أن يسمح لشركات التأمين بإعادة تحديد أمد العمر المتوقّع للأشخاص مما سيدفع بعدد كبير جدًا من الأميركيين إلى هاوية الإفلاس ويتيح لشركات التأمين أن تعود إلى الامتناع عن توفير التغطية التأمينية متذرعةً بوجود ظروف صحية سابقة: من الربو إلى ارتفاع ضغط الدم إلى السكري والسرطان. تتذكّر جميعًا كيف كان الأمر من قبل. ونعرف جميعًا أننا لا نريد العودة إلى تلك النقطة.

في أوائل سنة 2011، أي بعيد انتخابي نائبًا عامًا لولاية كاليفورنيا، ذهبت لرؤية طبيبة الأسنان من أجل إجراء فحص لأسناني. أعرف اختصاصية الأسنان كريستال من خلال زياراتي السابقة، لكن فترة طويلة انقضت منذ رأيتها آخر مرة. سألتني كريستال عن أحوالي، فقلت لها إنني فزت في الانتخابات. سألتها عن أحوالها، فقالت إنها حبلى. كان ذلك خبرًا جميلًا.

كانت كريستال تعمل لدى عدد من أطباء الأسنان (لأنها اختصاصية في معالجة الأسنان)؛ وما كان ممكنًا اعتبارها عاملة بدوام كامل لدى أي

منهم. هكذا كانت الحال قبل بدء نفاذ برنامج «أوباما كير»، فاضطرت كريستال إلى جعل تأمينها الصحي الخاص مقتصرًا على الرعاية الصحية الأساسية. ما كان ذلك التأمين كافيًا إلا لإجراء الفحوص السنوية. ثم اكتشفت كريستال أنها حبلى فذهبت إلى شركة التأمين لكي تطلب توسعة الغطاء التأميني بحيث يشمل الحمل والولادة.

إلا أن شركة التأمين رفضت ذلك. قالوا لها إن لديها «وضعًا صحيًّا سابقًا».

أقلقني سماع هذا فسألتها: «ماذا بك؟ ما المشكلة؟ ما هو الوضع الصحي السابق؟».

أجابتني أنهم يشيرون بهذا إلى كونها حبلى! كان هذا هو السبب الذي جعل شركة التأمين ترفض طلبها. ثم ووجهت برفض آخر عندما توجّهت بطلب التأمين إلى شركة رعاية صحيّة أخرى. لماذا؟ ظروف صحيّة سابقة. ما هي تلك الظروف؟ إنها حبلى! كنت عاجزة عن تصديق ما أسمعه.

لقد وجدت هذه المرأة الشابة نفسها مضطرّة إلى دخول الشهر السادس من حملها قبل أن تستطيع إجراء تصوير لرحمها. ومن حسن حظها أنها وجدت مركزًا طبيًا في سان فرانسيسكو، فحصلت هناك على رعاية ما قبل الولادة إلى أن أتتها طفلة جميلة قوية أسمتها جاكسين. كلتاهما في حالة حسنة الآن.

لكن، فلنفكّر في هذا الأمر لحظة! هذا هو العالم الذي يمكن أن نعود إليه في حال إلغاء «أوباما كير»: تُحرم النساء من التغطية التأمينية للرعاية الصحية، لأنهنّ تعملن على إدامة الجنس البشري من خلال الحمل. فلنتذكّر كلمات مارك توين: «ماذا، يا سيدي؟ هل يستطيع الناس على الأرض أن يكونوا من غير نساء؟ ستتناقص أعدادهم، يا سيدي... ستتناقص كثيرًا!».

لقد حقّق «قانون الرعاية الصحية مقبولة التكلفة» انفراجًا كبيرًا، إلا

أنه لا تزال لدينا حقائق واضحة تجعل تكاليف الرعاية الصحية شديدة الارتفاع بالنسبة إلى الأسر العاملة. يعرف كل من ذهب إلى الطبيب أن هناك اقتطاعات و«مشاركة في دفع المال»، فضلًا عن الأقساط التأمينية، كلما كان المريض في حاجة إلى وصفة طبية للأدوية، وإلى خدمات رعاية صحية. وهذا ما قد ينتهي إلى جعله يدفع آلاف الدولارات من جيبه الخاص.

فبالمقارنة مع البشر في بلدان ثرية أخرى، يواجه الأميركيون أسعار الأدوية مفرطة الارتفاع. فعلى سبيل المثال، كانت جرعة واحدة من دواء «كريستور» المستخدم لمعالجة ارتفاع نسبة الكولسترول في الدم، تزيد في الولايات المتحدة بنسبة 62٪ عما هي في كندا. نعثر على هذه الاختلافات في أدوية كثيرة جدًا. يتناول ثمانية وخمسون بالمئة من الأميركيين أدوية بموجب وصفة طبية؛ ويستخدم ربع أولئك الناس أربعة أدوية أو أكثر. ويجد ربع من يتناول الآن أدوية بموجب وصفات طبية أن من الصعب عليهم تحمّل تكاليف أدويتهم.

فلماذا يدفع الأميركيون هذه الزيادات كلّها مقابل الأدوية التي هم في حاجة إليها؟ هذا لأن حكومة الولايات المتحدة الأميركية لا تتفاوض على أسعار الأدوية المباعة بموجب وصفات طبية، على العكس مما يحدث في بلدان متقدّمة أخرى. عندما تشتري الحكومة الأدوية بكميات كبيرة، فهي قادرة على التفاوض من أجل الحصول على سعر أفضل بغية جعل المستهلكين يستفيدون من هذا التوفير في النفقات... تمامًا مثلما يستفيد المرء من تخفيض الأسعار في أي متجر يبيع بالجملة. إلا أن نظام الرعاية الصحية الحالي في الولايات المتحدة لا يسمح بـ«صفقات» من هذا النوع.

إن برنامج «ميدي كير»، الذي يغطّي نحو خمسة وخمسين مليون شخص، قادر على امتلاك قوة تفاوضية كبيرة جدًا يمكن استخدامها من أجل تحقيق خفض كبير في أسعار الأدوية، التي تباع بموجب وصفات

طبية. إلا أن المشرّعين من الحزبين منعوا «ميدي كير» من فعل ذلك نزولًا عند رغبة لوبي الصناعات الدوائية. يسمح القانون بالتفاوض على الخطط التأمينية الصحّية الفردية فقط؛ لكن العدد المنخفض نسبيًا للأشخاص الملتحقين بأية خطة من تلك الخطط يجعل قدرتهم التفاوضية أقل مما يلزم للحصول على أسعار مخفّضة.

هناك بديل عن التفاوض بأنفسنا من أجل الحصول على أسعار مخفضة، ألا وهو استيراد أدوية أرخص ثمنًا من بلدان أخرى. فلنتخيّل مثلًا أنك في حاجة إلى دواء «كريستور». وتخيل أنك قادر على شرائه من كندا بحسم كبير! كان من أول المشاريع التي صوتُّ بالموافقة عليها في مجلس الشيوخ واحد يسمح للأميركيين بشراء الأدوية من جارتنا الشمالية. لقد صوّتّ لصالح ذلك القانون المقترح الذي حاز على مساندة قوية من الحزبين؛ إلا أن لوبي الصناعات الدوائية القوي استطاع أن يقتل مشروع القانون في مهده.

تمارس شركات الصناعات الدوائية نفوذًا على الكونغرس الأميركي منذ سنين؛ ولا يزال نفوذها في تزايد. لقد توصّل تقرير صادر عن «مواطنون من أجل المسؤولية والسلوك الأخلاقي في واشنطن» إلى أنه كانت هناك 153 شركة ومؤسسة تشكّل جماعة ضغط في ما يتعلّق بتسعير الأدوية في سنة 2017... هذا عدد يزيد خمسة أضعاف عما كانه قبل خمس سنين. وفي سنة 2016، خشيت «Phrma»، التي هي منظمة مهنية تمثل أكبر صانعي الأدوية، من إقدام الكونغرس على فعل شيء لضبط أسعار الأدوية، فما كان منها إلا أن رفعت رسوم العضوية فيها بنسبة خمسين بالمئة حتى تجمع مبلغ مئة مليون دولار استخدمته في تلك المعركة. لا أرى شيئًا مفاجئًا في حقيقة أن شركات الصناعات الدوائية أنفقت خلال السنوات العشر الماضية نحو 2,5 بليون دولار على نشاطات الضغط السياسي. فلنتخيّل حجم التجارب الدوائية الجديدة التي كان يمكن إجراؤها بهذا المال!

أفضى ما فعلته شركات الصناعات الدوائية إلى ظهور نظام تستطيع تلك الشركات من خلاله أن تسحق أية منافسة من جانب أدوية مماثلة، فتمنع نسخًا مقبولة الثمن من الأدوية نفسها من دخول الأسواق. هذا فضلًا عن مواصلتها زيادة أسعار أدويتها من غير أي وخز ضمير.

فلننظر إلى شركة «مايلان» التي تصنع الأدوية. رفعت «مايلان» سعر دواء «إيبين» - علاج لصدمات الحساسية قادر على إنقاذ الحياة - بنسبة خمسمئة بالمئة خلال سبع سنوات. كما رفعت الشركة نفسها خلال الفترة الفاصلة بين تشرين الأول من سنة 2013 ونيسان من سنة 2014 ثمن دواء «برافاستاتين»، الذي يساعد في خفض الكولسترول والوقاية من الأمراض القلبية بنسبة 573 بالمئة. خلال تلك الفترة نفسها، رفعت شركة «مايلان» سعر دواء «ألبيوتيرول»، وهو دواء شائع لمعالجة الربو، من 11 دولارًا إلى 434 دولارًا. لا حاجة إلى أن يكون المرء نائبًا عامًا حتى يرى أن هناك أمرًا غير طبيعي في زيادة السعر بنسبة أربعة آلاف بالمئة!

ليست الأدوية المباعة بموجب وصفات طبية سلعًا من سلع الرفاهية. الأمر عكس هذا تمامًا. لا يحب أحد أن يكون في حاجة إلى هذه الأدوية! ولا يتمنّى أحد أن تكون لديه حساسية من الفول السوداني، أو أن يعاني ربوًا أو مشكلات قلبية. سوف أتذكّر دائمًا الذعر الذي أحسسته عندما أصيبت مينا بنوبة ربو، من النوع الذي يصيب الأطفال، كانت شديدة إلى حد جعل مايا تتصل بخدمة الطوارئ الطبية. لا يجوز أبدًا أن تتمكّن الشركات من جني أموال طائلة عن طريق استغلال حقيقة أن مستهلكي منتجاتها غير قادرين -بالمعنى الحرفي للعبارة- على العيش من غيرها!

وبالتزامن مع عمل شركات الصناعات الدوائية على زيادة أسعار منتجاتها زيادة دراماتيكية، نراها تقلّص حجم المبالغ المخصّصة للأبحاث ولتطوير معالجات دوائية جديدة. فعلى سبيل المثال، أعلنت شركة «*فايزر*» في شهر كانون الثاني من سنة 2018 أنها ستوقف مشاركتها في أبحاث

الأدوية العصبية؛ وكان معنى هذا إيقاف عملها على أدوية مرضي ألزهايمر وباركنسون اللذين يصيبان معًا عشرات ملايين الأشخاص في العالم.

إن فداحة ارتفاع أسعار الأدوية تسحق عددًا كبيرًا جدًا من مواطنينا الأميركيين الذين يجدون أنفسهم مضطرين إلى المفاضلة بين شراء الأدوية اللازمة لهم وشراء الاحتياجات الأساسية الأخرى، كالطعام مثلًا. هذا فضلًا عن المعاناة المالية التي يواجهونها إذا وجدوا أنفسهم في حاجة إلى الاستعانة بأقسام الطوارئ في المستشفيات.

فعلى امتداد ستة أشهر، تحرّت مجلة «فوكس» أكثر من ألف وأربعمئة فاتورة من فواتير أقسام الطوارئ، فاكتشفت سلسلة من القصص المقلقة لمرضى أذهلتهم الرسوم شديدة الارتفاع التي وجدوا أنفسهم مطالبين بدفعها. وفي حالة من تلك الحالات، أتى والدان بطفلهما إلى قسم الطوارئ في أحد المستشفيات بعد أن سقط وارتطم رأسه بالأرض. لم يكن هناك نزيف، لكن قلق الوالدين دفعهما إلى طلب سيارة إسعاف لأخذ الطفل إلى المستشفى. رأى الأطباء أن الطفل في حالة جيدة. أعطوه زجاجة دواء وأخرجوه من المستشفى بعد أقل من أربع ساعات. ثم أتت الفاتورة فوجد الأبوان أن عليهما أن يدفعا للمستشفى قرابة تسعة عشر ألف دولار. وفي حالة أخرى، كسرت امرأة كاحلها وخضعت لجراحة طارئة. وعلى الرغم من أن لديها تغطية تأمينية طبية، فقد قرّرت شركة التأمين أن المبلغ الذي تقاضاه المستشفى كان كبيرًا جدًا فلم تدفع المال كلّه بل جعلت المرأة تدفع 31250 دولارًا منه. وفي قصة أخرى، حرص شخص وقع له حادث دراجة آلية على التأكّد عن طريق الهاتف، أي قبل دخوله غرفة العمليات، من أن المستشفى الذي ذهب إليه واحد من المستشفيات التي تغطيها شركة التأمين. لكن الطبيب الجراح الذي أجرى العملية لم يكن ضمن الشبكة التأمينية نفسها. نتيجة هذا، طولب المريض بدفع 7294 دولارًا!

فكيف يكون الأمر إن كنت واحدًا من أكثر من ثلاثة وأربعين مليون أميركي ممن هم في حاجة إلى رعاية صحية عقلية في وقت ما من أوقات السنة؟ حتى إن كان لديك تأمين، فإن هناك صعوبةً كبيرةً جدًا في العثور على أطباء رعاية صحية عقلية يقبلون العمل بموجب التأمين. يرفض ما يقارب نصف الأطباء النفسيين قبول التغطية التأمينية، وعلى وجه الإجمال؛ ولا يجد أطباء الصحة العقلية ما يدفعهم إلى توقيع عقود الانضمام إلى شبكات شركات التأمين لأنها تدفع لهم أجورًا شديدة التدنّي. نتيجة ذلك، من المحتمل كثيرًا أن تجد نفسك مضطرًّا إلى التماس العون من غير تأمين إن كنت في حاجة إلى معالجة متّصلة بالصحّة العقلية. وبما أن الرعاية المتواصلة باهظة الثمن إلى حدٍّ يصعب تصديقه، فإن الناس يصيرون أكثر ميلًا إلى صرف النظر عنها. تتزايد معدّلات الاكتئاب في الولايات المتحدة الأميركية؛ وهي في تزايد لدى الشباب خاصّة. إلا أن الأشخاص الذين يستطيعون الدفع من جيبهم الخاصّ هم وحدهم القادرون، أكثر فأكثر، على تلقّي الرعاية اللازمة لهم.

على أن مشكلة الرعاية الصحّيّة العقليّة لا تقف عند حدود تكلفتها فحسب. إنها مشكلة النقص العام في الاختصاصيين المؤهلين. فبحسب «وزارة الصحة والخدمات البشرية»، سوف تكون الولايات المتحدة الأميركية في حاجة إلى إضافة عشرة آلاف اختصاصي في الصحة العقلية مع حلول سنة 2025، وذلك لتلبية الطلب المتزايد. وإذا نظرنا إلى هذه المشكلة على المستوى المحلي، نجد أن التحدي أكبر من ذلك كثيرًا. ليس في ولاية ألاباما إلا اختصاصي صحة عقلية واحد لكل 1260 إنسانًا. وفي تكساس، هناك اختصاصي واحد لكل ألف إنسان، وفي وِست فيرجينيا، هناك اختصاصي واحد لكل 950 إنسانًا. خلص تقرير صادر عن «نيو أميريكان إيكونومي» إلى أنه لا يوجد أي طبيب نفسي في قرابة ستين بالمئة من المقاطعات الأميركية. وفي المقاطعات الريفية التي تضم سبعة

وعشرين مليون شخص، لا يوجد إلا 590 طبيبًا نفسيًا: يعني هذا طبيبًا نفسيًا واحدًا لكل 45762 إنسانًا!

وحتى في ولاية مين التي تتمتّع بأفضل نسبة وصول إلى الرعاية الصحية العقلية، لا يتلقى 41,4 بالمئة من البالغين المصابين بأمراض عقلية ما يلزمهم من رعاية صحيّة. فلنفكّر دقيقة في هذا الأمر! تخيّل أن أربعة من كل عشرة أشخاص يصابون بكسور في الساقين في بلدتك يظلّون من غير معالجة! تخيل لو أن أربعة من كل عشر حالات عدوى تظلّ من غير معالجة، أو أن أربعًا من كل عشر نوبات قلبية لا تجد من يهتمّ بها! من الطبيعي أن نقول: «هذا غير مقبول!» – من حقّنا أن نقول هذا. إن من غير المقبول أيضًا أن تظل الأمراض العقلية من غير اهتمام أو معالجة.

***

لقد فرضت معالجة أمي من مرض السرطان نظامًا كئيبًا. كنت آخذها نهارًا إلى المستشفى من أجل تلقّي العلاج الكيميائي. وكان كثير ممن أراهم هناك أشخاص يتكرّرون كل يوم: رجال ونساء من أعمار مختلفة موصولون إلى آلات تبث في أجسادهم تلك الأدوية السامة التي يأملون أن تستطيع إنقاذ حياتهم. صار هذا مألوفًا؛ لكنها كانت ألفة من نوع غريب... إحساس غير طبيعي بالألفة. أكون مضطرّة إلى الذهاب أحيانًا فأنزل أمي عند باب المستشفى ثم أعود لأخذها بعد انتهاء جلسة المعالجة الكيميائية؛ لكني كنت أفضل الانتظار والبقاء معها. وكانت أمّي تفضل بقائي أيضًا.

كانت جلسة المعالجة الكيميائية تُفقدها شهيتها أحيانًا؛ وفي أحيانٍ أخرى، أراها جائعة بعد الجلسة، فأشتري لها من مخبز قريب الكرواسان بالزبدة الذي تحبّه. وقد حدث أكثر من مرة أن دخلت المستشفى نتيجة مضاعفات تصيبها: أتذكّر الأيام والليالي الكثيرة التي أمضيتها تحت مصابيح النيون هناك. أسير في الممرّات الطويلة عندما تغفو أمي، وألقي نظرات سريعة داخل الغرف التي أمرّ بها. يرفع الناس رؤوسهم أحيانًا،

وينظرون إليَّ. ولا ينتبهون في أحيانٍ أخرى. وفي حالات كثيرة جدًا، كنت أراهم مستلقين هناك وحدهم. أقنعتني تلك الأيام بأنه لا يجوز ترك أي شخص يواجه الإقامة في المستشفى من غير مساندة... لكنَّ كثيرين يكونون في المستشفى من غير مرافق.

كانت الظروف التي مرّت بها أمي شديدة الوطأة. فالمعالجة الكيميائية تستنفد الإنسان؛ وفي أحيانٍ كثيرة كانت أمي تصير خائرة القوى إلى حدٍ يجعلها لا تريد شيئًا غير أن تنام. وفي تلك الفترة، كان عليها أن تتناول أدوية كثيرة جدًّا لها تأثيرات جانبية محتملة، ومضادات استطباب، وأمور كثيرة لا بد من متابعتها. فماذا لو ظهرت لديها ردّة فعل سلبية إزاء دواء جديد مثلما حدث أكثر من مرة؟ كان لزامًا عليَّ أن أتولّى تنسيق رعايتها، وأحرص على أن يتبادل الأطباء الذين يرونها المعلومات الخاصة بها في ما بينهم، وأن أضمن تلقيها العلاجات المناسبة. وكثيرًا ما أتساءل الآن عما كان ممكنًا حدوثه لأمي لولا وجودنا هناك لكي نتكلّم باسمها.

خرجتْ من تلك التجربة مؤمنة بأن علينا تكليف أشخاص من ذوي الخبرات الطبية بأن يكونوا «استشاريين للمرضى»، بحيث يتوفّر لكل من يعاني مرضًا شديدًا شخصٌ موثوق قدير يقف إلى جانبه. فلنلاحظ كيف قرّرنا أن من حق كل شخص أن يمثّله محامٍ عندما يكون من المحتمل أن يفقد حريته. نفعل هذا لإدراكنا أن أكثر الناس لا يتكلّمون لغة المحاكم؛ وحتى إذا تكلّموا تلك اللغة، فإن الضغوط الشديدة التي يكون الإنسان واقعًا تحتها تزيد كثيرًا من صعوبة توصّله إلى تقدير موضوعي. يصحّ الأمر نفسه في المستشفيات، فالمشاعر تكون هناك في أوجّها. يوضع الناس في بيئة جديدة يجري الكلام فيها بلغة تخصّصية تستخدم عبارات ومصطلحات معقّدة غير مألوفة. وقد يكون على المريض أن يتخذ قرارات على الرغم من كونه خائفًا أو متألمًا أو خاضعًا لأدوية ومعالجات شديدة الأثر... أو ذلك كلّه معًا. ينتظر من المريض أن يكون قويًّا إلى حدٍّ كافٍ

يسمح له بمراقبة نفسه في اللحظات التي يكون فيها خائر القوى إلى حد بعيد. ينبغي أن يكون لدينا «ناصحون خبراء» يتولّون حمل ذلك العبء حتى يتمكّن المرضى وأسرهم من التركيز على الشفاء.

علينا أيضًا أن نقول الحقيقة عن التفاوتات العنصرية في نظام الرعاية الصحية لدينا. ففي العام 1985، نشرت وزيرة «الصحة والخدمات الإنسانية» مارغريت هيكلر تقريرًا رائدًا باسم «مجموعة العمل الخاصّة بصحّة السود والأقليات» في الوزارة. كتبت الوزيرة في ذلك الوقت قائلة إن هناك، على الرغم من التقدّم المهمّ في الصورة العامة للصحة في أميركا، «تفاوت مستمر في نسب المرض والوفيات التي تصيب السود والأقليات في أميركا بالمقارنة مع مجموع سكان البلاد». وبحسب كلماتها، فإن هذا التفاوت كان «إهانة لكلٍّ من قيمنا والتقدّم العبقري المتواصل في ميدان الطب لدينا».

كنت في الجامعة عندما أصدرت الوزيرة هذه الدراسة. فماذا رأينا خلال ثلاثين سنة بعد ذلك؟ لقد ضاقت الفجوات، لكنها لا تزال موجودة في كل مكان. تدفع جماعات الملوَّنين ثمن ذلك. وبحسب تقرير كيلي الذي صدر في سنة 2015 وتناول «التفاوتات الصحية في أميركا»، هناك معدلات وفيات لدى الأميركيين السود أعلى مما نجده عند أية مجموعة أخرى، وذلك في ما يتعلّق بثمانية من أهم أسباب الوفيات.

إن في المدن التي تشهد انقسامًا سكّانيًا على أساس عرقي فارقًا كبيرًا في أمد العمر المتوقّع يبلغ عشرين سنة، وذلك بين من يعيشون في أحياء السود الفقيرة ومن يعيشون في المناطق الأكثر ثراء وبياضًا. كتبت أولغا كازان في صحيفة «ذي أتلانتيك»: «من المتوقّع أن يعيش طفل مولود في تشيزوولد، في الزاوية الشمالية الغربية من مدينة بلتيمور، حتى يبلغ سبعة وثمانين عامًا من العمر. وعلى مسافة تسعة أميال، في كليفتون بيريا، على مقربة من موقع تصوير فيلم 'ذي واير'، يبلغ العمر المتوقّع سبعة وستين

عامًا، أي ما لا يكاد يتجاوز العمر المتوسط في رواندا، أو اثني عشر عامًا أقل من المتوسط العام في أميركا». يبدأ هذا الفارق في غرفة التوليد. فاحتمال موت المواليد السود خلال مرحلة الطفولة المبكرة يبلغ ضعفي احتمال موت المواليد البيض. إنه فارق مدهش يزيد عما كان في سنة 1850 عندما كانت العبودية لا تزال قانونية. والواقع أن معدل وفيات الأطفال السود الرضَّع اليوم أعلى مما كانت عليه نسب وفاة الأطفال الرضع البيض في أيام «تقرير هكلر». بكلمات أخرى، فإن فرصة الأطفال الرضع السود في تجاوز السنة الأولى من العمر أقل مما كانته بالنسبة إلى الأطفال الرضع البيض في أوائل ثمانينيات القرن العشرين.

كما أن احتمال وفاة النساء السوداوات نتيجة مضاعفات مرتبطة بالحمل والولادة يزيد ثلاث مرات، على الأقل، عن احتمال وفاة النساء البيضاوات - هذه هوة صادمة لا علاقة لها بالوضع الاقتصادي الاجتماعي. وجدت دراسة كبيرة استمرّت خمس سنوات في مدينة نيويورك أن احتمال معاناة الخريجات الجامعيات السوداوات مضاعفات خطيرة خلال الحمل والولادة أكبر من احتمال تعرض البيضاوات اللواتي لم ينهين المدرسة الثانوية.

هناك عدد من العوامل التي تضع السود، رجالًا ونساء وأطفالًا، في وضع غير مواتٍ. وهذا لأن مئات السنين من التمييز المؤسساتي في فرص الإسكان والتوظيف والتعليم تركت أميركا السوداء أكثر تعرّضًا لقلة سبل الاستفادة من الرعاية الصحّية، وجعلت السود يعيشون في أحياء فقيرة ذات خيارات غذائية صحية محدودة، وذات موارد رعاية صحّية مجتمعية قليلة.

وبما أن احتمال ولادة الأميركيين السود وترعرعهم في أحياء متدنية الدخل تكثر فيها الجرائم أكبر من احتمال ولادة نظرائهم البيض في ظلِّ ظروف من هذا النوع، فإن هناك احتمالًا أكبر لأن يعانوا ظاهرة اسمها «الشدة النفسية السامة»، وهي ظاهرة ناتجة عن أشياء مؤذية كثيرة تتراوح

بين مشاهدة العنف والتعرّض شخصيًا لذلك العنف. لا يسبب هذا معاناة نفسية فحسب، بل يؤدّي إلى تغيرات جسدية أيضًا. ولنا أن نستعير كلمات خبيرة «الشدة النفسية السامة» د. نادين بورك هاريس التي أسّست «مركز رعاية الشباب» في باي فيوبوينت: «إن المحن التي نمر بها في الطفولة تخترق جلدنا بالمعنى الحرفي للكلمة؛ ولها قدرة على تغيير حالتنا الصحية».

توصّلت إحدى الدراسات إلى أن الأطفال الذين يمرّون بما لا يقل عن ست تجارب مؤذية خلال فترة الطفولة يمكن أن ينقص أمد العمر المتوقّع لهم بأكثر من عشرين سنة. تقود الشدّة النفسية إلى ارتفاع ضغط الدم الذي يؤدي بدوره إلى زيادة نسب وفيات المواليد والأمهات، فضلًا عن أضرار أخرى. وقد اكتشفت الدراسات أن مستويات بعينها من الشدة النفسية تُقصّر التيلوميرات في أجسادنا، وهي العناصر المسؤولة عن ترابط الصبغيات الوراثية لدينا. إن التيلوميرات تزداد قصرًا مع التقدم في السن إلى أن يبدأ موت الخلايا؛ وهذا ما يفضي إلى المرض. لقد قاس بحث أجري في جامعة ميشيغان طول التيلومير لدى مئات النساء فوجد أن النساء السوداوات أكبر بسبع سنين، من الناحية البيولوجية، من النساء البيضاوات اللواتي في مثل أعمارهن. إلا أن العوامل البيئية وحدها غير قادرة على تفسير التفاوتات في مستويات الرعاية الصحية.

ففوق هذا، يلقى الأميركيون السود عناية أكثر تدنيًا عندما يذهبون إلى الطبيب. إن احتمال إحالة المريض الأبيض لإجراء فحص ارتفاع نسبة الكولسترول يزيد عشرة بالمئة عن احتمال إحالة المريض الأميركي الأسود، على الرغم من أن معدلات الإصابة بالأمراض القلبية والسكتات عند السود الأميركيين هي الأعلى. ينخفض أيضًا احتمال معالجة المرضى السود باستخدام التدابير الرامية إلى إصلاح الأوعية الدموية المسدودة. وتحظى النساء البيضاوات بفرصة أكبر لإجراء تصوير الثدي الخاص

بالكشف عن السرطان بالمقارنة مع السوداوات واللاتينيات. ونرى ميلًا أكبر لدى الأطباء إلى صرف النظر عن الأعراض الظاهرة لدى النساء الملونات، مهما تكن أوضاعهنّ الاقتصادية.

ظهرت مضاعفات صحيّة خطيرة بعد الولادة لدى نجمة التنس سيرينا ويليامز التي هي واحدة من أعظم الرياضيات حتى الآن. ففي اليوم الذي أعقب خضوعها لعملية ولادة قيصرية طارئة، بدأت ويليامز تعاني مشكلات تنفسية. كان لديها تاريخ من الإصابة بحالات الانسداد الرئوي والجلطات. وبما أنها مرّت بهذه الظروف في أوقات سابقة، فقد شكّت في أن هذا ما يصيبها الآن. قالت لمجلة «فوكس» إنها خرجت من غرفتها في المستشفى حتى لا تسبّب قلقًا لأمها التي كانت معها، وأخبرت الممرّضة بأنها في حاجة إلى إجراء فحص بالأشعة المقطعية وإلى تناول مميع دم وريدي على الفور. إلا أن الممرضة لم تصدقها. ظنت أن من الممكن أن تكون ويليامز في حالة مضطربة نتيجة الأدوية المسكّنة للألم التي تناولتها. إلا أن ويليامز أصرّت على طلبها، فجاء طبيب بآلة فحص بالأمواج فوق الصوتية بدلًا من التصوير بالأشعة المقطعية ومميع الدم.

تتذكّر ويليامز هذا وتقول: «أظنني قلت له: هل ستجرون فحص دوبلر؟ قلت لكم إنني في حاجة إلى أشعة مقطعية ودواء هيبارين». ألحّت على الفريق الطبي فأرسلوها أخيرًا لإجراء فحص الأشعة المقطعية واكتشفوا في آخر المطاف أنها كانت محقّة في ظنها. قالت ويليامز لـ«فوكس»: «أحببت أن أقول لهم، استمعوا لما تقوله د. ويليامز». ثم لم تلبث أن ظهرت مضاعفات أخرى استلزمت إجراء جراحة جديدة تركتها طريحة الفراش ستة أسابيع. إن كان ممكنًا أن يمرّ شخص في مثل شهرة سيرينا ويليامز بهذه المحنة، فتخيّلوا ما يحدث للمرضى الآخرين الذين يعبرون عما لديهم من أعراض، لكنهم لا يلقون إلا التجاهل!

ما سبب هذه الفوارق في مستويات الرعاية التي يتلقّاها مواطنونا؟

يذهب عدد متزايد من الأبحاث إلى أن جزءًا من المشكلة كامن في التحيّز الضمني الذي لا يدرك أصحابه وجوده لديهم - هذا يشبه ما نراه في أقسام الشرطة. يتشرّب كل منا افتراضات وصورًا نمطية اجتماعية، وغالبًا ما لا نكون منتبهين لهذا الأمر. إلا أن ذلك التحيز الضمني يهدّد بأن يجعلنا -إن ظل خبيئًا- نتصرّف بطريقة تمييزية. وهذا مما قد تكون له عواقب كبيرة في ميادين من قبيل إنفاذ القانون، والعدالة الجنائية، والتعليم، والرعاية الصحية.

هناك عدد من الأشخاص المستنيرين في الميادين الطبية ممن يعكفون على دراسة هذه المشكلة. ففي جامعة كاليفورنيا في سان فرانسيسكو، يتلقّى طلبة السنة الأولى في كلية الطب دروسًا في الآثار التمييزية الناجمة عن هذه التحيّزات. وقبل بدء تلقيهم هذه الدروس، يخضعون لاختبار «الارتباطات الناشئة عن التحيز الضمني» الذي يقيس مدى ما لديهم من مواقف لا يدركونها، لا فيما يخص العرق فحسب، بل أيضًا فيما يخص الوزن والسن ونوع الجنس. وجدت الدراسات أن خمسة وسبعين بالمئة ممن خضعوا لهذا الاختبار - بصرف النظر عن عرقهم - لديهم ميل غير واعٍ إلى تفضيل الأشخاص البيض.

فكيف نردم هذه الهوة؟ يبدأ الأمر بأن نتكلّم صراحة عن هذه الحقيقة المزعجة ونقول إنها موجودة؛ ثم يمكننا أن نقسّم المشكلة إلى أجزاء نستطيع معالجتها جزءًا تلو الآخر. فأولًا، وقبل كل شيء، ينبغي أن تجعل كل مدرسة طبّية في البلاد ذلك البرنامج التدريبي الخاصّ بالتحيّز الضمني أمرًا إلزاميًا بحيث يستفيد منه طلبتها كلّهم. عندما يصير الناس مدركين أن التحيّز الضمني أمر حقيقي، وأنه موجود لدينا جميعًا، فإن هذا يمنحهم فرصة للتفكير في هذا الأمر وفي تجلياته في تصرفاتهم وأفعالهم اليومية. وسوف تكون النتيجة أنهم سيتخذون قرارات أفضل.

نحن في حاجة أيضًا إلى أن تبدأ المدارس الطبية التركيز، منذ الآن، على

إحلال مزيد من التنوّع في ميدان الطب. ففي سنة 2013، لم تتجاوز نسبة غير البيض بين أطباء البلاد جميعًا تسعة بالمئة؛ ولم تتجاوز نسبة السود منهم أربعة بالمئة. هذه أول فجوة علينا أن نغلقها إذا أردنا إغلاق الفجوات الأخرى. لن يكون الأمر سهلًا؛ بل سيكون تحدّيًا يواجه جيلًا كاملًا. لكن وقت بدء العمل على إيجاد حل لهذه المشكلة قد حان.

على أن ما يفوق ذلك أهمية هو أن تحسين المخرَجات الطبية على امتداد الطيف كلّه يتطلّب تغيير نظام الرعاية الصحّية نفسه. إني من المؤمنين بوجوب أن تكون الرعاية الصحّية حقًّا للناس جميعًا؛ لكن نظامًا تعتمد فيه جودة الرعاية الصحية التي تتلقّاها اعتمادًا حقيقيًا على مكانتك في المجتمع يعني أن الرعاية الصحية لا تزال مزية خاصة بقسم من الناس في هذه البلاد. لا بد لنا من تغيير هذا الأمر. ولهذا، فنحن في حاجة إلى نظام «ميدي كير» للجميع.

تخيّلوا لو أن نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأميركية ليس قائمًا على مقدار ما تستطيع دفعه من مال، بل على احتياجاتك الصحية. في هذه الحالة، سيكون هدف ذلك النظام زيادة مخرجات الرعاية الصحية الحسنة بدلًا من زيادة الأرباح. وهذا ما سوف يكون تغييرًا فوريًا في حدّ ذاته، فلن تظل إصابتك بمرض تعني وقوعك في خطر الإفلاس، ولن يظلّ أصحاب العمل مضطرين إلى إنفاق تلك الأموال الطائلة من أجل توفير التأمين الصحي للعاملين لديهم. ثم إن عمل النظام نفسه سيكون ناجعًا إلى حد أكبر كثيرًا مما نراه الآن. هذا ما ندركه عندما نقارن النفقات الإدارية الكبيرة لدى شركات التأمين الصحي الخاصة بالنفقات المنخفضة في برنامج «ميدي كير».

وحتى إذا كنا قادرين على جعل «ميدي كير» يشمل الجميع في لحظة واحدة، فلن يكون هذا كافيًا وحده لحلّ كل ما يعانيه نظام الرعاية الصحّية من مشكلات.

فعلى سبيل البداية، لا بد لنا من زيادة دراماتيكية في تمويل «معاهد الصحة الوطنية» لكي تصير قادرة على ملء فجوة التطوير والتحديث التي تركتها شركات الصناعات الدوائية. أتذكّر كم كانت أمي فخورة بأن تعمل لدى «معاهد الصحّة الوطنية» لأنها صارت قادرة على التعاون مع بقية الخبراء في مجال تخصّصها. كانت تتحدّث عن الوقت الذي أمضته هناك باحترام كبير جعلني أتخيّل -عندما كنت طفلة صغيرة- منطقة بيثيسيدا في ميريلاند، أي حيث يقع مقر تلك الهيئة، مكانًا كلّه قلاع وأبراج كالتي في الحكايات. كانت تصوّراتي عن عمارة تلك الأماكن غير صحيحة، لكن جمال التعاون العلمي لم يكن كذلك... وما كنت مخطئة في استنتاجي أن «معاهد الصحة الوطنية» كنز وطني. إذا أردنا أن يمتلك أطفالنا أساليب معالجة ناجعة للأمراض الفظيعة التي تصيب البشر، فعلينا أن نستثمر في الأبحاث الطبية في بلادنا، بدلًا من الاعتماد على شركات تفضّل صب الأموال في جيوب مساهميها.

علينا أيضًا أن نحمي المرضى ودافعي الضرائب من الاحتيال. يعني هذا ضرورة وضع من يسلك مسلكًا سيئًا تحت المجهر. فلنفكر في الشركات الربحية التي توفّر تدابير «غسل الكلى»! إنها تقدّم واحدًا من أبشع الأمثلة على الممارسات السيئة.

غسل الكلى إجراء تقوم فيه آلةٌ طبية بتنظيف دم المريض الذي يعاني فشلًا كلويًا. لا تزال أمراض الكلى تاسع سبب مؤدٍّ إلى الوفاة في أميركا؛ لكن غسل الكلى تدبير ينقذ حياة مرضى الكلية ويمثل جسرًا مهمًا بين فقدان وظيفة الكلية وإجراء عملية زرع كلية جديدة (هذا بديل أقل تكلفة وأكثر نجاعة). إن في بلادنا نحو نصف مليون مريض ممن يجرون غسلًا للكلى ويذهبون ثلاث مرات كل أسبوع لكي يجري دمُهم عبر الآلة خارجًا من أجسادهم في عملية تستمر عدة ساعات وتحاكي أداء الكلية السليمة.

من هم أولئك المرضى؟ على نحو غير متناسب، يأتي أولئك المرضى

من قطاعات سكانية متدنية الدخل. فالأشخاص القاطنون في مناطق بعينها معرّضون أكثر كثيرًا للإصابة بالفشل الكلوي الذي من الشائع جدًا أن يكون ناتجًا عن الداء السكري أو الضغط الدموي المرتفع. يصاب الأميركيون السود بالداء الكلوي بمعدل يزيد ثلاثة أضعاف ونصفًا عن معدل إصابة الأميركيين البيض؛ وهم يشكّلون ثلث المرضى الأميركيين الذين يجرون غسل الكلى.

لقد وجدت أكبر شركتين لغسل الكلى (هما «دافيتا إنك»، و«فيرزينيوس ميدكال كير») نفسيهما غارقتين في مشكلات قانونية كبيرة. ففي سنة 2016، وافقت فيرزينيوس على دفع 250 مليون دولار من أجل تسوية آلاف الدعاوى أمام القضاء. وبحسب ما قالته صحيفة «ذا نيويورك تايمز»، فإن المكتب الطبي في فيرزينيوس كان قد أرسل إلى أطباء الشركة العاملين في مراكز غسل الكلى مذكرة داخلية قال فيها «إن الاستخدام غير الصحيح لواحد من منتجات الشركة يؤدّي إلى زيادة حادة في الوفيات المفاجئة الناجمة عن توقّف عمل القلب». لكن الشركة اختارت «ألا تحذّر الأطباء العاملين في مراكز طبية لا تملكها الشركة، وذلك على الرغم من أنهم يستخدمون المنتج نفسه. ثم استمر الأمر على هذا النحو حتى إلى ما بعد تسرّب تلك المذكرة الداخلية ووصولها إلى إدارة الأغذية والعقاقير».

وفي سنة 2014، وافقت شركة «دافيتا» على دفع 350 مليون دولار من أجل تسوية قضائية لاتهامات متعلّقة بدفع عمولات غير قانونية تمثّلت في مخطط مزعوم لبيع أسهم في مراكزها الصحية لأطباء وجماعات طبية مقابل قيامهم بتوجيه المرضى إلى تلك المراكز. وفي سنة 2015، وافقت الشركة نفسها على دفع 495 مليون دولار من أجل تسوية دعوى اتُّهمت فيها بتقاضي مبالغ زائدة من «ميدي كير» بطرق احتيالية. كما مثلت شركة «دافيتا» أمام القضاء في سنة 2017 بدعوى أنها تعمد إلى إبقاء الكوادر الطبية في مراكزها قليلة العدد، ثم مطالبة تلك الكوادر بتقديم الرعاية

الصحّية بسرعة كبيرة بحيث تتعامل مع أكبر عدد ممكن من المرضى على نحو يعرّض حياتهم إلى الخطر. لقد حان وقت قمع هذا النوع من السلوك!

وأخيرًا، سوف نكون في حاجة إلى إصلاح سياسات الصحّة العامة إصلاحًا شاملًا بحيث تؤدّي عملًا أفضل في توفير الرعاية الصحّية العقلية في أميركا كلّها. وينبغي أن يبدأ هذا المسعى بضمان تعاقد مزيد من أطباء الصحة العقلية واختصاصيها مع نظام «ميدي كير». ليس أمامنا غير سبيل واحد لمعالجة هذه النقطة: علينا أن نزيد التعويضات التي يدفعها نظام «ميدي كير» لأولئك الأطباء. وبما أن الحكومة الفيديرالية هي الجهة التي تدفع أكبر قدر من المال من أجل الرعاية الصحّية، فإن عليها أن تقود المسعى الرامي إلى إعطاء اختصاصيي الصحة العقلية تعويضات مالية لائقة.

علينا أيضًا أن نشجّع الأجيال الأميركية الجديدة على دخول ميدان دراسة الرعاية الصحّية العقلية. فلنوجد نموذجًا شبيهًا بـ«تيتش فور أميركا» أو بـ«بيس كوربس»[1]... أي نظام تأهيل مهني يكون في جوهر مهمّته هدف توجيه الناس إلى خدمة بلادهم من خلال التدريب على الاهتمام بالصحة العقلية.

ولنتخلّص أيضًا من القوانين التي تحرِم خدمات الرعاية الصحية العقلية من التمويل. فعلى سبيل المثال، هناك قانون قديم معروف باسم «قانون استبعاد معهد الأمراض العقلية» يمنع برنامج «ميدي كيد» من دفع تكاليف العلاج في المرافق الصحية الخاصّة بالصحّة العقلية التي فيها أكثر من ستة عشر سريرًا. لقد سمح هذا القانون بإفراغ مستشفيات الصحة

---

(1) «Teach for America» منظمة أميركية غير ربحية مهمّتها تدريب وتعبئة وتطوير أكبر عدد ممكن من القادة الواعدين من أجل تعزيز تميّز التعليم وتحقيق المساواة فيه - «Peace Corps»: هيئة مستقلة وبرنامج تطوّعي تديره الحكومة الأميركية لكي يقدّم معونات صحية واجتماعية في أنحاء مختلفة من العالم.

العقلية من محتواها وترك أكثر من يعانون حالات أمراض عقلية حادّة حتى يتدبروا أمورهم بأنفسهم! وفي نهاية المطاف، أرى أن علينا توفير الرعاية الصحّية العقلية بحسب الطلب، لا بحسب المال المدفوع. والقول «بحسب الطلب»، يعني أن العلاجات الخاصّة بالصحة العقلية ينبغي أن تكون متوفّرة لكل شخص، حيثما كان، عندما يكون في حاجة إليها. وبالإضافة إلى الحاجة إلى المزيد والمزيد من الأطباء، فإن تحقيق هذا الهدف يستلزم الاستثمار في «الطبابة عن طريق وسائل التواصل» وتوسعة هذا النوع من الطبابة بحيث يستطيع المرضى الاستفادة من الرعاية الصحية العقلية بصرف النظر عن أماكن إقامتهم. إن لهذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لمن يعيشون في المناطق الريفية حيث أغلق مئة مستشفى خلال السنوات الماضية. تبين الدراسات التي جرت حتى الآن أن «الطبابة عن طريق وسائل التواصل» وسيلة فعالة -بشكل عام- من وسائل المعالجة المباشرة. لكن المؤكد أن من شأن مزيد من التطوير والدراسات أن يؤدي إلى زيادة قيمة هذا الأسلوب.

***

قرأت موضوعًا عن «تشيلي كوثِه» في الأيام التي سبقت أدائي قسم العضوية في مجلس الشيوخ الأميركي. إنها مدينة صغيرة في مقاطعة «روس» الواقعة في الناحية الجنوبية الشرقية من ولاية أوهايو. إن هذه المدينة قريبة من سفوح جبال أبالاتشي، وفيها حقول واسعة من الذرة والصويا، وتنتصب في أفقها مداخل مصنع الورق العامل من غير انقطاع منذ أكثر من مئة سنة. وتملك شركة «كنوورث» أكبر مصانع الشاحنات لديها في تشيلي كوثه حيث تدفع للعاملين فيه أجورًا لا بأس بها. ويعتبر المستشفى المحلّي فيها واحدًا من أكبر مراكز العمالة في المقاطعة. إلا أن التاريخ المجيد الذي كان مميزًا لهذه المدينة الأميركية التقليدية قد زال وحلّ محلّه إحساس باليأس.

هناك سبعة وسبعون ألف شخص يعتبرون مقاطعة روس موطنًا لهم. وفي هذه المقاطعة، حرّر الأطباء في سنة 2015 وحدها وصفات طبية لأدوية أفيونية بلغت قيمتها 1,6 مليون دولار. وفي تلك السنة نفسها مات ثمانية وثمانون شخصًا نتيجة تناولهم جرعات زائدة من تلك الأدوية. وأما في السنة التي أعقبتها، فقد مات أربعون شخصًا أيضًا. وفي حديثه مع صحيفة «ذا واشنطن بوست» قال كيري ميني، رئيس «مشروع الشراكة في مكافحة الهيروين في مقاطعة روس، «إنهم يوزّعون المخدرات!». وبحسب «واشنطن بوست»، كثيرًا ما يعمد المدمنون في مقاطعة روس إلى تناول جرعاتهم في الأماكن العامة آملين أن يهرع عناصر الشرطة أو العاملون في القطاع الصحي إلى إنعاشهم إذا تناولوا جرعات زائدة. «في يوم من أيام شهر أيلول، استجابت الشرطة والعاملون الصحيون إلى ثلاثة عشر اتصالًا هاتفيًا متعلقًا بتناول جرعات زائدة. وقد اشتملت هذه الاتصالات على حالة وفاة واحدة: رجل مات في شقته. وفي المقاطعة نفسها، تناولت امرأة جرعة زائدة في سيارتها التي أوقفتها في محطة فاليرو للوقود؛ وكانت ابنتها البالغة سنتين من العمر فقط جالسة في المقعد الخلفي».

ومثلما حدث في مناطق أخرى شهدت استخدامًا واسعًا للأدوية الأفيونية، شهدت معدلات الجرائم العنيفة ازديادًا، فضلًا عن تزايد أعداد حوادث السرقة. ازدادت أيضًا أعداد الأطفال الذين يولدون مدمنين على الأدوية الأفيونية، وأعداد الأطفال الذين يحتاجون رعاية غير رعاية أهلهم، الذين صاروا غير مؤهلين لرعايتهم نتيجة إدمانهم تناول تلك الأدوية. يقول المسؤولون المحليون إن مئتي طفل وُضعوا في عهدة مراكز رعاية الأطفال الحكومية في سنة 2016؛ وكان لخمسة وسبعين بالمئة منهم آباء أو أمهات أدمنوا تناول الأدوية الأفيونية. أرغمت تلك الزيادة الكبيرة سلطات مقاطعة روس على مضاعفة موازنة خدمات الطفولة بحيث صارت الآن تمثل أكثر

من عشرة بالمئة من موازنة المقاطعة كلها. هذا هو المكان الذي كان فيما مضى واحدًا من أسعد الأماكن في ولاية أوهايو وقد صار الآن غارقًا في حالة من اليأس والضياع.

تتكرّر قصص مماثلة في كل ولاية في أميركا. وقد أدت الخسائر البشرية الناجمة عن تلك القصص إلى إصابة الأمة في الصميم. لحق الخراب بجماعات سكّانية كاملة. ثم إن وباء الأدوية الأفيونية لا يميز بين الناس؛ فقد أصاب أشخاصًا من الفئات السكانية كلّها، وتفشى في المناطق الريفية والضواحي والمدن على حد سواء. وبالنسبة إلى أشخاصٍ كثيرين، انتهى ما كان في بداية الأمر رغبة مشروعة في تخفيف الألم إلى حالة إدمان لا يستطيعون مقاومتها. والآن، ما عاد الألم الذي يعانيه أولئك الناس ناجمًا عما كان لديهم في الأصل من إصابات في الظهر، أو عن فترات النقاهة بعد العمليات الجراحية: إنه الألم الذي يرافق محاولة الإقلاع عن المخدرات. وصف واحد من المدمنين في «تشيلي كوثه» هذا الأمر لصحيفة «ذا واشنطن بوست» فقال: «يشبه الأمر أن تكون مصابًا بالأنفلونزا، مستلقيًا في الشارع، حيث يدوسك الناس وأنت تتقيأ».

لقد قتل وباء الأدوية الأفيونية أكثر من ثلاثمئة وخمسين ألف أميركي خلال العقدين الماضيين. إلا أن الأزمة الصحية التي نواجهها الآن هي على المستوى الوطني؛ إنها، في حد ذاتها، نتيجة فشل التدخل الصحي الحكومي منذ لحظة الموافقة على بيع دواء اسمه «أوكسيكونتين». هذه قصة مختلفة عن تلك التي رأيناها خلال وباء الكوكايين الخام -الآن، وبدلًا من وجود أشخاص يبيعون المخدرات عند زوايا الشوارع، صار لدينا من يرتدون بدلات وربطات العنق، أو أردية بيضاء، ويبيعون المخدرات، في حين تسهر شركات صناعة الأدوية على حمايتهم من المخاطر.

بدأ الأمر في سنة 1995 عندما وافقت «هيئة الأغذية والعقاقير» على دواء «أوكسيكونتين» وسمحت للشركة التي تصنعه (اسمها «بورديو

فارما») بالزعم بأن هذا الدواء «يُعتقد أنه يقلل» حالة تعلّق من يسئون استخدام الأدوية به، وذلك لأن له مفعولًا طويل الأجل خلافًا لدوائي «بيركوكيت» و«فيكودين». ظلت «بورديو فارما» على هذا الزعم. ثم بدأت في سنة 1996 أكبر حملة تسويقية في تاريخ الصناعة الدوائية كله معتمدةً على فكرة أن «أوكسيكونتين» لا يسبب الإدمان. لقد أدلى مديرو الشركة أمام الكونغرس الأميركي بشهادات تؤكّد هذا الزعم، وأطلقوا برنامجًا راميًا إلى إقناع الأطباء والمرضى بأن من الواجب العمل على مقاومة الألم بقوة أكبر من السابق، زاعمين أن من الممكن فعل هذا من غير خوف كبير من الوقوع في الإدمان إذا كان «أوكسيكونتين» هو الدواء المستخدم. لقد فعلوا هذا على الرغم من حقيقة أن مديري الشركة كانوا قد تلقّوا معلومات مفادها أن هناك من يسحق أقراص الدواء ويستنشقها عن طريق الأنف، وعلى الرغم من حقيقة أن اتهامات جنائية قد وجهت إلى أطباء يبيعون وصفات طبية تسمح للمدمنين بشراء هذا الدواء.

وبحسب التسلسل الزمني الذي وضعته مؤسسة «ماذر جونز»، كان الأطباء في الولايات المتحدة الأميركية في سنة 2002 يصفون دواء «أوكسيكونتين» أكثر بثلاثة وعشرين ضعفًا مما كانوا يصفونه في سنة 1996. وبحلول سنة 2004، أوصت «فيديرالية مجالس الإدارة الطبية في الولايات»، في واقع الأمر، بفرض عقوبات على الأطباء الذين يتهاونون في معالجة الألم.

بدأت «نقاط بيع المخدرات» تتكاثر في أنحاء البلاد حيث راح الأطباء يبيعون وصفات تلك الأقراص الدوائية مقابل المال. ففي الفترة الفاصلة بين 2010 و2012، جنت ثلاث شركات كبرى لتوزيع الأدوية، هي «ماكيسون»، و«كاردينال هيلث»، و«أميريسورسبيرغ»، 17 بليون دولار عن طريق إغراق ولاية وِست فيرجينيا بالأدوية الأفيونية. ثم لم تأت سنة 2009، حتى صارت الولايات المتحدة الأميركية تستهلك تسعين بالمئة

مما يستهلكه العالم كله من مادة «هادروكودون» الدوائية، وأكثر من ثمانين بالمئة مما يستهلكه من مادة «أوكسيكودون». ففي سنة 2012، أي بعد ستة عشر عامًا من وصول «أوكسيكونتين» إلى الأسواق، حرر مزودو الرعاية الطبية 259 مليون وصفة طبية احتوت على أدوية أفيونية. وللمقارنة، هناك 126 مليون أسرة في أميركا!

لقد تراجع استخدام الهيروين في الولايات المتحدة في أواخر التسعينيات تراجعًا كبيرًا عن الذروة التي بلغها في الستينيات والسبعينيات. لكن إدمان الأدوية الأفيونية شهد زيادة صاروخية في أوائل سنة 2000، فتوفّرت لبائعي الهيروين «قاعدة مستهلكين» شديدة الاندفاع إلى الحصول على تلك المادة التي كانت أرخص كثيرًا من الأدوية الأفيونية المباعة بموجب وصفة طبية، وكان الوصول إليها أكثر سهولة. وبحسب «معاهد الصحة الوطنية»، كان قرابة 80٪ من الأميركيين الذين أدمنوا الهيروين قد استخدموا في البداية أدوية أفيونية تباع بموجب وصفات طبية.

ثم ازداد الخطر في سنة 2013 عندما شق دواء «فينتانيل» (هو مادة أفيونية تركيبية شديدة الخطر تبلغ قوتها خمسين ضعف قوة الهيروين) طريقه إلى سوق الهيروين الأميركية قادمًا من الصين. تقدّر «مراكز الرقابة على الأمراض ومنعها (Cdc) أن سنة 2017 وحدها شهدت 72 ألف حالة وفاة في أميركا ناجمة عن جرعات مفرطة. يكاد هذا الرقم يبلغ ضعفي ما كانه قبل عشر سنين. ففي سنة 2018، أصدرت الجهة نفسها تقريرًا قالت فيه إن الوفيات الناجمة عن الأدوية الأفيونية لا تزال في تصاعد في كل ناحية – تقريبًا – من نواحي الولايات المتحدة الأميركية.

عندما كنت في منصب النائب العام، جعلت القتال ضد الأدوية الأفيونية من بين أهم أولوياتي. وجّهنا ضربة إلى منظمات تجارة المخدرات الدولية الكبيرة في سنة 2011، في حين عملنا على استصدار تشريع يؤدي إلى زيادة صعوبة طباعة الوصفات الطبية الزائفة. تتبّعنا «نقاط بيع المخدرات»

فأغلقنا ما كان يدعى «مراكز التعافي» التي تبالغ في تحرير الوصفات الطبية على نحو يؤدي إلى موت المرضى. وعندما انخفض تمويل برنامج «مراقبة المخدرات» في إدارتي، بذلنا أقصى جهد ممكن لاستعادة موازنة ذلك البرنامج. كان هذا النظام يسمح للصيادلة وللأطباء الذين يحرّرون الوصفات الطبية بالنفاذ سريعًا إلى تاريخ الوصفات الطبية المعطاة للمريض بغية التأكد من أنه لا يحاول الحصول على الأدوية المسكنة نفسها من أطباء متعدّدين في وقت واحد. وقد لاحقنا المجرمين الذين يبيعون الأدوية الأفيونية عبر موقع «كريديست» على الانترنت، وأقمنا دعوى قضائية في حق شركة صناعات دوائية كانت ترفع أسعار برامج معالجة الإدمان على الأدوية الأفيونية.

فكيف كانت استجابة الحكومة الفيديرالية؟ لم تكن استجابتها مثلما يريد المرء ويتمنى! فبحسب تحقيق مشترك أجراه كل من برنامج «ستون دقيقة» و«ذا واشنطن بوست» في سنة 2017، فإن الكونغرس قد «عمل بنشاط على تجريد 'إدارة مكافحة المخدرات' من أقوى أسلحتها في مواجهة شركات الأدوية الكبرى المشتبه في نشرها المخدرات التي تُصرف بموجب وصفات طبية عبر شوارع البلاد... كان القانون الذي أقره الكونغرس أهم إنجاز حقّقته الحملة الواسعة التي أطلقتها شركات الصناعة الدوائية بغية إضعاف سعي 'إدارة مكافحة المخدرات' الهادف إلى مواجهة شركات توزيع الأدوية التي تتولّى إمداد الأطباء والصيادلة الفاسدين ممن يبيعون الأدوية المخدّرة في السوق السوداء».

وفي سنة 2017، أعلنت الإدارة أن أزمة الأدوية الأفيونية باتت تشكّل حالة طوارئ صحّية عامة؛ لكن المبلغ الذي خصّصته لحل تلك الأزمة لم يتجاوز مبلغ 27 ألف دولار (هذه ليس مزاحًا!). هذا ما يعادل أقل من دولار واحد مقابل كل شخص مات في تلك السنة نتيجة الجرعات الزائدة. هذا ما لا يقبله عقل ولا ضمير! وفوق هذا، لو نجح الحزب الجمهوري

في إلغاء برنامج «أوباما كير» لحرم ثلاثة ملايين أميركي من التغطية المالية التي لا بد منها لمعالجة الإدمان.

هذه أزمة تستلزم تعبئة كبرى على المستوى الفيدرالي. علينا إعلان حالة طوارئ وطنية من شأنها أن توفّر مزيدًا من التمويل -على الفور- للمساهمة في مصارعة هذا الداء بحيث تحصل أماكن مثل مدينة «تشيلي كوثه» في أوهايو على مزيد من الموارد لتسديد تكاليف معالجة الإدمان، ولتلبية متطلبات خدمة المشافي وتطوير مهارات العاملين فيها، وغير ذلك.

علينا أن نواجه التحدّي من جميع وجوهه، بدءًا بتوفير برامج علاجية داعمة لمن يدعوهم الخبراء «من لم يفكروا في الأمر» - أي الأشخاص الذين ليسوا مستعدين بعد للالتزام ببرنامج علاجي.

وعلينا أن نحرص على أن يتوفّر للأشخاص المدمنين مَنفذ إلى «المعالجة المستعينة بالأدوية»- أي إلى أدوية من قبيل «ببرينورثين» الذي يقي المريض «أعراض الانسحاب» ويخفّف شعوره بالحاجة إلى المادة المخدّرة، لكن من غير إحداث ذلك المفعول المخدر المؤذي الذي يحدثه الهيروبين أو دواء «أوكسيكونتين». تقبل شركات تأمين كثيرة أن تغطي تكاليف الأدوية الأفيونية لأنها تتقاضى أكثر من مئتي دولار في الشهر مقابل دواء «ببرينورثين». لا بد من تغيير هذا الواقع. وعلينا أن نغيره.

وفي الوقت نفسه، علينا وضع معايير قياسية فيدرالية من أجل المواد الدوائية المستخدمة في معالجة الاضطرابات. فمن الممكن الآن، في ولايات كثيرة، فتح مركز علاجي جديد من غير توفّر التأهيل الكافي لذلك. ما من شروط متعلّقة بالتدريب الملائم، أو بالمعالجة المستندة إلى أدلة علمية. نتيجة هذا، هناك أميركيون كثيرون جدًا ممن يستجمعون شجاعتهم وقواهم للذهاب إلى مركز لإعادة التأهيل، لكنهم يصلون فيجدون -بعد تحمل تلك النفقات كلها- أنهم لا يتلقون الرعاية السليمة التي سعوا إليها، وأن معالجتهم لا تحقّق نجاحًا.

علينا أيضًا أن نجعل «إدارة مكافحة المخدرات» تستعيد صلاحية ملاحقة كبرى شركات صناعة الأدوية (وموزّعيها أيضًا) بسبب الدور الذي تلعبه في خلق هذه الأزمة وفي إدامتها. ولا بد لنا من استثمار الموارد في مشاريع تباشرها الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون لكي نوقف إمدادات دواء «فينتانيل» الذي يأتي من الصين. وأخيرًا، علينا إدراك أن هذه مشكلة صحّة عامة في جوهرها، لا مسألة عدالة جنائية. لا نستطيع أن نواصل ارتكاب الأغلاط التي شابت الحرب الفاشلة على المخدرات وأدت إلى وضع أعداد كبيرة جدًا من المدمنين على الهيروئين خلف القضبان. إنه سلوك بشري طبيعي أن يرغب الإنسان في إيقاف إحساسه بالألم الجسدي أو النفسي. وسوف يعثر الناس دائمًا على طرق لفعل ذلك. يعني هذا أنهم سوف يتلقون العون أحيانًا، وسوف يجدون أنفسهم واقعين في شراك الهيروئين في أحيانٍ أخرى. ليست مهمتنا أن نعاقب أصدقاءنا وأقاربنا وجيراننا من خلال الزج بهم في السجون. مهمتنا أن نضعهم على مسار مستدام يصل بهم إلى طرق أفضل لتخفيف آلامهم.

***

تدهورت حالة أمي الصحّية، وصارت في حاجة إلى رعاية أكثر مما نستطيع توفيره لها. وددنا أن نستعين بشخص ممن يوفّرون الرعاية الصحية المنزلية حتى يساعدها... وحتى يساعدني أيضًا. لكن أمي لم تكن راغبة في المساعدة. كانت تقول: «أنا بخير. لست في حاجة إلى أحد». لكنها لم تلبث أن صارت شبه عاجزة عن النهوض من فراشها. كان لا بد من معركة من أجل هذا الأمر، لكنّي لم أرد خوض معركة. كان السرطان يفتك بها سريعًا - ذلك المرض الذي كرّست حياتها من أجل هزيمته، يجعل جسدها ينهار. وكانت الأدوية تجعل من الصعب عليها أن تكون هي ذاتها. لم أُرِد أن أكون الشخص الذي يجرّدها من كرامتها.

هكذا مضينا في ذلك المسار. كنت أعد لها وجبات متقنة تملأ البيت

بروائح الطفولة، تلك الروائح تذكّرني وتذكّرها بأيام كنا فيها أسعد حالًا. كنت أمضي معظم الوقت معها، عندما لا أكون في المكتب، فأحكي لها قصصًا، وأمسك بيديها، وأساعدها في تحمّل بؤس المعالجة الكيميائية. اشتريت لها قبعات بعد أن تساقط شعرها؛ واشتريت لها ملابس ناعمة طرية حتى تظلّ مرتاحة إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ.

لكني تعلّمت أن ما من تدهور صحّي يجري جريانًا منتظمًا، هادئًا. فالتدهور عملية تدرجية. تبلغ أمي مستوى من التدهور، ثم تظل فيها أسابيع، أو شهورًا؛ ثم تهبط إلى مستوى أدنى، فيبدو ذلك كأنه يحدث بين عشية وضحاها. وخلال مرحلة كانت فيها صعوبة خاصّة، أقنعتها بأن تمضي أسبوعين في بيت لرعاية المسنين -مكان معروف بأنه من ألطف تلك البيوت وأحسنها من حيث الرعاية المقدمة فيه- فهناك يمكن أن تتلقّى ما يلزمها من رعاية على مدار الساعة. حزمنا حوائجها وذهبنا بالسيارة إلى ذلك المكان. كان العاملون هناك في غاية اللطف معنا. أخذوا أمي في جولة ضمن المبنى. وجعلوها ترى غرفتها وتتعرّف على الأطباء والممرضات، ثم شرحوا لها تفاصيل الرعاية الصحية التي سوف تتلقاها.

وفي لحظة من اللحظات، أخذتني واحدة من الأطباء جانبًا وقالت لي: «كيف حال النائب العام في مقاطعتنا؟». فاجأني هذا السؤال. كان تركيزي كلّه منصبًا على موضوع أمي، فلم يبق في ذهني متّسعٌ لأي شيء غير ذلك. إلا أن السؤال أودى بالعزيمة التي استجمعتها. أردت التماسك، لكني كنت موشكة على البكاء. كنت خائفة. كنت حزينة. وفوق هذا كلّه، كنت غير مستعدة.

سألتني الطبيبة إن كنت أعرف مصطلح «الحزن الاستباقي». لم أسمع بهذا المصطلح قبل ذلك، لكن معناه كان واضحًا تمامًا. كنت أحاول إنكار ما يحدث. ولم أستطع حمل نفسي على تصديق أنني سوف أكون مضطرّة إلى وداع أمي. إلا أنني كنت مدركة للأمر كلّه، تحت السطح. وكنت قد

بدأت حزني على أمي منذ ذلك الوقت. كان هناك شيء يؤكّد ذلك، يؤكّد أنني أدرك ما يحدث لي. إلا أنني تعلّمت يومها أن إعطاء ما يؤلمك اسمًا يساعد في التعامل معه. صحيح أن هذا لا يجعلك تكف عن الشعور بما تشعر به، لكن إعطاءه اسمًا يجعلك قادرًا على إيجاد مكانٍ له. صرت الآن قادرة على ذلك.

وعند انتهاء الجولة، فتحتُ حقيبة أمي حتى أساعدها في الاستقرار في غرفتها. لكنها كانت قد اعتزمت شيئًا آخر. جلست متربعة على السرير، وقالت لي بنبرة حازمة، «حسنًا، كان هذا لطيفًا، فلنذهب الآن».

«ماما... سوف تظلّين هنا أسبوعين، ألا تتذكرين هذا؟».

«لا، لن أبقى هنا. لن أبقى هنا أسبوعين». استدارت صوب أفراد الفريق الطبي الذين كانوا لا يزالون في الغرفة وقالت لهم: «كان هذا شيئًا عظيمًا. أشكركم. سوف نذهب الآن».

أخذناها إلى المستشفى بعد وقت قصير من ذلك. أخذناها عندما بدأت أرى تغيّرًا جديدًا. فطيلة الزمن الذي أستطيع تذكّره، كانت أمي تحبّ متابعة الأخبار وقراءة الصحف. عندما كنا صغيرتين، كانت تصرّ أن نجلس كل ليلة قبل العشاء لمتابعة الأخبار التي يقدّمها المذيع وولتر كرونكايت. كانت تحب أن تفهم كل ما يجري في العالم. لكنها كفّت فجأة عن الاهتمام بذلك كلّه. لقد قرّر دماغها الجبار أنه صار مكتفيًا من كل شيء. إلا أنه ظلّ محتفظًا بمكانٍ لنا.

أتذكّر أنها طرحت عليَّ سؤالًا عندما بدأت السباق من أجل الفوز بمنصب النائب العام... كيف تجري الأمور؟

«ماما، هناك من يقولون إنهم سيهزمونني شر هزيمة».

كانت مضّجعة على جانبها، فاستدارت ونظرت نحوي. ابتسمت لي ابتسامة كبيرة. تعرف أمي كيف ربّتني... وكانت عارفة بأن روحها القتالية لا تزال حية عندي، لا تزال في أحسن حال.

وعندما صار لا بد من تلقّيها رعاية في المستشفى، أخذناها إليه فقبلت أخيرًا وجود ممرضة معنا. كنا، أنا ومايا، لا نزال غير قادرتين على تصديق أن أمنا ستموت، وذلك إلى حد جعلنا نشتري تذاكر الطائرة ونبدأ التخطيط للرحلة عندما قالت إنها تريد الذهاب إلى الهند. فكّرنا في كيفية صعودها إلى الطائرة، ورتبنا أمر سفر ممرضة معنا لكي تعتني بها. كنا واهمتين إلى أقصى حد... أنا خاصّة. لم أكن قادرة على احتمال أن أقول لأمي لا... ليس لأنها لن تقبل بذلك، بل لأنني ما كنت قادرة عليه. فسواء أكان الأمر متعلّقًا بإحضار ممرضة إلى البيت، أو بالإقامة في دار رعاية، أو بالذهاب إلى الهند، ما كنت قادرة على قبول ما يعنيه أن أقول لها لا. ما كنت أستطيع قبول فكرة أنه ما عاد لديها وقت.

وفي ليلة من الليالي، كنا في بيت أمي، أنا ومايا وتوني ومينا، عندما أتت لزيارتنا الخالة ميري والخالة لينور اللتان جاءتا بالطائرة إلى المدينة. قررت أن أطهو طعام العشاء. لن أنسى تلك الليلة أبدًا - كنت أعدّ طبقًا من لحم العجل بحسب وصفة أليس ووترز. حمّرت مكعبات اللحم، ووضعتها لكي تغلي مع النبيذ الأحمر. وعلى حين غرّة، أدرك عقلي ما كان جاريًا من حولي. بدأت أتنفّس تنفّسًا سريعًا... أنفاس قصيرة، شهيق وزفير. أحسست بأنني أوشكعلى الإغماء. انقشع الوهم فجأة. وكان علي أن أواجه الحقيقة. سوف أفقد أمي، ولست قادرة على فعل شيء.

كنا قد اتّصلنا بخالي في الهند لكي يعرف أن مرض أمي شديد إلى حد لا يسمح لها بالسفر. أتى بالطائرة من دلهي حتى يراها. أُدركُ الآن أنها انتظرت وصوله، أنها انتظرت حتى تودّعه. ماتت في صباح اليوم التالي.

كان آخر سؤال وجهته أمي إلى الممرضة التي تعتني بها، آخر ما كان يشغل بالها، «هل ستكون ابنتاي بخير؟». لقد ظلّت شديدة الحرص على أن تكون أمًّا لنا حتى لحظة النهاية.

صحيح أنني أشتاق إليها كثيرًا، كل يوم؛ لكني أحملها معي حيثما

ذهبت. أفكر فيها طيلة الوقت. أرفع رأسي أحيانًا، وأنظر إلى أعلى، وأكلّمها. أحبّها كثيرًا. ما من شيء في الأرض يشرّفني، وما من شيء أرى له قيمة، أكثر من قولي إنني ابنة شيامالا غوبالان هاريس. هذه أعز الحقائق على قلبي.

- 8 -

أعباء العيش

عندما كنت أستعد لتأليف هذا الكتاب، أمضيت وقتًا طويلًا في تقليب ألبومات الصور، وفي التذكر مع مايا، وفي فتح صناديق قديمة والنظر إلى أشياء احتفظت بها أمي. كانت تلك نعمة. لقد سنحت لي فرصة قضاء وقت مع ذكريات طيبة لا يتاح لي دائمًا أن أبقيها حاضرة في ذهني.

أثناء سنوات طفولتنا، كانت أمي تعدّ لنا في عيد الميلاد من كل سنة طبق الفلفل الأخضر المحشو باللحم على الطريقة المكسيكية. وبعد وفاتها، حاولت كثيرًا أن أعثر على تلك الوصفة. بحثت في كل مكان استطعته. بما في ذلك البحث في الإنترنت. لكني لم أجد ما يماثل الطبق الذي عرفته عند أمي.

جعلني هذا أشعر بفشل كبير كأنني خسرت ما هو أكثر من نكهة الطعام الذي كانت تعده أمي لنا. لكن في أحد الأيام وأنا أقلّب كتب الطبخ التي عندي وجدت بينها دفترًا صغيرًا لم أره منذ زمن بعيد. فتحت الدفتر، فسقطت من بين صفحاته ورقة عليها تلك الوصفة المنشودة... سقطت على الأرض. انتقلت إلى زمن آخر عندما بدأت أقرأ ما كتبته أمي بخط يدها. أحسست كأنها موجودة معي، وكأنها لا تزال تستجيب لما أطلبه منها.

وجدت أيضًا زوجًا من «حمّالات القدور» التي كنا، أنا ومايا، نحوكها بمساعدة قالب بلاستيكي يقوم مقام النول. لعل كل من ترعرع في السبعينيات يعرف ما أعنيه بهذا! كانت أمي حريصة على ألا تظل أيدينا عاطلة... ألا تظل من غير عمل... عندما نجلس أمام التلفزيون خاصة. هكذا أتقنت حياكة الكروشيه.

كانت أمي تحب التكلّم بيديها؛ وكانت تستخدم تلك اليدين دائمًا -تستخدمهما لكي تطهو، لكي تنظف، لكي تداعبنا وتواسينا. كانت في

حالة انشغال دائم. وكان للعمل في حد ذاته قيمة كبيرة عندها، العمل الدؤوب خاصة. وكانت شديدة الحرص على أن تستوعب ابنتاها تلك الفكرة، وأن تستوعبا أهمية العمل الهادف.

وقد جعلتنا نرى -بطرق كثيرة جدًا- مقدار إجلالها العمل، كل عمل، وليس عملها فحسب. عندما يحدث أمر حسن في المختبر، كانت أمي تعود إلى البيت حاملة أزهارًا تقدّمها إلى جليسة الأطفال التي تعتني بنا.

كانت تقول لها: «لولا وجودك معي وقيامك بما تقومين به هنا، لما كنت قادرة على فعل ما أفعله هناك. أشكرك على كل شيء».

كانت ترى قيمةً وكرامة في العمل الذي لا يستطيع المجتمع أن يستمر من غيره. وكانت مؤمنة بأن كل إنسان يستحق الاحترام لقاء العمل الذي يؤدّيه، وأن العمل الدؤوب الجاد ينبغي أن يقابل بالتكريم وبأحسن جزاء.

اعتدت سماع الأفكار نفسها في مركز «رينبو ساين» حيث كان المتكلّمون يحدثوننا عن «حملة الفقراء» التي قادها د. كينغ، وعن إيمانه بأن «لكل عمل شرفُه»، وعن الجهود التي يبذلها من أجل ذلك.

كان جزء من تلك الجهود سفر د. كينغ إلى مدينة ممفيس في سنة 1968 لكي ينضم إلى عمال التنظيفات السود في كفاحهم من أجل الحدِّ الأدنى من احترام عملهم. كان أولئك العمال يصعدون إلى الشاحنات التي تنقل القمامة بعيدًا عن المدينة. يعملون يومًا ويرتاحون يومًا. ولم تكن سلطات المدينة تقدّم لهم ملابس خاصة بالعمل، فيجدون ملابسهم العادية تتّسخ كل يوم. كان عملًا يمتد ساعات طويلة من غير ماء للشرب، ومن غير مكانٍ لغسل الأيدي. قال واحد من عمال النظافة عن تلك الأيام: «كان أكثر أحواض الشاحنات مثقوبًا، فتتسرّب القمامة من تلك الثقوب وتنصبّ عليك». تحدّث ذلك العامل عن عودته إلى البيت كل مساء: يخلع حذاءه وملابسه عند الباب فتتساقط كتل القمامة منها.

وفي مقابل عملهم الشاقّ الذي لا سبيل إلى استغناء المدينة عنه، كانوا

يتلقّون أجورًا لا تتجاوز الحد الأدنى. ولا يتلقّون أجرًا مقابل أوقات العمل الإضافية. ولا كانوا يحصلون على إجازات مرضية. وإذا أصيب أحدهم أثناء عمله وصار في حاجة إلى وقت حتى يُشفى -هذا ما يحدث كثيرًا- فإن هناك احتمالًا كبيرًا لأن يطرد من العمل. وعندما تسوء الأحوال الجوّية وتجعل جمع القمامة مستحيلًا، فهم يرسلون العمال إلى البيت من غير أن يدفعوا لهم أجر ذلك اليوم. كان كثيرون منهم في حاجة إلى المساعدة الحكومية من أجل إطعام أسرهم.

وعندما رفضت سلطات المدينة دفع تعويضات لأسرتَي عاملَي تنظيفات سحقتهما آلة ضغطت القمامة، صار الأمر أكثر مما يطيقه زملاؤهم. كانت شجاعة كبرى أن يعلن ألف وثلاثمئة عامل تنظيفات في ممفيس الإضراب عن العمل، وأن يطالبوا بشروط أكثر أمانًا، وبأجور أفضل ومكتسبات إضافية، فضلًا عن الاعتراف الرسمي بنقابتهم. لقد أضربوا من أجل أسرَهم، من أجل أطفالهم، ومن أجل أنفسهم. فقبل كل شيء آخر، كانت تلك معركة من أجل الكرامة. وكانت اللافتات التي حملوها في مسيراتهم تقول: «أنا إنسان».

وصل د. كينغ إلى كنيسة «بيشوب تشارلز ماسون» في ممفيس يوم الثامن عشر من آذار في سنة 1968 حيث استقبله حشد من خمسة وعشرين ألف شخص جاؤوا للاستماع إليه.

قال لهم: «في أحيانٍ كثيرة، نقلّل من شأن العمل الذي يؤدّيه من هم ليسوا مهنيين، بل نقلّل من شأنهم أيضًا. نقلّل من شأن من لا يعملون في ما يدعى 'الوظائف الكبيرة'. لكن، دعوني أقول لكم الليلة إن كل من يؤدّي عملًا يخدم البشرية، كل من يؤدّي عملًا يساهم في بناء البشرية، شخص يستحق الكرامة، ويستحق أن تكون له قيمة».

قال د. كينغ للحشد المجتمع في ممفيس: «لقد تعبنا. لقد تعبنا من رؤية أطفالنا مضطرّين للذهاب إلى مدارس بائسة، مزدحمة، متدنية الجودة.

تعبنا من العيش في بيوت متداعية لا تحقّق المعايير الأساسية للعيش... تعبنا من التجول في الشوارع بحثًا عن وظائف لا وجود لها. وتعبنا من كدحنا وإرهاق أنفسنا كل يوم من دون الحصول على أجور تكفي أبسط ضروريات الحياة».

مر ستة عشر يومًا بعد ذلك، فعاد د. كينغ إلى ممفيس لكي يشارك في التظاهرات المساندة للمضربين. تحدّث مجدّدًا عند كنيسة «بيشوب تشارلز ماسون» وقال: «لقد بلغتُ قِمّةً». وفي صبيحة اليوم التالي، الرابع من نيسان من سنة 1968، أقدم قاتل على اغتياله. وفي الخامس من شهر حزيران من السنة نفسها، أي بعد شهرين من ذلك، قُتل روبرت ف. كنيدي أيضًا. كان هذا إسكاتًا مفاجئًا لأوضح وأعلى صوتين في البلاد، ولأقوى قائدين في الكفاح من أجل العدالة الاقتصادية.

حدث هذا منذ نصف قرن. تقدّمنا كثيرًا منذ ذلك الوقت؛ تقدّمنا من بعض النواحي. وأما من نواحٍ أخرى، فلم نكد نتزحزح عما كنا عليه. لا بد لي من تذكير الناس بأن الحد الأدنى الفيديرالي للأجور -عندما نصحح الأرقام وفقًا للتضخم المالي- صار الآن أقل مما كان عليه عندما تحدّث د. كينغ عن «أجور الجوع» في سنة 1968. فما الذي يقوله هذا عن القيمة التي تراها بلادنا في كرامة العمل وقدسيته؟

إن الأميركيين مُجدّون في عملهم. ونحن نعتزّ بما لدينا من أخلاقيات عمل. وعلى امتداد أجيال، نشأ أكثرنا على الإيمان بأن ما من شيء تقريبًا أكثر تشريفًا للإنسان من أن يبذل كل ما يستطيعه من جهد في عمله لكي يرعى أسرته جيدًا. نشأنا على الثقة بأننا سنتلقى جزاء جهدنا عندما نكون مجدّين في عملنا وعندما نؤدّيه على أحسن وجه. لكن، بالنسبة إلى أكثر الأميركيين، الحقيقة أن الأمر ليس هكذا منذ زمن طويل... منذ زمن طويل إلى حد مخيف.

***

عند كل مسعى كبير للضغط على الكونغرس حتى يتخذ قرارًا صائبًا، يناشد الناشطون والقادة المنتخبون الشعبَ الأميركي أن يتّصل بممثليه في الكونغرس ويكتب لهم رسائل. إن خطوط الهاتف غاصّة هذه الأيام باتصالات من أميركيين منخرطين في أمر بالغ الأهمية: ممارسة الديمقراطية. إن لما يفعلونه أثر مهمٌّ في عدد من الحالات. فأنا مقتنعة بأن فشل المساعي الرامية إلى إلغاء «أوباما كير» في سنة 2017 كان نتيجة توجّه الجمهوريين في الكونغرس إلى جعل المسألة غير حزبية على الإطلاق. لم يقبل الناس جعل مسألة الرعاية الصحية مقبولة التكلفة، قضية حزبية. كان من شأن ما فعلوه أن حرّض الناس وشحنهم بالطاقة لكي يدافعوا عن أنفسهم، فأنتج ذلك ضغطًا على أهم أعضاء مجلس الشيوخ، مما أدى إلى انتصار إرادة الناس. يعني ما حدث أن هناك الآن ملايين الأشخاص ممن لا يزالون متمتّعين بتغطية نفقات الرعاية الصحية لأن أفرادًا أميركيين رفعوا سماعات هواتفهم، ولأنهم كتبوا رسائل.

بالنسبة إليَّ، لا تقتصر أهمية هذه الرسائل على فهم موقف الناس من قضية من القضايا الكبرى. إنها تجعلنا نفهم كيف هي حياة الناس، وما هي أفراحهم، وما هي مخاوفهم. عندما يكتب الناس إليّ، يكون ذلك، في أكثر الأحيان، ملاذًا أخيرًا. إنهم يواجهون صعوبات كبيرة، ويقعون في مشكلات حقيقية، لكنهم لا يصيبون نجاحًا في كل ما يفعلونه من أجل التصدي لتلك المشكلات. هذا ما يجعلهم يتوجّهون إلي ويطلعونني على الأمور التي تجعل حياتهم مقلوبة رأسًا على عقب.

عزيزتي السيناتور هاريس،

أنا وزوجي نعمل في وظيفتين بدوام كامل، لكننا لا نزال نجد صعوبة كل أسبوع في تدبر أمور عيشنا. إن لديّ تغطية شاملة للرعاية الصحية من أجل ابني البالغ سنتين من العمر، وهذا ما أشكر الرب عليه كل يوم. لكني غير قادرة على فهم السبب الذي يجعلني وزوجي غير قادرين على التمتّع بتلك التغطية الصحية!

... لا نستطيع تلقّي مساعدة من أجل رعاية طفلنا في النهار لأننا «نجني مالًا كثيرًا»؛ إلا أننا غير قادرين حتى على دفع خمسين دولار في الشهر من أجل الرعاية النهارية للطفل. هذا ما يجعلنا نعتمد على أقاربنا. لكن لديهم مشكلاتهم أيضًا. ولهذا السبب، تكون هناك حالات كثيرة نخسر فيها المال لأننا لا نستطيع دفع أجر من يعتني بطفلنا عندما نذهب إلى العمل.

... أؤكد بكلّ ما لدي من قوة بأن هذا الوضع يجب أن يتغير! ساعدونا من فضلكم، ساعدونا كرمى للرب! هذا ليس حسنًا على الإطلاق! وأنا حائرة، غاضبة، محبطة، ولدي شعور قوي بأن حكومتنا تخذلنا. أنا لا أطلب مساعدة أبدًا إلا إذا كنت في حاجة إليها... إلا إذا كنت في حاجة حقيقية إلى مساعدة.

إن لكل رسالة خصوصيتها. لكنها تحكي، كلّها معًا، تلك القصة نفسها. إنها قصة أميركيين واقعين في أزمة تكاليف العيش لأن كل شيء، من الإسكان إلى الرعاية الصحية إلى رعاية الأطفال وتعليمهم، قد ازدادت تكاليفه كثيرًا عما كانت فيما مضى، في حين لا تزال الأجور منخفضة لم تكد تتغير منذ عشرات السنين. إن الرسائل التي أتلقّاها دائمًا تحكي قصة «تفريغ» الطبقة الوسطى، تحكي قصة حياة اقتصادية صار الصراع العنيف من أجل متطلبات العيش معلمًا ثابتًا من معالمها.

عندما أستيقظُ في منتصف الليل لأن فكرة تشغل بالي، أذكر نفسي بأن هناك ما لا يحصى عددًا من الأسر الأميركية المستيقظة مثلي في أرجاء البلاد كلها. إنهم بالملايين. وأتخيل أن أكثرهم يطرح على نفسه أسئلة متّصلة بأكبر مخاوفه: هل سأكون قادرًا على توفير حياة كريمة لأطفالي؟ ماذا يحدث إذا لم أستطع تدبّر الأمر؟ كيف نواصل العيش حتى آخر الشهر؟

لم يتخلَّ الشعب الأميركي عن إيمانه بالحلم الأميركي. أعرف أن هذا صحيح. وأما عندما لا تستطيع النوم في الليل، فكيف لك أن تحلم؟

كيف لك أن تحلم عندما يكون متوسّط تكاليف رعاية الطفل الصغير أو الرضيع أعلى من رسوم سنة دراسية في كلية جامعية في الولاية نفسها؟ وكيف لك أن تحلم عندما تتزايد تكاليف التعليم العالي أسرع بثلاث مرات من زيادة الأجور منذ أن كنت على مقاعد الدراسة في الثمانينيات؟ كيف لك أن تحلم عندما تكون رازحًا تحت عبء القروض الطلابية؟

كيف لك أن تحلم إذا كنت تجني الحد الأدنى من الأجور، وتعمل أربعين ساعة في الأسبوع عارفًا أنك لا تستطيع، في تسعة وتسعين بالمئة من المقاطعات الأميركية، أن تستأجر بيتًا عاديًا فيه غرفة نوم واحدة وتدفع أجره وفق أسعار السوق؟

كيف لك أن تحلم عندما لا يكاد أجرك يشهد أية زيادة بصرف النظر عما تبذله من جهد في عملك، في حين لا تكف أسعار كل شيء عن الارتفاع؟

كيف لك أن تحلم عندما يمرض ابنك، لكنك تجد نفسك غير قادر على دفع أقساط التأمين الصحي أو على تحمّل اقتطاعها من أجرك؟

لم تعد حياة الطبقة الوسطى مثلما كانت من قبل. وهي الآن غير ما ينبغي أن تكون عليه. يجب أن يعني كون المرء من الطبقة الوسطى أن يكون لديه أمان واستقرار ماليان. ولكن، كيف يكون هذا أمرًا ممكنًا عندما تكون تكاليف العيش مرتفعة إلى حد يجعلك تعيش عيشة لا يفصلها عن الكارثة أكثر من تعرّضك لنكسة واحدة؟ إصابة، أو مرض! لا ينتظر أحد أن تكون الحياة سهلة، لكن أحدًا لا يستطيع أن يقبل أيضًا بأن يؤدّي تعطّل آلية نقل الحركة في سيارته إلى وقوعه في أزمة تغيّر حياته كلها.

إلا أنها كذلك فعلًا بالنسبة إلى بشر كثيرين. تكفي نكسة واحدة حتى ينْضُب كل ما في حساب التوفير من مال. ثم تكفي نكسة أخرى حتى يختفي المال الذي في حساب التقاعد. وسرعان ما تجد أن الدَّين المترتب على

بطاقتك الائتمانية قد تجاوز الحد الآمن... ولكن، أي خيار آخر لديك؟ عليك أن تصلح السيارة إذا أردت مواصلة الذهاب إلى عملك. وعليك في آخر الشهر أن تدفع إيجار البيت أو قسط القرض السكني.

جاء في واحد من الاستبيانات أن سبعة وخمسين بالمئة من الأميركيين لا يملكون مالًا كافيًا لتغطية نفقات غير متوقعة تبلغ خمسمئة دولار. كان هذا واحدًا من الأسباب التي جعلتني أطرح في مجلس الشيوخ الأميركي مشروع قانون «Lift»، وهو قانون ضريبي خاص بالطبقة الوسطى يسمح بإقامة خط ائتماني ضريبي جديد للطبقة الوسطى ويقدّم للأسر المؤهلة للاستفادة منه ما يصل إلى ستة آلاف دولار في السنة، أي إلى ما يعادل خمسمئة دولار كل شهر. سوف تتمكّن الأسر من تلقي هذا المبلغ الائتماني على دفعات شهرية بدلًا من الانتظار حتى السنة التالية قبل أن يتم تعويضها عنه.

هذا نوع جديد من «شبكة أمان» من شأنه أن يحمي الناس المجدّين في عملهم من الخروج من الطبقة الوسطى وأن يمنحهم فرصة طيبة في الحصول على هذا المال من أجل أسرهم. إنه نوع من الإعفاء الضريبي الذي نستطيع تقديمه عندما نكف عن منح الأثرياء والشركات الكبرى إعفاءات ضريبية لا آخر لها.

أفكر في السيد والسيدة شيلتون. كانت معلمة في مدرسة التمريض؛ وكان عامل بناء. سمح لهما دخلهما بشراء بيت فيه غرفتي نوم، فكان ذلك تحقيقًا لأكبر أحلامهما وتجسيدًا لكل ما عملا من أجله. وأما في وقت تأليف هذا الكتاب، فقد كان بيتهما مُقيَّمًا في موقع «زيلو» للعقارات بمبلغ 886 ألف دولار مما يعني أنه صار الآن بيتًا لا يستطيع شراءه راتبَا معلمة وعامل بناء. أدرك أن كاليفورنيا صارت غالية إلى حدٍّ كبير جدًا؛ إلا أن هذه مشكلة في كل منطقة حضرية كبرى في بلادنا. فبحسب تحليل صدر عن شركة الوساطة العقارية «ريدفيل» في سنة 2018، كان أقل من واحد بالمئة من البيوت المعروضة في السوق في مدن مثل دنفر أو فينكس يُمكن شراؤه استنادًا إلى الراتب المتوسط الذي يتقاضاه معلم.

لا تمثّل القدرة على شراء بيت مشكلة حادة في المناطق الريفية؛ إلا أن سكان تلك المناطق أصابهم الخراب نتيجة قلة فرص العمل. فبحسب تقرير صدر في الآونة الأخيرة، لم تسهم المناطق الريفية في تزايد فرص العمل منذ بداية القرن الحادي والعشرين إلا بنسبة ثلاثة بالمئة. وهذا ما يرغم الناس على العثور على وظائف في أماكن بعيدة عن بيوتهم مما يتركهم أمام خيار في غاية السوء: قبول تحمّل السفر مسافات طويلة جيئة وذهابًا كل يوم، أو الانتقال بعيدًا عن المكان الذي عاشت فيه أسرة المرء جيلًا كاملًا، المكان الذي فيه أصدقاؤه، المكان الذي يلعب فيه أطفاله في فرق البيسبول المحلّية، المكان الذي يذهب فيه إلى كنيسته.

أفكر أيضًا في العمال الذين التقيتهم في حياتهي، العمال الذين يقلل هذا الاقتصاد من قيمتهم تقليلًا كبيرًا. لقد التقيت منذ سنين كثيرة امرأة اسمها ويندي. كان ذلك من خلال «الاتحاد الدولي لعمال الخدمات». أمضيت معها يومًا كاملًا وصرت على دراية بتفاصيل حياتها. لقد غيّرت عملها عندما مرضت أمها المتقدّمة في السن. صارت عاملة رعاية صحية بيتية حتى تكون الشخص الذي يرعى أمها ليل نهار. هذا يعني رعايتها من كل ناحية... من حملها من فراشها، إلى إلباسها ثيابها، إلى إطعامها، إلى مساعدتها في دخول الحمام، إلى الحرص على متابعة مؤشراتها الحيوية، إلى مساعدتها في الجلوس على الكرسي المتحرّك وأخذها في نزهة خارج البيت، فضلًا عن الحرص الدائم على بقائها في حالة تفاعل ذهني مع ذلك كلّه طيلة الوقت. كان هذا عملًا زاخرًا بتفاصيل كثيرة، وكان مرهقًا من النواحي النفسية والجسدية والعقلية.

إلا أن متوسط أجور العاملين في الرعاية البيتية في الولايات المتحدة كان في سنة 2017 أقل مما يلزم لإبقاء أسرة مكوّنة من أربعة أشخاص فوق خط الفقر. وبما أن العاملين بهذا المجال يكونون ممن يعملون بموجب عقود، فهم لا يحصلون دائمًا على المكتسبات التي يتلقّاها غيرهم من

العاملين. فاجأني هذا كثيرًا، ورأيته أمرًا غير معقول على الإطلاق. فمع تواصل دخول «جيل طفرة المواليد» سن التقاعد، صرنا في حاجة إلى مزيد من العاملين في ميدان الرعاية البيتية - سوف يبلغ عددهم 1,2 مليون في سنة 2026. أهكذا نعتزم معاملتهم؟ وما الذي يقوله هذا عن القيمة التي نراها في رعاية الأميركيين الذين تقدّمت بهم السن؟ ما الذي يقوله هذا عن احترامنا لكبارنا؟

إن لأزمة تكاليف العيش ثقلًا خاصًا على النساء. ففي المتوسط، لا تزال النساء تحصلن على ثمانين سنتًا مقابل كل دولار يحصل عليه الرجال - فجوة تزداد سوءًا عندما ننظر إلى حال الأميركيات السوداوات، فهن لا يتلقين إلا ثلاثة وستين سنتًا مقابل كل دولار يكسبه رجل أبيض. يشير «المركز النسائي القومي للقانون» إلى أن هذا يعني تخلّف المرأة السوداء التي تعمل بدوام كامل على امتداد السنة بما يعادل 21 ألف دولار عن نظيرها الذكر الأبيض. إن لهذا أثرًا ضارًا على كل شخص في أسرتها. بل إن الأميركيات من أصل لاتيني أسوأ حالًا من هذا لأنهنّ لا يحصلن إلا على أربعة وخمسين سنتًا مقابل كل دولار.

يقول السياسيون كلمات كبيرة عن قيمة العمل الجاد. لكن الوقت قد حان لكي ننطق بشيء من الحقيقة. فالحقيقة هي أن الاقتصاد كفّ منذ وقت طويل مضى عن مكافأة العمل الجاد، وكف عن تقييمه بما يستحق. علينا أن نعترف بهذا الأمر إن كان لنا أن نأمل في تغييره.

فلنبدأ بأن نتأمّل في ما أوصلَنا إلى هذا المكان.

على امتداد عقود كثيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان العمال يتلقّون زيادات في الأجور عندما يكون أداء الشركات حسنًا. وكانت الحكومة تمد يد المساعدة إلى الناس وتوفّر تعليمًا مجانيًا من خلال قانون «Gi Bill». وكانت زيادة الإنتاجية الملازمة لتنمية الاقتصاد ملحوظةً جدًا. فخلال العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب، حققت الإنتاجية زيادة مدهشة

قاربت سبعة وتسعين بالمئة. الأمر المختلف في تلك الأيام هو أن الجميع كان مشاركًا في المغنم. خلال تلك الفترة نفسها، ازدادت أجور العمال بنسبة تسعين بالمئة. هكذا كانت الولايات المتحدة قادرة على بناء أكبر طبقة وسطى في العالم.

وأما في السبعينيات والثمانينيات، فقد قررت «أميركا الشركات» أن تمضي في طريقها غير عابئة بغيرها. فبدلًا من إنفاقها الأرباح على عمالها، قرّرت الشركات أن ما من التزام حقيقي لديها إلا أمام مساهميها. فمن منظور الشركات الكبرى، يستحقّ من يملكون قسمًا من الشركة حصة الأسد من الثروات المتحقّقة التي لا يستحقها الناس الذين جعلوا الشركة ناجحة. فعلى الرغم من ازدياد الإنتاجية بنسبة أربعة وسبعين بالمئة بين عامي 1993 و2013، لم تتجاوز الزيادة التي شهدتها أجور العمال أكثر من تسعة بالمئة.

وفي عقد الثمانينيات، جعل الرئيس ريغان تلك الفترة في جوهر نظرة الحزب الجمهوري إلى الاقتصاد. اقتطاعات ضريبية في صالح الشركات الكبرى. اقتطاعات ضريبية في صالح المساهمين. معارضة زيادة الحد الأدنى للأجور. بل حتى معارضة فكرة وجود حد أدنى للأجور. تفكيك المنظمات العمالية التي هي أكبر قوة منظمة تكافح من أجل العمال في واشنطن. التراجع عن الرقابة الحكومية. ثم تجاهل الأضرار الناجمة عن ذلك كلّه.

كانت هذه فاتحة حقبة جديدة من الجشع والأنانية. وقد كان أثرها بالغًا إلى حدٍّ مخيفٍ. ازدادت أرباح الشركات الكبرى زيادة صاروخية؛ لكن العمال الأميركيين لم يحصلوا على أية زيادة ذات قيمة خلال أربعين سنة. ومع هذا، فالظاهر أن ما من أحد يخجل من حقيقة كون ما يجنيه المديرون التنفيذيون في الشركات أكثر بثلاثمئة مرة مما يتقاضاه العامل المتوسط.

من الواجب أن تكون غاية النمو الاقتصادي زيادة حجم «الكعكة».

وأما إذا لم يكن ما يتبقى للعمال من تلك الكعكة إلا فتاتًا، فأي اقتصاد هذا الذي نبنيه؟

هذا هو السياق نفسه الذي دخلنا القرن الحادي والعشرين من خلاله. صار الشعب الأميركي محصورًا بين قوى لا سبيل له إلى ضبطها - فمن جهة أولى، هناك التزود الخارجي والتصنيع في بلدان أخرى اللذان أفضيا إلى «انتزاع أحشاء» القطاع الصناعي عندنا؛ ومن جهة أخرى، هناك أسوأ ركود اقتصادي نعرفه منذ عهد الركود الكبير. اختفت فرص العمل فجأة. وتحوّلت مناطق سكانية كاملة إلى مدن أشباح.

قرأت رسائل كثيرة تشدّد على أهمية مرور الزمن. رجل في الثانية والستين فقد كل شيء في الكساد الكبير، وما عاد يملك شيئًا من أجل تقاعده، فضلًا عن أن السنين التي يستطيع فيها العمل كادت تنتهي. زوج وزوجة لديهما مشكلة صحية في الأسرة، لكنهما لا يستطيعان دفع الفواتير الطبية، مع الاستمرار في تسديد إيجار البيت في آخر كل شهر. إنهما في حاجة إلى عون الآن؛ ولا يستطيعان الانتظار. يستطيع كل من وجد نفسه عالقًا في دورة من اليأس المالي إخبارنا بأن ذلك يكون حالة طوارئ بكل معنى الكلمة. ما من وقت يسمح بأي تأجيل. لا بد من وضع عشاء على الطاولة هذه الليلة. ولا بد من وضع وقود في السيارة هذا الصباح. ولا بد من دفع الفواتير غدًا. تصير أجرة البيت مستحقّة الدفع في آخر الأسبوع. حقًا، ما من وقت أبدًا.

خلال هذه الفترة نفسها، كانت هناك أيضًا هجمة «الشركات الضواري» التي استفادت من ضعفاء الناس، بل دمّرتهم في أحيان كثيرة جدًا. ومن بين أسوأ الأمثلة على أولئك الضواري تلك «الكلّيات الربحية» التي صارت محبوبة في وول ستريت خلال هذا الوقت. لقد قيل لأجيال من الأميركيين إن الحصول على شهادة تعليمية هو أكثر ما يتيح لهم فرصًا؛ فاقتنع أناس كثيرون بهذه النصيحة اقتناعًا عميقًا ومضوا إليها على الرغم من فداحة تكاليفها بالنسبة إليهم وإلى أسرهم.

عزيزتي السيناتور هاريس،

فكّرت في وقت من الأوقات في العمل في وظيفتين معًا حتى أغطّي نفقات معيشتي مع ابني. ثم انتهيت إلى أن أفضل حلّ لي هو العودة إلى الدراسة ومواصلة العمل في الوظيفة الحالية التي أتلقى منها الحد الأدنى من الأجر، وذلك بحيث لا يكون ابني محرومًا من قضاء وقت ثمين معي. قرّرت أن أتحمّل مشقات الفقر طيلة الزمن اللازم للانتهاء من الدراسة. هذا واقع حقيقي بالنسبة إلى كثيرين من الأميركيين.

المشكلة هي أن أناسًا كثيرين التحقوا بتلك الكلّيات الربحية التي وعدتهم بتعليم ممتاز وبمستقبل عظيم؛ وأما في حقيقة الأمر، فقد كانت الشهادات التي تمنحها تلك الكليات شبه معدومة القيمة.

عندما كنت نائبًا عامًّا في كاليفورنيا، حقّقنا في حالة شركة «كورينثيان كوليجز إنك»، التي هي واحدة من أكبر مشاريع الكليات الربحية الاحتيالية في بلادنا. راحوا يكذبون من غير انقطاع حتى تستقطب تلك الشركة الطلبة والمستثمرين. قالوا للمستثمرين إن أكثر من ستين بالمئة من طلبتهم نجحوا في الحصول على وظائف دائمة. وتقاضوا من الطلبة مبالغ مالية طائلة مقابل منحهم الشهادات، وقالوا لهم إن بعض الاختصاصات لديهم يحقّق من ينتسبون إليها نسبة توظيف تبلغ مئة بالمئة، وذلك حتى من غير أن يكون لديهم دليل على أن خرّيجًا واحدًا من خرّيجيهم قد حصل على عمل حقًّا. كانوا ينشرون إعلانات عن اختصاصات دراسية غير موجودة لديهم أصلًا، ثم يعاقبون الشركات الإعلانية إذا كشفت الحقيقة أمام الطلبة المرتقبين.

وكان أكثر من ذلك كلّه فسادًا أسلوب «كورينثيان» في تصيُّد الأشخاص الضعفاء. لقد راحوا يستهدفون من يعيشون عند خط الفقر، أي الناس الذين اتخذوا قرارهم بالعودة إلى الدراسة وحيازة شهادات دراسية حتى

يصيروا قادرين على توفير ما هو أفضل لأنفسهم ولأحبتهم... أناس فقدوا أعمالهم أثناء الكساد الكبير وصدّقوا أن اكتساب مجموعة مهارات جديدة يمنحهم أفضل الفرص من أجل الحصول على وظائف في السوق. كانت وثائق كورينثيان تفضح موقف الشركة إزاء طلبتها أنفسهم: ففي تلك الوثائق، كانوا يدعون الجماعات السكانية المستهدفة «جماعات منعزلة»، ويدعونها «جماعات نافدة الصبر» من رجال ونساء «لا يحترمون أنفسهم»، وليس لديهم «إلا أشخاص قلائل في حياتهم يبالون بأمرهم»، رجال ونساء «عالقون» و«غير قادرين على الرؤية والتخطيط تخطيطًا جيدًا» من أجل مستقبلهم نفسه. في نظري، ما كان هذا السلوك مختلفًا أي اختلاف عن سلوك المجرمين الشرسين الذين عرفتهم: سلوكٌ قُوامُه تعمُّد استهداف من هم في أمسّ الحاجة إلى عون.

وبطبيعة الحال، لا يتصرّف القسم الأكبر من الشركات المساهمة على هذا النحو «المفترس». إلا أن المبدأ المركزي في حوكمة الشركات -مبدأ خلق القيمة من أجل حملة الأسهم حتى إن كانت لذلك نتائج كارثية على العمال- قد سبّب في حدّ ذاته قدرًا كبيرًا من الأضرار.

فعلى سبيل المثال، يعمل مديرو الشركات على رفع أسعار أسهمهم من خلال استخدام فكرة يسمّونها «إعادة الشراء»، حيث تقوم الشركة بشراء أسهمها المطروحة في السوق مما يؤدي -أكثر الأحيان- إلى قفزة في سعر السهم. وإذا غضضنا الطرف عما إذا كانت «إعادة الشراء» أداة مقبولة اقتصاديًا أو قانونيًا، فلا بد لنا من الإقرار بأن الشركات صارت تستخدمها استخدامًا مفرطًا يبلغ حدّ التطرف.

فبين سنتي 2003 و2012، أنفقت الشركات المُدرجة على مؤشر «S&P500» واحدًا وتسعين بالمئة من أرباحها على عمليات «إعادة الشراء» وتوزيع الأرباح على المساهمين. لم يترك هذا إلا تسعة بالمئة من أجل الاستثمار في الشركة كلّها... الاستثمار في كل شيء، من البحث والتطوير إلى رفع أجور العمال.

فما نتيجة هذا كلّه؟ كانت النتيجة رائعة بالنسبة إلى أغنى واحد بالمئة من حملة الأسهم في أميركا، أولئك الذين يمتلكون أربعين بالمئة من ثروة الأمّة كلها، أي ما يقارب أربعين تريليون دولار. لكنّها أتت كابوسًا ماليًا بالنسبة إلى الطبقة الوسطى. فبحسب بحث أجرته «يونايتد واي»، بلغت نسبة الأسر الأميركية غير القادرة على تحمّل النفقات الأساسية ثلاثًا وأربعين بالمئة. فما هي تلك الحاجات؟ سقف فوق رؤوسهم، وطعام على الطاولة، ورعاية الأطفال، والرعاية الصحية، ووسائل المواصلات، والهواتف المحمولة.

ماذا نتوقّع أن يظنّه الناس بحكومة لا تكترث بهم؟ وكيف يُنتظر من المرء أن يشعر عندما يغرق ولا يأتي أحد لإنقاذه، ثم ينظر إلى التلفزيون فيراهم يقولون إن الاقتصاد يشهد أداء عظيمًا؟ أداء عظيم من أجل من؟

ليس هذا عظيمًا للناس الذين يضطرون إلى السفر ساعات بعيدًا عن مكان عملهم حتى يفلحوا في العثور على مكان يستطيعون فيه تحمّل تكاليف العيش. ليس عظيمًا للناس الذين يخرجون من عداد قوة العمل لأنهم غير قادرين على تحمّل نفقات رعاية أطفالهم أثناء وجودهم في وظائفهم. ليس عظيمًا للناس الذي يتخلّون عن حلمهم بالذهاب إلى الكلية لمعرفتهم أنهم غير قادرين على دفع التكاليف.

وإزاء ملايين الأميركيين الذين صاروا كأنهم معلّقون بخيط، يمد البيت الأبيض يده حاملة مقصًّا. ففي سنة 2017، خفّضت الإدارة ضرائب من ليسوا في حاجة إلى هذا التخفيض، وزادت الضرائب على أناس لا يستطيعون تحمل ذلك. لقد خرَّبوا «أوباما كير» بأن رفعوا الأقساط التأمينية. أشعلوا حربًا تجارية من الممكن أن تؤدّي إلى زيادة أسعار الأشياء التي نشتريها جميعًا، من البقالة إلى السيارات. عينوا قضاة عازمين على تدمير نقابات العمال. ألغوا زيادة أجور الموظفين الفيديراليين... أجور الجميع، من شرطة أمن النقل والمواصلات، إلى المفتشين المسؤولين عن سلامة

الأغذية، إلى دوريات الحدائق، إلى العاملين الطبّيين، وغيرهم كثير. بل إنهم أوقفوا العمل بسياسة معونات الديون التي اعتمدناها من أجل مساعدة ضحايا «كورينثيان كوليجز». وإلى حدٍّ كبيرٍ، ألغوا «حيادية الإنترنت»، وهذا ما سوف يسمح لشركات الإنترنت، للمرة الأولى، بتقاضي رسوم عن المواقع الرائجة، فأضافوا بذلك فاتورة جديدة غير مقبولة إلى كومة الفواتير السابقة.

عزيزتي السيناتور هاريس،

أنا طالب مدرسة ثانوية. يعتمد القسم الأكبر من عملي على الإنترنت وعلى الأدوات التي يتيحها لنا. مدرستي صغيرة، وليس لديها مال كثير، فضلًا عن إنني من أسرة فقيرة. يكافح أبي وأمي من أجل تدبّر عيشنا. إذا ألغيتم «حيادية الإنترنت» فسوف تجردوننا من الأدوات التي يوفّرها الإنترنت للطلبة من أمثالي حتى ننجح في الدراسة. وهذا ما يسبّب مشكلات إضافية للأسر الفقيرة في أنحاء بلادنا كلّها.

يكاد الوقت ينفد. تلك هي الحقيقة الصعبة. ليس الأمر مقتصرًا على التعامل مع ما هو ملحّ الآن. فالحقيقة أنه لا يكاد يكون أمامنا وقت للتعامل مع تغيّرات كبرى آتية. فمع تطور الذكاء الصناعي، صار محتمَلًا أن نواجه «أزمة أتمتة» في هذه البلاد، أزمة تجعلنا نخسر ملايين فرص العمل.

إن القطاعات الاقتصادية في تغيّر. ومن الممكن أن تجعل الشاحنات ذاتية القيادة 3,5 مليون سائق شاحنة يفقدون أعمالهم. ومن الممكن أن يختفي أيضًا قطاع العاملين في إعداد الجداول الضريبية. لقد وجد «معهد ماكنزي العالمي» أن 375 مليون شخص في العالم سوف يكونون في حاجة إلى تغيير وظائفهم نتيجة الأتمتة. وتوقّع المعهد أن يصير 23٪ من وقت العمل مؤتمتًا مع حلول سنة 2030. هناك دراسة أخرى تشير إلى أن الأتمتة قد تدفع بنحو 2,5 مليون شخص إلى تغيير وظائفهم على المدى القريب. لقد رأينا بالفعل تكاليف تغيير الوظائف. لكن شيئًا لم يُعِدَّنا لما هو آتٍ.

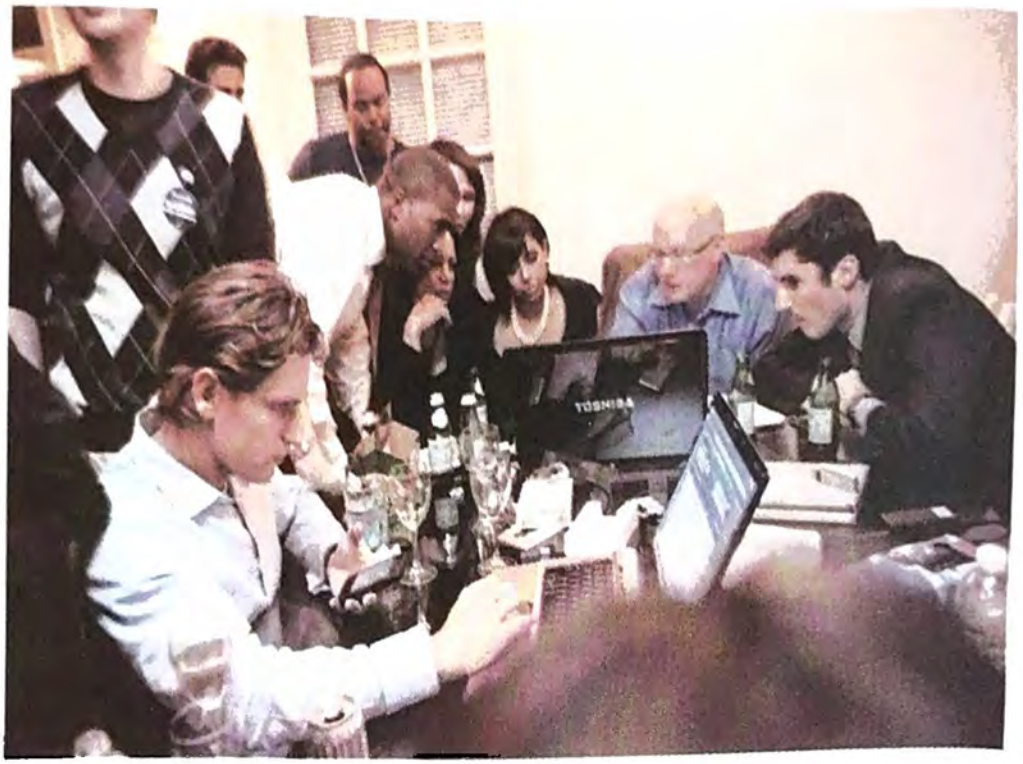

على الرغم من مسارعة خصمي إلى إعلان فوزه عشية يوم انتخابات النائب العام لسنة 2010،فقد كنا مدركين أن حصيلة النتائج كانت متقاربة جداً. تجمعنا من حول الكمبيوترات وظللنا طيلة الليل نتفقد آخر النتائج الواردة. استغرق إحصاء الأصوات كلها وإعلان فوزي واحداً وعشرين يوماً. إن لكل صوت أهميته! من اليسار إلى اليمين: جوستين إرليخ، ديريك جونسون، توني ويست، أنا، مينا، مايا، إيس سميث، برايان بروكاو

أداء القسم أمام قاضي المحكمة العليا في ساوث كارولاينا تاني سانتيل ساكويي في «متحف المرأة» في ساكرامنتو. مايا تحمل إنجيل السيدة شلتون

حاكم الولاية جوني براون يوقع «قانون مالكي البيوت في كاليفورنيا» الذي استطعنا التوصل إليه. لقد ساهم في الفوز بإقرار هذا القانون كل من: الناطق باسم المجلس جون بيريز، ورئيس مجلس الشيوخ داريل ستينبرغ، وعضو المجلس نانسي سكينر

سافر أفراد فريقي معي إلى العاصمة المكسيكية لكي نعمل على تطوير تعاوننا مع النيابة العامة هناك من أجل محاربة المنظمات الإجرامية الدولية. من اليسار إلى اليمين: ماتيو مونوز، ترافيس لوبلانك، أنا، مايكل ترانكوسو، برايان نلسون، لاري والاس الذي كان مدير دائرة إنفاذ القانون لدى وزارة العدل في كاليفورنيا

عقد قران ساندي ستير (إلى اليسار) وكريس بيري (إلى اليمين) على شرفة مجلس مدينة سان فرانسيسكو يوم 28 حزيران 2013

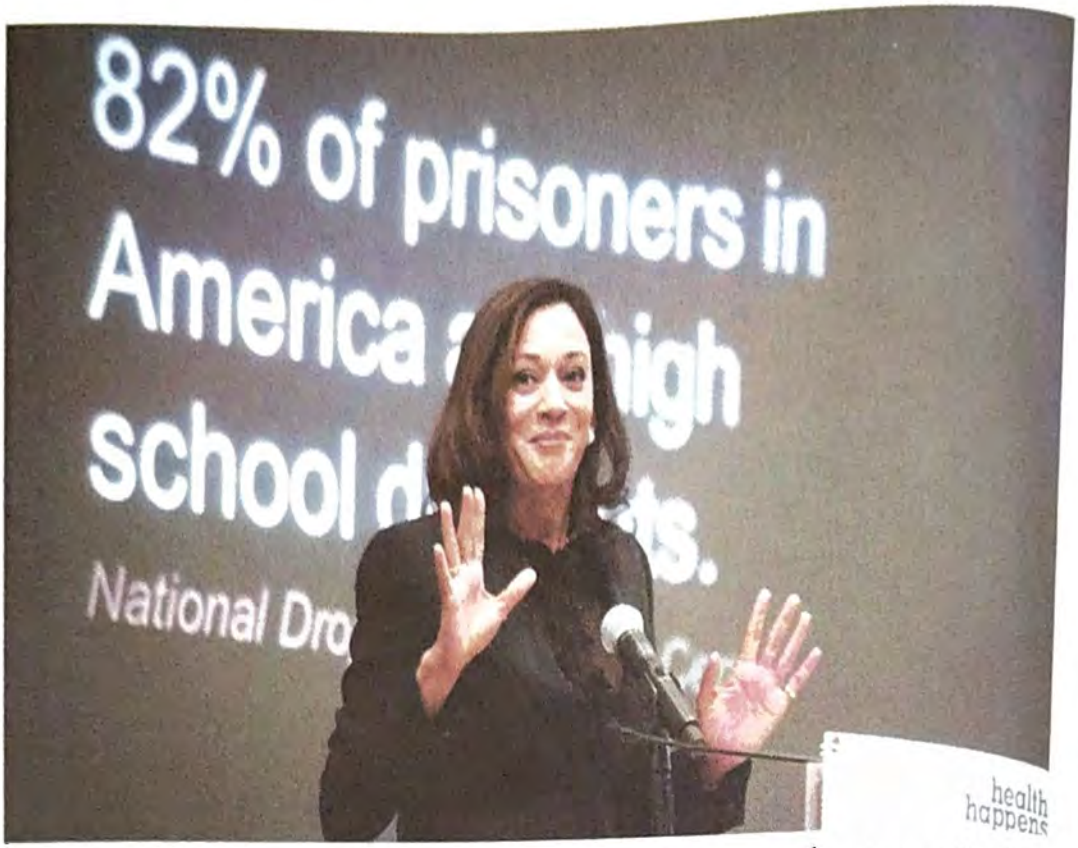

في الثلاثين من شهر أيلول سنة 2013، وقفت على المنبر في «منحة كاليفورنيا» من أجل الإعلان عن إطلاق «مبادرة معالجة مشكلة التغيب عن المدارس الابتدائية على مستوى الولاية» حيث أوضحت أن 82 بالمئة من السجناء كانوا من المتسربين من المدارس الثانوية. في ذلك اليوم أيضاً، شاهد أفراد فريقي دوغ أول مرة

أعلنت في العاشر من تشرين الأول 2013 عن إقامة دعوى قضائية ضد «الكليات الكورنيثية» الهادفة إلى الربح التي كانت تخدع الطلبة والمستثمرين في الولاية كلها. وقد نجحنا في الدعوة إلى إسقاط الديون عن الطلبة

من أروع أيام حياتي كلها يوم زواجي من محبوبي دوغ. تزوجنا في دار المحكمة في مدينة سانتا باربارا في كاليفورنيا، وذلك يوم الثاني والعشرين من آب في سنة 2014

في دار المحكمة يوم زواجنا. من اليسار إلى اليمين: توني، خالتي تشيني، مايا، أنا، خالتي سارالا، العم سوياش (زوج تشيني)، مينا

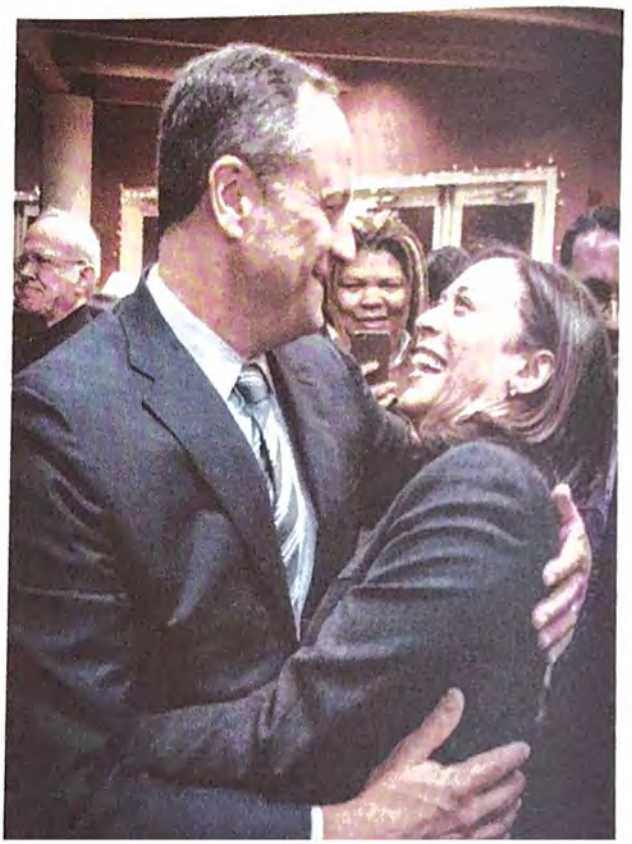

دوغ يهنئني بفوزي في الدورة الانتخابية الثانية لمنصب النائب العام في كاليفورنيا في تشرين الثاني 2014. نحن هنا في «مؤسسة شارع ديلانسي» التي تديرها صديقتي العزيزة ميمي سيلبرت

زيارة «مركز بيتشيز للاحتجاز» في كاستايك يوم 11 آذار 2015 عندما بدأنا برنامج «العودة إلى الطريق القويم – لوس أنجلوس». بالشراكة مع «دائرة الشريف» في الولاية ومع مؤسسة فورد، ذهبنا لكي نقدم الخدمات إلى السجناء لمساعدتهم في العودة إلى المجتمع. من اليسار إلى اليمين: أنا، رئيس دائرة الشريف في لوس أنجلوس جيم ماكدونل، دان سوفور، دوغ وود، جف تساي

نزهة صباحية على امتداد الخليج مع غاليتي إيلا. (آذار 2015)

أنا وفينوس جونسون، معاون النائب العام التي كانت في حقيقة الأمر كبيرة العاملين في مكتبي. كنا نعمل على قضايا متصلة بإنفاذ القانون. لست قادرة على أن أفي فينوس حقها من الشكر لقاء تميزها القيادي (نيسان 2016).

الجولة الانتخابية في أنحاء الولاية في باص «الشجاعة من أجل الشعب» الذي كان عليه رسم لي بأسلوب كاموجي الياباني يلوّح للناس في الشارع. فريق حملتي الانتخابية من اليسار إلى اليمين: خوان رودريغز، إيلي كابيل، شون كليغ، جيل هابيغ، دانييل لوبيز

أعز صديقاتي كريسيت هودلين تدفع بطفليها (طفليّ في المعمودية) هيلينا وألكساندر إلى قلب الحملة الانتخابية. كانت هيلينا متطوعة ناشطة في مكتب الحملة حيث بدأت إصدار رسالتها الإخبارية الأولى بإجراء مقابلات مع العاملين في الحملة. لقد كانت مقابلتها من أقوى المقابلات التي أجريت معي

أنا ودوغ ننزل من «باص كاموجي» في اليوم الأخير من الحملة الانتخابية. مستعدان للعمل!
(تشرين الثاني 2016)

ما أطول الطريق التي اجتزتها مع نيثان بارانكين! لقد كان الشخص الثاني في مكتب النائب العام في ساكارامنتو، ثم انضم إلي في واشنطن العاصمة فصار كبير العاملين في فريقي هناك

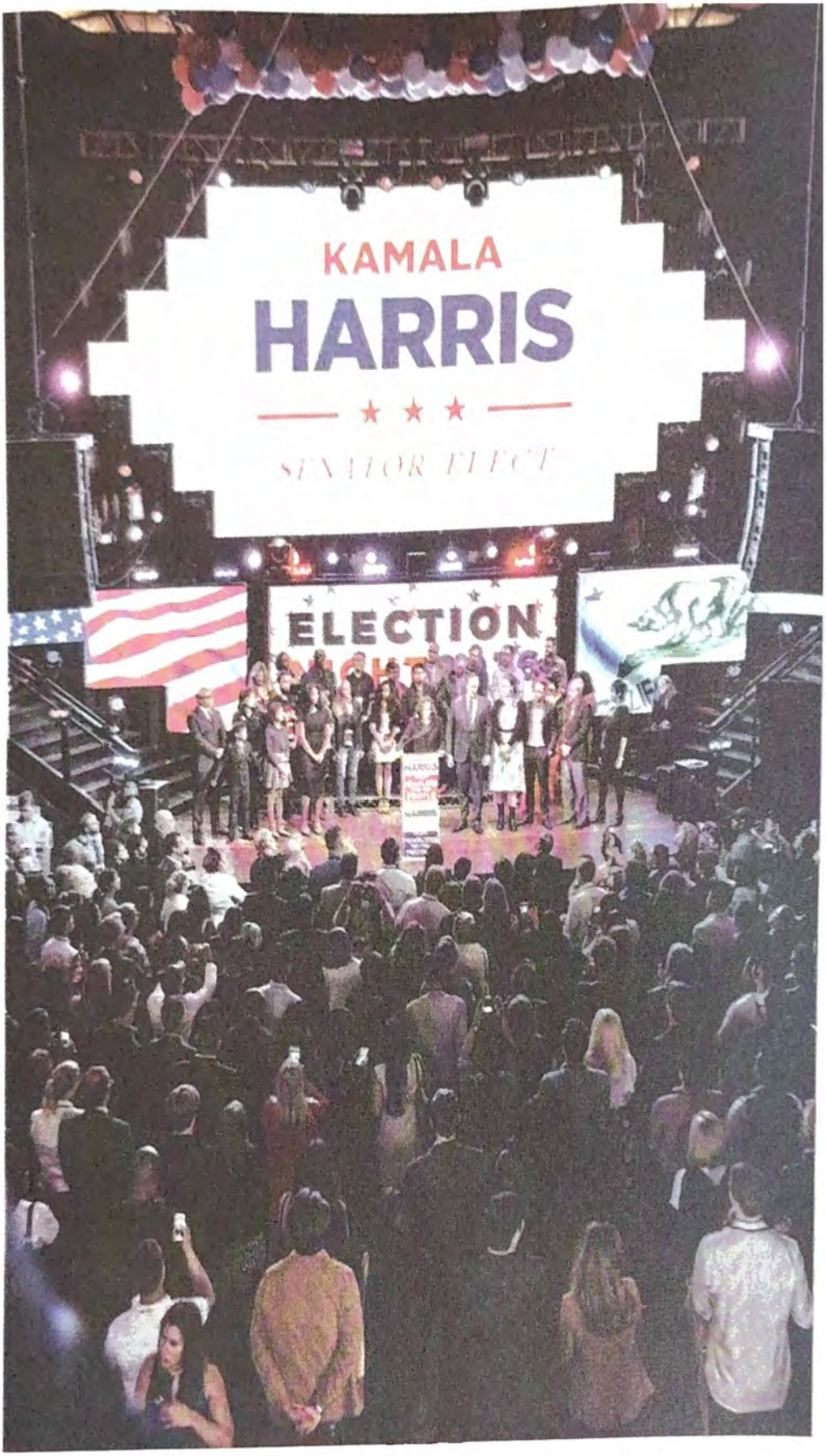

احتفال «ليلة الانتخابات» في مبنى بورصة لوس أنجلوس. (8 تشرين الثاني 2016)

أدائي القسم أمام نائب الرئيس جو بايدن عندما صرت عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي. جرى أداء القسم في «قاعة مجلس الشيوخ القديمة» في مبنى الكابيتول الأميركي (3 كانون الثاني 2017)

انضم عدد من أعضاء الكونغرس إلى «مسيرة النساء إلى واشنطن» يوم 21 كانون الثاني 2017. من اليسار إلى اليمين: عضو مجلس النواب برندا لورنس (الحزب الديمقراطي – مينيسوتا)، إيفيت كليرك (الحزب الديمقراطي – نيويورك)، عضو مجلس النواب باربارا لي (الحزب الديمقراطي – كاليفورنيا). عضو مجلس النواب شيلا جاكسون (الحزب الديمقراطي – تكساس). غريس مينغ (الحزب الديمقراطي – نيويورك)، أنا، ستيفاني شريّوك رئيسة قائمة إيميلي، عضو مجلس النواب جاكي سبيير (الحزب الديمقراطي – كاليفورنيا)، عضو مجلس النواب دوريس ماتسوي (الحزب الديمقراطي – كاليفورنيا).

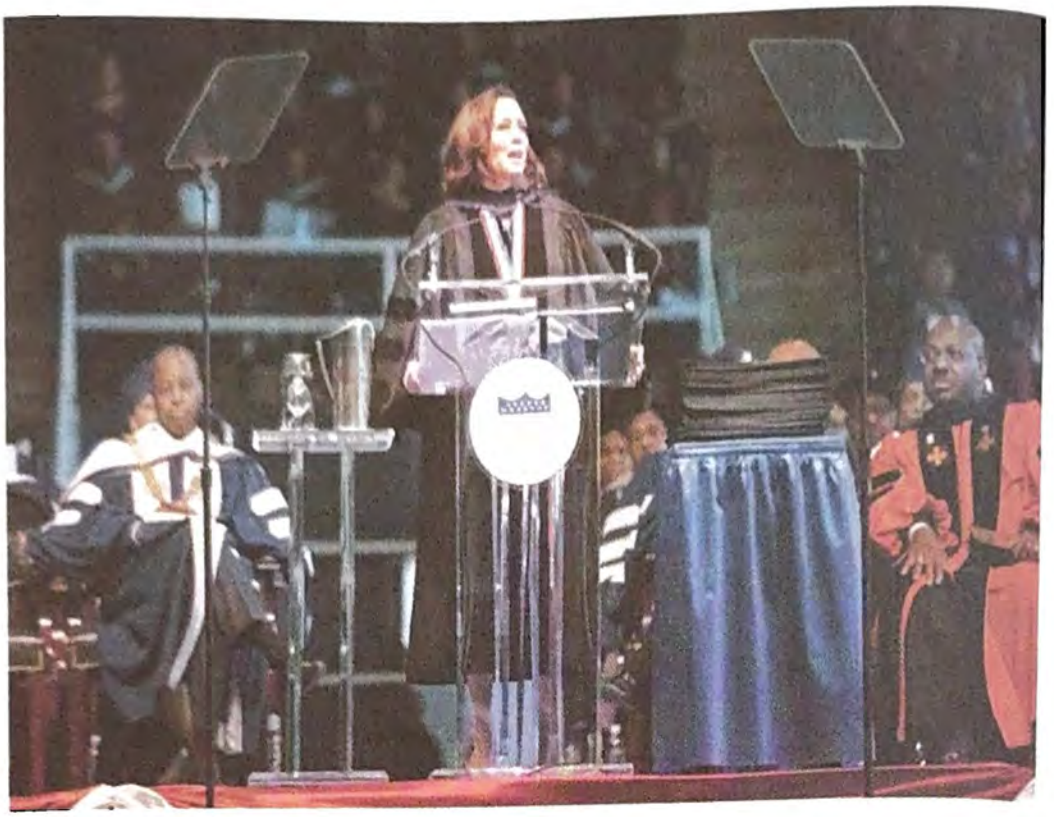

أعتز بأنني من خريجي جامعة هاورد، المؤسسة التي تلهم طلبتها وترعاهم وتضع أمامهم تحدي الاضطلاع بأدوار قيادية. لقد تشرفت بإلقاء كلمة الافتتاح في اجتماع خريجي دفعتي. (13 أيار 2017)

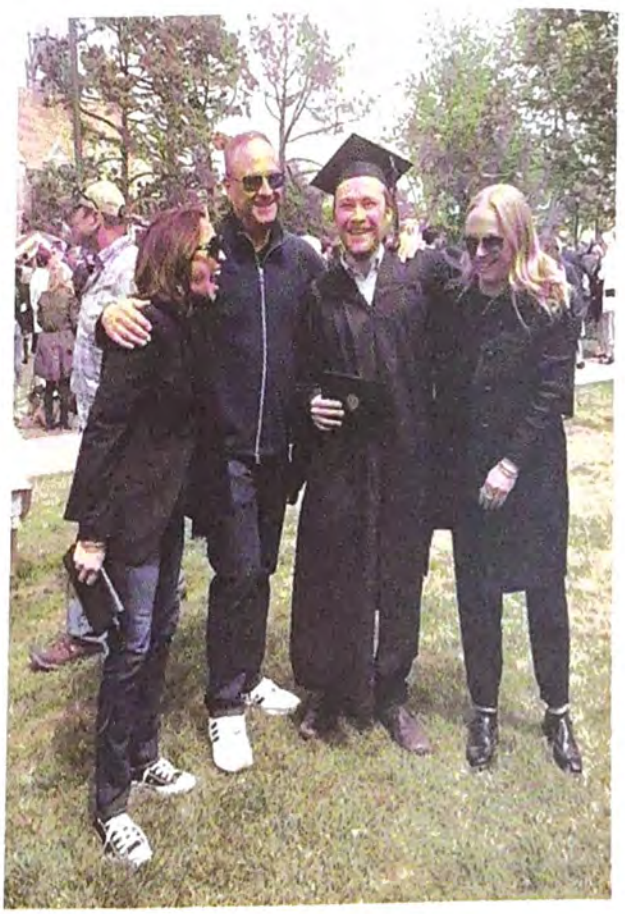

تخرج كول في «كلية كولورادو» يوم 22 أيار 2017. كنت هناك مع دوغ وكريستين لكي نشاركه احتفال تخرجه.

كان ما عاناه ضحايا حريق سانتا روزا من دمار وخسائر يتجاوز كل وصف

زيارتي مع المستجيبين الأوائل موقع حريق سانتا روزا في شمال كاليفورنيا. فقد هذا الإطفائي بيته في الحريق الذي كان يكافحه. وكانت شجاعته ومصيبته مؤثرتين جدا. لن أنساه أبداً. (تشرين الثاني 2017)

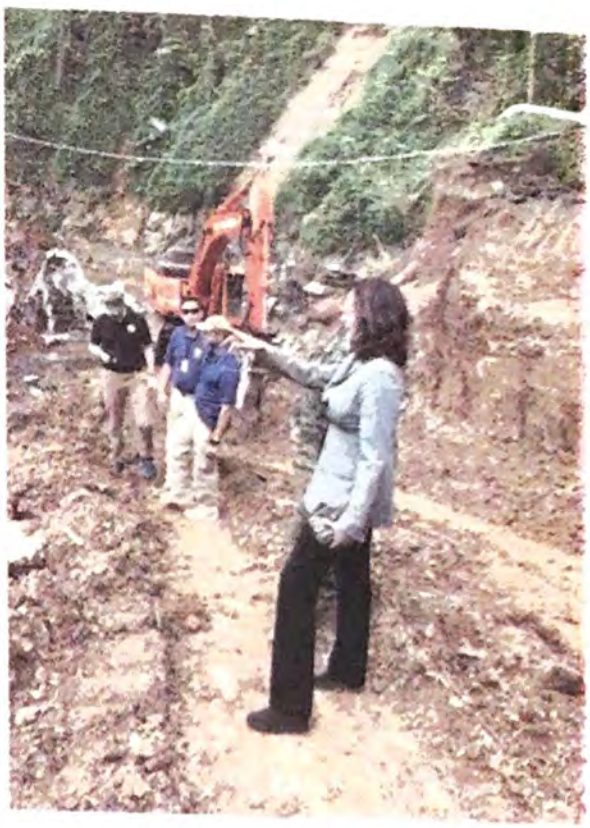

سفري مع وفد إلى بورتوريكو للاطلاع على الخراب الشديد الذي سببه الإعصار ماريا. لقد كان أمراً بالغ الأهمية أن نعرف حجم الدمار الذي عاناه مواطنونا. (تشرين الثاني 201)

جولة مع جون لير، سكرتير هيئة الموارد الطبيعية في كاليفورنيا، في ليك أوروفيل حيث أفض عطب في مجاري الصرف في بحيرة السد إلى طوفان أرغم ألف شخص على إخلاء بيوتهم

في 20 آذار 2018، عقدت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ مؤتمراً صحفيا عرضنا فيه توصياتنا والنتائج التي توصلنا إليها فيما يخص المخاطر الواقعة على البنية التحتية الانتخابية. أعضاء مجلس الشيوخ من اليسار إلى اليمين: ريتشارد بور (الحزب الجمهوري – نورث كارولاينا)، سوزان كولينز (الحزب الجمهوري – مين)، أنا، مارك وارنر (الحزب الديمقراطي – فيرجينيا)، جيمس لانكفورد (الحزب الجمهوري – أوكلاهوما)، مارتين هينريش (الحزب الديمقراطي – نيو مكسيكو)، جوي مانتشين (الحزب الديمقراطي – ويست فرجينيا)، أنغوس كينغ (مستقل – مين).

انضممت يوم 24 آذار 2018 إلى ملايين الأشخاص الذين شاركو في أنحاء البلاد كلها في «المسيرة من أجل حياتنا» منادين بسن قوانين من أجل سلامة حيازة الأسلحة النارية. شاركت في مسيرة لوس أنجلوس حيث التقيت القادة المحليين الشباب من «حملة الأخوّة» الساعية إلى إلقاء الضوء على ما يعانيه المجتمع المحلي من عنف الأسلحة النارية

في سياق المطالبة بإنهاء الفصل البربري بين أفراد الأسر. زرت في 22 حزيران 2018 مركز أوتاي ميسا للاحتجاز في جنوب كاليفورنيا حيث كانت النساء المفصولات عن أطفالهن. قابلتهن في السجن. ثم أقمت مؤتمرا صحفياً أمامه. إلى يساري تقف قائدة عظيمة هي أنجيليكا سالاس من «تحالف الحقوق الإنسانية للمهاجرين»

مع دوغ ومينا في «مسيرة الكرامة» في سان فراسيسكو. (حزيران 2018)

مشاركة في مسيرة «يوم مارتن لوثر كينغ» في لوس أنجلوس. من اليسار إلى اليمين: هيذر هوت، أريفا مارتين، أنا، الحاخام جوناثان كلين، دوغ، كول، إيلا، أنجيليكا سالاس

في هذا الحشد عدد من ضحايا العنف الجنسي الذين لم يهابوا الجهر بالحقيقة أما القوى النافذة ورفضوا أن يتم إسكاتهم. إنني أستلهم الشجاعة منهم.

قضاء وقت ممتع مع بضعة «حالمين». فلنجد وقتاً بين المسيرات والصراخ لكي نرقص ونغني ونضحك... ولكي نكون «محاربين فرحين»

سيكون علينا أيضًا أن نتأقلم مع حقائق التغيّر المناخي الذي هو أزمة اقتصادية بقدر ما هو أزمة بيئية. قتلت الأحوال الجوية العاتية التي شهدناها في سنة 2017 (أشياء من قبيل الأعاصير والعواصف الكبرى والجفاف والفيضانات) 360 شخصًا في أميركا، وهجّرت أكثر من مليون إنسان، فضلًا عن تسببها بخسائر بلغت 300 بليون دولار. يتوقّع الخبراء أن الأمور ستزداد سوءًا مع مرور الوقت. وسوف تأتي تبعات اقتصادية في أعقاب ذلك، تبعات تكون أشدّ قسوة على الولايات الواقعة في الجنوب وفي الغرب الأوسط. بعد إعصار هارفي الذي ضرب «ساحل الخليج» في سنة 2017، توصّلت دراسة إلى أن ثلاثة من كل عشرة سكان في مدينة هاوستون قد تخلّفوا عن دفع إيجارات بيوتهم أو عن تسديد أقساط قروضهم السكنية؛ وبات خمسة وعشرون بالمئة يجدون صعوبة في تأمين وجبات الطعام.

ثم إن التغيّر المناخي كارثة على القطاعات الاقتصادية أيضًا. فمنذ الآن، بات ارتفاع درجات الحرارة وتغيّرات التيارات المائية في المحيطات، عوامل مؤذية لقطاع صيد الأسماك. كما تواجه الزراعة أخطارًا على جبهات متعدّدة: زيادة الأمراض والفطريات والحشرات الضارة، وتغيّرات الطقس المؤدّية إلى تناقص المحاصيل، والخوف الدائم من الجفاف.

وإذا عبّرنا عن الأمر تعبيرًا مباشرًا نقول إن علينا عملًا ننجزه. علينا أن نعمل كثيرًا. وهو عمل لا مفر منه. لدينا كل ما يلزمنا - المكوّنات الخام كلّها -لبناء اقتصاد القرن الحادي والعشرين بحيث يكون اقتصادًا منصفًا قويًا، وبحيث يكون اقتصادًا يكافئ عمل من يحافظون على قوّته وعافيته. لكن علينا أن نسرع. وعلينا أن نكون مستعدين لقول الحقيقة.

علينا الإقرار بأن فرص العمل في المستقبل سوف تتطلّب أن يتابع الناس تعلّمهم بعد المدرسة الثانوية، سواء أكان ذلك شهادة تدريب مهني أو شهادة جامعية. لم يعد هذا أمرًا اختياريًا. فإذا أردنا أن نكون مخلصين

لمبدأ أن الأميركيين جميعًا يستحقون فرصة الاستفادة من التعليم العام، فإننا لا نستطيع وقف تمويله بعد المدرسة الثانوية. علينا أن نستثمر في قوة العمل لدينا، الآن وفي المستقبل؛ ويعني هذا أننا في حاجة إلى استثمار المزيد في التعليم بعد المرحلة الثانوية. وهو يعني، من بين أشياء أخرى، أن علينا أن نجعل الكلّيات التي لا يضطر طلبتها إلى الإستدانة حتى يتمكّنوا من الدراسة فيها أمرًا واقعًا.

فلنقل الحقيقة عن القدرة على تحمّل نفقات السكن. لن يكون لدينا مجتمع فاعل إذا كان الناس عاجزين عن تحمّل تكاليف العيش فيه. ليست أزمة الإسكان أمرًا نستطيع أن نزيحه من دائرة اهتمامنا كأنه حقيقة من حقائق الطبيعة. علينا أن نبذل جهدًا كبيرًا جدًّا، جهدًا ممتدًّا من تغيير قوانين المناطق العقارية إلى تشجيع مشاريع الإسكان مقبول التكلفة إلى مد يد العون إلى الناس الذين يجدون -الآن، في هذه اللحظة- صعوبة في دفع إيجاراتهم. وعلى سبيل البداية، طرحت في مجلس الشيوخ مشروع قانون من شأنه منح المستأجرين الرازحين تحت وطأة تكاليف العيش شيئًا من العون: إذا كان هناك شخص يدفع أكثر من ثلاثين بالمئة من أجره لقاء الإيجار والخدمات، فسوف يتلقّى ائتمانًا ضريبيًا جديدًا قابلًا للتعويض بحيث يساعده ذلك في حمل جزء من نفقات الإسكان. لكن علينا أن نفعل أكثر من ذلك.

فلنقل الحقيقة عن رعاية الأطفال. إذا لم نعثر على سبيل لجعل رعاية الأطفال مقبولة التكلفة، فنحن لا نوقع الناس في أزمة مالية فحسب، بل إننا نزيد أيضًا من صعوبة بقاء المرأة في عملها عندما تريد أن تبقى فيه. هذا واحد من الحواجز المنتصبة دائمًا في وجه تطوّر المرأة ونجاحها في مكان العمل. علينا أن نحطّم هذا الحاجز.

فلنقل الحقيقة عما يتعيّن علينا بناؤه حتى نضع الناس في وظائف حسنة الأجر، وحتى نحول دون تأخّر اقتصادنا. علينا أن نستثمر في إعادة

تأهيل البنية التحتية في بلادنا. إن في بلادنا طرقًا وجسورًا لا بد لها من تطوير وصيانة. ولدينا مهمة بناء البنية التحتية لإنترنت الحزمة العريضة في المناطق الريفية التي لا تزال تفتقر إليها. كما علينا إقامة «مزارع ريحية» جديدة وخطوطًا لنقل الكهرباء. علينا أن ننكب أيضًا على تحديث مطاراتنا وشبكات القطارات لدينا لأنها في حاجة ماسة إلى إصلاح. إن لم نفعل هذا لأجل أنفسنا، أفلا يجدر بنا أن نفعله من أجل أطفالنا وأحفادنا؟

فلنقل الحقيقة أيضًا عن التنظيمات العمالية التي يجري تفكيكها تفكيكًا منهجيًا من قبل الحزب الجمهوري. لا تتجاوز نسبة قوة العمل الممثلة عن طريق النقابات اليوم سبعة بالمئة من مجموع العاملين في القطاع الخاص. وفي سنة 2018، من المرجّح أن يؤدّي قرار المحكمة العليا إلى خفض عدد المنتسبين إلى نقابات القطاع العام أيضًا. ومنذ الآن، كتب أشخاص كثيرون نعي الحركة العمالية. لكن علينا ألا نقبل هذا. فالنقابات هي التي تحشد الضغوط في واشنطن تحديدًا باسم العمال. إنها وحدها مَنْ منح الناس قوة في أماكن العمل. وفي غمرة مساعي الجمهوريين الهادفة إلى «تفريغ» الطبقة الوسطى، كانت النقابات هي التي نجحت في إرغام الإدارة على دفع أجور أفضل وتوفير مكتسبات أفضل للعاملين. إننا في حاجة إلى ولادة جديدة للتنظيم العمالي في أميركا. فلنقل حقيقة أخيرة أيضًا: إن الشركات الكبرى وأغنى الناس في أغنى بلد في العالم قادرون على دفع نصيبهم العادل من الضرائب حتى نتمكّن من إصلاح الاقتصاد. هذا أمر ضروري، هذا أمر أخلاقي. هذا أمر حكيم.

- 9 -

التعامل الذكي مع قضايا الأمن

عند وصولي إلى مجلس الشيوخ، فوجئت لسماعي بوجود مقعد شاغر في لجنة مجلس الشيوخ المختارة الخاصة بالاستخبارات. سألت باربرا بوكسر، عضو مجلس الشيوخ المنتهية ولايتها عن سبب هذا الأمر، فقالت لي إن العمل في تلك اللجنة أمر ساحر، كبير الأهمية بالنسبة إلى البلاد. لكن القسم الأكبر من ذلك العمل يجري خلف أبواب مغلقة. لا يستطيع أعضاء اللجنة أن يتكلّموا على الملأ عن نشاطات لجنتهم لأن النظر في المعلومات الاستخباراتية شديدة الحساسية بالنسبة إلى البلاد يفترض أعلى مستويات الحذر الأمني. ينتج عن هذا -كما شرحت لي- عدم تسليط الضوء كثيرًا على نشاطات هذه اللجنة.

لكن ذلك لم يكن مهمًا في نظري. كنت عارفة أنني، بفعل طبيعة ذلك العمل نفسها، أستطيع أن أجد «مايكروفونات» كثيرة أتحدّث عبرها إن كان لدي شيء مهم أقوله. وأما في ما يتعلق بالعمل اليومي، فقد أردت أن أكون على علم، في الوقت الفعلي، بالأخطار المحيقة بناسي وببلدي.

وهكذا انضممت إلى لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، متوقّعة أن يجري العمل كله في الظل بعيدًا عن الصحافة، وعن التركيز اليومي على الحوارات والمناقشات الجارية على المستوى الوطني. لكن توقّعاتي انقلبت رأسًا على عقب بعد أيام من أدائي قسم العضوية في مجلس الشيوخ الأميركي. ففي السادس من كانون الثاني من سنة 2017، نشرت لجنة الاستخبارات تقييمًا علنيًا، جاء فيه أن روسيا نفّذت عددًا من العمليات السيبرانية ضد الولايات المتحدة الأميركية بقصد التأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية في سنة 2016. وعلى غير انتظار، صار عملنا في اللجنة واحدًا من المهمات الأكثر أهمية في تاريخ مجلس الشيوخ: التحقيق في أمر اتخذ مجرى خطيرًا إلى حدٍّ بعيدٍ.

يشتمل معظم عملي في اللجنة على وثائق سرّية مما يعني أن هناك حدودًا ضيقة لما أستطيع كتابته هنا. إلا أن هناك أوقاتًا تنشر لجنة الاستخبارات فيها تقييمات لكي يطلع عليها الجمهور، لكنها تكون خالية من الإشارة إلى مصادر المعلومات، وإلى الأساليب التي حصلنا على تلك المعلومات من خلالها. ثم إن هذه التقييمات تكون مكتوبة على نحو شديد الدقّة لتفادي الكشف عن كل ما من شأنه أن يضع الأمن القومي، أو حياة الأشخاص موضع الخطر. وهناك أوقات تعمل فيها لجنتنا ضمن تنسيق وثيق مع العاملين في أجهزة الاستخبارات من أجل نشر تقييماتنا على الملأ، بحيث نصل إلى نوع من التوازن بين الحاجة الماسّة إلى أن يعرف الشعب الأميركي بما يجري، من منظورنا، وبين الحاجة الماسّة أيضًا، إلى إبقاء عملية جمع المعلومات الاستخباراتية سرّية. أستطيع إيرادَ المراجع المساندة؛ وسوف أفعل ذلك.

يجتمع أعضاء لجنة الاستخبارات مرتين في الأسبوع خلف أبواب مغلقة، ويستمر الاجتماع ساعتين في كل مرة، وذلك حتى نتحدّث مع الرجال والنساء الذين يقودون أجهزة الاستخبارات البالغ عددها سبعة عشر جهازًا، وحتى نستمع إلى تقاريرهم عن آخر ما لديهم من معلومات. لا أستطيع إخباركم بتفاصيل ما نتحدّث عنهم، لكني قادرة على أن أقول لكم كيف يكون ذلك. أقول أول الأمر إن القاعة التي نجتمع فيها معروفة باسم «مركز المعلومات السرّية الحسّاسة». إن هذه القاعة مصمَّمة بحيث تحول دون أي نوع من أنواع التنصّت. وقبل دخولنا، يكون علينا أن نضع هواتفنا في خزانة خارج الباب، ثم نصير في الداخل فتتداول أيدينا الوثائق السرية التي لا يجوز أن تخرج من تلك القاعة.

عندما تعقد اللجنة جلسات استماع علنية، يجلس أعضاؤها من الحزب الديمقراطي إلى أحد جانبي المنصة، ويجلس أعضاء اللجنة من الحزب الجمهوري إلى الجانب الآخر، ونكون كلنا في مواجهة الكاميرات

والحاضرين. وأما في داخل القاعة السرّية، أي عندما نكون بعيدين عن الكاميرات، فإن الجو يكون مختلفًا كل الاختلاف. عادة ما يخلع أعضاء مجلس الشيوخ ستراتهم هناك ويتخلّون عن المظهر الرسمي، وننكبّ على العمل. إلا أن ما يؤدّي إلى تغيّر الجو هناك ليس مقتصرًا على غياب الكاميرات، أو على جلوسنا في صفَّين منفصلين؛ فما يغيره هو العمل نفسه. إن الاصطفاف الحزبي الشديد الذي يشلّ جزءًا كبيرًا من العمل الجاري في واشنطن يخبو على نحو ما عندما ندخل تلك القاعة. ونكون كلنا شديدي التركيز على أهمية العمل الذي بين أيدينا، وعلى ما له من تبعات. ببساطة، ما من متّسع لأي شيء غير التركيز على الأمن القومي الأميركي، وعلى حماية خصوصية الأميركيين وحرياتهم المدنية. لا يستطيع الجمهور أن يكون هناك، ولا تستطيع وسائل الإعلام ذلك، وليس مسموحًا لأعضاء مجلس الشيوخ من خارج اللجنة أن يكونوا هناك. نكون وحدنا في تلك الغرفة لكي نشرف على الشؤون الأمنية انطلاقًا من نظرة عالمية. هذا عمل يشحن المرء بالطاقة والنشاط، بل إنه عمل يبعث على الإلهام أيضًا. أتمنى لو كان الشعب الأميركي قادرًا على رؤية ذلك المشهد، ولو لحظة واحدة!... إنه تذكرةٌ حقيقية بأن هناك أمورًا يمكن أن تكون أكبر من الصراع السياسي، حتى في واشنطن.

يشتمل عملي في لجنة الاستخبارات، وفي لجنة الأمن الوطني، على طائفة واسعة من القضايا: من بناء قدرات مكافحة الإرهاب -داخل البلاد وخارجها- والسهر عليها، إلى العمل على إضعاف «داعش» وتدميرها، إلى حماية حدودنا وتأمينها، إلى التعامل مع تحديات انتشار الأسلحة النووية، إلى ذلك التوازن الدقيق دائمًا بين جمع المعلومات الاستخباراتية وحماية الحرّيات العامة. إلا أنني لن أمضي هنا عبر تلك القائمة الطويلة من القضايا التي نتعامل معها، ولن أخوض في تعقيداتها، لأنني أود التركيز على بضعة أخطار تحرمني نوم الليل أحيانًا.

فأولًا وقبل كل شيء، أفكّر في الأمن السيبراني: إنه جبهة جديدة في معركة من نوع جديد. إذا تعرضت بلادنا إلى هجمات يومية تراها العين (تفجيرات في مدننا، أو طائرات حربية روسية أو صينية أو كورية شمالية أو إيرانية تحلّق فوق رؤوسنا)، فسوف يكون الشعب الأميركي مصرًّا على ضرورة الرد على تلك الهجمات لعلمه الأكيد أن مستقبل التجربة الأميركية واقع تحت الخطر. وأما أساليب الحرب السيبرانية فهي أساليب صامتة يصعب في أحيان كثيرة إدراك نتائجها قبل أن يصير الضرر أمرًا واقعًا. أقول عنها أحيانًا إنها حرب من غير دم: لا جنود في الميدان، ولا رصاص ولا قنابل، لكن الحقيقة هي أن الحرب السيبرانية تهدف إلى تحويل البنية التحتية إلى سلاح؛ ويمكن أن تؤدّي، في أسوأ الأحوال، إلى وقوع إصابات بشرية. فلنتخيل على سبيل المثال هجومًا سيبرانيًا على نقاط تقاطع الخطوط الحديدية، أو مولدات الكهرباء في المستشفيات، أو على المفاعلات الذرية التي تنتج الطاقة الكهربائية.

نحن نتعرّض الآن إلى هجوم سيبراني! والانتخابات هي أول ما يشغل ذهننا، بالنظر خاصة إلى الهجمات الشنيعة -الناجحة أيضًا- التي شنتها الحكومة الروسية. جاء في التقييم الذي نشر في شهر كانون الثاني من سنة 2017 أن «الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شنَّ حملة تأثير وتدخّل في سنة 2016، حملة موجّهة إلى الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأميركية. كان هدف الروس زعزعة الثقة العامة في العملية الديمقراطية الأميركية، وتشويه سمعة الوزيرة كلينتون، وتقليص فرص انتخابها إلى منصب الرئاسة». على الرغم من الخَدَر الذي أصاب كثيرين إزاء هذا الهجوم بعد ظهور موجة هجمات جديدة، إلا أن من الصعب كثيرًا أن يقلّل المرء من أهمية ما كشف عنه ذلك التقييم. لقد توصّل العاملون في الاستخبارات، وبقدر كبير من الثقة، إلى أن أجهزة الاستخبارات الروسية قامت بعمليات سيبرانية رمت إلى قرصنة العملية الانتخابية في

الولايات المتحدة وإلى نشر بيانات جمعوها بقصد التأثير على نتائج تلك الانتخابات.

استغل العاملون في الاستخبارات الروسية، وخبراء البروباغاندا لديهم، منصات وسائل التواصل الاجتماعي الأميركية، كفيسبوك وتويتر ويوتيوب، لكي ينشروا معلومات كاذبة مثيرة للمشاعر تناولت الوزيرة كلينتون، ولكي يُحدثوا انقسامات في الولايات المتحدة الأميركية. ما أراه ذا دلالة كبيرة هو -بالضبط- كيفية فعلهم ذلك.

لقد ركّزوا على القضايا «الحسّاسة جدًّا»: من السباق الانتخابي، إلى مثليي الجنس والمتحوّلين جنسيًا، إلى حقوق المهاجرين. يعني هذا أنهم مدركون حقيقة أن العنصرية وغيرها من أشكال الكراهية تشكّل دائمًا «عقب أخيل» في أمتنا. وهم يعرفون تمامًا أين يوجّهون ضرباتهم إلينا، فيتعمّدون استهداف بعض النواحي الأكثر ألمًا وإثارة للانقسام في تاريخ بلادنا في حين يتجنّبون القضايا الأخرى.

طرحتُ هذه الفكرة أول مرة في اجتماع للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، وكنت أجلس إلى طاولتي في قاعة مجلس الشيوخ بعد أيام من ذلك، آخر طاولة في آخر صف. لقد اخترت تلك الطاولة لسببين اثنين: ليست مكشوفة لكاميرات القنوات الإخبارية مما يجعل من الأسهل عليَّ أن أركّز على ما بين يديّ من عمل. لكن السبب الثاني، السبب الأكثر أهمّية، هو أنها الطاولة الأكثر قربًا من الدُّرج الذي يضعون فيه السكاكر.

رفعت رأسي فرأيت عضو مجلس الشيوخ جيمس لانكفورد، الجمهوري من ولاية أوكلاهوما، آتيًا في اتجاهي، متجاوزًا الممر الفاصل بين جانبي القاعة حتى يتحدّث معي.

قال لي: «كامّالا، سمعت ما كنت تقولينه عن العنصرية وعن عقب أخيل؛ وأظن أنك قلت شيئًا مهمًا. في رأيي الشخصي، أرى أن الأمر كلّه يبدأ بطرح سؤال هو 'هل دعوتَ يومًا إلى بيتك أسرة ليس مظهرها مثل

مظهرك؟ وهل عشت حقًّا ذلك النوع من التفاعل؟'. أظن أن طرح السؤال بهذه الطريقة يمكن أن يكون نقطة مناسبة جدًّا للبدء».

قلت له: «يسعدني سماعك تقول هذا. علينا أن نبدأ من مكان ما».

كنا، أنا ولانكفورد، نجلس في مقعدَيْن متقابلين في الاجتماعات المغلقة التي تعقدها لجنة الاستخبارات. وعلى الرغم من إننا قليلًا ما نتفق عادةً عندما نناقش أمورًا سياسية، فقد وجدته شخصًا يتمتع بلطف وذكاء حقيقيين. لم يمض وقت طويل قبل أن نصير صديقين.

أمضينا مع زملائنا في اللجنة أكثر من سنة في العمل مع أشخاص من أجهزة الاستخبارات حتى نفهم المعلومات التي قادت إلى إصدار ذلك التقييم للهجمات الروسية الذي صدر في كانون الثاني من سنة 2017. وكان مما أثار اهتمامي خاصةً خطورة الاختراق الروسي لتجهيزات الانتخابات نفسها. ففي شهر أيار من سنة 2018، نشرنا النتائج الأولية الخاصّة بموضوع أمن الانتخابات. كشفنا للجمهور عن أن الحكومة الروسية شنّت في سنة 2016 حملة سيبرانية منسّقة ضد البنية التحتية للانتخابات في ما لا يقل عن ثماني عشرة ولاية (من المحتمل أن يكون عددها عشرين ولاية). صحيح أن هناك ولايات أخرى شهدت نشاطات خبيثة أيضًا، لكن لجنة الاستخبارات لم تتمكّن من العثور على ما يؤكّد ارتباط تلك النشاطات بالحملة الروسية. ما أعرفه هو أن الاستخبارات الروسية تحرّت قواعد البيانات عندنا بحثًا عن نقاط الضعف فيها، وحاولوا اختراقها. وقد نجحوا فعلًا في بعض الحالات فاخترقوا قواعد بيانات سجّلات الناخبين. لكن الأمر الحسن هو أن لجنتنا لم تر -حتى شهر أيار من سنة 2018 - أي دليل على تغيّرات في إحصائيات الأصوات الانتخابية أو في سجلات الناخبين. لكن، وبالنظر إلى محدودية معلوماتنا عن إجراءات التدقيق في الولايات كلها، وعن نتائج الفحص الجنائي للبنية التحتية الانتخابية في كل ولاية منها، فإننا غير قادرين على استبعاد أن تكون تلك النشاطات قد حقّقت نجاحات لا نعرف عنها شيئًا حتى الآن.

ركزنا الاهتمام في تقريرنا على عدد من نقاط الضعف المحتملة الباقية في البنية التحتية للعملية الانتخابية. إن أنظمة التصويت متقادمة العهد؛ وكثير منها لا يحتوي على سجلات ورقية للأصوات. ومن غير سجلات ورقية، ما من سبيل لإجراء تدقيق موثوق في إحصاء الأصوات وتأكيد أنه لم يطرأ عليها أي تغير. وجدنا أن ثلاثين ولاية تستخدم آلات تصويت غير ورقية في عدد من دوائرها الانتخابية، وأن خمس ولايات تستخدم تلك الآلات في دوائرها الانتخابية كلها؛ وهذا ما يجعلها معرضة لاحتمال حدوث تلاعب لا سبيل إلى تصحيحه. وجدنا أيضًا عددًا كبيرًا من الأنظمة الانتخابية الكثيرة المرتبطة بالإنترنت، مما يجعلها معرّضة للقرصنة. وحتى في الأنظمة غير المرتبطة بشبكة الإنترنت ارتباطًا دائمًا، فإن تحديثها لا بد أن يجري عن طريق برمجيات يتم تحميلها من الإنترنت.

إن الإيحاء بإمكانية وجود أمن سيبراني عصيّ على الاختراق أمر مضلل. إلا أن تركيزنا يجب أن يظل منصبًّا على الدفاع عن أنفسنا في مواجهة أي مسعى يرمي إلى إلحاق الضرر بنا، ورصد ذلك المسعى، وردعه، والتعامل معه على نحو يخفّف من آثاره. هناك نكتة قاتمة عن هذا الأمر: ما الفرق بين تعرّضك للقرصنة وعدم تعرّضك للقرصنة؟ الإجابة: معرفتك أنك تعرّضت للقرصنة! الحقيقة مؤلمة - لكننا، وبكل بساطة، لا نستطيع تحمّل نتائج كوننا ساذجين!

بغية مساعدة أعضاء الكونغرس والعاملين لديهم في فهم طبيعة ذلك الخطر، دعوت أستاذًا في جامعة ميشيغان متخصّصًا في هندسة الكمبيوتر وعلومه إلى زيارة الكابيتول لكي يرينا سهولة إقدام «قرصان» على تغيير نتائج الانتخابات. اجتمعنا في غرفة في مبنى الزوار في مبنى الكابيتول. كان ذلك الأستاذ الجامعي قد وضع آلة تصويت غير ورقية من النوع المستخدم في ولايات كثيرة من بينها ولايات متقلبة (أي تتغير توجهاتها الانتخابية من حين لآخر)، كفلوريدا وبنسيلفانيا وفرجينيا. حضر الجلسة أربعة من

أعضاء مجلس الشيوخ، لانكفورد، وريتشارد بور، وكلير ماكاسكيل، وأنا، وكانت الغرفة ممتلئة بالعاملين معنا الذين أتوا لكي يفهموا ما يجري فهمًا أفضل.

قام ذلك الأستاذ بمحاكاة عملية التصويت في الانتخابات الرئاسية، فطرح علينا الاختيار بين جورج واشنطن والخائن الشهير في «الحرب الثورية» بنديكت آرنولد. لا غرابة في توقّع أن نصوت جميعًا لجورج واشنطن! لكن نتائج التصويت ظهرت، فخرج بنديكت آرنولد فائزًا. لقد استخدم الأستاذ الجامعي «شيفرة خبيثة» قرصن بها برمجيات آلة التصويت على نحو يضمن فوز آرنولد بصرف النظر عما تكونه أصواتنا.

قال لنا الأستاذ إن قرصنة تلك الآلة كانت في غاية السهولة. كان الأمر سهلًا إلى حد جعله، في عرض جرى في مكان آخر، يحوّل الآلة إلى آلة ألعاب فيديو ويلعب عليها «باك - مان»! هل تتخيّلون هذا؟

تتكوّن البنية التحتية الانتخابية في أميركا من آلات متقادمة العهد وموظفين محليين لا يكادون يعرفون شيئًا عن مواجهة المخاطر السيبرانية. وعندما يفكر المرء في عدد الشركات الكبرى التي تعرضت قواعد بياناتها للاختراق على الرغم من الأموال التي استثمرتها في أفضل وسائل الأمن السيبراني التي يستطيع المال شراءها، فإن نقاط ضعفنا هذه تصير أكثر وضوحًا. قد يرى البعض أن هناك مبالغة في الكلام على هذا النحو، لكنّي أعتقد بأنه لا بد لنا من الاستعداد جيدًا للدفاع عن أنفسنا في مواجهة سيناريو الحالة الأسوأ: أن تقوم جهات خارجية باستهداف هذه الآلات العتيقة وبمهاجمة عدد كبير من سجلات الأصوات الانتخابية. فبالنظر إلى الجهد غير المسبوق الذي تبذله روسيا من أجل زعزعة الثقة بنظامنا الانتخابي من خلال محاولة التدخّل في نتائج الانتخابات الرئاسية، لا يعود هناك أي شك في أن الكرملين سوف يزداد جرأة في محاولة فعل الأمر نفسه من جديد - ومعه عدد من الجهات العاملة لدى دول أخرى، أو حتى جهات أخرى غير عاملة لدى دول.

في ذلك الوقت، كنت وجيمس لانكفورد عضوي مجلس الشيوخ الوحيدين العاملين في لجنتي «الأمن الوطني» و«الاستخبارات». ولهذا كنا في وضع سمح لنا بأن نضع مشروع قانون -بطريقة غير حزبية- من أجل مواجهة هذه الهجمات. ففي أواخر شهر كانون الأول من سنة 2017، طرحنا مشروع القانون ضمن شراكة مع أعضاء آخرين في مجلس الشيوخ (قانون الانتخابات الآمنة). كان من شأن ذلك القانون أن يحمي الولايات المتحدة من أي تدخّل أجنبي في انتخاباتنا في المستقبل.

سوف يؤدّي ذلك القانون الذي نشأ عن جلسات الاستماع والشهادات المقدّمة إلى كل من «لجنة الأمن الوطني» و«لجنة الاستخبارات» إلى تحسين تبادل المعلومات الخاصّة بالأمن السيبراني بين الأجهزة الفيديرالية وأجهزة الولايات. وسوف يخلق عملية يتلقى فيها مسؤولو الانتخابات ترخيصًا أمنيًا بالاطلاع على معلومات في غاية السرية بما يسمح لهم بالنفاذ الفوري إلى المواد التي لا يطلع أحد عليها (عندما يعلمون، مثلًا، أن روسيا قد هاجمت آلاتهم). وسوف يضع ذلك القانون خطوطًا توجيهية واضحة من أجل تأمين الأنظمة الانتخابية -من بينها مثلًا، الحاجة إلى تثبيت نتائج التصويت على الورق. لعل روسيا تستطيع قرصنة الآلات عن بعد، لكنها غير قادرة على قرصنة صفحات ورقية. سوف يوفر القانون أيضًا 386 مليون دولار على هيئة منح مقدّمة من أجل تطوير الأمن السيبراني.

وأيضًا، سوف يسمح هذا القانون بإنشاء «برنامج مكافأة الإبلاغ عن الاختلالات البرمجية في البنية التحتية الانتخابية». إن مصطلح «برنامج الإبلاغ عن الاختلالات» شائع الاستخدام في شركات التكنولوجيا، وهو نظام يجري بموجبه دفع المال لـ«قراصنة خيّرين» لكي يبحثوا عن نقاط الضعف في البرمجيات. هذه طريقة فعّالة من الناحية الاقتصادية من أجل رصد الاختلالات التي تستطيع جهات خبيثة استغلالها. إن من حقنا على

أنفسنا أن نجري اختبارات دائمة لأمن أنظمتنا، تمامًا مثلما نختبر أجهزة إنذار الحريق في بيوتنا. لا يحب أحد أن ينتظر إلى أن يشتعل البيت نارًا قبل أن يدرك أن بطارية جهاز الإنذار قد صارت ضعيفة!

لكن مما يلفت النظر أن ذلك القانون لم يُعرض على التصويت في مجلس الشيوخ الأميركي حتى وقت كتابة هذه السطور، على الرغم من وجود مساندة له من الحزبين. فمع أنه مقدم قبل نحو سنة من انتخابات الكونغرس النصفية التي أُجريت سنة 2017، فإن البيت الأبيض يعارضه، كما يرفض زعيم الأكثرية في المجلس طرحه على التصويت. هذا ما يجعلني لا أنام الليل لعلمي بخطورة ما لدينا من نقاط ضعف، ولمعرفتي بأن التدابير التي ينبغي اتخاذها على الفور لا تزال مُعطلة من دون أي مبرر.

من المهم أيضًا تذكّر أن الأنظمة الانتخابية ليست الميدان الوحيد الذي نعاني فيه ضعفًا في مواجهة التدخّلات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، أصدر كل من «وزارة الأمن الوطني» و«مكتب التحقيقات الفيديرالي» في شهر آذار من سنة 2018، إنذارًا مشتركًا جاء فيه أن قراصنة روس تمكّنوا من النفاذ إلى الأنظمة الحاسوبية لدى جهات ومنظمات حكومية أميركية في قطاعات متنوّعة، من الطاقة إلى المياه إلى الطيران إلى الصناعة. وقد وصفت تلك الجهتان الأمنيتان ما حدث بأنه «حملة تدخّل متعدّدة المراحل شنّتها جهات سيبرانية تعمل لصالح الحكومة الروسية واستهدفت بها شبكات عدد من المرافق ذات الطابع التجاري، فوضعت فيها برمجيات خبيثة وحاولت تصيد المعلومات عن طريق رسائل إيميل زائفة، كما أحرزت قدرة على النفاذ من بعيد إلى شبكات قطاع الطاقة». وبعد تمكّنهم من النفاذ إلى تلك الشبكات، أجرى الروس عملية استطلاع شاملة. لقد تمكّنوا من النفاذ إلى نظام التحكّم في مركز توليد طاقة واحد على الأقل، ودسّوا في الأنظمة التي تمكّنوا من النفاذ إليها أدوات برمجية من شأنها أن تسمح لهم -في بعض الحالات- بإيقاف عمل محطّات الطاقة عندما يشاؤون إيقافها.

لا حاجة إلى القول إن هذه نقطة ضعف كبيرة جدًا! يتذكّر ملايين الأميركيين حادثة انقطاع التيار الكهربائي في شهر آب من سنة 2003 عندما أدى خلل كهربائي إلى تعطيل الشبكة التي تغطّي أجزاء من ثماني ولايات واقعة في الشمال الشرقي. غرقت مدن بأسرها في الظلام. وهرعت أقسام الإطفاء إلى تحرير الناس من المصاعد التي باتوا عالقين فيها. تزايدت درجات الحرارة في المباني بسبب تعطّل أنظمة التكييف. توقّفت مئات القطارات على سككها. وكان لا بد من إنقاذ آلاف المسافرين من أنفاق المترو الغارقة في الظلام. انقطعت الطاقة الكهربائية عن محطات معالجة النفايات وشبكات الصرف الصحي؛ وانسكب في شوارع مدينة نيويورك وحدها 492 مليون غالون من مياه الصرف غير المعالجة. اختل عمل خدمات الهاتف الخليوي. وتوقّفت آلات النقود في الشوارع. واضطرّت المستشفيات إلى الاعتماد على المولّدات الكهربائية من أجل مواصلة رعاية المرضى المعرّضين للخطر. توصّل محلّلون بعد ذلك إلى أن معدلات الوفاة في نيويورك ازدادت ثمانية وعشرين بالمئة خلال أزمة انقطاع التيار الكهربائي التي استمرت يومين اثنين.

في «تقدير أجهزة الاستخبارات للمخاطر على مستوى العالم»، أورد مدير «الاستخبارات الوطنية» معلومات عن ازدياد المخاطر الواقعة على البنية التحتية المهمّة خلال السنة القادمة. ورد في التقرير: «إن استخدام الهجمات السيبرانية أداة من أدوات السياسة خارج النزاعات العسكرية لا يزال مقتصرًا، في معظم الأحوال، على هجمات متفرّقة متدنّية الشدّة. إلا أن روسيا وإيران وكوريا الشمالية تختبر هجمات سيبرانية أكثر عدوانية من شأنها أن تمثّل خطرًا متناميًا على الولايات المتحدة الأميركية وعلى شركائها».

من المتوقّع أن تواصل إيران، التي أقدمت في الماضي على مهاجمة شركة أميركية كبرى وعلى سرقة بيانات شخصية، عملها الرامي إلى اختراق البنية التحتيّة السيبرانية في الولايات المتحدة. وأما كوريا الشمالية

التي نفّذت هجمة مدمرة على شركة «سوني» في تشرين الثاني من سنة 2014، والتي تمكّنت الحكومة الأميركية من إثبات مسؤوليتها عن هجمة سيبرانية ضخمة في المملكة المتّحدة أدت إلى شل النظام الصحّي هناك، فمن المتوقّع أن تستخدم عملياتها السيبرانية لسرقة المال في أعقاب العقوبات التي فرضت عليها، وذلك مثلما فعلت في سنة 2016 عندما استولت على 81 مليون دولار من مصرف في بنغلادش. وفي غضون ذلك، تعكف الصين منذ سنة 2015 على تطوير قدرتها على شن هجمات سيبرانية؛ كما أقدمت على توجيه عدة هجمات إلى شركات صناعية خاصّة في الولايات المتحدة كان أكثرها من متعاقدي الصناعات الدفاعية، وشركات الاتصالات والمعلوماتية التي تدعم منتجاتها وخدماتها شبكات ممتدة في العالم كله. وقد توصّل تحقيق أجراه «مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة» إلى أن ما سرقته الصين من ملكيات فكرية أميركية يكلّفنا أكثر من مئتي بليون دولار كل عام.

وهناك أيضًا «لاعبون» في هذا الميدان ممن ليسوا دولًا. فكما أشار تقرير المخاطر الصادر عن «مدير الاستخبارات الوطنية»، فإن «المجرمين الدوليين سوف يواصلون ارتكاب جرائم هادفة إلى تحقيق الأرباح باستخدام القدرات السيبرانية، وذلك من قبيل سرقة الشبكات الأميركية وابتزازها». هذا أمر مكلف جدًا: في شهر شباط من سنة 2018، أصدر كل من شركة «ماكافي» التي هي من مزوّدي برمجيات الأمن السيبراني، و«مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» غير الحزبي، تقريرًا جاء فيه أن الخسائر التي تتكبّدها أميركا الشمالية نتيجة الجرائم السيبرانية بلغت ما يتراوح بين 140 و175 بليون دولار. ولنا أن نتوقّع أيضًا إقدام جهات حكومية في بلاد أخرى على تمويل نشاطات إجرامية «غير حكومية» من هذا النوع حتى تحقّق أهدافها الخبيثة بتكلفة منخفضة وبطريقة تتيح لها إنكار مسؤوليتها عن ذلك.

ينبغي أن يكون الأمن السيبراني في مقدّمة أولوياتنا في هذا العصر الجديد. فليس كافيًا أن نحرص على توفّر أفضل الأسلحة لدى جنودنا عندما يذهبون إلى ميادين المعارك، بل علينا أن نهتم كثيرًا بامتلاك جيشنا واستخباراتنا وقطاعنا الخاص أفضل دفاعات سيبرانية، بغية مواجهة ودرء هذه المخاطر الجديدة التي لا تنفك تتغير من غير انقطاع.

في سنة 2016، قال الجنرال كيث ألكسندر، الذي كان مدير «وكالة الاستخبارات الوطنية» ثم صار أول رئيس لـ«القيادة السيبرانية الأميركية»، إن أنظمة وزارة الدفاع تتعرّض لهجمات قرصنة نحو مئتين وخمسين ألف مرة في الساعة الواحدة. يعني هذا أنها تتعرّض إلى ستة ملايين هجمة كل يوم!

في هذا العالم، حيث صار جعل التكنولوجيا سلاحًا أمرًا ممكنًا، لا بد لنا من استخدام أفضل ما توفّره التكنولوجيا حتى نستطيع الاستجابة لتلك الاعتداءات. وهذا يعني تطويرًا متواصلًا لما نقوم به حتى نظلّ سبّاقين في هذا الميدان.

عندما صرت في منصب النائب العام في سنة 2011، أتذكّر الصدمة التي شعرت بها نتيجة اكتشافي شدة افتقارنا إلى التكنولوجيا. هذا ما جعلني أكوّن فريقًا بقيادة ترافيس لوبلانك، المساعد الخاص للنائب العام، بغية تطوير النظام الموجود لدينا وإكماله لكي نكون في موقع أفضل من أجل محاربة الجريمة في العصر الرقمي. وخلال سنتي الأولى في ذلك المنصب، قمنا بتنظيم «وحدة الجرائم الإلكترونية» التي تكوّنت من محقّقين وقضاة نيابة، وتركّز عملها على الجرائم ذات الصلة بالتكنولوجيا من قبيل انتحال الشخصية والاستغلال السيبراني. أمضيت القسم الأكبر من الفترة الباقية لي في ذلك الموقع في العمل على ترسيخ المزايا التكنولوجية في ولاية كاليفورنيا. وقد توِّجت تلك المساعي بإقامة «مركز الجريمة السيبرانية» الذي مكّن العاملين في مكافحة جرائم التكنولوجيا

من الاستفادة من أحدث الإمكانيات في ميدان الأدلة الجنائية الرقمية. وهذا ما جعل كاليفورنيا واحدة من الولايات السبّاقة في هذا الميدان. إلا أننا الآن في حاجة إلى ما يتجاوز استخدام أفضل ما لدينا من التكنولوجيا، وعلينا أن نستثمر في الابتكارات والاختراعات الجديدة التي ستكون ضرورية لنا حتى نصير قادرين على حماية نفسنا حماية دائمة. هذا واحد من الأسباب التي جعلتني أطرح مشروع قانون من أجل الاستثمار في «الحوسبة الكمومية»[1]، التي هي تكنولوجيا طليعية من شأنها أن تضع الولايات المتحدة في صدارة السباق من أجل التفوق التكنولوجي. علينا ألا نكتفي بالنظر إلى سعينا من أجل التطوير عبر المنظار الاقتصادي وحده. فالأمر مهم بالنسبة إلى الأمن القومي أيضًا. هذا فضلًا عن كونه واحدًا من الأسباب التي تحملني على الاعتقاد بأن علينا أن نكون بلدًا يرحب بالطلبة والاختصاصيين المتميّزين القادمين من أنحاء العالم كلها بغية الدراسة في جامعاتنا والعمل في شركاتنا.

وأخيرًا، أرى أننا سوف نكون في حاجة إلى تطوير «عقيدة سيبرانية». فمن حيث المبدأ، سنجد أنفسنا في حاجة إلى تحديد متى تكون هجمة سيبرانية موجّهة إلينا عملًا من أعمال الحرب، وأن نقرّر ما تستلزمه من رد.

***

في الثاني عشر من كانون الثاني من سنة 2017، مثل مايك بومبيو أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ من أجل جلسة الاستماع التي تسبق المصادقة على تعيينه مديرًا لجهاز الاستخبارات «سي آي إيه». تقضي تقاليد مجلس الشيوخ بأن يجري توجيه الأسئلة في جلسة الاستماع العلنية بحسب الأقدمية. وبما أنني الشخص الأحدث عهدًا بعضوية اللجنة، فقد

(1) الحوسبة الكمومية هي استخدام الظواهر المعروفة في فيزياء الكم من أجل إجراء العمليات الحاسوبية. تدعى أجهزة الكمبيوتر التي تستخدم هذه التكنولوجيا «الحواسيب الكمومية».

كنت آخر من وجّه إليه الأسئلة. أصغيت خلال الجلسة إلى زملائي وهم يطرحون على بومبيو جملة كبيرة من الأسئلة المتّصلة بقضايا تقليدية متنوّعة، من مشاركة المعلومات الاستخباراتية وجمعها إلى درء الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة وفي الخارج. وعندما جاء دوري في آخر المطاف، ركّزت على موضوع بدا لي أنه فاجأ بومبيو مثلما فاجأ بقية أعضاء اللجنة. أردت أن أعرف الأثر الذي سيكون لموقفه المعلَن المتمثّل في رفض ما يقوله العلم عن التغيّر المناخي على دوره في قمة جهاز الاستخبارات الأميركي.

كان الخبراء اليمينيون من شبكة «فوكس» و«هيريتج فاونديشن» في غاية السرور عندما اعتبروا أسئلتي «غبية» و«سخيفة» و«لا أساس لها». من الواضح أنهم رأوا ما يشغل بالي أمرًا بعيدًا كل البعد عن قضايا الأمن القومي. لكنّهم كانوا مخطئين. لقد كانت تلك مسألة «الموضوعية في التحليل»، لا مسألة «تسييس العمل الاستخباراتي». كانت الـ«سي آي إيه» قد نشرت تقديرًا علنيًا في ما يخصّ خطر التغيّر المناخي. وكانت تصريحات بومبيو السابقة قد غضّت الطرف عن ذلك التقييم الذي نشرته الـ«سي آي إيه». فكيف ستكون تقاريره الذي سيقدّمها إلى الرئيس؟ هل سيترك آراءه الشخصية تطغى على ما توصل إليه خبراء الـ«سي آي إيه» عندما يكون الأمر متّصلًا بالتغير المناخي؟ وإن كان الأمر هكذا، فكيف سينظر إلى بقية المخاطر الكبيرة التي تواجه بلدنا؟

نستطيع النظر إلى التغيّر المناخي من زوايا كثيرة. يرى فيه البعض مسألة بيئية، لا أكثر. وهم يشيرون إلى خراب الموائل الطبيعية، وذوبان مساحات من الجليد، والانقراض الوشيك لبعض الأجناس. ويعتبره غيرهم قضية صحّة عامّة تستلزم السعي من أجل عالم فيه هواء وماء نظيفان متوفّران دائمًا. وهناك أيضًا بُعد اقتصادي للتغير المناخي: اسألوا المزارعين عمّا في عملهم من تعقيد، وعن تركيزهم الشديد المحسوب على تغيّرات الطقس،

وعن المساحة الضيّقة ضيقًا يصعب تصديقه التي تفصل بين حصاد وفير وبين خراب المحاصيل. سوف تفهمون عند ذلك أن تغيّرات الطقس شديدة القسوة، وصعوبة توقّع تقلّبات المناخ، مسألة لا نستطيع التغاضي عنها.

وأما عندما تتحدّث مع جنرالات، عندما تتحدّث مع موظفين كبار في دوائر الاستخبارات وخبراء في النزاعات الدولية، فسوف تجد أنهم يرون في التغيّر المناخي خطرًا على الأمن القومي -إنه «مُضاعِفٌ للمخاطر» من شأنه أن يزيد الفقر تفاقمًا وأن يعمق عدم الاستقرار السياسي بما يخلق ظروفًا تفضي إلى العنف واليأس، بل حتى إلى الإرهاب. إن مناخًا مضطربًا غير مستقر ينجب عالمًا مضطربًا غير مستقر.

وعلى سبيل المثال، سوف يؤدّي التغيّر المناخي إلى موجات جفاف. وسوف تؤدّي موجات الجفاف إلى مجاعة. وسوف تدفع المجاعة البشر اليائسين إلى ترك مواطنهم بحثًا عن سبل العيش. وسوف يفضي التدفق الكبير لبشر اقتُلعوا من مواطنهم إلى أزمات لجوء. وسوف تفضي أزمات اللجوء إلى توترات واضطرابات عبر الحدود.

ثم إن التغيّر المناخي يزيد من خطر الأوبئة العالمية القاتلة ويجعلها تجد طريقها إلى الولايات المتحدة الأميركية. تقول «مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها» إن عدد الأميركيين ممن أصابتهم أمراض من قبيل «حمى وادي النيل» و«زيكا» و«لايم» بين عامي 2006 و2016 قد ازداد أكثر من ثلاثة أضعاف. ومع تواصل ارتفاع درجات الحرارة، تنتشر في أجزاء من أميركا أمراض ما كانت قادرة على العيش فيها في أوقات سابقة. والواقع أن «مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها» قد رصدت بالفعل تسعة أنواع من العدوى لم يكن لها وجود في الولايات المتحدة الأميركية قبل الآن.

الحقيقة المرة هي أن التغيّر المناخي سوف يسبّب حالة مخيفة من القنوط وعدم الاستقرار؛ وهذا سوف يرتّب مخاطر جمّة على الأمن القومي الأميركي. هذا ما جعل مدير الـ«سي آي إيه» السابق، جون برنان، يقول إن

خبراء الـ«سي آي إيه» ينظرون إلى الأسباب العميقة لتزايد عدم الاستقرار في العالم، فيجدون أن التغير المناخي واحد من تلك الأسباب. ولهذا فقد جرى اعتبار التصدّي للتغير المناخي جزءًا من استراتيجية الأمن القومي في إدارة الرئيس أوباما، لأنه خطر على الأمن القومي لا بد من إعطائه أولوية كبرى. وهذا ما جعل البنتاغون سبّاقًا إلى تطوير سبل مواجهة آثار التغيّر المناخي، بما في ذلك وضع استراتيجيات من أجل حماية عشرات من القواعد الأميركية التي ستتأثّر بازدياد منسوب البحار، وبموجات الحر الشديدة. وهذا ما جعلني غير متردّدة أبدًا في سؤال الشخص الذي سيكون مدير الـ«سي آي إيه» إن كان سيجعل التغيّر المناخي واحدًا من العوامل التي تدخل في بناء استراتيجية حماية الشعب الأميركي، وكيف سيفعل ذلك.

ليس هذا جزءًا من قصّة خيال علمي، ولا هو رواية متشائمة تتحدّث عن مستقبل بعيد. إن الأزمات الناجمة عن المناخ قد بدأت تظهر بالفعل. ففي أواخر 2017، على سبيل المثال، شهد احتياطي المياه تدنيًا شديدًا في كيب تاون، في جنوب أفريقيا. تلك المدينة التي يقطنها أكثر من ثلاثة ملايين إنسان، المدينة التي هي ثاني أكبر مدينة في جنوب أفريقيا، باتت على شفير الانقطاع التام للمياه عن صنابيرها. بدأ السكان يستحمّون فوق دلاء حتى يستخدموا الماء نفسه في آلات غسل الملابس في بيوتهم. وصار على المزارعين أن يقبلوا خسارة نحو ربع محاصيلهم.

هذه مشكلة سوف نواجهها عندنا أيضًا؛ وسوف تكون مسألة التأهب لها قضية أمن قومي. نحن في حاجة إلى استراتيجية أمن مائي متنوّعة حتى نضمن إمدادات مائية مستدامة نستطيع الاعتماد عليها. أدركت منذ سن مبكرة عندما كنت أترعرع في ولاية كاليفورنيا، أن إمدادات المياه ثمينة وأنها غير ثابتة. درست علم البيئة مع زملائي عندما كنت في المدرسة الابتدائية؛ وأتذكّر كيف ابتسمت أمي عندما رأت نفسها مضطرة إلى أن تشرح لي الفرق بين تعبيري «Conservative، شخص محافظ»،

و«Conservationist شخص يحافظ على الموارد». رأيت موجة الجفاف في سنتي 1976 و1977 من خلال عينيّ الطفلة التي كنتها -مراحيض لا ماء فيها، وأجهزة توقيت للاستحمام، ومروج جفّت وصارت بنية اللون. أفكر كثيرًا في الأمن المائي، ولا أستطيع أبدًا أن أعتبره أمرًا مضمونًا.

إن من شأن منهجية متعدّدة أن تعمل على جبهات كثيرة معًا. والمحافظة على الموارد هي الخيار الأقل تكلفة والسبيل الأكثر نجاعة إلى زيادة مواردنا المائية. على أننا في حاجة أيضًا إلى تحديث بنيتنا التحتية المائية متقادمة العهد، وإلى تطوير القدرات التخزينية وأساليب جمع مياه الأمطار. علينا أيضًا أن نخصص استثمارات ذكية من أجل تدوير المياه، وتنقيتها، وتحليتها.

ثمة الكثير مما نستطيع تعلّمه من أصدقائنا وشركائنا الذين بادروا بالفعل إلى هذا النوع من الاستثمار -وأخصّ بالذكر منهم إسرائيل التي هي الدولة الرائدة على مستوى العالم في قضايا الأمن المائي. سافرت إلى إسرائيل في شهر شباط من سنة 2018، وقمت بجولة في محطة سوريك لتحلية المياه حيث يستخدمون تقنية «التناضح العكسي» لتحويل مياه البحر إلى مياه شرب نظيفة. شربت كأس ماء فكان طعمه حسنًا مثل أي ماء آخر.

لكن هذا ليس كل شيء. فكما يقول كثيرون، استطاعت إسرائيل «أن تجعل الصحراء خضراء». وقد كان جزءًا مما سمح لهم بفعل هذا نجاحهم في استعادة ستة وثمانين بالمئة من مياه الصرف وتنقيتها بغية استعمالها من جديد في ري المحاصيل الزراعية. وعلى النقيض من ذلك، تنتج الولايات المتحدة اثنين وثلاثين بليون غالون من مياه الصرف كل يوم، لكنها لا تستعيد منها إلا سبعة أو ثمانية بالمئة. من الواضح أننا نستطيع فعل ما هو أفضل من هذا.

ينبغي أن نضع على رأس أولوياتنا حفظ مصادر المياه واتخاذ احتياطيات تقينا ندرتها. ونستطيع قول الشيء نفسه عن الحاجة إلى الحماية من الفيضانات في زمن التغيّر المناخي هذا. ففي الهند وبنغلادش

ونيبال، قتلت فيضانات صيف سنة 2017، ألفًا ومئتي إنسان، وأضرّت بأكثر من أربعين مليونًا. أصاب الدمار نحو مليون بيت. وفي سنة 2010، أدت فيضانات باكستان إلى خراب عشرين بالمئة من محاصيل تلك البلاد، وإلى مقتل أكثر من 170 ألف شخص، فضلًا عن أضرار أخرى متنوّعة أصابت ما لا يقلّ عن اثني عشر مليونًا من البشر.

وأما في بلادنا، فقد خلّف إعصار ماريا بقوّته المدمرة العاتية خرابًا كبيرًا في جزيرة بورتو ريكو. زرت بورتو ريكو في تشرين الثاني من سنة 2017 ورأيت بنفسي جزءًا من ذلك الدمار -بيوت سوّيت بالأرض، وطرق مدمّرة، وجماعات سكانية في أزمة. كان ما رأيته محزنًا جدًا. الحصيلة الرسمية للقتلى أربعة وستين شخصًا، ثم ازدادت كثيرًا حتى تجاوزت ألفين وتسعمئة إنسان. إلا أن تقريرًا أصدره علماء في «مدرسة ت. هـ. تشان للصحة العامة في جامعة هارفارد» قدَّر أن عدد من قتلوا نتيجة العاصفة وما أعقبها كان لا يقل عن أربعة آلاف وستمئة شخص في بورتو ريكو.

إذا لم تكن هناك فيضانات، فهناك حرائق. لا تحدث الحرائق نتيجة التغير المناخي، إلا أنه يفاقم خطرها كثيرًا. إن ارتفاع درجات الحرارة بالترافق مع فترات طويلة من الجفاف يحيل الغابات إلى «حطب جاهز للاشتعال». يتكرّر دائمًا حدوث حرائق الغابات في كاليفورنيا؛ لكنها تصير أكثر تواترًا نتيجة التغير المناخي، وتصير أكبر فأكبر. عندما كنت في منصب النائب العام، طرت بالهليكوبتر فوق واحدة من تلك الحرائق. كان حجم مشهد الخراب واضحًا من الأعلى -شوارع وأحياء بأسرها، استحالت رمادًا. بدت أشبه بمقبرة؛ وبدت المداخن أشبه بشواهد قبور.

طرت عائدة إلى كاليفورنيا في شهر آب سنة 2018 لكي ألتقي مكافحي الحرائق والأشخاص الذين تم إجلاؤهم بعد حريق «مندوسينو كومبلكس» الذي دمر أكثر من أربعمئة وخمسين ألف أكر فكان أكبر حريق في تاريخ الولاية كلّه.

وصلت إلى مقاطعة «ليك» حيث اتجهت إلى مركز للمؤتمرات جرى تحويله إلى مأوى مؤقّت للأسر التي أجليت نتيجة الحريق. كان بعض أولئك الناس مدركًا أنه فقد بيته وممتلكاته كلها. لكن بعضهم الآخر كان لا يزال يتساءل. قابلت أمًا حبلى لديها طفلة في الثالثة من العمر. كانت الأم تحاول المحافظة على معنويات أسرتها. أتذكّر كم كانت طفلتها فخورة بنفسها عندما جعلتني أرى كيف رتبت الملاءات ترتيبًا أنيقًا فوق أسرّة الصليب الأحمر التي صاروا ينامون عليها.

قابلت قبل سنة من ذلك واحدًا من مكافحي الحرائق فقد بيته في الحريق الذي كان يكافحه. قال لي إنه كان يظن نفسه قادرًا على فهم ألم فقدان كل شيء لأنه رأى ذلك يصيب الآخرين، رآه بعينه مرات كثيرة - لكن الأمر كان أسوأ كثيرًا مما تخيله. إلا أنه ظل يقول لنفسه -ولي أيضًا- إن مصيبته أصغر من مصائب الأسر التي تلقت اتصالات هاتفية تقول إن زوجًا أو ابنًا كان من مكافحي الحرائق الذين فقدوا أرواحهم في تلك السنة.

ثمة فكرة واحدة تتخلّل هذه القضايا كلّها سواء أكانت أمنًا سيبرانيًا، أو تغيرًا مناخيًا، أو ردعًا للمعتدين، من أمثال روسيا وكوريا الشمالية. صحيح أن الولايات المتحدة قوّة عظمى، لكن هناك حدودًا حقيقية لما نستطيع فعله وحدنا. فحتى نحافظ على أمان الشعب الأميركي، وحتى نضمن مصالحنا القومية وأمن بلادنا، لا بد لنا من العمل ضمن شراكة مع حلفائنا -اقتصاديًا ودبلوماسيًا وعسكريًا. علينا أن نحافظ على حلف الناتو الذي هو أهم معاهدة دفاعية عرفها العالم حتى الآن، وذلك خاصة في مواجهة الاعتداءات الروسية المتزايدة الصارخة. علينا أن نعاود الانضمام إلى اتفاقية باريس لأننا لا نستطيع عكس اتجاه التغيّر المناخي ودرء بعض من نتائجه المخيفة إلا إذا عملنا معًا. ولا بد لنا من تذكير أنفسنا بأن العمل الذي نقوم به من أجل حماية الشعب الأميركي ينبغي أن يخدم القيم الأميركية أيضًا. إن الأفعال التي نقوم بها تعكس رسالة موجّهة إلى العالم، رسالة تبيّن من نحن، تبيّن حقيقتنا.

تلك هي الحقيقة البديهية النهائية التي كانت في ذهني عندما مثلت جينا هاسبيل أمام لجنتنا من أجل جلسة المصادقة على شغلها منصب مدير الـ«سي آي إيه» بدلًا من مايك بومبيو. إن هاسبيل البالغة ثلاثة وثلاثين عامًا واحدة من العاملين المخضرمين في الـ«سي آي إيه»؛ وقد كانت فيها خلال الفترة التي جرى فيها تعذيب السجناء. طرح عليها أعضاء اللجنة الآخرون أسئلة كثيرة عن هذا الأمر: هل كانت أفعالها قانونية؟ وهل من الممكن أن تسمح بتكرار ما حدث مرة أخرى؟

ثم جاء دوري في الكلام فشدّدت على أن موضوع تلك الجلسة لم يكن مناقشة الأهمية العظمى لخدمات وتضحيات النساء والرجال في الـ«سي آي إيه»، تلك الأهمية التي لا سبيل إلى التشكيك فيها؛ ولا كان السؤال متصلًا بمهمة الـ«سي آي إيه». هذا لأنني أؤيد الأمرين معًا من كل قلبي. أوضحت أن الجلسة كانت من أجل تقدير ملاءمة الشخصية المرشّحة لتولّي إدارة الـ«سي آي إيه»؛ وذلك أن مهمتنا، نحن أعضاء مجلس الشيوخ، فهم أن اختيارنا شخصًا لشغل ذلك المنصب هو إشارة موجّهة إلى العاملين في الـ«سي آي إيه»، وإلى الشعب الأميركي وجيراننا في العالم، ورسالة ناطقة بقيمنا وبسلطتنا المعنوية. انطلاقًا من هذا، بدأت معها حوارًا لم يلبث أن صار حوارًا كاشفًا:

«لدي سؤال لم أسمع منك إجابة عنه: هل أنت مؤمنة بأن أساليب الاستجواب السابقة غير أخلاقية؟».

صممت هاسبيل قليلًا لكي تفكّر في إجابتها. قالت: «أيتها السيناتور، أنا مؤمنة بأن العاملين في الـ«سي آي إيه» ممن تشيرين إليهم...».

«أريد الإجابة عن سؤالي بنعم أو لا. هل أنت مؤمنة بأن أساليب الاستجواب السابقة كانت غير أخلاقية؟ لست أسألك إن كنت مؤمنة بأنها أساليب قانونية بل إن كنتِ مؤمنة بأنها غير أخلاقية».

ومن جديد، صممت قليلًا قبل الإجابة: «أيتها السيناتور، أنا مؤمنة بأن

الـ«سي آي إيه» قامت بعمل جبار للحيلولة دون وقوع هجمات جديدة على هذه البلاد، وذلك بالنظر إلى الأدوات المشروعة قانونًا التي أجيز لنا استخدامها».

«أرجو بأن تجيبي بنعم أو لا. هل أنت مؤمنة، عندما تفكرين بالأمر الآن، بأن تلك الأساليب كانت غير أخلاقية؟».

«أيتها السيناتور، ما أومن به وأنا أجلس هنا اليوم هو أنني أساند المعايير الأخلاقية السامية التي قرّرنا الالتزام بها».

«من فضلك، أجيبي عن السؤال».

«أيتها السيناتور، أظنني أجبت عن السؤال».

«لا، لم تجيبي! هل أنت مؤمنة بأن الأساليب السابقة -أعني الآن، بعد أن صرت قادرة على التفكير في الأمر بعد حدوثه- هل أنت مؤمنة بأنها كانت أساليب غير أخلاقية؟ نعم أم لا؟».

«أيتها السيناتور، أنا مؤمنة بأن علينا أن نلتزم بالمعايير الأخلاقية التي يحدّدها 'دليل الجيش الميداني'».

بعد وقت قصير من رفض هاسبيل الإجابة عن السؤال، أصدر السيناتور الراحل جون ماكين، الذي ظلّ خمس سنين يتعرض لتعذيب قاسٍ عندما كان أسير حرب في فيتنام الشمالية، تصريحًا قال فيه إنه لن يؤيد المصادقة على تعيينها على رأس الـ«سي آي إيه».

كتب ماكين: «على غرار كثيرين من الأميركيين، أنا أفهم حالة الاستعجال التي دفعت إلى اتخاذ القرار باللجوء إلى ما يدعى 'أساليب الاستجواب المعزَّزة' بعد تعرض بلادنا لذلك الهجوم. أعرف أن من استخدموا 'أساليب الاستجواب المعزّزة' ومن صادقوا عليها أرادوا حماية الأميركيين من الأذى. وأقدّر حجم المعضلات ومقدار التوتر في عملهم. لكنّي أكدت في مرات كثيرة على أن الأساليب التي نستخدمها للحفاظ على بلادنا آمنة ينبغي أن تكون قويمة منصفة كتلك القيم التي

نصبو إلى تحقيقها وإلى تشجيعها في العالم كله. لا شك عندي أبدًا في أن جينا هاسبيل وطنية تحب بلادنا؛ ولا شك في أنها كرست حياتها العملية كلّها من أجل خدمة البلاد والدفاع عنها. إلا أن دور الآنسة هاسبيل في الإشراف على استخدام التعذيب من قبل أميركيين أمر مقلق. ثم إن رفضها الاعتراف بلاأخلاقية التعذيب أمر يجرّدها من الأهلية لهذا المنصب. أرى أن على مجلس الشيوخ أن يحرص على القيام بواجبه في النصح، وكذلك في الموافقة والرفض، في ما يخص هذا الترشيح».

نحن نعيش في عالم من اللايقين، في عالم مفعم بالمخاطر والتعقيدات. سوف تكون التحديات التي تواجهنا في المستقبل تحديات جديدة متنوعة، وسوف تتطلّب منا استعدادات قائمة على أن نكون أذكياء فطنين، لا خائفين. سيكون علينا اتخاذ قرارات صعبة -هذا مما لا شك فيه- قرارات ما كان على أي جيل سبقنا أن يفكر فيها. وسوف يكون ذا عون كبير لنا أن نتذكّر ما ساعد الأجيال التي سبقتنا في حماية الشعب الأميركي، وضمان السلم العالمي حتى هذه اللحظة. علينا ألا ننسى أننا أمة قائمة على القوانين، وأننا نناصر حكم القانون. علينا تذكُّر ما عملنا من أجله، وما خسرنا دمًا من أجله بعض الأحيان: نظام عالمي يعزز السلم والتعاون، والتزام بالديمقراطية عندنا وفي أنحاء العالم، ورفض للطغاة والمستبدين والدكتاتوريين الذين يحكمون بلادهم انطلاقًا من مصالحهم الشخصية وحدها، لا من مصالح الشعوب التي من المفترض أن يكونوا خدمًا لها. على الرغم من نقائصنا كلّها، كان تاريخنا سعيًا إلى عالم أفضل، إلى عالم أكثر أمانًا وأكثر حرية. وفي السنين الآتية، مع كل ما تحمله لنا من تحدّيات، لا يجوز أن تحيد أنظارنا عما نحن وعما نستطيع أن نكونه.

- 10 -

ما تعلمتُه

من بين القضايا التي قدّمتها إلى القضاء في أوائل حياتي المهنية قضية «دهس وهروب» في محكمة أوكلاند؛ وكان القاضي يومها هو جيفري هورنر. أردت توضيح حججي، فطبعت خريطة على ورقة كبيرة ثبّتها على أحد الحواجز في القاعة باستخدام ملاقط شعر على شكل فراشات. كنت في حاجة إلى تلك الخريطة حتى ترى هيئة المحلفين المسار الذي سلكه سائق السيارة المتّهم.

لست قادرة على تذكّر تفاصيل القضية كلها، لكني أتذكّر الخريطة لأنني لم أنقطع عن الخلط بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. وبغية الإقرار بتلك الهفوات، رحت أسخر من نفسي أمام هيئة المحلفين. بعد وقت قصير من ذلك، خلال واحدة من الاستراحات، استدعاني القاضي هورنر إلى مكتبه، وقال لي: «لا تعاودي فعل هذا أبدًا. افهمي ما أقوله لك. افهمي ما أقوله لك».

ظلّت كلماته في ذاكرتي إلى جانب دروس كثيرة اكتسبتها خلال حياتي: حكمٌ أساسية تعلمتها من أمي، وتشجيع وتوجيه من أفراد أسرتي وأصدقائي ومن مرشدين موثوقين، وأمثلة كبيرة الأهمية كنت شاهدة عليها، أمثلة حسنة وأمثلة سيئة، ساهمت كلّها في تكوين فهمي ما تتطلّبه القيادة الناجحة وما يتطلّبه تحقيق المرء أهدافه، وما يكون كل منا مدينًا به للآخر عبر مجرى ذلك كله.

ثم اغتنت تلك الدروس من خلال تجاربي في الحياة وتخمّرت عبر تطبيقها مرات كثيرة خلال مساري المهني. وهي اليوم تجد تعبيرًا عنها في سلسلة من العبارات الوجيزة، أي في تلك العبارات التي يسمعها كثيرًا أفراد الفريق العامل معي... ولعلّهم سيضحكون عندما يقرأون هذا الفصل. بل إن فريقي كانت لديه في سنة من السنين كرات مطّاطية من تلك

التي يضغطها المرء في قبضته بغية تخفيف التوتر النفسي. كان مكتوبًا على تلك الكرات بحروف بيضاء: *لا نريد خيارات زائفة*.

من الطبيعي أنه لا يمكن اختصار تعقيدات القيادة بشعارات بسيطة. لكنني أعتمد، مع أفراد فريقي، على هذه العبارات بحيث تكون دليلًا لنا -لكي نجعلها نقاط البدء في الأحاديث التي تتناول السياسات، ولكي تكون سبيلًا إلى تبيين ما إذا كنا على المسار الصحيح. وسوف أتطرّق إليها هنا لأنها تنبئ بالكثير عن فلسفتي وأسلوبي الشخصيين. ولعلّها تكون عاملًا مساعدًا، على نحو ما، في تكوين تفكير القارئ مثلما كانت الأفكار التي اكتسبتها من أشخاص آخرين عاملًا مساهمًا في تكوين أفكاري.

اختبر الفرضية!

عندما كنت طفلة، كنت أذهب مع أمي إلى مختبرها حيث تكلّفني بإنجاز بعض المهمات. وفي أكثر الأحيان، كانت مهمتي تنظيف أنابيب الاختبار. أظنّها أدركت منذ وقت مبكر أنني لست ميّالة إلى اللحاق بها إلى ميدان العلوم. كنت ميالة إلى العلوم الإنسانية والفنون على الرغم مما كان لدي من إجلال كبير لأمي وزملائها، ولعملهم أيضًا.

وبما أنني ابنة امرأة تشتغل بالعلم، فقد كان للعلم دور في صوغ أسلوب تفكيري. كانت أمنا تحدّثني وتحدّث مايا عن الأسلوب العلمي كأنه أسلوب حياة. فعندما أسألها عن سبب كون شيء من الأشياء على ما هو عليه، ما كانت لترضى بأن تعطيني إجابة عن سؤالي فحسب، بل تطالبني بأن أضع فرضية وبأن أجعل فرضيتي نقطة البداية لمزيد من تحرّي الأمر، وبأن أضعها موضع الاختبار. هكذا كانت تقوم بعملها في المختبر: كانت التجارب التي تجريها كل يوم ترمي إلى معرفة إن كان ما فكرت فيه قادرًا على أن يصمد أمام الاختبار. شيء مثل «اختبار أولي للفكرة». كانت تجمع البيانات وتحلّلها وتخرج باستنتاجاتها انطلاقًا من الأدلة التي صارت عندها. وإذا لم تؤيد النتائج فرضيتها، فهي تعيد تقييم تلك الفرضية.

الابتكار والتجديد سعيٌ خلف ما يمكن أن يكون، لكن من غير إثقال ذلك بما قد كان. لسنا ننشد التحديث لأننا مللنا ما هو لدينا، بل لأننا راغبون في جعل الأشياء أسرع، وأكثر نجاعة وكفاءة ودقة. في العلم، والطب، والتكنولوجيا، لا بد لنا من تبنّي التجديد الثقافي: فرضيات، وتجارب، وكل ذلك. نتوقّع حدوث أخطاء؛ إلا أننا لا نريد أن نقع في الخطأ مرتين. نتوقّع وجود نقائص، فهذا شيء من طبيعتنا. لقد ألِفنا فكرة أن أية برمجية تكون في حاجة إلى تعديل وتحديث. وليست لدينا أية مشكلة مع فكرة «تصحيح الأغلاط» وترقية البرمجية وتطويرها. نعرف أننا، كلما اختبرنا شيئًا، كلما ازددنا فهمًا لما يحقّق الغاية ولما لا يحقّقها، وكلما صار المنتج النهائي (أو العملية النهائية) أفضل.

وأما في ميدان السياسات العامة، فالظاهر أن لدينا مشكلة في اعتناق فكرة التجديد. وهذا عائد في جزء منه إلى أن المرء، عندما يخوض سباقًا انتخابيًا من أجل تولي منصب عام -وعندما يقف أمام الناخبين- لا يكون متوقّعًا منه أن يطرح فرضية، بل أن يطرح «خطة عمل». لكن المشكلة هي أنك عندما تبدأ تنفيذ خطة أو تجديد أو سياسة، فمن المحتمل أن تظهر لك أخطاء. لكنّك تكون تحت أنظار الجمهور، ويكون من المحتمل كثيرًا أن تحتلّ تلك الأخطاء عناوين الأخبار. فعندما تعطل موقع (Healthcare.gov)، بعد ساعتين من إطلاقه في سنة 2013، صارت تلك المشكلة -على الرغم من كونها مشكلة مؤقتة- ذريعة لوصف السعي إلى تغطية تأمينية للرعاية الصحية تكون مقبولة التكاليف بأنه «فكرة غبية».

الفكرة هي أنك عندما تحتلّ منصبًا عامًا، يكون هناك قدر كبير حقًا من المخاطر المتّصلة بالسعي إلى اتخاذ تدابير جريئة. على الرغم من هذا، أرى أن من واجبنا أن نفعل ذلك لأنه جزء أصيل من العهود التي قطعناها على أنفسنا.

الغاية من *حلول* المرء في وظيفة عامّة هي التوصّل إلى حلول

للمشكلات (المشكلات الشائكة خاصة) وامتلاك رؤية للمستقبل. لطالما قلت إن رأس المال السياسي لا يأتي بأرباح كالتي يأتي بها المال المودع في حساب مصرفي. عليك أن تنفقه وأن تكون مستعدًا لمواجهة العواقب. عليك أن تكون مستعدًا لاختبار فرضيتك ولمعرفة إن كان الحل الذي تطرحه ناجحًا أو غير ناجح، وذلك استنادًا إلى البيانات والقياسات. لا يمكن أن يكون التمسّك الأعمى بالتقاليد مقياسًا للنجاح.

إن مايكل تَبز، عمدة مدينة ستوكتون في كاليفورنيا، يفهم هذه الفكرة أفضل مما يفهمها أي شخص غيره ممن أعرفهم. صار مايكل عمدة المدينة في السادسة والعشرين من عمره؛ وكانت مدينته ترزح تحت ثقل أزمة الحجز على البيوت إلى حد أصابها بالإفلاس. لا تزال المدينة تعاني نسبة مرتفعة من الفقر والجريمة، فضلًا عن معاناتها من ارتفاع الإيجارات. طلب تبز من فريق من الباحثين العثور على سبل جديدة يستطيع مكافحة الفقر من خلالها، فكانت من بين الأفكار التي طرحوها فكرة «برنامج دخل مضمون». هذه فكرة قائمة على أن إعطاء الناس دفعات نقدية مباشرة يمكن أن يساعدهم في تدبر عيشهم مع إعطاء الاقتصاد دفعة تنشطه. كانت تلك فرضية؛ وكان الرجل راغبًا في اختبارها. تعمل المدينة الآن على إطلاق برنامج تجريبي يبدأ في شهر شباط من سنة 2019، ويتم فيه إعطاء مجموعة عشوائية من مئة شخص من أهل المدينة مبلغ خمسمئة دولار شهريًا لكل منهم لكي ينفقها كيفما يشاء، على امتداد ثمانية عشر شهرًا. وسوف يتفقّد الباحثون متلقّي هذه الأموال على فترات منتظمة خلال سير البرنامج. وفي نهاية المدة، ستكون لدى المدينة وفرة من البيانات تساعد العمدة -وكثيرون من القادة السياسيين الآخرين- في معرفة مدى نجاعة هذا النموذج.

هناك فكرة أخرى تتناولها مناقشات كثيرة، وهي فكرة مساعدة قوة العمل الأميركية من خلال إيجاد «برنامج ضمان الوظائف». فبدلًا من

ضمان دفعة نقدية أساسية، يمكن لبرنامج فيديرالي لضمان الوظائف أن يكفل قدرة كل من يريد العمل على أن يعثر على وظيفة تدرّ عليه دخلًا جيدًا وتحفظ كرامته. هذه فكرة مأخوذة مباشرة من «لائحة الحقوق الاقتصادية» في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، فهل هذا ممكن؟ وهل تنجح؟ إن كانت هذه الفكرة جزءًا من «الخطة» التي تخوض الانتخابات على أساسها، فلا بد لك من الإجابة بنعم. إلا أن الإجابة الأفضل هي «فلنكتشف ذلك». لقد وضعت توقيعي على تشريع في مجلس الشيوخ يهدف إلى إيجاد نموذج لبرنامج يساعدنا في اكتشاف الإجابة. وكيفما تكون الإجابة، فأنا واثقة من أن البيانات التي ستأتينا نتيجة هذا البرنامج مفيدة من حيث إغناء تفكيرنا.

اذهب إلى المكان المعنيّ

هناك منطقة سكنية صغيرة اسمها ميرا لوما، تقع على الضفة الشمالية لنهر سانتا آنا عند الحافة الغربية لمقاطعة «ريفرسايد». ظلت ميرا لوما زمنًا طويلًا منطقة ريفية فيها كروم عنب ومزارع أبقار. كانت مكانًا يحب الناس فيه امتطاء الخيول وتنشئة أطفالهم بعيدًا عن التلوث الصناعي في لوس أنجلوس. إلا أن الأمور بدأت تتغيّر في أواخر عقد الثمانينيات.

كان معنى ظهور العولمة أن الولايات المتحدة ستبدأ استيراد المزيد والمزيد من السلع من أنحاء العالم كله. وكانت نسبة كبيرة من حاويات الشحن الآتية من آسيا تصل إلى الموانئ الجنوبية في كاليفورنيا. وهكذا بدأت مقاطعة «ريفرسايد» المجاورة تمنح تراخيص إقامة مشاريع مستودعات ومراكز توزيع ضخمة تفرغ فيها الشاحنات الحمولات التي تنقلها من أرصفة الموانئ. عندما كنت نائبًا عامًّا، كان في ميرا لوما قرابة تسعين مجمّع ضخم من تلك المجمّعات.

تغيّرت حياة نحو 4500 أسرة تعيش في ميرا لوما. حفرت الأراضي الزراعية وصارت طرقات وساحات. وصار الازدحام على الطرقات غير

محتمل. غرقت تلك المنطقة الريفية الهادئة بين المستودعات الصناعية الكبيرة. صار الهواء سامًّا. وفي كل يوم، كانت الشاحنات تقوم بأكثر من 1500 رحلة على طرقات ميرا لوما آتية معها بالسخام وغيره من المواد الملوّثة. سرعان ما صارت معدلات التلوّث بالديزل في ميرا لوما من بين أعلى معدلاته في الولاية - صارت أعلى كثيرًا من معايير الجودة على مستوى الولاية وعلى المستوى الفيدرالي.

أجرى باحثون في جامعة جنوب كاليفورنيا دراسة بينت نتائجها أن للتلوث صلة بإعاقة تطور الرئتين وغير ذلك من الأمراض الخطيرة لدى أطفال ميرا لوما. كانت «الوكالة الفيدرالية للحماية البيئية» قد عبّرت قبل ذلك عن قلقها في شأن المخاطر الصحية الناجمة عن الهواء الملوّث إلى هذا الحد. لكن الوضع ظلّ في تفاقم مستمر.

انتبهت إلى تلك الظروف في ميرا لوما عندما علمت أن المقاطعة وافقت على إقامة مجمّع مستودعات جديدًا يخدم كل يوم أكثر من 1500 شاحنة في ميرا لوما. أقام السكان دعوى قضائية لإيقاف بناء هذا المجمع، قائلين إن تعامل الولاية مع المخاوف الصحيّة لم يكن جادًّا، وإنها لم تفعل شيئًا لتخفيف الأذى الذي من شأن هذا المشروع الجديد أن يلحقه بالسكان الذين يتعرّضون أصلًا إلى مستويات خطيرة من الأضرار. وقال السكان إن المقاطعة فشلت في اتباع معايير الولاية المراد منها حماية المناطق السكانية، ومنها منطقتهم. وقد وافقتُ على تلك الدعوى القضائية بعد أن قرأت وثائقها.

قلت لفريقي: «أود الانضمام إلى هذه القضية. فلنجعل تلك الأسر ترى أن الولاية تقف إلى جانبهم».

كان ممكنًا أن يضع هذا القرار نهاية للأمر. وكنت واثقة من أن تلك المنطقة السكنية ستحصل على ما يلزمها لكسب القضية إن حظيت بمساندة موارد الولاية. إلا أن ذلك التحرك ما كان كافيًا. وما كان كافيًا فهم

الظروف القائمة من خلال الوثائق الملخّصة والمناقشات مع المحامين. أردت أن أذهب إلى المكان المعني.

مع اقترابنا مع ميرا لوما، صرت قادرة على رؤية غيمة كبيرة من الضباب والدخان تحيط بالمنطقة وجوارها. كانت الشمس مرئية عبر تلك الغيمة، لكن أشعتها اكتسبت مسحة رمادية متكسرة. خرجت من السيارة فشعرتُ في عينيَّ بوخز الهواء الملوث. كان في الهواء مذاق التلوث أيضًا. رأيت أنني قادرة على مسح الغبار والسخام عن السطوح بأصابعي.

دخلت قاعة اجتماعات صغيرة احتشد فيها عدد من السكان لكي يرووا لي قصصهم. قال لي واحد منهم إنه يتنفس دخانًا كلما تغيّر اتجاه الريح في كل يوم. وقال آخر إن لعب الأطفال في الخارج ما عاد آمنًا. إن لدى نصف الأسر هناك أطفال تحت الثامنة عشرة، وكان أولئك الأطفال محبوسين في بيوتهم. قالت لي امرأة تحدثت بصوت منخفض إنها سعيدة بوجودي معهم لأنهم يقاتلون منذ زمن بعيد من غير أن يشعروا بأن هناك من يسمع صوتهم.

وقال لي رجل إنهم باتوا مضطرين إلى غسل الممرات أمام بيوتهم لإزالة السخام منها، وإنهم يمسحون حبال الغسيل قبل نشر الملابس عليها. كان قلقًا على الأشجار في حديقة بيته لأنها توقّفت عن الإثمار وبدأت تموت. عبّر الرجل عن خوف على الناس في تلك المنطقة لأنهم صاروا يعانون مستويات أعلى من الإصابة بالسرطان والربو والأمراض القلبية.

كان هذا كل ما قاله أول الأمر. لكن الحاضرين شجعوه عندما عاد المايكروفون إليه على قول المزيد عن المأساة الشخصية التي جعلته يحضر هذا اللقاء.

«يصعب علي الحديث عن هذا... لكن، أعني... لعل كلامي يكون مفيدًا لمنطقتنا».

دمعت عيناه عندما بدأ الكلام، «كانت لي ابنة، ماتت قبل أن تتم

الخامسة عشرة. بدلًا من الاستعداد لعيد ميلادها الخامس عشر، رحت أستعد لدفنها. قتلها سرطان الرئة. يصعب علي أحيانًا أن أتكلم في هذا الأمر. وأما إذا كان للكلام فائدة، فهذه هي قصتي.

كانت للكلام فائدة! سوف يبدأ القتال ضد تلك المقاطعة في المحاكم وفي قاعات الاجتماعات؛ لكننا لن نكتفي بأن نكون صوت الناس هناك، بل سنكون أيضًا الوسيلة التي تنقل قصة تلك المنطقة حتى يسمعها الآخرون. فحتى يفهم المرء حقًا مقدار الألم الذي تعيشه جماعة من السكان، ليس كافيًا أن يتخيل ما قد يكونه ذلك الألم. ليس ممكنًا صنع السياسات الذكية في برج عاجي؛ وليس ممكنًا كسب المحاججة القانونية بالحقائق وحدها. فمما لا يقل أهمية عن ذلك كله هو أن يكون المرء هناك كلما استطاع ذلك، أن يكون هناك شخصيًا، وأن تكون عيناه وأذناه مفتوحة، وأن يتحدّث مع الناس الذين يعيشون على مقربة من الخطر. كان مهمًا أن نكون هناك لكي نسمع قصة ذلك الأب الحزين وقصص الأسر الأخرى في ميرا لوما.

كان الأمر مهمًا أيضًا عندما زرت جنودنا في العراق، الجنود الذين كانوا ينتظرون مهمتهم التالية؛ وكان مهمًا عندما زرت البحارة في سان دييغو وهم يستعدّون لبدء رحلة غواصتهم النووية التي تمتد شهورًا. فأن تتكلّم عن احتياجات الجيش والاستخبارات في جلسة لمجلس الشيوخ أمرٌ حسن، لكنه أمرٌ آخر أن تذهب إلى المكان وتتواصل تواصلًا حقيقيًا مع الرجال والنساء الذين في الخدمة. أمضيت مع الجنود زمنًا غير قليل، تحدّثت خلاله معهم عن تخصصاتهم وتدريباتهم وعن تحدّيات عملهم، وكذلك عن ذلك المزيج من الشجاعة والإحساس بالواجب الذي دفع بهم إلى عيش تلك الحياة. لكننا تحدّثنا في أمور أخرى أيضًا: ما يشتاقون إليه، وما يخشونه، وما تركوه خلفهم، والتضحيات التي تضطر أسرهم إليها أثناء غيابهم. كان هذا كله شخصيًا، ومهمًا.

وكان مهمًا عندما زرت مخيم للاجئين السوريين في الأردن حتى أطّلع

عن قرب على شروط حياة الناس العالقين هناك - فنسبة الأطفال والنساء بينهم سبعين بالمئة. درنا بالسيارة من حول المخيم الذي بدا لي ممتدًا من غير نهاية في كل اتجاه. كان كل مسكن مؤقت هناك يمثل أسرة وجدت نفسها مرغمة على الفرار من الحرب، ومن المذبحة. كنت مصرّة على أن ننزل من السيارات. سرنا في شارع يسمونه هناك «الشانزيليزيه» -اسم مستعار من شارع التسوق الشهير في باريس- وأبدينا إعجابنا بأكشاك بيع الملابس والمواد الغذائية.

ثلاثة أطفال جروا في الشارع صوبنا وبدأوا يتكلّمون معي. بدا لي أن واحدًا منهم كان ميالًا إليّ بشكل واضح. كان طفلًا في العاشرة من عمره، يرتدي قميصًا رياضيًا أزرق. التقطنا صورًا معهم، ثم سألني ذلك الطفل -من خلال المترجمين- إن كنت أحب الذهاب معه لرؤية أسرته. قلت له إنني أحب ذلك، ثم تبعناه إلى حيث مكان إقامته في المخيم.

عندما وصلت، رأيت عائلة كبيرة قد اجتمعت للترحيب بي. كان لديهم مسكنان صغيران بينهما باحة ضيقة وضعوا فوقها لوحًا من أجل الظل. كان جدًّا الطفل موجودَين أيضًا -كبير العائلة وكبيرتها- أبديا ترحيبًا كبيرًا عندما وصلت.

سألني الجد: «ألا تجلسين لشرب الشاي؟».

أجبته: «أتشرّف بذلك».

مضت الجدة إلى خلف الكوخ حيث يوجد صنبور ماء وموقد صغير يعمل بالغاز. ثم لم تلبث أن عادت تحمل صينية عليها كؤوس جميلة وطبق من الحلوى وإبريق شاي.

جلسنا كلنا هناك، متربّعين على الأرض. شربنا الشاي. كنت على وشك سؤالهم عن أحوالهم -عن قصة وصولهم إلى هذا المكان، وعن عيشهم في مخيم اللاجئين- عندما بدأ الجد يتكلّم: «حسنًا، لقد دعوتكم إلى بيتي. قدّمت إليكم الشاي، قدّمت إليكم الطعام والحلوى. والآن، قولوا لي، من أنتم؟».

إن بيل غيتس شديد الانشغال بالأسمدة. لقد كتب، «أذهب إلى لقاءات يكون هذا الأمر موضوع أحاديث جادة فيها. أقرأ كتبًا عن فوائدها وعن مشكلات الإفراط في استخدامها. أجدني مضطرًّا إلى تذكير نفسي بألا أتكلم بهذا الأمر كثيرًا في حفلات الكوكتيل لأنه لا يثير اهتمام أكثر الناس مثلما يثير اهتمامي». ما سبب هذا الافتتان بالأسمدة؟ يقول بيل غيتس إن أربعين بالمئة من سكان كوكبنا مدينون بحياتهم للإنتاج الزراعي الكبير الذي ما كان ممكنًا إلا بسبب الأسمدة. لقد كانت الأسمدة وقود «الثورة الخضراء»، بالمعنى الحرفي للكلمة، تلك الثورة التي سمحت بانتشال مئات ملايين البشر من هاوية الفقر. ما يدركه بيل غيتس هو أن هناك اختلافًا كبيرًا بين طرح خطة لإنهاء الجوع في العالم وبين إنهائه بالفعل. ردم هذه الهوة بين الأمرين في حاجة إلى ما قد يبدو تفاصيل عادية جدًّا، كالأسمدة وأحوال الطقس وعلوّ سنابل القمح.

السياسة ميدان، كثيرًا ما تحل فيه الألفاظ والكلمات الكبيرة محل العمل المرهق المتوجّه إلى التفاصيل، أي إلى مهمّة إنجاز أشياء كبيرة الأهمية. ليس مقصودًا من هذا الإيحاء بأن في الكلمات الكبيرة شيئًا خاطئًا! فالقيادة الجيّدة تتطلب رؤية وإلهامًا. إنها تتطلّب التعبير عن الأفكار الجريئة التي تدفع بالناس إلى الفعل. لكننا نجد، أكثر الأحيان، أن إتقان التفاصيل التي تبدو غير مهمة، وأداء المهام المرهقة أداء متقنًا، والعمل المخلص الذي يجري بعيدًا عن أعين الجمهور، هو ما يجعل التغييرات التي نرومها ممكنة التحقّق.

يعني هذا تقبّل الأمور العادية والتعامل معها والحرص على أن يكون الحل الذي نطرحه ونطبقه مفيدًا للناس الذين هم في حاجة إليه. عندما كنت نائبًا عامًا في كاليفورنيا وبدأت ملاحقة «الكلّيات الكورينثيانية» الهادفة إلى الربح، كنت مهتمة بما سوف يحدث للطلبة الذين وقعوا ضحية الاحتيال. كان من حقهم أن ينتقلوا إلى أماكن أخرى للدراسة فيها،

أو أن يحصلوا على إعفاء من القروض، أو يستعيدوا مالهم، إلا أن إعداد الأوراق والوثائق اللازمة لذلك كان أمرًا في غاية التعقيد. وما كانت لدى أكثر الطلبة أية فكرة عن كيفية القيام بهذا الأمر، ولا أية فكرة حتى عن أن لديهم هذه الخيارات.

كسبنا تلك الدعوى القضائية، لكن الطلبة ما كانوا قادرين على أن يتلقّوا فعلًا تلك المكتسبات المالية إلا إذا استطاعوا أن يعرفوا كيف يشقّون طريقهم عبر الدوائر الرسمية. هذا ما جعل مكتبي ينشئ موقعًا على الإنترنت، يرشد الطلاب، خطوة فخطوة، للسير عبر هذه العملية المعقدة. أردت أن أجعل الأمر بسيطًا إلى أقصى حد ممكن بالنسبة إلى كل من يريد ممارسة حقوقه والحصول على التسهيلات المالية التي قرّرها القضاء. وأثناء بناء ذلك الموقع، كثيرًا ما كنت أطلب من فريقي رؤية تطوّر العمل، وكنت أسير بنفسي عبر خطوات العملية الإدارية التي يشرحها الموقع. صادفت مشكلات عدة مرات، فكنت أقول لهم: «إذا كنت لا أفهم الأمر، فكيف سيفهمه الطلبة». كان معنى هذا أن على الفريق أن يعاود العمل على الموقع وعلى النصوص. صحيح أن ذلك كان عملًا مزعجًا، لكن النتيجة كانت منتجًا أفضل. فتكريس الوقت الكافي لإتقان التفاصيل هو ما جعل ذلك الموقع أداة أكثر فائدة بالنسبة إلى الطلبة المحتاجين إليه.

الفكرة هي: عليك أن تبذل جهدًا على الأشياء الصغيرة، فقد يتضح آخر الأمر أن تلك الأمور الصغيرة أمور كبيرة حقًا. قرأت ذات يوم قصة عن مديرة مدرسة ابتدائية في مدينة سان لويس أرادت معالجة تفاقم ظاهرة تغيب التلاميذ عن مدرستها. تحدثتْ مع الأهالي فأدركت أن هناك أطفالًا كثيرين ليست لديهم ملابس نظيفة: ليس لدى أسرهم فرصة استخدام آلات غسيل الملابس، أو أنها لا تملك ثمن مواد التنظيف، أو أن الطاقة الكهربائية تكون مقطوعة. كان التلاميذ محرجين من القدوم إلى المدرسة بملابس متّسخة. قال واحد منهم: «أظن أن الناس لا يتحدّثون

عن أن ملابسهم ليست نظيفة لأن هذا الأمر يجعلك راغبًا في البكاء، أو في الهرب، أو في أي شيء آخر. ليس هذا إحساسًا لطيفًا». هذا ما جعل مديرة المدرسة تضع في المدرسة آلة لغسل الملابس وآلة لتجفيفها، ثم تدعو التلاميذ الذين تغيبوا عن صفوفهم أكثر من عشرة أيام لكي يغسلوا ملابسهم هناك. قالت مؤسسة سيتي لاب، «إن السنة الأولى بعد بدء هذه المبادرة شهدت تحسن نسبة القدوم إلى المدرسة لدى أكثر من تسعين بالمئة من التلاميذ الذين رصدت الشبكة سلوكهم».

للكلمات أهميتها

إن للكلمات قدرة على التمكين وعلى الخداع. ولها قدرة على تهدئة الألم، وعلى إحداث الألم. الكلمات قادرة على نشر أفكار مهمّة وعلى نشر أفكار خاطئة. تستطيع الكلمات دفع الناس إلى الفعل، إلى فعل الخير وإلى فعل الشر. الكلمات قويةٌ إلى حد يصعب تصديقه. وعلى الأشخاص الذين لهم سلطة، أي الذين تستطيع كلماتهم الانتشار بعيدًا والوصول سريعًا إلى كل مكان، التزامًا أو واجبًا بأن يحرصوا على أن يكون كلامهم دقيقًا، وعلى أن يكون حكيمًا. يعلّمنا الكتاب المقدس أن صاحب المعرفة يقتصد في استخدام الكلمات، وأن صاحب الفهم يكون متزنًا.

وأنا مدركة جدًّا مقدار القوة التي يمكن أن تكون في الكلمات لأنني شخص يمثّل قرابة أربعين مليون إنسان، ولأنني شخص يسعى إلى أن يكون صوت من لا صوت لهم. عندما أتكلّم أفعل هذا مدركة أن للكلمات التي أختارها أهمية.

أولًا، إن ما ندعو به الأشياء، وكيف نُعرّفها، هما ما يصوغان كيفية تفكير الناس فيها. ففي حالات كثيرة، نستخدم الكلمات للتقليل من شأن انطباعنا عن أمر من الأمور، أو نستخدمها حتى يقلّل أحدنا من شأن الآخرين. هذا ما يجعلني أصرُّ على تحسين استخدام المصطلحات في عملي مع صغار السن الذين يقعون ضحية الاستغلال الجنسي. فليس صوابًا أن نشير إلى

تلك الفتيات ونقول إنهن «عاهرات مراهقات». فالحقيقة أنهنّ شابات صغيرات وقعن ضحية الاستغلال والاعتداء من قبل بالغين.

عندما كنت نائبًا عامًا، أقمت دعوى قضائية ضد رجل أطلق موقعًا على الإنترنت اسمه «Ugotposted.com» يدعو الناس إلى تحميل محتوى جنسي فاضح يُظهر أشخاصًا آخرين كانوا على علاقة جنسية بهم. وبعد ذلك يطالب صاحب الموقع الأشخاص المستهدفين بأن يدفعوا له مالًا مقابل إزالة صورهم. وصفت وسائل الإعلام عملية نشر تلك الصور بأنها «إباحيةٌ انتقامية»؛ وكذلك كان الناس يصفونها عند حديثهم عنها. وراح العاملون في مكتبي يشيرون إلى تلك الدعوى القضائية اختصارًا بالقول إنها «الإباحية الانتقامية».

لكني ما كنت لأقبل بهذا. فالانتقام أمر تقوم به ضد شخص أساء إليك. لكن أولئك الناس ليسوا مسيئين إلى من فعلوا هذا. الأمر ليس انتقامًا! ولا هو «مواد إباحية» لأنه لم تكن في نية الضحايا أن ينشروا صورهم على الملأ. كان هذا ابتزازًا من خلال الإنترنت -بكل بساطة ووضوح- فصرنا ندعوه «استغلالًا سيبرانيًا». طلبت من العاملين في مكتبي عدم استخدام تعبير «الإباحية الانتقامية»، وشجعت وسائل الإعلام على الكف عن استخدام ذلك المصطلح. فعلت هذا لسبب جوهري وحيد: للكلمات أهميتها!

ثانيًا، أحب أن أقول الحقيقة، حتى عندما تكون حقيقة مزعجة، وحتى عندما تجعل الناس يشعرون بالاستياء. لن يكون الناس مسرورين دائمًا عندما تقول الحقيقة -وقد لا تشعر دائمًا بالارتياح لما تتلقّاه من ردود أفعالهم. لكن كل طرف سيمضي عارفًا، على الأقل، أن الحديث الذي دار كان صادقًا.

لست أريد القول إن الحقائق كلها مزعجة، أو إن الغاية هي إزعاج الناس. هناك حقائق كثيرة باعثة على الأمل إلى حد كبير. لست أقول إلا

أن عمل الموظف المنتَخب ليس أن يشدو ألحانًا عذبة ويهدئ البلاد ويجعلها تشعر بالرضا عن نفسها. عمله أن يقول الحقيقة حتى في لحظات غير مرحِّبةٍ بها أو غير مغرية بقولها.

اجعل الناس يرون الحسابات

يتذكر كثير منّا اختبارات الرياضيات في المدرسة الابتدائية، حيث يكون التلميذ مطالَبًا بما يتجاوز الإجابة عن السؤال. عليك أن تبيّن كيف عملت وكيف توصّلت إلى الإجابة. بهذه الطريقة، تستطيع المعلمة أن ترى كيف كانت الخطوات المنطقية في تفكيرك، واحدة بعد أخرى. إذا انتهيت إلى إجابة صحيحة، فسوف تعرف المعلمة أن ذلك لم يكن ضربة حظ. وإذا كانت إجابتك غير صحيحة، فسوف ترى المعلمة بالضبط أين أخطأت ولماذا اخطأت، فتساعدك في تصحيح أخطائك.

إن «جعل الناس يرون حساباتك» أسلوب اتبعته خلال حياتي المهنية كلّها. فمن ناحية أولى، تساعدني هذه الطريقة، وتساعد فريقي، في اختبار المنطق الكامن في مقترحاتنا وفي الحلول التي نطرحها. عندما نرغم أنفسنا على بسط فرضياتنا، كثيرًا ما نجد أن في حججنا أجزاءً أفترضت أمورًا لا يصح لها افتراضها. هذا ما يجعلنا نرجع خطوة إلى الخلف ونعيد النظر في فرضياتنا، وننقّحها، ونغوص عميقًا فيها بحيث نكون واثقين من سلامة مقترحنا عندما نصير جاهزين لطرحه.

وفي الوقت نفسه، أرى أن على القادة الذين يرومون نيل الثقة العامة مسؤولية إظهار حساباتهم أيضًا. نحن لا نستطيع اتخاذ القرارات بدلًا من الآخرين، لكن علينا أن نكون قادرين على تبيين كيف توصّلنا إلى قراراتنا.

هذا ما كان يجعلني أذكّر المحامين الجدد الذين علّمتهم كيف يصوغون مرافعاتهم الختامية بأنه ليس كافيًا أن تقف أمام هيئة المحلفين وتقول لهم: «عليكم أن تصلوا إلى العدد ثمانية». فمهمتهم هي الوقوف هناك وجعل هيئة المحلفين ترى أن اثنين زائد اثنين زائد اثنين زائد اثنين يعني ثمانية.

كنت أقول لهم إن عليهم أن يحللوا كل عنصر وأن يشرحوا المنطق الكامن في حججهم. عليهم أن يجعلوا هيئة المحلفين تفهم كيف توصلوا إلى استنتاجاتهم.

عندما تجعل الناس يرون الحسابات، فأنت تعطيهم أدوات تجعلهم قادرين على تقرير إن كانوا موافقين على الحل. وحتى إذا لم يتّفقوا معك على كل شيء، فقد يجدون أنفسهم متّفقين معك في جزء كبير مما تقوله - هذا نوع من سياسة «الموافقة الجزئية» التي يمكن أن تشكّل أساسًا لتعاون بنّاء.

لا يجوز لأيٍّ منّا أن يقاتل منفردًا

في ربيع سنة 1966، قاد سيزار تشافيز مسيرة الـ«340 ميلًا» التي شارك فيها أشخاص من أصول لاتينية وفيليبينية كانوا عمالًا زراعيين في منطقة «سنترال فالي» في ولاية كاليفورنيا، إذ ساروا إلى عاصمة الولاية في مسعًى يرمي إلى دفع الولاية إلى التحرك من أجلهم، وإلى لفت أنظار البلاد إلى المعاملة غير المقبولة التي كانوا يلقونها. وفي ذلك الصيف نفسه، تشكّلت منظمة «عمال المزارع المتحدون» وصارت -تحت قيادة تشافيز- واحدة من أهم منظمات الحقوق المدنية والحقوق العمالية في البلاد.

في الوقت نفسه، في مكان يبعد ألفي ميل، قاد مارتن لوثر كينغ جونيور «حركة الحرية في شيكاغو». فمن خلال الخطب والتجمعات واللقاءات والتظاهرات، كان يطالب بكل شيء: من إنهاء التمييز في أماكن السكن إلى الحاجة إلى تعليم عالي الجودة من أجل الجميع.

وفي شهر أيلول من سنة 1966، بعث كينغ برقية إلى تشافيز. كتب عن الجبهات الكثيرة التي ينبغي خوض معركة المساواة عليها -«في الأحياء الفقيرة في المدن، وحيث يجري استغلال شديد للعمال في المصانع والحقول. إن نضالاتنا المنفصلة نضال واحد في حقيقة الأمر... نضال من أجل الحرية والكرامة والإنسانية».

أرى أن هذا هو الشعور الذي ينبغي أن يكون موجودًا لدينا جميعًا. إن في هذه البلاد نضالات كثيرة جارية -نضالات ضد العنصرية والتمييز بين الجنسين، وضد التمييز القائم على الدين أو الأصل القومي أو التوجّه الجنسي. كل نضال من هذه النضالات فريد بذاته. وكل واحد منها يستحق ما يستحقه من جهد واهتمام. ليس صحيحًا القول إن لا أهمية للاختلافات، وإن من شأن حل واحد أو صراع واحد أن يسوّيها جميعًا. لكن علينا في الوقت نفسه قبول النقطة التي جاءت في برقية كينغ إلى تشافيز: ما يجمع بين هذه النضالات كلها هو السعي إلى الحرية وإلى الكرامة الإنسانية الأساسية. لا يجوز أن تقتصر حركة «حياة السود مهمة» على أن تكون نداء يجمع السود، بل ينبغي أن تكون راية يرفعها كل إنسان محترم. ولا تستطيع حركة «#Metoo» أن تحقّق تغييرات بنيوية دائمة من أجل النساء في مكان العمل إلا إذا انضم الرجال إلى هذا المسعى. من الممكن أن تؤدّي انتصارات جماعة من الجماعات إلى انتصارات تحقّقها جماعات أخرى في المحاكم وفي المجتمع عامة. لا يجوز لأي منا -لأيٍّ منّا- أن يقاتل منفردًا.

وإذا حالفنا الحظ وكنا في موقع ذي سلطة... إذا استطاع صوتنا وأفعالنا إحداث تغيير، أفلا يكون علينا واجب خاص؟ لا يقتصر معنى كوننا حلفاء على أن نومئ برأسنا موافقين عندما يقول الآخر شيئًا يعجبنا، مهما يكن ذلك أمرًا مهمًا. ينبغي أن يظهر التحالف في الفعل أيضًا. إن من مهمتنا أن نمثّل من هم غير موجودين من حول الطاولة عند اتخاذ قرارات من شأنها تغيير حياة الناس، لا الناس الذين يشبهوننا فحسب، ولا الناس الذين يحتاجون ما نحتاجه فحسب، ولا الناس الذين يوافقوننا الرأي فحسب، بل الناس جميعًا. مهمتنا هي تحسين الشرط البشري على كل نحوٍ نستطيعه ومن أجل كل من هو في حاجة إلى ذلك التحسين.

إن كان أمرًا يستحق القتال من أجله، فهذا قتال يستحقّ أن نخوضه

صاحت محتجَّة اسمها آنا ماريا آرتشيلا بعضو مجلس الشيوخ الجمهوري من أريزونا جيف فليك عندما كان يدخل المصعد: «وقفت

أمام مكتبك يوم الاثنين، ورويت قصة الاعتداء الجنسي الذي وقع لي. رويت تلك القصة لأنني رأيت في كلام د. فورد أنها صادقة. ما تفعلونه هو السماح لشخص اعتدى على امرأة بأن يجلس في المحكمة العليا! هذا أمر لا يمكن قبوله!».

عندما كانت المرأة تتكلّم، أومأ مجلس الشيوخ فليك برأسه، لكن عينيه لم تقابلا عينيها. ثم رفعت صوتها ناجية أخرى من اعتداء جنسي اسمها ماريا غالاغر: «اعتديَ عليَّ جنسيًا ولم يصدّقني أحد. لم أخبر أحدًا. أنتم تقولون للنساء جميعًا إنكم سوف تتجاهلوهنّ إن روينَ لكم ما جرى. هذا ما جرى لي. وأنتم تقولون للنساء في أميركا، تقولون لهنّ جميعًا، إن لا أهمية لهنّ».

ظل عضو مجلس الشيوخ فليك يتجنّب نظرات المرأة. قالت له بصوت متكسّر: «انظر إليَّ عندما أكلمك. أنت تقول لي إن الاعتداء الذي أصابني لا أهمية له، وإن ما جرى لي لا أهمية له، وإنكم ستسمحون بأن يتولى السلطة أشخاص يفعلون تلك الأشياء. هذا ما تقولونه لي عندما تصوّتون لصالحه. لا تشح بوجهك بعيدًا عني!». أغلق باب المصعد، واتجه عضو مجلس الشيوخ فليك إلى القاعة التي سيجري فيها تصويت اللجنة القضائية على المصادقة على تعيين بريت كافانو في المحكمة العليا.

صرت عضوًا في اللجنة القضائية قبل عشرة شهور من ذلك الوقت؛ وتوقّعت أن أكون مشاركة -في وقت ما- في عملية المصادقة على عضوية المحكمة العليا. وعندما أعلن القاضي أنتوني كيندي، في 27 حزيران من سنة 2018، أنه سيتقاعد، اعتبرت نفسي واحدة من ملايين الناس الذين فوجئوا وأصابهم القنوط، خاصة عندما علمنا أن القاضي كافانو قد اختير لكي يحلّ محله.

حتى قبل أن نعرف اسم كريستين بليزي فورد، كنا نعرف من تصريحات القاضي كافانو العلنية، ومن كتاباته وتاريخه في القضاء، أنه معادٍ للحقوق

المدنية وحقوق التصويت والحقوق الإنجابية. وكنا مدركين أنه سيصير صوتًا مؤكدًا ضد النقابات والبيئة وضد فرض ضوابط على الشركات.

وكنا نعرف قبل أول مجموعة من جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ بأن هناك أمرًا في ماضيه، وأن القاضي كافانو والبيت الأبيض كانا يحاولان إخفاء ذلك الأمر. كنا على علم بذلك لأن تسعين بالمئة من سجل القاضي كافانو ظل محجوبًا عن أعضاء اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ.

وعلمنا بعد تلك الجلسات الأولى أن بريت كافانو قد ضلّل مجلس الشيوخ عندما أدلى بشهادته تحت القسم: ضلّله في ما يخصّ تورّطه في قضية وثائق مسروقة، وفي ما يخصّ عمله مع مرشحين للقضاء كانوا موضع جدل، وكذلك في ما يخصّ دوره في التنصّت غير القانوني على الهواتف في عهد الرئيس بوش.

علمنا بهذا كلّه أول الأمر؛ ثم سمعنا اسمها؛ ثم سمعنا قصتها.

علمنا أن كريستين بليزي فورد ذهبت إلى لقاء مع أشخاص كثيرين في واحد من البيوت عندما كانت في المدرسة الثانوية، وهناك ألقى بريت كافانو بنفسه عليها وتحسّس جسدها وحاول نزع ملابسها. وعلمنا أنها أرادت أن تصرخ فوضع يده على فمها. أدركت أنه يريد اغتصابها، وخشيت أن يقتلها من غير قصد.

تحدّثت د. فورد أثناء شهادتها تحت القسم أمام اللجنة القضائية فقالت عن ذلك الهجوم الذي تعرّضت له، «تمكنت من النهوض والجري خارجة من الغرفة. رأيت حمامًا صغيرًا مقابل باب تلك الغرفة، فدخلت الحمام وأقفلت الباب. سمعت بريت ومارك يخرجان من الغرفة ضاحكَيْن وينزلان السلم الضيّق محدثين ضجيجًا شديدًا ويصطدمان بالجدران أثناء سيرهما مترنّحَيْن إلى الطابق السفلي. انتظرت. وعندما لم أعد أسمع صوتيهما على السلم، خرجت من الحمام ونزلت إلى الأسفل وعبرت غرفة المعيشة وخرجت من البيت. أتذكّر كيف صرت في الشارع وشعرت

بارتياح غامر لأنني استطعت الفرار من البيت ولأن بريت ومارك لم يلحقا بي».

كنت أنظر إليها مذهولة وهي تحكي قصتها. وأمام د. فورد، كان أعضاء اللجنة القضائية البالغ عددهم واحدًا وعشرين عضوًا جالسين ينظرون إليها من منصتها. ومن خلفها جلس حضور غرباء كثيرون. كانت تجلس إلى جانبها ريتشل ميتشل، وهي نائب عام من ولاية أريزونا جاءت لكي تستجوب د. فورد نيابة عن أعضاء اللجنة القضائية من الحزب الجمهوري -كلهم رجال- فقد كان واضحًا أنهم يشكّون في قدرتهم على طرح الأسئلة عليها. كان في الغرفة حارس شخصي أيضًا لأن حماية د. فورد كانت ضرورية. وبطبيعة الحال، كانت الكاميرات موجودة تبثّ مجريات الاستجواب، تبث كل لحظة وكل كلمة تقال وكل دمعة تُذرف لكي يراها المشاهدون في أنحاء البلاد. لم يكن ذلك مكانًا لطيفًا لأن تتحدّث امرأةٌ فيه عن أسوأ يوم في حياتها.

لكنها كانت تجلس أمامنا وأمام العالم كلّه، حتى بعد تلقيها تهديدات بالقتل، وحتى بعد اضطرارها إلى ترك بيتها، وحتى بعد هجمات خبيثة لا حصر لها أتتها عبر الإنترنت. لقد جاءت كريستين بليزي فورد إلى واشنطن انطلاقًا من إحساسها بما أسمته «واجبًا وطنيًا» وأدلت بشهادتها، فكان ذلك واحدًا من أبرز أمثلة الشجاعة التي رأيتها في حياتي.

رد القاضي كافانو عليها، فقال لأعضاء اللجنة: «لقد كانت هذه المساعي التي تواصلت أسبوعين كاملين لعبة سياسية محسوبة منسّقة مدفوعة باستياء واضح من الرئيس ترامب ومن نتائج انتخابات سنة 2016... خوف استهدف ظلمًا تاريخيَ القضائي، ورغبةً في الانتقام لكلينتون ولخسارة ملايين الدولارات التي أتت من جماعات معارضة يسارية خارجية». أعلن كافانو وهو يستشيط غضبًا أن «سلوك كثيرين من الأعضاء الديمقراطيين في هذه اللجنة خلال الجلسة التي انعقدت منذ عدة أسابيع كان محرجًا».

استمر كلامه خمسًا وأربعين دقيقة، وما كان ذلك إلا بيانًا افتتاحيًا.

قال كافانو ردًا على سؤال وجهه إليه عضو مجلس الشيوخ شيلدون وايتهاوس، وهو ديمقراطي من رودآيلاند: «أحب البيرة. أحب البيرة. لست أدري إن كنت تحبّها. هل تحب البيرة، يا سيناتور؟ أم أنك لا تحبها؟ ماذا تحب أن تشرب؟ يا سيناتور، ماذا تحب أن تشرب؟».

سألته عضو مجلس الشيوخ من مينيسوتا، آمي كلوبوتشار، وهي ديمقراطية أيضًا: «إذًا، تقول إنك لا تكثر من الشرب أبدًا إلى حد يجعلك عاجزًا عن تذكّر ما جرى في الليلة السابقة، أو عن تذكر جزء مما جرى».

أجابها وقد بان عليه الانزعاج: «إنه... ما تسألين عنه... تقصدين حالة نسيان تامة! لست أدري. هل يحدث لك هذا؟».

«أرجو أن تجيب عن السؤال، أيها القاضي! أفهم منك أن هذا الأمر لم يحدث. أهذه هي إجابتك؟».

قال بصفاقة: «أجل. لكني أحب أن أعرف إن كان هذا يحدث معك».

قالت: «ليست لديَّ مشكلات شرب، أيها القاضي». كان هذا بعد لحظات من وصفها كيف كان لإدمان الكحول أثر مدمِّر على والدها.

قال لها: «صحيح... وأنا ليست لدي مشكلات أيضًا». كانت تلك لحظة كاشفة رأينا فيها ذلك الرجل الذي كان يقسم دائمًا على أنه يعامل النساء بكل احترام.

اقترب وقت انتهاء الجلسة وجاء دوري في طرح الأسئلة على الشاهدة. كان الجميع على علم أن د. فورد قد خضعت لاختبار جهاز كشف الكذب. وكانت قد طلبت شهودًا خارجيين، وشهودًا من الخبراء حتى يدلوا بأقوالهم. وأهم من هذا أنها طالبت بأن يجري مكتب التحقيقات الفيديرالي تحقيقًا في هذا الأمر. سألتُ القاضي كافانو إن كان يقبل بأن يفعل مثلها. تفادى الإجابة عدة مرات، تمامًا مثلما تصرّف إزاء أسئلة كثيرة وجّهها إليه زملائي في ما يخص هذا الأمر. كان التضاد بين صدق د. فورد

وتمنّع القاضي كافانو عن الإجابة تضادًا مدهشًا.

وكذلك كان مدهشًا استعداده لتضليل اللجنة. أدلى بأقوال عن معاني عدد من العبارات التي كتبها في سجله السنوي عندما كان في المدرسة الثانوية، وكان واضحًا أنها تصريحات كاذبة. هوّن من شأن جوانب مهمّة في ما يتعلّق بإكثاره من الشرب. وكان كاذبًا في حديثه عن اللقاءات التي اعتاد الذهاب إليها عندما كان طالبًا في المدرسة الثانوية. كانت هناك طباعه الغريبة أيضًا. إن مسلك القاضي كافانو الفاضح بعيد كل البعد عن مقتضيات المعايير القضائية إلى حد جعل «اتحاد نقابات المحامين» يعيد تقييمه بعد أيام من تلك الجلسة؛ كما وقّع أكثر من 2400 أكاديمي على رسالة مفتوحة موجّهة إلى مجلس الشيوخ قالوا فيها إنهم «متفقون، بصفتهم أساتذة قانون ومدرّسون في المؤسسات القضائية، على رأي مفاده أنه لم يُظهر ما ينبغي أن يتمتّع به القاضي من حيادية وطبع هادئ، أي ما يؤهّله لأن يكون عضوًا في أعلى محكمة في بلادنا».

لكن الجلسة لم تكد تنتهي حتى بدا أن كتلة الحزب الجمهوري كانت مستعدّة للسير قدُمًا، بل تواقة إلى ذلك، على الرغم من مسلك كافانو ومن شهادة د. فورد. أرادوا أن تنتقل اللجنة إلى التصويت على المصادقة على ترشيحه، فبعد وقت قصير من انتهاء القاضي كافانو من الإدلاء بشهادته ليل يوم الخميس، حدّد الزعماء الجمهوريون موعد تصويت اللجنة في صباح يوم الجمعة.

هناك أسباب كثيرة تجعل الناجيات من الاعتداءات الجنسية يمتنعن عن الإبلاغ عما أصابهنّ. الخوف واحد من تلك الأسباب. وهو خوف ناجم عن اعتقادهنّ بأن أحدًا لن يصدقهنّ. كانت د. فورد قد قالت في شهادتها ذلك الصباح، «كنت في كل يوم أحسب المخاطر التي ستقع عليّ والمنافع التي سأجنيها إذا أدليت بالشهادة، وأتساءل إن كان هذا شيئًا يشبه القفز أمام قطار مندفع سيتابع سيره على أية حال... ألن يكون معنى ذلك

أنني سأُسحق سحقًا على المستوى الشخصي؟».

بدا ذلك الخوف مبرّرًا تمامًا بالنظر إلى شدة اندفاع أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين المشاركين في جلسة اللجنة. فقد كان أولئك الأعضاء يختارون ألا يصدقوا كريستين بليزي فورد حتى بعد أن خاطرت بكل شيء لكي تخبرهم بما تعرفه، وعلى الرغم من أنها بادرت إلى طلب التقدّم بشهادتها قبل ترشيح القاضي كافانو، وعلى الرغم أيضًا من عدم وجود سبب يحملها على الكذب.

اختاروا ألّا يصدقوا الدكتورة فورد، ورفضوا إجراء تحرّيات حقيقية غير ملتفتين إلى تقديمها معلومات مؤكّدة تؤيد دعواها. فعلوا ذلك على الرغم من أن الاتهامات الموجهة إلى القاضي كافانو لم تكن آتية من شخص واحد. فعل من دافعوا عن القاضي كافانو هذا كلّه لأن ثمن تصديق الاتهامات -أي تكلفة الحقيقة ذاتها- كان أكثر مما يطيقون.

قلت في صبيحة اليوم التالي بعد أن تقدّمتُ زملائي من الخروج من القاعة ومقاطعة الجلسة: «كان هذا استخدامًا للقوة الغاشمة. هذا واضح من خلال مجريات الجلسة هذا الصباح. هذا واضح عبر العملية كلّها، منذ بدايتها... إنه فشل هذه الهيئة في أداء ما كانت تقول دائمًا إنه في صلب مهمتها... فشلتْ في أن تكون هيئة تداولية».

كان في القاعة هرج ومرج عندما عدت إليها. ثم تبيّن أن عضو مجلس الشيوخ فليك قد تأثر بما سمعه من الناجيتين الاثنتين اللتين أستوقفتاه في طريقه إلى حضور الجلسة ذلك الصباح. بعد التشاور مع عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي من ديلاوير، كريس كونز، ومع آخرين، طالب فليك بتأجيل التصويت النهائي بغية منح «مكتب التحقيقات الفيديرالي» أسبوعًا من أجل إجراء التحريات. كانت هذه مهلة غير متوقّعة.

نعرف الآن أن النصر الذي شعرنا به في تلك اللحظة كان نصرًا عابرًا - لكن هذا لا يقلل من دلالته. بدا كأن وقوف ناجيتَيْن من الاعتداء الجنسي

أمام المصعد قد غيَّر رأي عضو مجلس الشيوخ الذي يراه أشخاص كثيرون رجلًا لا يغير رأيه. وقد أدى هذا إلى إفساح المجال أمام تحقيق يجريه «مكتب التحقيقات الفيديرالي»، وأرغم تلك العملية السائرة بسرعة جنونية على التوقف قليلًا. في تلك اللحظة، كانت تلك المرأتان الجريئتان أكثر قوة من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين في اللجنة القضائية... أكثر قوة منهم جميعًا! تمكّنتا معًا من إيقاف التاريخ لحظة ومنحتانا فرصة أخيرة للفوز.

لكن أوراقًا أخرى كانت في حوزة البيت الأبيض. وضعت الإدارة حدودًا ضيّقة لذلك التحقيق، وأملَتْ أسماء الأشخاص الذين يستطيع «مكتب التحقيقات الفيديرالي» أن يتحدّث معهم، بل إنها منعت العاملين فيه من متابعة الأمر مع د. فورد، ومع القاضي كافانو. على الرغم من هذا كله، كان إجراء التحقيق في حدّ ذاته أمرًا كافيًا بالنسبة إلى أعضاء مجلس الشيوخ الذين يمكن أن تتغير مواقفهم. ثم أتى يوم السادس من تشرين الأول من سنة 2018، وكنت في قاعة مجلس الشيوخ أتابع مجريات المصادقة على تعيين القاضي كافانو.

كنت عاكفة على كتابة هذه الكلمات منذ تلك الأيام، بل حتى بعد إنهائي مخطوط الكتاب. فعلى غرار أميركيين كثر، لا أزال غير قادرة على استيعاب ما مرت به بلادنا استيعابًا تامًا. لكني سأقول الآن ما يلي: يخطئ من يقلل من أهمية العواقب الناجمة عن عضوية القاضي كافانو في المحكمة العليا. فبالنظر إلى أن التعيين في المحكمة يكون مدى الحياة، فسوف يظل كافانو في موقع يسمح له -مع بقية أعضاء المحكمة المحافظين الذين يشكّلون أكثرية فيها- بإنهاء حق المرأة في الاختيار، وفي إبطال أثر «أوباما كير»، وفي تقويض الأسس القانونية التي تسمح بالرقابة على الشركات وضبطها، وفي إضعاف حقوق أساسية من قبيل الحق في التصويت والزواج والخصوصية. يقلقني الأثر الذي سيكون لطبعه

وتحزّبه على المحكمة نفسها، وكيف سيصبغان القرارات التي يتّخذها، وكيف سيخيبان سعي كثيرين ممن ينشدون العدل في المحاكم. يقلقني ما سيكون من أثر على المحكمة نفسها عندما يشارك في عضويتها رجل وُجِّهت له اتهامات بارتكاب اعتداء جنسي. تقلقني الرسالة الذي يبعث بها هذا كله إلى الأميركيين، وإلى العالم: إن في بلادنا اليوم من يستطيع أن يستشيط غضبًا، ويهاجم الناس، ويقاوم مساءلته، ثم يتسنّم -على الرغم من ذلك كله- موقعًا ذا أثر استثنائي على حياة أشخاص آخرين.

لكن هناك أيضًا ما ليس يقلقني أبدًا: لست قلقة في شأن التزامنا في القتال من أجل بلد أفضل. ولست قلقة من أن يكون ما جرى قد أوهن إرادتنا. لم نختر خوض هذه المعركة لأننا كنا واثقين من قدرتنا على الفوز فيها، بل لثقتنا بأن ذلك كان صراعًا محقًّا. هذا وحده ما ينبغي أن نراه مهمًّا. وأعرف أيضًا أن قول ما هو حقيقي بكل تأكيد ليس أمرًا نافلًا: صحيح أننا لم نحرز الفوز، إلا أن قتالنا من أجله كان مهمًّا!

لم يكن تقدّم د. فورد لكي تدلي بشهادتها عبثًا. ذلك أن «الشجاعة معدية»، مثلما قال عضو مجلس الشيوخ باتريك ليهي. كما أن تلك الكاميرات والمايكروفونات التي لم تكن فورد ساعية خلفها حملت قصتها ورسالتها مسافات بعيدة عن قاعة اجتماع اللجنة، فشجعت النساء والرجال على أن يكشفوا عما لديهم من قصص عن تعرضهم لاعتداءات جنسية؛ وكان كثير منهم يحكي قصته للمرة الأولى. في يوم إدلاء د. فورد بشهادتها، ازدادت الاتصالات التي تلقاها «الخط الساخن القومي لتلقي شكاوى الاعتداءات الجنسية» زيادة كبيرة بلغت مئتين بالمئة. اتصلت نساء كثيرات بشبكة «C- Span» لكي تروين قصصهن. كتبت النساء مقالات في الصحف. أخبرت النساء أزواجهنّ وآباءهنّ. اندفعت النساء إلى قول ما لديهنّ من حقيقة -وبفعلهنّ هذا، جعلن مشكلة تفشي العنف الجنسي أكثر وضوحًا من ذي قبل.

ما كانت تلك الناجيات مسرورات بالكشف عن آلامهن أمام الناس.

وما كان لدى كثيرات ممن تكلّمن نية التماس العدالة، وما كان لديهنّ كبير أمل بالحصول عليها. لكنهنّ تكلمن مثلما تكلّمت الناجيات مما كان يرتكبه هارفي وينستين، ولاري ناسار، وبيل كوسبي... ومثلما تكلّم ضحايا الإساءات والاعتداءات التي حصلت في الكنيسة الكاثوليكية... تكلّموا كلهم لكي يساهموا في ضمان ألا تبقى هذه القصص مقتصرة على أحاديث هامسة. العنف الجنسي حقيقة موجودة. إنه غير مقبول. وهو يقع على الرجال مثلما يقع على النساء. لا يجوز أن يعاني أحد معاناة صامتة. إن الوجوه والأصوات والحشود التي ملأت قاعة جلسة الاستماع وملأت «مبنى هارت» والشوارع المحيطة بالمحكمة العليا، والناس الذين غصّت شبكات التواصل الاجتماعي برسائل التضامن والتعبير عن القلق التي كتبوها، ملزمة لنا كلنا بأن نصغي إليها ونحترمها ونصدّقها، ثم نتصرف انطلاقًا من ذلك. سوف يكون لأصواتهم، مثل صوت د. فورد، أثر باقٍ دائمًا.

صحيح أن هذه المعركة قد انتهت، إلا أننا سنرى في المستقبل مدى اتساع أثرها. يبين التاريخ أن استعداد شخص واحد للنهوض لأجل ما هو حق يمكن أن يكون شرارة تطلق عملية تغيير عميقة الأثر. ما كانت شهادة آميتا هيل كافية للحيلولة دون تعيين كليرنس ثوماس في المحكمة العليا في سنة 1991، لكنها جعلت مصطلح «التحرش الجنسي» يدخل قاموس الأحاديث المتداولة، ويطلق حوارًا على المستوى الدولي. وبعد انقضاء أكثر من شهرين على إدلاء أميتا هيل بشهادتها، أقرّ الكونغرس «قانون الحقوق المدنية لسنة 1991»، الذي وسّع نطاق العلاج المتاح لضحايا التحرش الجنسي. وفي السنة التي أعقبت ذلك، شهد عدد مرشحات الحزب الديمقراطي اللواتي فزن في انتخابات سنة 1992 زيادة كبيرة جدًا، إذ تضاعف عدد النساء في مجلس النواب مرتين، وازداد عددهنّ في مجلس الشيوخ ثلاثة أضعاف.

لست ساذجة! إنني أتجوّل في القاعات نفسها التي شهدت قول عضو

مجلس شيوخ من الحزب الجمهوري لنساء ناجيات من اعتداءات جنسية بأن «يكبُرنَ»، القاعات التي شهدت وصف عضو مجلس شيوخ آخر الناجيات المتظاهرات بأنهنّ «جمع من الغوغاء»، بينما كان رئيسه يحرّض جمعًا آخر على إهانة د. فورد. أعرف -ونعرف جميعًا- أن أمامنا أميالًا كثيرة لا يزال علينا أن نجتازها قبل أن تنال النساء كل ما هو مستحق لهنّ من كرامة واحترام. لكن قلبي مفعم عزيمة بفعل إقدام أعداد غير مسبوقة من النساء على خوض الانتخابات، وبفعل أعداد أكبر اندفعت إلى ميدان السياسة. قلبي ممتلئ عزيمة بفعل الصلات التي تنشأ بين الناس متجاوزة حدود العرق والسن والمنبع الاجتماعي والخبرات ونوع الجنس... يقف رجال ونساء، كتفًا إلى كتف، من أجل العدالة والمساواة والحقوق الأساسية.

ما كان هذا التقدّم إلا حصيلة حركة. وهي حركة بدأت قبل أن تدلي آميتا هيل بشهادتها، وسوف تستمر زمنًا طويلًا بعد أن تصير د. فورد بطلة في كتب التاريخ التي يدرسها أطفالنا. سوف نزداد قوة مع كل منازلة نخوضها، حتى عندما تواجهنا نكسات. وسوف نستمد حكمة من كل مرحلة، حتى عندما تكون الدروس التي نتعلّمها قاسية. سوف نواجه كل ما يأتينا مقتنعين بأن التغيير أمر ممكن... عارفين أن الحقيقة مثل الشمس: تظهر دائمًا.

لعلك الأول... لكن، لا تكن الأخير!

كنت في خضم حملتي الانتخابية الأولى من أجل الفوز بمنصب النائب العام عندما تلقيت اتصالًا من صديقة قديمة من أيام الدراسة. إنها ليزا التي تعمل «استشارية مهنية» في مدرسة القانون المجاورة. لقد التقت ليزا شابة سوداء اسمها فينوس جونسون، كانت طالبة في السنة الثانية في مدرسة القانون. إنها ابنة مهاجر، ترعرعت في أوكلاند، وكانت تحلم بأن تصير نائبًا عامًا. وما كان مفاجئًا بأن يتجه تفكير صديقتي إليَّ عندما سمعت قصة فينوس. كان ذلك في خريف سنة 2003، وقد اتفقنا على أن نمضي

معًا نهارًا كاملًا. صافحت يد فينوس فجاءني على الفور ذلك الإحساس العجيب بالألفة. رأيت نفسي فيها. كان لديها من اللطف ما جعلها تمضي النهار كلّه متنقلة معي بينما رحت أتابع حملتي الانتخابية ومهماتي اليومية. ثم انتهى بنا الأمر إلى الذهاب إلى أحد المتاجر لشراء هدية زفاف من أجل واحدة من صديقاتي العزيزات (اخترت مفرشًا للسرير). ثم مررنا بواجهة متجر كانت على واجهته لافتة مؤيدة لخصمي في الانتخابات.

قلت لفينوس وأنا أُخرِج من صندوق السيارة ملصقًا من ملصقات حملتي الانتخابية، «هيا بنا، فلندخل المتجر». دخلت المتجر وسلّمت على مالكه، ثم طلبت منه أن يناصرني.

«ولكن... إن على واجهة متجري ملصق لمرشح آخر». قال هذا غير عارف كيف يتصرّف.

قلت له: «لا بأس في هذا. تستطيع أن تضع ملصقي أيضًا». وافق الرجل، ثم مضينا في سبيلنا.

وخلال تناولنا طعام الغداء، تحدّثت مع فينوس عما جعلها راغبة في أن تصير نائبًا عامًا، وعن طبيعة العمل الذي كانت طامحة إليه. علمت منها أن أباها عمل زمنًا طويلًا في ميدان إنفاذ القانون، وأنها كانت تتخيل نفسها دائمًا مدافعة عن الضحايا. قلت لها إنني سلكت مسارًا مماثلًا، ونصحتها بأن تتبع إحساسها وتعمل في «مكتب النائب العام في مقاطعة ألميدا». قلت لها إنني سأكون سعيدة بأن أجري بعض المكالمات الهاتفية لمساندتها.

بدا عليها العجب لأنني أفعل هذا من أجلها. فقلت لها إن أمي كانت تقول لي عبارة أتذكرها دائمًا: «لعلك الأولى... لكن، لا تكوني الأخيرة». وصلتْ أمي إلى ما وصلت إليه بمساعدة مَنْ وجّهوها ونصحوها. ووصلتُ إلى ما وصلت إليه بمساعدة من وجّهوني ونصحوني أيضًا. وقد عقدت العزم بأن أكون موجّهة وناصحة لأكبر عدد ممكن من الناس خلال مسار عملي كلّه.

حصلت فينوس على الوظيفة التي تحلم بها في «مكتب النائب العام في

مقاطعة ألميدا» بعد بضع سنين من حديثي الأول معها. عملتْ هناك ثماني سنين، وتخصّصت مثلي في مساعدة ضحايا العنف الجنسي. كنا على تواصل مستمر طيلة تلك السنين. وفي سنة 2014، انضمّت إليّ في «مكتب نائب عام الولاية». وبعد نحو سنة من عملها معي على أمور تشريعية، كان لديَّ طلب واضح أوجّهه إليها.

استدعيتها إلى مكتبي. قلت لها: «أريد أن تصيري 'نائبًا عامًا مشاركًا' وأن تصيري مديرة العاملين لديّ». مرت لحظة صمت حبلى بالتوقّعات. سألتني: «أنا؟». «أجل، أنت». صادفني حظ حسن مرات كثيرة في حياتي، لكني أظن أنني لم أر نفسي يومًا محظوظة مثلما رأيتها عندما قالت فينوس: «نعم». كانت رائعة في أداء عملها، تمامًا مثلما توقّعتها أن تكون. فبالإضافة إلى سهرها على سير العمل، وعلى تزويدي بالعاملين، وعلى أن تكون آخر من يتفقّد استعدادي للاجتماعات والمؤتمرات الصحافية، كانت تساعدني أيضًا في إدارة التركيبة البيروقراطية المعقّدة وفي قيادة مبادرات كبرى، نيابة عني، بصفتها استشارية في ميدانَيّ القانون والسياسات. ما كان لي أن أحلم بأن يكون لدي أحسن منها ضمن فريقي.

أمضينا أوقاتًا طويلة معًا، خلال تلك السنين كلها. وتواصلت الأحاديث بيننا منذ أن كانت عاملة معي في مكتب النائب العام. نتحدّث أحيانًا عن القضايا التي بين يديها، ونتحدث أحيانًا أخرى عن الانتقال إلى وظائف أخرى. تحدّثنا مرة عن وصفة لإعداد نوع من حساء الدجاج كان مدهشًا حقًّا.

كانت فينوس جزءًا مما ألهمني إلى كلمة ألقيتها مرات كثيرة، أمام مجموعات من الشابات خاصة. أحب أن «أجنّد» تلك الشابات فيما أدعوه «نادي النموذجيين».

أقول لهنّ إن عليهنّ -مهما تكن المهن التي يقع اختيارهنّ عليها- أن يواصلن رفع أيديهنّ، ومشاركتهنّ، وتلقي الثناء على أفكارهنّ الجيدة،

وأن يكنّ عارفات أنهنّ مستحقات الصعود بقدر ما تواتيهنّ الجرأة لفعل ذلك. أقول لهنّ أيضًا إن عليهنّ، عندما ترين أشخاصًا آخرين في حاجة إلى مساعدة، أن تحدثن عن طريقهنّ قليلًا من أجل مد يد العون.

أقول لهنّ إن من هم في «نادي النموذجيين» يمكن أن يشعروا بالوحدة أحيانًا. وقد يقولون في أنفسهم: «أعليَّ حقًا أن أحمل هذا العبء وحدي؟». الحقيقة أنهنّ ستجدن أنفسهنّ في أماكن لا ترين فيها أحدًا يشبههنّ. ثم إن اختراق الحواجز قد يكون مخيفًا. تصيبك جروح عندما تخترق «سقفًا زجاجيًا». وتكون تلك الجروح مؤلمة. لا يخلو الأمر من ألم. لكني أطلب منهنّ أن تنظر كل واحدة إلى رفيقاتها وأن تحتفظ بصورة ما تراه في ذهنها وعقلها وروحها. أقول لهنّ أن تتذكّرن أنهن لسنا وحيدات في تلك الأماكن -أبدًا- فنحن جميعًا فيها، معهنّ، نشجعهنّ. لذا، عليهنّ أن تكنّ عارفات عندما تنهضن، وعندما ترفعن أصواتهنّ، وعندما تعبرن عن أفكارهنّ ومشاعرهنّ... أننا معهنّ في تلك الأماكن، وأننا نحمي ظهورهنّ. أعرف أن فينوس كانت تحمي ظهري دائمًا.

***

رأيت الكثير خلال السنين التي أمضيتها في الخدمة العامة. وما تعلّمته غير قابل لأن يختصر كلّه هنا. لكنّي خرجت بقناعة راسخة مفادها أن الناس أخيار في صميمهم. وإذا أتيحت لهم فرصة، فسوف يمدّون يد المساعدة إلى جيرانهم.

تعلّمت من التاريخ ومن تجاربي أن التقدّم لا يكون متدرّجًا دائمًا، ولا يسير في خط مستقيم. إنه يمضي من «هضبة» إلى أخرى، أحيانًا. ونراه في أحيان أخرى يشهد تراجعات مأساوية. لكننا نقفز إلى الأمام أحيانًا وننجز أمورًا تتجاوز نطاق ما كنا نتخيّله ممكنًا. وأنا مؤمنة بأن مهمتنا هي توفير القوة الدافعة التي ستصل بنا إلى مستويات أعلى.

لا يزال علينا أن نحرز ذلك الاتحاد الذي لا شائبة فيه. فعلى امتداد مسار

الإنجازات العظيمة التي حقّقتها التجربة الأميركية، هناك تاريخ مظلم لا بد لنا من التعامل معه في حاضرنا. من السهل أن يشعر المرء بالتعب في مواجهة الريح العاتية، من السهل أن يشعر بأن الأمر قد فاق طاقته. ولكن، ليس لنا أن نستسلم! تكون بداية الانحدار عندما نكفّ عن التطلّع إلى ما هو أفضل.

دعوني أقول حقيقة أخيرة: على الرغم من اختلافاتنا كلّها، وعلى الرغم من معاركنا كلها، وعلى الرغم من مشاجراتنا كلها... نظلّ أسرة أميركية واحدة. علينا أن نتصرّف مثلما تتصرّف أسرة واحدة. ما هو مشترك بيننا أكبر كثيرًا مما يفرّقنا. علينا أن نرسم صورة مستقبل يستطيع كل شخص أن يرى نفسه فيه، ويستطيع كل شخص أن يكون مرئيًّا. إنها صورة نابضة بالحياة لبلد نابض بالحياة اسمه الولايات المتحدة الأميركية يُعامَل فيه كل شخص بالقدر نفسه من الاحترام والكرامة، ويحظى كل واحد منا بفرصة عيش حياته إلى أقصاها. هذا حلم يستحقّ الكفاح من أجله... حلم نابع من محبّة بلادنا.

إنه كفاح مستمر منذ الأزل. وما نعرفه عن هذا الكفاح هو أن الرضا الزائد عن النفس قادر على تضييع الانتصارات. إلا أن المعارك الخاسرة يمكن أن تصير رابحة عند بذل جهود جديدة. على كل جيل أن يجدّد الالتزام بالعمل، وببذل الجهد، وبالمعنى الحقيقي لكلمة «وطني». ليس الوطنيُّ شخصًا يتغاضى عن مسلك بلاده، مهما يكن ذلك المسلك؛ بل هو من يقاتل من أجل مُثُل البلاد في كل يوم مهما يكن ذلك مكلفًا.

ما رأيته أيضًا كلّه، منذ أن صرت عضو مجلس شيوخ في الولايات المتحدة خاصّة، هو أن هذا الكفاح مولود من رحم هذا التفاؤل. رأيت آلاف «الحالمين» يسيرون في ردهات مبنى الكابيتول مؤمنين بأنهم قادرون على أن يحدثوا تغييرًا إذا جعلوا أصواتهم مسموعة. ولسوف يحدثون ذلك التغيير فعلًا. أرى هذا في الآباء والأمهات الذين ارتحلوا إلى واشنطن قادمين من أنحاء البلاد كلّها مع أطفالهم المعوّقين لكي يجعلوا الكونغرس

يرى وجوه أولئك الذين سيخسرون التغطية الصحية التي يوفرها قانون «أوباما كير». أراه في وجوه النساء اللواتي يكافحن كل يوم من أجل حقهنّ في اتخاذ قراراتهنّ الخاصّة بأجسادهنّ. أراه في وجوه الناجين من مجزرة «باركلاند» الذين يتظاهرون ويقاتلون وينتظمون من أجل استصدار قوانين سلامة حمل الأسلحة... أراه في من أحرزوا انتصارات مهمّة تنبئهم بأن مستقبلًا أفضل أمر ممكن.

عندما أرتحلُ في بلادنا، أرى التفاؤل في عيون أطفال في الخامسة والسابعة والعاشرة من أعمارهم يشعرون بأنهم جزء من ذلك الكفاح. أرى هذا، وأحسّه، في الطاقة الواضحة عند من أقابلهم. نعم... الناس يتظاهرون ويخرجون في مسيرات. نعم... الناس يصيحون غاضبين! لكنّهم يفعلون هذا انطلاقًا من تفاؤلهم. هذا ما يجعلهم يأتون بأطفالهم الصغار معهم. وهذا ما كان يجعل أبي وأمي يأخذاني معهما، في عربة الأطفال، إلى مسيرات الحقوق المدنية. كانا يفعلان ذلك لأنهما مقتنعان، مثلما أنا مقتنعة، بأن المستقبل الأفضل أمر ممكن لنا جميعًا مهما تكن الظروف صعبة.

التحدّي اليومي الذي أواجهه مع نفسي هو أن أكون جزءًا من الحل، وأن أكون واحدة من «المحاربين المتفائلين» في المعارك القادمة. والتحدّي الذي أطرحه عليكم هو أن تنضمّوا إلى هذا المسعى، وأن تنهضوا من أجل مُثلنا وقيمنا.

ليس لنا أن نرفع أيدينا مستسلمين عندما يحين الوقت لأن نشمّر عن سواعدنا. لن نستسلم الآن. لن نستسلم غدًا. لن نستسلم أبدًا.

بعد سنين من الآن، سيرفع أطفالنا وأحفادنا رؤوسهم وينظرون في عيوننا. سيسألوننا أين كنا عندما كانت أمور فائقة الأهمية على المحك. سوف يسألوننا كيف كان الأمر. لست أريد أن تقتصر إجابتنا على إخبارهم بما أحسسنا به. أتمنّى أن نخبرهم بما استطعنا فعله.

شكر وتنويه

عندما جلست لكي أكتب عن حياتي، لم أتوقّع أن تصير تلك الكتابة في حد ذاتها واحدة من تجاربي في الحياة. فخلال سنة من السنوات الأكثر اضطرابًا في الذاكرة القريبة، كانت أسابيعي تبدأ مبكرة وتنتهي متأخرة؛ وكنت أمضي الشطر الأكبر من عطلات نهاية الأسبوع في العمل على هذا الكتاب. أتذكّر تجاربي المهنية التي أفضت إلى شروعي في كتابته؛ وأعود إلى الطفولة التي صاغت طريقتي في التفكير؛ وأتأمل في ما تمثّله نقطة الانعطاف هذه. إن تأليف هذا الكتاب يعزّز لديّ ما شدّني إلى الخدمة العامة وما سوف يستحقّ الكفاح من أجله دائمًا. وأنا في غاية الامتنان لكل شخص في حياتي ممن مدّوا إليَّ يد العون على امتداد طريقي. ما أكثركم يا من أريد أن أشكركم!

أودّ أن أشكر أولًا ولاية كاليفورنيا التي كان تمثيلها شرفًا لي. أشكرك يا كاليفورنيا لأنك مؤمنة بأن مستقبلًا لامعًا ينتظر ولايتنا وبلادنا، ولأنك تعملين وتبذلين الجهد من أجل ذلك المستقبل. أشكرك لإيمانك بي، ولمنحي ثقتك على امتداد تلك السنين كلّها. وأتمنّى أن تعرفي أنني أبذل كل ما في وسعي لكي أفوز بثقتك كل يوم. أود خاصة أن أشكر الناس الذين بعثوا إليَّ برسائلهم وأتاحوا لي استخدام مقتطفات منها في هذا الكتاب. إن لقصصكم أهمية كبيرة.

أود أيضًا توجيه الشكر إلى الأشخاص الرائعين العاملين لديّ في مجلس الشيوخ، في واشنطن وفي كاليفورنيا. أشكركم على عملكم بالغ الأهمية الذي تؤدّونه من أجل الشعب الأميركي. وأنا شديدة الاعتزاز بما

لديكم من إحساس بالغاية وما لديكم من تفانٍ في العمل. أعرف أنه عمل ذو طابع شخصي بالنسبة إلى كل واحد منكم. وأود خاصّة أن أوجّه الشكر إلى تايرون غيل الذي بدأ العمل معي سكرتيرًا صحافيًا في أول يوم لي في مجلس الشيوخ، لكن مرض السرطان اختطفه منا في الآونة الأخيرة. تايرون شخص لا يُعوّض. لقد كان موهبة استثنائية، وشخصًا استثنائيًا... شخصًا لطيفًا دافئًا كريمًا عميق الالتزام بالخدمة العامة. سيحمل من عرفوه منا ذكراه على الدوام، وسيحاولون في كل يوم أن يرتقوا إلى المثال الذي كانه.

وعلى غرار كل شيء آخر في حياتي، ما كان تأليف هذا الكتاب ممكنًا من غير ما حبَتني به أسرتي من حب ومساندة وعون. أشكرك يا دو على نصائحك وتشجيعك ومساعدتك لي في هذا المشروع. وأما كول وإيلا، فهما بالنسبة إليَّ منبع للحب والبهجة لا ينضب أبدًا. أنظر إليكما تدخلان العالم ويختار كل منكما المسار الفريد فيه، فأشعر كل يوم بالفخر لأنني «مومالا» لكما.

وأنت يا مايا... كان تأليف هذا الكتاب أشبه بإحياء لطفولتنا. إن قائمة ما أريد شكرك عليه طويلة لا تتّسع لها هذه الصفحات. دعيني أكتفي بشكرك على ما ساهمت به من مادة وأفكار خلال هذه العملية كلّها. أشكرك أيضًا لأنك أتيت لي بأخ، هو توني... ولأنك أتيت بمينا. أتذكّرك يا مينا عندما كان عمرك سنتين فقط، وكنت تسيرين معي فندور حول البيت، وخطواتك تحاكي خطواتي. أنت الآن قائدة بكل معنى الكلمة، قائدة اختطّت لنفسها مسارًا عظيمًا، قائدة تحتل نصائحها مكانة كبيرة عندي. أشكرك على كل شيء؛ وأشكرك خاصّة لأنك أدخلت إلى حياتي طفلتين عزيزتين، أمارا وليلى، ومعهما أبوهما المدهش، نِك.

أشكر أبي الذي شجّعني منذ كنت طفلة صغيرة على ألّا أهاب شيئًا. أشكر تشيتس وسارالا وتشيني، وأشكر خالي بالو، على الحب الذي

غمروني به عبر المسافات الشاسعة. أشكرك يا خالتي لينور لأنك جزء مهم من حياتي؛ وأشكر الخالة أودري لأنها زودتني بذكريات عن تلك الأيام الأولى أثناء تأليف هذا الكتاب. أشكر ميمي وديبز على تشجيعهما الدائم.

وأقول لكريسيت وريغي: أشكركما لأنكما شجعتماني على تأليف هذا الكتاب منذ خطواته الأولى. لقد ورد في هذا الكتاب ذكر كثير من أعز أصدقائي وصديقاتي الشخصيين؛ وكنت قادرة على كتابة المزيد والمزيد عن التجارب التي خضناها معًا. يكفيني القول إنني في غاية الامتنان لآمي وكريسيت ولو وستيسي وفانيسا، ولكل من حظيت بنعمة السير معهم في رحلة الحياة هذه (عددهم أكبر كثيرًا من أن أستطيع ذكرهم هنا). عندما يسألني الناس عن سر الحياة، أقول إنه ظفر المرء بأصدقاء جيدين يصيرون أسرة له. هكذا كنتم جميعًا في نظري، وهذا ما حاولت أن أكون بالنسبة إليكم. أشكركم أيضًا على أبنائي وبناتي بالمعمودية، على أولئك الذين صاروا جزءًا من حياتي.

ما كان إنجاز هذا الكتاب ممكنًا من غير مساندة أسرتي الكبيرة أيضًا: العاملون معي، الآن وفي ما مضى، الذين كانوا إلى جانبي على مر السنين - أشكر مستشاريّ القدامى، إيس سميث، وشون كليغ، وجوان رودريغز... أشكركم لأنكم كنت معي دائمًا، وأشكركم على ما زوَّدتموني به من فكر وبصيرة خلال تلك السنين كلها.

أنا في غاية الامتنان لمن كانوا يعملون معي عندما كنت نائبًا عامًا، وعندما صرت نائبًا عامًا للولاية. لقد ذهبتم جميعًا لكي تنجزوا أمورًا رائعة، لكنكم بقيتم جزءًا من عائلتي. إنني ممتنة لأشخاص كثيرين جدًا. أقدّم شكري الخاص إلى فينوس جونسون، وديبي ميثلو، وبرايان نيلسون، ولطيفة سايمون، ودان سوفور، ومايكل ترونكوزو، ولغيرهم أيضًا، على كل ما منحوني إياه من عون لإنجاز هذا المشروع. أشكرك أيضًا يا جوزي دوفي رايس، يا من أعتبرك بمثابة ابنة أخت لي، أشكرك على اقتراحاتك

وملاحظاتك على مخطوط هذا الكتاب. إني أكنّ احترامًا كبيرًا لآرائك وأفكارك. أود أيضًا أن أشكر جون بيريز الذي لا أزال أسميه «السيد المتحدّث»، وأشكر أيضًا مارك إلياس... أشكرهما لما قدماه لي من مشورة حكيمة.

وبطبيعة الحال، ما كان شيء من هذا ممكنًا من غير ذلك الفريق الرائع في مؤسّسة بنغوين بقيادة سكوت مايرز. سكوت، لقد كنت أفضل محرر يمكن أن يتمنّاه أي إنسان. وسوف أكون ممتنة لك دائمًا لأنك فهمت منظور الكتاب الذي أردت تأليفه. أشكر «كرييتف أرتيست إيجنسي»، وأخص بالشكر مولي غليك، وديفيد لارابيل وكريغ غيرينك وميشيل كيد لي، ورايدر وايت... أشكركم على كل ما بذلتموه من جهد لجعل هذا يحدث.

أحب أيضًا توجيه شكري إلى معاونيّ الاثنين، فينكا لافلور ودايلان لويّ، فقد كانا ملتزمين، متعاطفين و... نعم، كانا صبورين أيضًا. لقد جعلتما عمليةَ الكتابة ممتعة.

شكرًا جزيلًا لفريق البحث والتحقّق من المعلومات: برايان آدلر، وزاك هندين، وستيفن كيلي، ومحمود محمودوف، وماغي مالون، وراؤول كوينتانا. وأشكر أيضًا دورثي هارتس على عملها المهم المبكر معي في هذا المشروع.

وأخيرًا، أود أن أشكر كل من أحبهم وما عادوا معنا الآن. لست أدري إن كانت مؤسسة بنغوين توزّع كتبها في السماء! لكني أقول للخالة ميري، والعم فريدي، والعم شيرمان، والسيد والسيدة شيلتون، والخالة كريس، والخالة بيا، وهنري رامزي، وجيم ريفالدو، والسيدة ويلسون، وجدّي، وجدّتي: هذا الكتاب هدية معبّرة عما لكم من قيمة كبيرة عندي، وعما ساهمتم به في تكوين حياتي، ومقدار ما كان لكم من أهمية بالنسبة إليّ.

وأنت يا ماما، أنت نجمة هذا الكتاب لأنك السبب في كل شيء. كادت

تنقضي عشر سنين منذ فقدناك؛ ولا أزال مشتاقة إليك، مشتاقة كثيرًا. لا يزال تقبّل الحياة من غيرك أمرًا صعبًا. لكني مؤمنة بأنك تنظرين إلينا. أسأل نفسي عندما أجدها حائرة أمام قرار صعب، «لو كانت ماما هنا، فكيف تفكّر في الأمر؟». هكذا تكونين هنا، معي. أقصى أملي أن يكون هذا الكتاب عونًا لمن لم يعرفوك أبدًا حتى يدركوا من أنت، وكيف كنت... حتى يدركوا معنى أن يكون المرء شيامالا هاريس... وحتى يدرك معنى أن أكون ابنتها.

المراجع

مقدمة

فيل ويلون، «كامالا هاريس تحطم حاجز اللون بفوزها في انتخابات مجلس الشيوخ الأميركي»، *لوس أنجلوس تايمز*، 8 تشرين الثاني، 2016، (Http://Www.latimes.com/Politics/La-Pol-Ca-Senate-Race-Kamala-Harris-Wins-20161108-Story.html)

ثورغود مارشال، «معنى الحرية»، كلمة قبول «جائزة الحرية» في 4 تموز 1992، (Http://Www.naacpldf.org/Press-Release/Thurgood-Marshalls-Stirring-Acceptance-Speech-After-Receiving-Prestigious-1992-Liberty-Award-On-July-4)

الفصل الأول: من أجل الناس

دونا مرتش، «الجامعة والشارع: العرق، والهجرة، وأصول حزب الفهود السود في أوكلاند بولاية كاليفورنيا»، «*سولز*» 9، العدد 4 (2007): 333 - 345، (Https://Doi.org/10.1080/10999940701703794).

مارثا بيوندي، «*الثورة السوداء في حرم الجامعة*» (بيركلي، منشورات جامعة كاليفورنيا، 2012)، 47.

ريتشارد كاميلا، «علامة قوس قزح في حاجة إلى شيء من العون»، بيركلي *غازيت*، 18 نيسان 1975، 14.

سكوت ديوك هاريس، «بحث عن عدالة تضليلية»، «*لوس أنجلوس تايمز ماغازين*»، 24 تشرين الأول، 2004، (Http://Articles. Latimes.com/2004/Oct/24/Magazine/Tm-Kamala43)

هاريس، «بحث عن عدالة تضليلية».

الفصل الثاني: صوت من أجل العدالة

تسمّم التربة بالنفايات السامّة: *التلوث، والصحة، والعنصرية البيئية، والعدالة: سجل السموم في بافيو هانترز بوينت، سان فرانسيسكو* (سان فرانسيسكو:

لجنة الأمهات في هانترز بوينت من أجل العدالة والصحة البيئية، جمعية سكان هانترزفيو، الحركة الخضراء من أجل العدالة الصحية والبيئية، 2012، (Http://08/Thestateoftheenviron/Greenaction.org/Wp-Content/Uploads/2012 (ment090204final.pdf

قانون من أجل توضيح حقوق جمع الأشخاص ممن يتم توقيفهم أو احتجازهم في المعابر الحدودية، أو في أي مركز احتجاز تحت إشراف «حماية الحدود والجمارك الأميركية»، أو «الجهة المعنية بإنفاذ القوانين الخاصة بالهجرة والجمارك»، S.349، الكونغرس الخامس عشر بعد المئة (2017 - 2018) (Https://Www.congress.gov/Bill/115Th-Congress/Senate-Bill/349)

نيكولاس فاندوز، «دراسة توثّق ندرة النواب العامين المنتخبين السود: صفر في أكثر الولايات، *نيويورك تايمز*، 7 تموز 2015، (Https://Www.nytimes.com/2015/07/Us/A-Study-Documents -The-Paucity-Of-Black-Elected-Prosecutors-Zero-In-Most-States.html)

جامعة لندن، معهد أبحاث السياسات الجنائية، *إيجاز عن سجون العالم*، تم الدخول إلى الصفحة يوم 25 تشرين الأول، 2018، (Http://Www. Prisonstudies.org/Highest-To-Lowest/Prison-Population-Total?Field_region_Taxonomy_tid=All)

لي رومني، «سيكافح القانون دعارة الأطفال»، *لوس أنجلوس تايمز*، 5 أيلول، 2004، (Http://Articles.latimes.com/2004 /Sep/05/Local/Me-Child5)

كيفن كارترايت، «ناشطة تتلقّى جائزة عن عملها مع الشباب المصاب باضطرابات»، *ذا كرايسيس 111*، العدد 1 (كانون الثاني/شباط 2004): 9، (Https://Books.google.com/Books?Id=Ice84bec2yoc&Pg)

كارولين جونز، «لطيفة سايمون: ترشيح محامية شابة لنيل قلب 'صاحبة رؤية' لهذه السنة»، *إس. إف. غيت*، 5 كانون الثاني 2015، (Https://Www.sfgate.com/Visionsf/Article/Lateefah-Simon-Youth-Advocate-Nominated-As-5993578.Php)

«حقائق وتوجّهات بحسب المركز القومي للموارد الخاصة بإعادة الدخول إلى المجتمع»، المركز القومي للموارد الخاصّة بإعادة الدخول إلى المجتمع، مجلس مركز العدالة الحكومي، (Https://Csgjusticecenter.org/Nrrc/Facts-And-Trends)

بوب إيغيلغو، «القاضي ثيلتون هندرسون يختتم مساره المهني الطويل بالعمل

من أجل المضطهدين»، سان فرانسيسكو كرونيكل، 15 كانون الثاني 2017، (Https: Www.sfchronicle.com/Bayarea/Article/Judge-Thelton-Henderson-Ending-Long-Career-10859424.Php)؛ أسوشيتد برس، «القاضي ثيلتون هندرسون، الذي صار محاميًا نصيرًا لـ Loaning Mlk A Car، يتقاعد»، Al.com، 20 كانون الثاني 2017، (Https: Www.al.com/News/01 Judge thelton_henderson_lawyer./Birmingham/Index.ssf/2017 html)؛ جنيفر وارن، «ليس تصادم وجهات النظر غريبًا على القاضي»، *لوس أنجلوس تايمز*، 16 كانون الأول 1996، (Http: Articles.latimes.com/1996-12-16/News/Mn-9670_1_Federal-Judges)

وزارة العدل في الولايات المتحدة الأميركية، مكتب برامج العدالة، «*العودة إلى الطريق القويم: محكمة حل مشكلات إعادة الدخول إلى المجتمع*»، بقلم جاكلين ل. ريفرز ولينور أندرسون، Fs00316، (واشنطن العاصمة، أيلول 2009)، (Https://Www.bja.gov/Publications/Backontrackfs.pdf)

مجلس أمناء نظام الاحتياطي الفيدرالي، استبيان الأحوال المالية لدى المستهلكين، 2016، (واشنطن العاصمة، 2016)، (Https://Www.federalreserve.gov/Econres/Scfindex.htm)

ذا نيويورك تايمز ماغازين: «ليك بينتو، فخ الكفالة»، نيويورك ماغازين، 13 آب 2015، (16/Magazine/The-Bail-/08/Https://Www.nytimes.com/2015 Trap.html)

كامّالا هاريس وراند بول، «علينا إصلاح نظام الكفالة حتى نقلّص السجون»، مقالة في *نيويورك تايمز*، 20 تموز 2017، (20//07/Https://Www.nytimes.com/2017 Opinion/Kamala-Harris-And-Rand-Paul-Lets-Reform-Bail.html.)

كريستوفر إنغراهام، «اعتقال مزيد من الناس خلال السنة الماضية بسبب جرائم قتل واغتصاب وهجوم عنيف في بوت ثام» - «مادة مجمّعة»، *وونكبلوغ، واشنطن بوست*، 26 أيلول 2017، (Https://Www.washingtonpost.com/News/Wonk/Wp/2017/09/26/More-People-Were-Arrested-Last-Year-For-Murder-Rape-Aggravated-Assault-And-Robbery-Combined-Over-Pot-Than)

«أعداد المعتقلين بسبب الماريغوانا»، Aclu، (Https://Www.aclu.org/Gallery/Marijuana-Arrests-Numbers)

جون آنيز، إدارة شرطة مدينة نيويورك تحت النقد بسبب «ممارسات متحيّزة

عنصريًا» بعد أن بينت سلطات الولاية مواصلة عناصر الشرطة استهداف الأقليات بالاعتقال بتهمة الماريغوانا» نيويورك ديلي نيوز، 27 نيسان 2018، (Http://Www.nydailynews.com /New-York/Nyc-Crime/Nypd-Targeting-Minorities-Marijuana-Arrests-2018 -Article-1 .3957719)

ثلاث وثلاثون ولاية تقر إصلاح سياسات العدالة الجنائية من خلال إعادة الاستثمار في أمور العدالة، (فيلادلفيا: بيو تشاريتابل كريستس، تشرين الثاني 2016)، (33 States_/08/Http://Www.pewtrusts.org/-/Media/Assets/2017 /reform_criminal_justice_policies_through_justice_reinvestment.pdf)

كريس ماي ورام سبورامانيان، ثمن السجون: دراسة توجّهات الإنفاق في الولايات، 2012 - 2015 (نيويورك: معهد فيرا للعدالة، أيار 2017)، (Https://Www.vera.org/Publications /Price-Of-Prisons-2015-State-Spending-Trends)

جيم سالتر، «تقرير ميزوري: احتمال توقيف السود أكبر نسبة 85٪»، Ap News، 1 حزيران 2018، (Https://Apnews. Com/58D9ad846ef14b93915ee26d3c f4663e)

C.k.، «الفتيان السود هم المجموعة الأقل احتمالًا لأن تتخلّص من الفقر»، ذي إيكونومست، 2 نيسان 2018، (Https: //Www.economist.com/Blogs/04/Broken-Ladder/Democracyinamerica/2018)

C.k.، «الفتيان السود».

جانيل جونز، جون شمت، فاليري ويلسون، خمسون عامًا بعد لجنة كيرنر (واشنطن العاصمة: معهد السياسات الاقتصادية، 26 شباط 2018)، (Https://Www.epi.org/Publication /50-Years-After-The-Kerner-Commission)

اتّحاد الحرّيات المدنية الأميركي، «مقترح خطّي مقدّم من اتحاد الحريات المدنية الأميركي فيما يخص الفوارق العنصرية في جلسات إصدار الأحكام كما تبينت من خلال 'تقارير العنصرية في نظام العدالة في الولايات المتحدة'»، مقدّم إلى الهيئة الأميركية العامة لحقوق الإنسان، الجلسة 153، 27 تشرين الأول 2014، (Https://Www.aclu.org /Sites/Default/Files/Assets/141027_Iachr_racial Disparities_aclu_submission _0.Pdf)

الفصل الثالث: تحت الماء

والاس سميث، حديقة الشمس: تاريخ وادي سان يواكيم، 1778 - 1939، من تحرير ويليام ب. سكريست جونيور، الطبعة الثانية، (فريزنو، كاليفورنيا: كريفن ستريت بوكس، 2004).

مايكل تيتنز، تشارلز ديتزل، ويليام فولتون، سمات التطوير العقاري في مدينة سان يواكيم، (سان فرانسيسكو: معهد السياسات العامة في كاليفورنيا، 2005)، 18، (Http: Www.solimar.org Pdf Urbandevsanjoaquin.pdf)

بونهيا لي، «الخروج من الأزمة، سوق الإسكان في فريزنو هي الأكثر عافية في البلاد»، فريزنو بي، 5 كانون الثاني 2016، (Https: Www.fresnobee.com News/Business/Article53168660.Html)

ارتفاع كبير في معدلات البطالة: مكتب إحصائيات العمل الأميركي، معدل البطالة في فريزنو، كاليفورنيا *(Msa)*، مأخوذ من مكتب الاحتياطي الفيديرالي في سان لويس، (Https://Fred.stlouisfed.org/Series/Fres406ur)

آلانا سينيولز، «حجز على البيوت من غير نهاية»، ذي أتلانتيك، 1 كانون الأول 2017، (The- Https://Www.theatlantic.com/Business/Archive/2017 12 Neverending-Foreclosure/547181.)

«بيتس»، إن بي سي نيوز، 29 كانون الثاني 2008، (Http: Www.nbcnews. com Id/22900994/Ns/Business-Real_estate/T/Hidden-Victims-W2dfby2zoei(Mortgage-Crisis-Pets/#.W2dfby2zoei ؛ وليتون ويتس، «بيتس والركود الاقتصادي: أوقات صعبة على سنوبي»، أول ثنكيز كونسدرز، الراديو الوطني العام، 6 نيسان 2009، (Https://Www.npr.org/Templates/ Story/Story.php?Storyid=102238430)

«أزمة الحجز على البيوت في سنة 2010 تسجل رقمًا قياسيًا: بالأرقام»، ذي ويك، 14 كانون الثاني، 2011، (Http://Theweek.com/Articles/488017/2010S-Recordbreaking-Foreclosure-Crisis-By-Numbers)

2,5 مليون حالة حجز على البيوت: «أزمة الحجز على البيوت في سنة 2010 تسجل رقمًا قياسيًا».

«روبو - ثنكرز تزيد تفاقم فوضى الاحتيال في حوادث الحجز على البيوت»، إن بي سي نيوز، 13 تشرين الأول 2010، (Http://Www.nbcnews.com/ Id/39641329/Ns/Business-Real_estate/T/Robo-Signers-Add-Foreclosure-Fraud-Mess)

بروسبيريتاس ممبرز، «الخبراء يشرحون السبب في أن كامالا لن تفوز أبدًا - للأسف»، مقطع فيديو على يوتيوب، 3:00، نشر في 7 كانون الأول 2010، (Https://Www.youtube.com/Watch?V=1Hemg2ilkty)

جون بروكس، «فيديو: ستيف كولي يبكر في إعلان فوزه الليلة الماضية»، كي كيو

إي دي نيوز، 3 تشرين الثاني 2010، (Https://Www.kqed.org/News/4195/
(Video-Steve-Cooley-Prematurely-Declares-Victory-Last-Night
جاك ليونارد، «كامالا هاريس تفوز بانتخابات النائب العام، وستيف كولي يقر بفوزها [نسخة محدثة]»، *لوس أنجلوس تايمز*، 24 تشرين الثاني 2010، (Http://
11/Steve-Cooley-Kamala-/Latimesblogs.latimes.com/Lanow/2010
(Harris-Attorney-General.html
اصطفاف سبعة وثلاثون ألفًا من مالكي البيوت: سي بي إس نيوز، «صدمة الإسكان التالية»، تقرير برنامج ستون دقيقة، مقطع فيديو على يوتيوب، 14:06، نشر يوم 3 نيسان 2011، (Https://Www. Youtube.com/Watch?V=Qwro6jhtc5e)
«كانت لدينا طوابير خبز في الثلاثينيات»: رايان تشيتوم، «برنامج ستون دقيقة ونظرة متأنية إلى فضيحة الحجز على البيوت»، *كولومبيا جورناليزم ريفيو*، 5 نيسان 2011، (Https://Archives.cjr.org/The_audit/60_Minutes_with_a_good_look
At.php_)؛ وسي بي إس نيوز، «صدمة الإسكان التالية».
وزارة العدل في كاليفورنيا، «النائب العام كامالا د. هاريس تدعو إلى طاولة مستديرة مع ضحايا الحجز على البيوت»، مقطع على يوتيوب، 15:59، نشر يوم 22 تشرين الثاني 2011، (Https://Www. Youtube.com/Watch?V=Qbycqfzva5q)
دوغلاس ج. إيليوت، «الدور الفيديرالي في تمويل الإسكان: مشكلات رئيسية ومقترحات من أجل السياسات»، ورد في *مستقبل تمويل الإسكان: إعادة هيكلة سوق القروض العقارية في الولايات المتحدة الأميركية*، افتتاحية مارتين نيل بيلي (واشنطن العاصمة: منشورات مؤسسة بروكينز، 2011)، (Https://Www.brookings.edu/Wp-Content/Uploads/2016/07
(Thefutureofhousingfinance_chapter.pdf
وزارة العدل في كاليفورنيا، مكتب النائب العام، «النائبان العامان في كاليفورنيا ونيفادا تعلنان عن تحالف التحقيق في القروض العقارية»، تقرير صحافي، 6 كانون الأول 2011، (Https://Www.oag.ca.gov/News/Press-Releases/
Attorneys-General-California-And-Nevada-Announce-Mortgage-
(Investigation-Alliance
جانيس بودلر، روبرت كيرسيا، ديفيد أندرو سميث، *جيل الحجز على البيوت: أثر أزمة الإسكان على المدى البعيد بالنسبة إلى الأطفال والأسر من أصل لاتيني* (واشنطن العاصمة: مجلس لا رازا الوطني، 2010)، (Https://Communitycapital.unc.
(02/Foreclosure-Generation.pdf/edu /Files/2010

«ازدياد البطالة في الولايات المتحدة»: آرون ريفز وآخرون، «ازدياد نسب الانتحار في مختلف الولايات الأميركية خلال أزمة الركود الاقتصادي»، *ذا لانسيت 380*، العدد 9856 (24 تشرين الثاني 2012): 1813 - 1814، (Https: Www.thelancet.com/Journals /Lancet/Article/Piis0140-6736%2812%2961910-2 (Fulltext

باتريك كلارك، «معظم البيوت في الولايات المتّحدة تصير قيمتها أقل مما كانت عليه قبل الانهيار»، *بلومبيرغ*، 3 أيار 2017، (Https: Www.bloomberg.com/News/Articles/2017-05-03/Most-U-S-Homes-Are-Worth-Less-Than-Before-The-Crash)

العبء يصيب الأسر السوداء بشكل غير متناسب: سارا بورد - شاربز وريبيكا راش، *أثر أزمة الإسكان الأميركية على فجوة الثروة بين الأعراق خلال أجيال* (نيويورك: مجلس الأبحاث الاجتماعية، حزيران 2015)، (Https://Www.aclu.org/Files/Field_document/Discrimlend_final.pdf)

قروض خطيرة تبلغ قيمتها 354 بليون دولار: بيتر روديغير، ريتشل لويز إنسينغ، كولتر جونز، «المصارف الكبرى تعثر على باب خلفي من أجل تمويل القروض الخطيرة»، *وول ستريت جورنال، 10 نيسان 2018*، (Https://Www.wsj.com/Articles/Big-Banks-Find-A-Back-Door-To-Finance-Subprime-Loans-1523352601)

الفصل الرابع: أجراس الزفاف

ثمانية عشر ألف زوج من جنس واحد: «المحكمة الفيديرالية توافق على عقد القران الفوري للمثليين في كاليفورنيا؛ عقد القران الأول في سان فرانسيسكو»، Tpix Cbs، سان فرانسيسكو، 28 حزيران 2013، (Http://Sanfrancisco.cbslocal.com/2013/06/28/Federal-Court-Oks-Gay-Marriage-To-Resume-In-California-Immediately)

أسئلة مطروحة على القاضي ستيفن بريير: *هولينغ سويرث ضد بري، 558*، U.S. 183 (2010)، مرافعات شفوية، 26 آذار 2013، (Https://Www.supremecourt.gov/Oral_arguments/Argument_transcripts/2012/5If6.Pdf_14-12)

«ليس لأنه قديم»: فرانكلين د. روزفلت، «خطاب يوم الدستور، واشنطن العاصمة»، خطاب ألقي يوم 17 أيلول 1937، أميركان بريزيدنسي بروجكت، (Http://Www.presidency.ucsb.edu/Ws/?Pid=15459)

عقد قران المئات في ذلك اليوم: ماليا وولان، «مئات يصطفون في طابور في كاليفورنيا

لعقد قرانهم بعد إنهاء حالة التريث في زواج أشخاص من جنس واحد، نيويورك تايمز، 29 حزيران 2013، (Https://Www.nytimes.com/2013/06/30/Us/California-Couples-Line-Up-To-Marry-After-Stay-On-Same-Sex-Marriage-Is-Lifted.html)

جيل توكر، الضغط على الأهالي يساعد سان فرانسيسكو في تقليل التغيّب عن المدارس بنسبة 23٪»، Sfgate، 9 حزيران 2009، (Https://Www.sfgate.com/News/Article/Pressuring-Parents-Helps-S-F-Slash-Truancy-23-3228481.Php)

تقريرنا الأول، النتائج: وزارة العدل في ولاية كاليفورنيا، مكتب النائب العام، «تقرير عن أزمة التغيب عن المدارس الابتدائية في كاليفورنيا: مليون طفل يتغيبون عن المدارس، أضرار اقتصادية بالبلايين»، تصريح صحافي، 30 أيلول 2013، (Https://Oag.ca.gov/News/Press-Releases/Report-California-Elementary-School-Truancy-Crisis-One-Million-Truant-Students)

الفصل الخامس: أقول إننا سنقاتل

فرهاد مانجو، «لماذا لا يمكن أن يعمل وادي السيليكون من غير المهاجرين؟» *نيويورك تايمز*، 8 شباط 2017، (Https://Www.nytimes.com/2017/02/08/Technology/Personaltech/Why-Silicon-Valley-Wouldnt-Work-Without-Immigrants.html)

فيل ويلون، «كامالا هاريس المنتخبة حديثًا تتعهّد بعصيان ترامب في ما يتعلّق بالهجرة»، *لوس أنجلوس تايمز*، 20 تشرين الثاني، **للمراجعة: في أي سنة؟؟؟؟؟؟** (Http://Www.latimes.com/Politics/La-Pol-Ca-Senate-Kamala-Harris-Trump-*20161110*-Story.html)

ليلى شوتشيت، «سياسات الهجرة لدى ترامب تؤذي الأطفال الأميركيين»، مركز التقدّم الأميركي، 31 تموز 2017، (Https://Www.americanprogress.org/Issues/Early-Childhood/Reports/2017/07/31/436377/Trumps-Immigration-Policies-Harming-American-Children)

الخوف من الترحيل: راندي كابس وآخرون، *تبعات نشاطات إنفاذ الهجرة على أحوال الأطفال لدى أسر المهاجرين: مراجعة ما نُشر في هذا الموضوع*، (واشنطن العاصمة: المعهد الحضري لسياسات الهجرة، أيلول 2015)، (Https://Www.urban.org/Sites/Default/Files/Alfresco/Publication-Exhibits/2000405-Implications-Of-Immigration-2000405)

Enforcement-Activities-For-The-Well-Being-Of-Children-In-Immigrant-Families.pdf)؛ وسيلين شوبنسكي كيروغا، دولسي م. ميديت، جنيفر غليك، «في بطن الوحش: آثار السياسات المعادية للهجرة على أوساط الأشخاص من أصل لاتيني»، *علماء السلوك الأميركيين* 58، العدد 13 (2014): 1723 - 1742، (Https: Doi.org/10.1177/0002764214537270)

خلال الأيام المئة الأولى: شوتشيت، «سياسات الهجرة لدى ترامب».

اعتقال سبعة وتسعين عاملًا: كارولين سكاون، «مواجهة آثار سياسات الهجرة لدى ترامب على المدارس»، مركز التقدّم الأميركي، 3 أيار 2018، (Https: Www.americanprogress.org/Issues/Education-K-12/News/2018/05/03/450274/Countering-Effects-Trumps-Immigration-Policies-Schools)

سكاون، «مواجهة آثار سياسات الهجرة لدى ترامب على المدارس».

ليلى شوتشيت، «هجوم ترامب على المهاجرين ضربة قاصمة لنظام رعاية الأطفال في أميركا»، مركز التقدم الأميركي، 5 شباط، 2018، (Https://Www.americanprogress.org/Issues/Early-Childhood/News/2018/02/05/445676/Trumps-Attack-Immigrants-Breaking-Backbone-Americas-Child-Care-System)

عشرون بالمئة من معلمي الطفولة المبكرة: شوتشيت، «هجوم ترامب على المهاجرين».

شوتشيت، «هجوم ترامب على المهاجرين».

الفصل السادس: نحن أفضل من هذا

سانكار رامان، «طبيب قلبية لديه قلب»، قصة المهاجر، 10 تموز 2017، (Http://Theimmigrantstory.org/Scientist)

زويه هنري، «800 ألف عامل، 460 بليون دولار من المخرجات الاقتصادية، عشرات رواد الأعمال: ما تخسره الولايات المتّحدة إذا زال قانون Daca»، Inc.، 5 آذار 2018، (Https://Www.inc.com/Zoe-Henry/Dreamer-Entrepreneurs-Respond-To-Daca-Uncertainty.html)

روسيو كارالابرادور، ودانييل رينويك، «المثلث الشمالي العنيف في أميركا الوسطى»، مجلس العلاقات الخارجية، 26 حزيران 2018، (Https://Www.cfr.org/Backgrounder/Central-Americas-Violent-Northern-Triangle)

قُتل قرابة خمسين ألف إنسان: لابرادور ورينويك، «المثلث الشمالي العنيف».

لابرادور ورينويك، «المثلث الشمالي العنيف».

موت النساء في هندوراس نتيجة العنف: «المقرر الخاص المختص بالعنف ضد النساء ينهي جولته في هندوراس ويدعو إلى إجراءات فورية لمعالجة ثقافة الإفلات من العقاب في الجرائم الواقعة على النساء والفتيات»، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان، (Https://Www.ohchr.org/En/Newsevents/Pages/Displaynews.aspx?Newsid=14833)

فتاة في الحادية العاشرة في هندوراس: «سونيا نازارينو، أطفال حروب المخدرات»، *نيويورك تايمز*، 11 تموز 2014، (13//07/Https://Www.nytimes. Com/2014 Opinion/Sunday/A-Refugee-Crisis-Not-An-Immigration-Crisis. Html)

لابرادور ورينويك، «المثلث الشمالي العنيف».

زيادة مستمرة في رفض معدّلات طلبات اللجوء: أثر التمثيل والجنسية، ترانس أكشينال ريكوردز أكسيس كلیرنغ هاوس (Trc) في جامعة سيراكوز، 13 كانون الأول 2016، (Http://Trac.syr.edu/Immigration/Reports/448)

نحو 350 ألف مهاجر: لابرادور ورينويك، «المثلث الشمالي العنيف».

انخفاض بنحو عشرة بالمئة: أناليز هيرمان، *اللجوء في عهد ترامب*، (واشنطن العاصمة، مركز التقدّم الأميركي، 13 حزيران 2018) (Https://Www.americanprogress. 452025/Asylum-Trump-/13/06/org/Issues/Immigration/Reports/2018 Era)

سبعمئة طفل جرى فصلهم عن أهلهم: كيتلين ديترسن، «مئات أطفال المهاجرين انتزعوا من أهلهم عند الحدود الأميركية»، *نيويورك تايمز*، 20 نيسان 2018، (20/Us /Immigrant-Children-/04/Https://Www.nytimes.com/2018 Separation-Ice.html)

كولين كرافت، «تصريح الأكاديمية الأميركية لطب الأطفال ضد الفصل بين الأطفال وأهلهم عند الحدود»، الأكاديمية الأميركية لطب الأطفال، 8 أيار 2018، (Https://Www.aap.org/En-Us/About-The-Aap/Aap-Press-Room/ Pages/Statementopposingseparationofchildrenandparents. Aspx)

جولي زاوزمير وكيث ماكميلان، «جلسات تشهد قراءة مقاطع من الكتاب المقدّس مستخدمة للدفاع عن العبودية، وذلك دفاعًا عن الفصل بين أسر المهاجرين»، *واشنطن بوست*، 15 حزيران 2018، (Https://Www.washingtonpost.com/ 14/Jeff-Sessions-Points-To-/06/News/Acts-Of-Faith/Wp/2018

(The-Bible-In-Defense-Of-Separating-Immigrant-Families

كيتي بينر وكيتلين ديترسون، «جلسات يقال فيها إن العنف وعنف العصابات لا يشكلان أرضية كافية لتبرير منح اللجوء»، *نيويورك تايمز*، 11 حزيران، 2018، (Https://Www.nytimes.com/2018/06/-Sessions-Politics Us 11 Domestic-Violence-Asylum.html)

كامّالا د. هاريس، عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية كاليفورنيا، «في جلسة استماع خاصّة في الفصل بين أفراد الأسر، هاجمت هاريس حالات الفصل اللاأخلاقية والاحتجاز اللاإنساني لنساء حوامل»، تصريح صحافي، 31 تموز 2018، (Https://Www.harris.senate.gov/News/Press-Releases/At-Hearing-On-Family-Separations-Harris-Blasts-Immoral-Separations-And-Inhumane-Detention-Of-Pregnant-Women)

اللجوء إلى اختبارات Dna: كيتلين ديترسون، «إدارة ترامب في حالة تشوّش فوضوي من أجل لم شمل أسر المهاجرين»، *نيويورك تايمز*، 5 تموز 2018، (Https://Www.nytimes.com/2018/07/05/Us/Migrant-Children-Chaos-Family-Separation.html)

عضو مجلس الشيوخ كامّالا هاريس تزور مركز الاحتجاز في أوتاي ميزا»، Nbc7 سان دييغو، 22 حزيران 2018، (Https://Www.Nbcsandiego.com/On-Air/As-Seen-On/Sen_-Kamala-Harris-Visits-Otay-Mesa-Detention-Center_san-Diego-486286761.Html)

بريتني ويجيا، «طفل في الثالثة من العمر فُصل عن أبيه عند الحدود. يحاول والداه الآن معالجة الصدمة التي أصابته»، *لوس أنجلوس تايمز*، 3 تموز 2018، (Http://Www.latimes.com/Local/Lanow/La-Me-Ln-Separation-Trauma-20180627-Story.html.)

كان جسد جيفرسون متيبّسًا: إزميرالدا بيرموديز، « 'أنا هنا. أنا هنا'. أب يلتقي طفله من جديد ويذرف دموع الارتياح والخوف مما سيأتي»، *لوس أنجلوس تايمز*، 15 تموز 2018، (Http://Www.latimes.com/Local/California/La-Me-Family-Reunion-20180715-Htmlstory.html)

طفل عمره أربعة عشر شهرًا أعيد إلى أمه: ليزا ديسيارديز، جوشوا باراجاس، دانييل بوش، «'لم يعد ابني مثلما كان': شهادة جديدة ترسم صورة قاتمة للفصل بين أفراد الأسر»، *Pbs Newshour*، 5 تموز 2018، (تم تحديث الرابط في 6 تموز 2018)، (Https://Www.pbs.org/Newshour/Politics/My-Son-Is-Not-

The-Same-New-Testimony-Paints-Bleak-Picture-Of-Family-Separation)

امرأة حبلى تفقد وعيها: ديسيارديز، باراجاس، بوش، «لم يعد ابني مثلما كان».

ديسيارديز، باراجاس، بوش، «لم يعد ابني مثلما كان».

إيليانور أونيل، «قضايا الهجرة: الرأي العام في الفصل بين أفراد الأسر، Daca والجدار الحدودي»، Aeideas (مدونة على الإنترنت)، معهد المشروع الأميركي، 21 حزيران 2018، (Https://Www.aei.org/Publication/Immigration-Issues-Public-Opinion-On-Family-Separation-Daca-And-A-Border-Wall.

الفصل السابع: الجميع

ليندا ديلاروزا، «لماذا نجد الأمهات السود وأطفالهنّ الصغار في أميركا واقعين في أزمة حياة أو موت»، *نيويورك تايمز ماغازين*، 11 نيسان 2018.

(Https://Jamanetwork.com/Journals/Jama/Fullarticle/2677433)

فجوة قدرها عشر سنين في أمد العمر المتوقّع: ديف أ. تشوكشي، «عدم المساواة في الدخل والفقر والصحة»، *مجلة الجمعية الطبية الأميركية 319*، العدد 13 (2018): 1312 -1313، (15/Mcconnell_at_/03/Https://Www.salon.com/2013/cpac_repeal_obamacare_root_and_branch)

زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ يعلن صراحة: جيليان رايفيلد، «في مؤتمر الناشطين السياسيين المحافظين: أبطلوا أوباما كير من جذوره»، *سالون*، 15 آذار 2018، (Https://Www.telegraph.co.uk/News/Worldnews/Us-Politics/11134793/Rand-Paul-The-Republican-Frontrunner-In-Seven-Quotes.html)

مقارنة «قانون الرعاية الصحية مقبولة التكلفة»: جاك غوردون، «راند بول: الجمهوري المتقدّم في السباق من خلال سبعة مقتطفات»، *تلغراف*، 2 تشرين الأول 2014، (25-/07/Https://Www.politico.com/Gallery/2013/Unforgettable-Obamacare-Quotes-001595?Slide=11)

«خمسة وعشرون مقتطفًا عن أوباما كير لا يمكن نسيانها»، بوليتيكو، 16 تموز 2013، (25-Unforgettable-/07/Https://Www.politico.com/Gallery/2013/Obamacare-Quotes-001595?Slide=11)

من شأن إلغاء «أوباما كير» أن يؤدّي إلى...: هـ. ر. 1628، «قانون تسوية إلغاء أوباما كير لسنة 2017»، تحليل وتقدير للتكلفة، مكتب الموازنة في الكونغرس، 19

تموز 2017، (Https: Www.cbo.gov/Publication/52939)
وزارة الصحة والخدمات البشرية في الولايات المتحدة، مكتب السياسات الصحية، *التغطية التأمينية الصحية للأميركيين ممن لديهم حالات صحية موجودة مسبقًا: أثر قانون الرعاية الصحية مقبولة التكلفة*، (واشنطن العاصمة، 5 كانون الثاني 2017)، (Https: Aspe.hhs.gov/System/Files /Pdf/255396/Pre-Existingconditions.pdf)
«مقارنة على المستوى العالمي بين أسعار الأدوية المباعة بموجب وصفة طبية»، *وول ستريت جورنال*، 11 كانون الأول 2015، (Https: Graphics.wsj.com/Table/Globaldrug_1201)
ريتشل بلوث، «هل يتعيّن على الولايات المتحدة أن تسهّل استيراد الأدوية التي تباع بموجب وصفة طبية؟» Pbs News Hour، 22 آذار 2017، (Https://Www.Pbs.org/Newshour/Health/U-S-Make-Easier-Import-Prescription-Drugs)
الأميركيون يستهلكون ثمانية وخمسين بالمئة: «الرأي العام في الأدوية التي تباع بموجب وصفة طبية وفي أسعارها»، مؤسسة عائلة هنري ج. كايزر، (Https://Www. Kff.org/Slideshow/Public-Opinion-On-Prescription-Drugs-And-Their-Prices)
زاك ستروفر، «التصويت على التعديلات التي اقترحتها كلوبوتشار في ما يخص استيراد الدواء تحظى بأصوات مؤدية من الحزبين»، *نوليدج إيكولوجي إنترناشونال*، 13 كانون الثاني 2017، (Https://Www.keionline.org/23248)
جون مورغان، «*دواء مر: كيف تضغط شركات الأدوية الكبرى من أجل المحافظة على أسعار الأدوية التي تباع بموجب وصفات طبية*»، (واشنطن العاصمة: مواطنون من أجل المسؤولية والأخلاق في واشنطن، 2018)، (Https://Www.Citizensforethics.org/A-Bitter-Pill-How-Big-Pharma-Lobbies-To-Keep-Prescription -Drug-Prices-High)
زادت قيمة اشتراكات العضوية فيها: مورغان، «دواء مر».
نحو 2,5 بليون دولار من أجل الضغط: مورغان، «دواء مر».
رفع أسعار دواء ترافاستاتين: مورغان، «دواء مر».
زيادة كبيرة على سعر دواء ألبوتيرول: مورغان، «دواء مر».
جيمي غولد وسارة كليف، «طفل رضيع عولج بحفاض وزجاجة حليب. تلقى والداه فاتورة بلغت 19 ألف دولار»، فوكس، 20 تموز 2018، (Https://Www.)

28 /17506232/Emergency-Room-Bill-Fees-/6/vox.com/2018
(Health-Insurance-Baby

رسوم تتجاوز 31250 دولارًا: غولد وكليف، «حفاض وزجاجة حليب».

طُلب منه دفع 7294 دولارًا: سارة كليف، «دخل قسم الطوارئ في مستشفى مشمول بشبكته التأمينية، لكن الأمر انتهى به إلى تلقي فاتورة بلغت قيمتها 7294 دولارًا»، فوكس، 23 أيار 2018، (Https://Www.vox.com/2018/5/23//17353284
(Emergency-Room-Doctor-Out-Of-Network

الاكتئاب في ازدياد: «الاكتئاب يشهد ازديادًا في الولايات المتحدة الأميركية، بين الفتيان المراهقين خاصة»، ساينس ديلي، 30 تشرين الأول 2017، .Https://Www
171030134631.Htm/10/sciencedaily.com/Releases/2017

«الصحة العقلية في أميركا والقدرة على الوصول إلى بيانات الرعاية الصحية»، ميتتال هيلث أميركا، (Http://Www.mentalhealthamerica.net/Issues/
(Mental-Health-America-Access-Care-Data

نيو أميركان إيكونومي، «دراسة جديدة تبين أن ستين بالمئة من المقاطعات الأميركية ليس فيها طبيب نفسي واحد»، تصريح صحافي، 23 تشرين الأول 2017، (Https://Www.newamericaneconomy.org/Press-Release/New-
Study-Shows-60-Percent-Of-U-S-Counties-Without-A-Single-
(Psychiatrist

نيو أميركان إيكونومي، «دراسة جديدة تبين أن...»

«حالة الصحة العقلية في أميركا»، ميتتال هيلث أميركا، 7 تشرين الأول 2018، (Http://Www.mentalhealthamerica.net/Issues/State-Mental-Health-
America)

وزارة الصحة والخدمات البشرية في الولايات المتحدة الأميركية، *تقرير صادر عن مجموعة العمل الخاصة بصحة السود والأقليات*، الجزء الأول، بقلم مارغريت م. هيكلر (واشنطن العاصمة، 1985)، (Https://Ia800501.Us.archive.org/32/
(Items/Reportofsecretar00usde/Reportofsecretar00usde.pdf

الأميركيون السود لديهم معدل وفيات أعلى: روبين ل. كيلي، تقرير كيلي 2015: *التفاوتات الصحية في أميركا (واشنطن العاصمة: مكتب عضو الكونغرس روبين ل. كيلي، 02-Il، 2015)*، 11، (Https://Robinkelly.house.gov/Sites/
(20Kelly%20Report_0.Pdf.%Robinkelly.house.gov/Files/2015

أولغا كازان، «كونك أسود اللون في أميركا يمكن أن يكون خطيرًا على صحتك»،

ذي أتلانتك، تموز/آب 2018، (Https: Www.theatlantic.com/Magazine/
07 Being-Black-In-America-Can-Be-Hazardous-/Archive/2018
(To-Your-Health/561740

فيلاروزا، «لماذا الحديث عن الأمهات السوداوات في أميركا وعن أطفالهنّ»
من تقرير هيكلر: «فوق هذا، وفي سنة 1981، بلغت نسبة وفيات الرضع السود إلى المواليد الأحياء عشرين بالألف؛ ولا تزال هذه النسبة أعلى بمرتين من نسبة 10.5 ٪ بالألف لدى البيض... إلا أنها مثل المعدل الذي كان لدى الأطفال البيض في سنة 1960». وزارة الصحة والخدمات البشرية في الولايات المتحدة الأميركية، صحة *السود والأقليات*، 2؛ «وفيات الرضع»، مراكز الرقابة على الأمراض والوقاية منها، (Https://Www.cdc.gov/Reproductivehealth/Maternalinfanthealth/
(Infantmortality.htm

فيلاروزا، «لماذا الحديث عن الأمهات السوداوات في أميركا وعن أطفالهنّ»
دراسة كبرى على امتداد خمس سنين: إدارة الصحة والإصحاح العقلي في مدينة نيويورك، *معدل كبير جدًا للوفاة أثناء الولادة في مدينة نيويورك*، 2008 - 2012 (نيويورك، 2017)، (Https://Www1.Nyc.gov/Assets/Doh/Downloads/
12.Pdf-Pdf/Data/Maternal -Morbidity-Report-08)؛ نينا مارتين ورينيه مونتانيو، «استمرار موت الأمهات السود بعد الولادة. قصة شالون إيرفينغ تشرح السبب»، *أول ثينغ كونسدرد*، Nbr، 7 كانون الأول 2017، (Https://Www.npr.
568948782/Black-Mothers-Keep-Dying-After-/07/12/Org/2017
(Giving-Birth -Shalon-Irvings-Story-Explains-Why

ديفيد بورنستين، «معالجة ضرر صدمات الطفولة الذي يستمر طيلة العمر»، *نيويورك تايمز*، 30 كانون الثاني 2018، (30//01/Https://Www. Nytimes.com/2018
Opinion/Treating-The-Lifelong-Harm-Of-Childhood -Trauma.
(html

كازان، «أن تكون أسود في أميركا».

طول التيلومير عند مئات النساء: كازان، «أن تكون أسود في أميركا».

لدى المرضى البيض احتمالات أفضل بنسبة عشرة بالمئة: روبرت بيرل، «لماذا تكون الرعاية الصحيّة مختلفة إذا كنت أسود اللون أو من أصل لاتيني أو فقيرًا»، **فوربز**، 5 آذار 2015، (05//03/Https: //Www.forbes.com/Sites/Robertpearl/2015
(Healthcare-Black-Latino -Poor/#650C70d37869

كوين كيبرز 4، «حتى نقلل تفاوتات الرعاية الصحية، علينا معالجة التحيّز في

القبول إلى المدارس الطبية»، ذا هيل، 14 نيسان 2018، (Https://Thehill.com/Opinion/Healthcare/383154-To-Reduce-Health-Care-Disparities-We-Must-Address-Biases-In-Medical-School)
بيرل، «لماذا تكون الرعاية الصحية مختلفة».
فيلاروزا، «لماذا الحديث عن الأمهات السوداوات في أميركا وعن أطفالهنّ»
روب هاسكيل، «سيرينا ويليامز متحدّثة عن الأمومة والزواج والتمكّن من العودة»، فوغ، 10 كانون الثاني 2018، (Https://Www.vogue.com/Article/Serena-Williams-Vogue-Cover-Interview -February-2018)
هاسكيل، «سيرينا ويليامز»، فوغ.
إيبريل دمبوسكي، «تدريب الأطباء على الانتباه إلى ما لديهم من تحيّز عنصري»، Cnn، 7 أيلول 2015، (07/Health//09/Https://Www.cnn. Com/2015/Healthcare-Racial-Bias/Index.html)
التفاوتات في أعداد الأطباء: حقائق وأرقام، 2014، جمعية الكليات الطبية الأميركية، 2014، (Http://Www.aamcdiversityfactsandfigures.org)
«المرحلة الأخيرة من المرض الكلوي في الولايات المتحدة الأميركية»، المؤسّسة القومية للكلّية، تم تحديث الرابط في شهر كانون الثاني 2016، (Https://Www.kidney.org/News/Newsroom/Factsheets/End-Stage-Renal-Disease-In-The-Us)
ظهور فشل الكلية أكثر بمقدار 3,5 ضعفًا: «ارتباط الدخل المتدنّي بارتفاع سويات الإصابة بالأمراض الكلوية لدى الأميركيين الأفارقة»، المؤسسة القومية للكلية، 5 تشرين الثاني 2012، (Https://Www.kidney.org/News/Newsroom/Nr/Low-Income-Linked-To-Higher-Levels-Of-Kidney-Disease)
المكتب الطبي في فريزنيوس: أندرو بولاك، « شركة صناعة معدات غسل الكلى تدفع 250 مليون دولار لتسوية دعوى قضائية، نيويورك تايمز، 18 شباط 2016، (19/Business/Dialysis-/02/Https://Www.nytimes.com/2016/Equipment-Maker-Settles-Lawsuit-For-250-Million.html)
دافيتا توافق على دفع 350 مليون دولار: وزارة العدل الأميركية، «سوف تدفع دافيتا 350 مليون دولار من أجل تسوية مزاعم في شأن مخالفات غير قانونية»، تصريح صحافي، 22 تشرين الأول 2014، (Https://Www.justice.gov/Opa/Pr/Davita-Pay-350-Million-Resolve-Allegations-Illegal-Kickbacks)
ميلاني سالتزمان، «ولاية أوهايو تقاضي كبرى شركات الصناعات الدوائية بسبب

ازدياد الوفيات ذات الصلة بالأدوية الأفيونية»، *Pbs Newshour*، 7 تشرين الأول 2017، (Https: Www.pbs.org Newshour/Show/Ohio-Sues-Big-Pharma-Increase-Opioid-Related-Deaths)

وفاة ثمانية وثلاثين شخصًا نتيجة تناول جرعات زائدة: جويل أتشنباخ، «لم تعد 'مايبيري' مدينة صغيرة في ولاية أوهايو تقاتل وباء التدمير الذاتي»، واشنطن بوست، 29 كانون الأول 2016، (Https: Www.washingtonpost.com/National Health-Science/No-Longer-Mayberry-A-Small-Ohio-City-Fights-An-Epidemic-Of-Self-Destruction/2016/12/29/11E6-B3c9-F662adaa0048_story.html-9A01-A95076f2)

أربعون شخصًا آخرون يفقدون حياتهم: دواء فينتانيل وأدوية على صلة به مثل كارفنتانيل، فضلًا عن الكوكايين، تؤدي إلى زيادة في الوفيات الناجمة عن الجرعات الزائدة»، في وزارة الصحة في أوهايو، 2016، *بيانات الجرعات الدوائية الزائدة في أوهايو، نتائج عامة*. (كولومبوس 2016)، (Https://Www.odh.ohio.gov/-/Media/Odh/Assets/Files/Health/Injury-Prevention/2016-Ohio-Drug-Overdose-Report-Final.pdf)

أتشنباخ، «لم تعد 'مايبيري'».

أتشنباخ، «لم تعد 'مايبيري'».

أتشنباخ، «لم تعد 'مايبيري'».

بولا سيلغسون وتيم ريد، «من غير موازنة: أزمة الأدوية الأفيونية تسبب فجوة في موازنات المدن الأميركية الصغيرة»، رويترز، 27 أيلول 2017، (Https://Www.reuters.com/Article/Us-Usa-Opioids-Budgets/Unbudgeted-How-The-Opioid-Crisis-Is-Blowing-A-Hole-In-Small-Town-Americas-Finances-Iduskcn1bu2lp)

سيلغسون وريد، «من غير موازنة».

أتشنباخ، «لم تعد 'مايبيري'».

جوليا لوري، «تاريخ قصير مثير للغضب لوباء الأدوية الأفيونية»، *ماذر جونز*، كانون الثاني/شباط 2017، (12//Https://Www.Motherjones.com/Crime-Justice/2017/A-Brief-Blood-Boiling -History-Of-The-Opioid-Epidemic)

لوري، «تاريخ وباء الأدوية الأفيونية».

مئتان وتسع وخمسون مليون وصفة طبية من أجل الأدوية الأفيونية: لوري، «تاريخ وباء الأدوية الأفيونية».

كيث همفريز، «كيف ساهمت شركات الأدوية القانونية في إحياء تجارة الهيروين»، *وونك بلوغ*، *واشنطن بوست*، 15 حزيران 2018، (Https://Www.washingtonpost.com/News/Wonk/Wp/2018/06/15/How-Legal-Drug-Companies-Helped-Revive-The-Heroin-Trade)

وفيات الأدوية الأفيونية تواصل ارتفاعها: كارين كابلان، «مراكز الرقابة على الأمراض والوقاية منها تقول الوفيات الناجمة عن الجرعات الزائدة للأدوية الأفيونية لا تزال تواصل ارتفاعها في كل قطاع تقريبًا من قطاعات المجتمع»، *لوس أنجلوس تايمز*، 29 آذار 2018، (Http://Www.latimes.com/Science/Sciencenow/La-Sci-Sn-Opioid-Overdose-Deaths-20180329-Htmlstory.html)

سكوت هايمان وليني برنستين، «الصناعات الدوائية تنتصر على هيئة إنفاذ قوانين الأدوية»، *واشنطن بوست*، 15 تشرين الأول 2017، (Https://Www.washingtonpost.com/Graphics/2017/Investigations/Dea-Drug-Industry-Congress)

جيرمان لوبيز، «لم تدفع شيئًا لقاء الأدوية الأفيونية المسكنة للألم. لكن كلفة معالجتها من الإدمان تجاوزت مئتي دولار في الشهر الواحد»، *فوكس 4*، حزيران 2018، (Https://Www.vox.com/Science-And-Health/2018/6/4/17388756/Opioid-Epidemic-Health-Insurance-Buprenorphine)

الفصل الثامن: أعباء العيش

ستيفن روس، أليسون غريهام، ديفيد آبلباي، *أقف عند النهر*، (سان فرانسيسكو: أنباء كاليفورنيا، 1993)، فيلم وثائقي من ست وخمسين دقيقة، (Https://Search.alexanderstreet.com/Preview/Work/Bibliographic_entity%7Cvideo_work%7C1858429)

مارتن لوثر كينغ جونيور، «لكل عمل كرامته»، سلسلة كينغ، من تحرير مايكل ك. هوني (بوسطن: بيكون برس، 2011).

«لكل عمل كرامته».

تانزا لودنباك، «في ثلاث وثلاثين ولاية أميركية، تتجاوز تكلفة إرسال طفلك إلى مركز رعاية أطفال تكلفة إرساله إلى كلية»، *بزنس إنسايدر*، 12 تشرين الأول 2016، (Http://Www.businessinsider.com/Costs-Of-Childcare-In-33-Us-10-States-Is-Higher-Than-College-Tuition-2016)

مايكل جامريسكو وإيلان كوليت، «زيادة كبيرة في تكاليف الكليات بلغت 500٪

في الولايات المتحدة منذ سنة 1985: خريطة اليوم»، بلومبيرغ، 26 آب 2013، (Https://Www.bloomberg.com/News/Articles/2013-08-26 College--Costs-Surge-500-In-U-S-Since-1985-Chart-Of-The-Day)

جيني لونا، شراء بيت يكاد يكون مستحيلًا بالنسبة إلى المعلمين في هذه المدن»، ماذر جونز، 4 شباط 2017، (Https://Www.motherjones.com/Politics/2017/02 Buying-House-Nearly-Impossible-Teachers-These-Cities-2)

وزارة العمل الأميركية، مكتب إحصائيات العمل، «أسرع المهن نموًا»، *أكيوبيشنال أوتلوك هانبوك*، 13 نيسان 2018، (Www.bls.gov/Ooh/Fastest-Growing.htm)

براندي تمبل وجاسمين توكر، «*أجور متساوية للنساء السوداوات*»، واشنطن العاصمة: المركز النسائي القومي للقانون، تموز 2017)، (Https://Nwlc.org/Resources/Equal-Pay-For-Black-Women)

مايكل ميشيل، إليس غولد، جوش بيزل، *ركود الأجور في تسع مخططات بيانية*، (واشنطن العاصمة: معهد السياسات الاقتصادية، 2015)، (Http://Www.epi.org/Publication/Charting-Wage-Stagnation)

ميشيل، غولد، بيزل، «ركود الأجور».

المدراء التنفيذيون يجنون أكثر بمقدار يتجاوز ثلاثمئة ضعف: ديانا همبري، «أجور المدراء التنفيذيين تشهد زيادة هائلة بلغت 361 ضعف أجر العامل العادي، *فوربز*، 22 أيار 2018، (Https://Www.forbes.com/Sites/Dianahembree/2018/05/22/Ceo-Pay-Skyrockets-To-361-Times-That-Of-The-Average-Worker)

أربعون بالمئة من ثروة الأمة: كريستوفر إنغراهام، «أغنى واحد بالمئة يمتلكون الآن حصة من ثروة الأمة أكبر من أي وقت خلال خمسين عامًا مضت»، *وونك بلوغ، واشنطن بوست*، 6 كانون الأول 2017.

حصيلة تقارب أربعين تريليون دولار: هاريت توري، «ثروة الأميركيين تتجاوز مئة تريليون دولار»، وول ستريت جورنال، 7 حزيران 2018، (Https://Www.wsj.com/Articles/U-S-Net-Worth-Surpasses-100-Trillion-1528387386)

لا يستطيع 43٪ من الأسر تحمّل التكاليف: كوينتين فورتيرل، «خمسون مليون أسرة أميركية لا تستطيع حتى أن تتحمّل تكاليف العيش الأساسية»، ماركت ووتش، 9 حزيران 2018، (Https://Www.marketwatch.com/Story/50-

Million-American-Households-Cant-Afford-Basic-Living-Expenses-2018-05-18)

دانييلا فرناندیز، «سبعة وظائف سوف توجدها الروبوتات - أو توسّعها»، *وول ستريت جورنال*، (Https://Www.wsj.com/Articles /Seven-Jobs-Robots-Will-Createor-Expand-1525054021)

جيمس مانيكا وآخرون، *خسارة فرص عمل، وكسب فرص عمل، تحولات قوة العمل في زمن الأتمتة*، (واشنطن العاصمة: معهد ماكنزي الدولي)، 2017، (Https://Www.mckinsey.com/~/Media/Mckinsey/Featured%20Insights/Future%20Of%20Organizations/What%20The%20Future%20Of%20Work%20Will%20Mean%20For%20Jobs%20Skills%20And%20Wages/2017.Ashx-Mgi-Jobs-Lost-Jobs-Gained-Report-December-6)

كارين هاريس، بوسطن كنزون، أندرو شويدل، «سريع ومؤلم: استعدوا لموجة أتمتة الوظائف القادمة»، بين وشركاه، 27 آذار 2018، (Http://Www.bain.com/Publications/Articles/Quick-And-Painful-Brace-For-Job-Automations-Next-Wave-Labor-2030-Snap -Chart.aspx)

حالات الطقس المتطرّفة في سنة 2017: جيف غوديل، «أهلًا بكم في عصر الهجرة المناخية»، رولينغ ستون، 25 شباط 2018، (Https://Www. Rollingstone.com/Politics/Politics-News/Welcome-To-The-Age-Of-Climate-Migration-202221-)

إيلين دريغ أوريلي، وأليسون شنايدر، «الأماكن التي ستشهد أبلغ آثار التغير المناخي في الولايات المتحدة الأميركية، أكسيوس، 29 حزيران 2017، (Https://Www.axios.com/Where-Climate-Change-Will-Hit-The-Us-Hardest-88Cc-C2886db20b70.Html-4588-6369-6566Eea4-1513303282)

بعد إعصار هارفي: غوديل، «عصر الهجرة المناخية».

الفصل التاسع: التعامل الذكي مع قضايا الأمن

أربعمئة وتسعون مليون غالون: أندريا إيليوت، «مياه المجاري المنسكبة أثناء انقطاع الكهرباء مثّلت مشكلة مديدة في المدينة»، نيويورك تايمز، 28 آب، 2003، (Https://Www.nytimes.com/2003/08/28/Nyregion/Sewage-Spill-During-The-Blackout-Exposed-A-Lingering-City-Problem.html)

معدلات الوفيات في مدينة نيويورك: ج. بروك أندرسون ومايكل ل. بيل، «أنوار مطفأة: أثر انقطاع الكهرباء في أيلول من سنة 2003 على معدلات الوفيات في

مدينة نيويورك»، *إبيديمولوجي* 23، العدد 2 (آذار 2012)، 189 - 193، (Https:
(Www.ncbi.nlm.nih.gov/Pmc/Articles/Pmc3276729

السرقة الصينية لحقوق الملكية الفكرية الأميركية: شيريس فام، «كم خسرت الولايات المتحدة الأميركية نتيجة سرقة الصين حقوق الملكية الفكرية؟»، *Cnn Business*، 23 آذار 2018، (Https: /Money.cnn.com/2018/03/23
(Technology/China-Us-Trump-Tariffs-Ip-Theft/Index.html

حصيلة الجرائم السيبرانية في أميركا الشمالية: جيمس لويس، الأثر الاقتصادي للجريمة السيبرانية - لا تباطؤ، (واشنطن العاصمة: ماكافي ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، شباط 2018)، (Https://Www.mcafee.com/Enterprise/En-Us/Assets/Reports/Restricted/Economic-Impact-Cybercrime.pdf)

ستة ملايين مرة كل يوم: كيث ألكساندر، «سياسات الولايات المتحدة إزاء الأمن السيبراني ودور Uscybercon»، سجل خطي لملاحظات مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في سلسلة مناقشات سياسات الأمن السيبراني، واشنطن العاصمة، 3 حزيران 2010، (Https://Www.nsa.gov/News-Features/Speeches-Testimonies/Speeches/100603-Alenander-Transcript.shtml)

مركز الجريمة السيبرانية: وزارة العدل في ولاية كاليفورنيا، مكتب النائب العام، «النائب العام كامّالا هاريس تعلن عن إقامة وحدة الجريمة الإلكترونية التي تستهدف جرائم التكنولوجيا»، تصريح صحافي، 13 كانون الأول 2011، (Https://Oag.ca.gov/News/Press-Releases/Attorney-General-Kamala-D-Harris-Announces-Creation-Ecrime-Unit-Targeting)؛ وزارة العدل في ولاية كاليفورنيا، مكتب النائب العام، «النائب العام كامّالا هاريس تعلن عن مشروع مركز كاليفورنيا للجريمة السيبرانية في مدينة فريزنو، تصريح صحافي، 10 تشرين الأول، 2016، (Https://Oag.ca.gov/News/Press-Releases/Attorney-General-Kamala-D-Harris-Announces-California-Cyber-Crime-Center)

هانز أ. فون سباكوسفسكي، «هل تم ترشيحك لتولي منصب وزاري؟ أعضاء مجلس الشيوخ الليبراليون لا يريد أكثر من معرفك موقفك من التغير المناخي»، هيرتيج فاونديشن، 24 شباط 2017، (Https://Www.heritage.org/Environment/Commentary/Nominated-Cabinet-Position-Liberal-Senators-Just-Want-Know-Your-Position)

انظر أندرو سيفتر، «نعم، إن على مايك بومبيو المرشّح لكي يكون مدير الـ«سي

آي إيه» أن يجيب عن أسئلة متعلّقة بالتغير المناخي»، *ميديا ماكرز فور أميركا*، مدونة على الإنترنت، 13 كانون الثاني 2017، (Https://Www.mediamatters.
13/Yes-Cia-Director-Nominee-Mike-Pompeo-/01/org/Blog/2017
(Needs-Answer-Questions-About-Climate-Change/215013

مراكز الرقابة على الأمراض والوقاية منها، «تزايد الأمراض الناتجة عن لسعات البعوض والقرّاد والبراغيث تزداد في الولايات المتحدة الأميركية»، تصريح صحافي، 1 أيار، 2018، (Https://Www.cdc.gov/Media/Releases/2018/
(P0501-Vs -Vector-Borne.html

مراكز الرقابة على الأمراض والوقاية منها، «لسعات البعوض والقرّاد والبراغيث».

كريستا ماهر، «كيف نجت مدينة كيب تاون من نضوب المياه»، *الغارديان*، 4 أيار 2018، (Https://Www.theguardian.com/World/2018/May/04/Back-
(From-The-Brink-How-Cape-Town-Cracked-Its-Water-Crisis

وكالة الحماية البيئية في الولايات المتحدة الأميركية وشركة Cdm Smith، *خلاصة عن إعادة استخدام مياه الشرب في 2017، (واشنطن العاصمة: 2017)*، 30، (Https://Www.epa.gov/Sites/Production/Files/2018/Documents /-01
(Potablereusecompendium_3.Pdf

بن ويسكوت وستيف جورج، «آسيا تحت الماء: كيف يجري تعريض حياة 137 مليون إنسان للمخاطر، Cnn، 30 آب 2017، (Https://Www.cnn.
(24/Asia/Climate-Change -Floods-Asia/Index.html/07/com/2017

حصيلة القتلى الرسمية: ليلى سانتياغو، كاثرين إ. شيتشيت، جيسن كرافاريك، «حصيلة إعصار ماريا الجديد في بورتوريكو أعلى بمقدار 46 ضعفًا مما ورد في التعداد الحكومي السابق»، Cnn، 28 آب 2018، (Https://Www.cnn.
(28/Health/Puerto-Rico-Gw-Report-Excess-Deaths/08/com/2018

ما لا يقل عن 4600 مواطن أميركي: انظر: نيشانت كيشور وآخرين، «الوفيات في بورتوريكو بعد إعصار ماريا»، *نيو إنغلاند جورنال أوف ميديسين 379*، العدد 2 (12 تموز 2018)، 162 - 170، (Https://Www.nejm.org/Doi/Full/10.1056
(/Nejmsa1803972#Article_citing_articles

الفصل العاشر: ما تعلمته

بيل غيتس، «ها هي خطتي لتطوير عالمنا - وكيف تستطيع أن تقدم العون»، ويرد، 12 تشرين الثاني 2013، (Https://Www.wired.com/2013/11/Bill-Gates-
(Wired-Essay

ميني كيرك، «رد واحد من أجل حضور التلاميذ إلى المدرسة: آلات الغسيل»، سيتي لاب، 22 آب 2016، (Https: Www.citylab.com Solutions 2016/08 School-Attendance-Washing-Machines/496649)

ميراج تشوكشي وأستيد و. هيرندون، «فيديو يظهر فيه كيف واجهت ناجيتان من الاعتداءات الجنسية جيف فليك»، نيويورك تايمز، 28 أيلول 2018، (Https: Www.nytimes.com/2018/09/28/Us Politics Jeff-Flake-Protesters-Kavanaugh.html)

جيزوس رودريغز، «المرأتان اللتان واجهتا فليك 'مرتاحتان' لأنه طالب بتأجيل التصويت على كافانو»، بوليتكو، 28 أيلول 2018، (Https: Www.politico.com/Story/2018/09/28 Jeff-Flake-Protester-Kavanaugh-852971)

لقد ضلّل كافانو مجلس الشيوخ: بول بيومنثال وجنيفر بنديري، «كل ما قاله بريت كافانو من أكاذيب»، *هافينغتون بوست*، 1 تشرين الأول 2018، (Https: Www.huffingtonpost.com/Entry/Brett-Kavanaugh-Lies_us_5bb26190e4b027da00d61fcd)

«جلسة الاستماع الخاصة بكافانو: محضر الجلسة»، *(النسخة الخطية مأخوذة من بلومبيرغ كوفرمنت)*، (Https://Www.washingtonpost.com/News/Wp/2018/09/27/Kavanaugh-Hearing-Transcript/National/). يمكن العثور هنا أيضًا على إحالات إلى معلومات أخرى مقدّمة خلال جلسة الاستماع الخاصة بكافانو.

أسوشييتد برس، «جمعية نقابات المحامين في أميركا تفتح تقييم كافانو من جديد»، *Pbs Newshour*، 5 تشرين الأول 2018، (Https://Www.pbs.org/Newshour/Politics/American-Bar-Association-Reopens-Kavanaugh-Evaluation)

«متّحدون بصفتنا أساتذة قانون»: سوزان سفرلوغا، «'غير مريح': أكثر من ألفان وأربعمئة أستاذ قانون يوقعون على رسالة تعارض المصادقة على تعيين كافانو»، *كريد بوينت، مدونة على الإنترنت، واشنطن بوست*، 4 تشرين الأول 2018، (Https://Www.washingtonpost.com/Education/2018/10//04/Unprecedented-Unfathomable-More-Than-Law-Professors-Sign-Letter-After-Kavanaugh-Hearing)

كنت أحسب المخاطر والمكاسب في كل يوم»: «جلسة الاستماع الخاصة بكافانو: النص الخطي».

زيادة الاتصالات الهاتفية بنسبة مئتين بالمئة: هولي يان، «الخط الساخن القومي الخاص بالاعتداءات الجنسية يشهد زيادة الاتصالات الهاتفية بنسبة *201٪* خلال الجلسة الاستماع الخاصة بكافانو، سي إن إن، 28 أيلول 2018، (Https://Www.cnn.com/2018/09/-Hotline-Assault-Sexual-National/Health/24 (Spike/Index.html

في هذا الكتاب سنرى مسيرة كامّالا هاريس، الشخصيّة الجذّابة، التي مثّلت نموذجًا لامرأة مكافحة خرجت من بيئة مهاجرين، لتتبوّأ منصب نائب رئيس الولايات المتحدة الأميركية.

إن التزام كامّالا هاريس بقول الحقيقة نابع من نشأتها، فقد ترعرعت بين أناس لهم اهتمام عميق بالعدالة الاجتماعية. أبوها اقتصادي مرموق من جامايكا، وأمّها باحثة متميزة في مرض السرطان من الهند - التقيا كناشطَيْن في حركة الحقوق المدنية. خلال نشأتها، لم تُخفِ هاريس مدى حماستها للعدالة؛ فركّزت على إدخال تغييرات مبتكرة على أساليب إنفاذ القانون في أميركا، خاصّة عندما انتُخبت لمنصب النائب العام في ولاية كاليفورنيا. وعندما انتُخبت عُضوًا في مجلس الشيوخ انصبّ اهتمامها على الرعاية الصحية والهجرة وأزمة الأدوية الأفيونية والتزايد المتسارع لحالات اللامساواة...

شكّلت كامّالا هاريس نموذجاً رفيعاً لأساليب حلّ المشكلات وإدارة الأزمات. ومن خلال مجرى حياتها، وصولاً إلى المنصب الذي بلغته الآن، تقدّم لنا هاريس رؤية لنضال مشترك، وغاية مشتركة، وقيَم مشتركة.

***

"الاستقامة الشخصية تظهر في كل صفحة" The Observer

"تلك اللمسات الشخصية هي أكثر اللحظات بقاء في الذاكرة: تحكي هاريس عن أسرتها وصداقاتها؛ وعن أمها التي كانت مهاجرة، وكيف ربّت هاريس وشقيقتها الصغرى... كتاب زاخر بالمعلومات حول شخصية نائب الرئيس كامّالا هاريس".

Carlos Lozada, The Washington Post

"كتاب ممتع مليء بأفكار ومعلومات عما كان له أثر في حياة هاريس".

San Francisco Chronicle

ISBN 978-977-828-061-6
9 789778 280616

daraltanweer.com
بيروت • القاهرة • تونس